جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

أطروحـــــــــة

للحصول على شهادة الدكتوراه الطور الثالث في الحقوق تخصص القانون الدولي للأعمال

# الإطار القانوني للتعاون جنوب - جنوب

من إعداد الطالب:

صافى منير

تحت إشراف:

أ.د عثمان بقنيش

لجنة المناقشة:

| | | | |
|---|---|---|---|
| بن عديدة نبيل | أستاذ محاضر (أ) | جامعة مستغانم | رئيسا |
| بقنيش عثمان | أستاذ | جامعة مستغانم | مقررا |
| وافي الحاجة | أستاذة محاضر (أ) | جامعة مستغانم | ممتحنا |
| بن عبو عفيف | أستاذ محاضر (أ) | جامعة مستغانم | ممتحنا |
| منقور قويدر | أستاذ | جامعة غليزان | ممتحنا |
| فرعون محمد | أستاذ محاضر (أ) | جامعة سيدي بلعباس | ممتحنا |

| | |
|---|---|
| السنة الجامعية: | 2024 / 2023 |

# إهـــــــداء

ترحما على والديا

و

إلى أسرتي الكريمة

أهدي لهم هذا العمل المتواضع

# شكروتقدير

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان لأستاذي الفاضل عثمان بقنيش، والأستاذ بن عديدة نبيل، الأستاذة وافي الحاجة ، الأستاذ بن عبو عفيف ، الأستاذ منقور قويدر، و الأستاذ فرعون محمد ، كما يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتحية إلى جميع أستاذة كلية الحقوق والعلوم الساسية بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم.

# قائمة الاختصارات

**باللغة العربية:**

الج.ع.أ.م. :..... الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ج.ص.ع. :..... جمعية الصحة العالمية.

د.خ. :..... دورة خاصة.

ص.: ..... صفحة.

**Liste des principales abréviations**

**en langue française :**

ACP: Asie Caraibes Pacifique
AIE : Agence internationale de l'energie
ALBA : Alternative bolivarienne pour Les Ameriques
ANDI: Agence National de développement de l'investissement
BAD: Banque Africaine de développement
BEI: Banque Europenne d'invesstissement
BM : Banque Mondiale
BRID : Banque international pour la reconstruuction et le déveoppement
CAD : comité d'aide au développement
CARICOM : Communauté caribiéenne
CEE: Communauté economique européenne
CEDEAO : Communauté économique des etats de l'Afrique de l'ouest
CEPAL: Comission économique pour l'Amérique latine et les caribes
CNUCED: Conférence des nations unies sur le commerce et le développement
EAC : communauté d'afrique de l'est (East African Community)
EHEC : Ecole des hautes etudes commerciales
FAO : Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (food and agriculture organization)
FED: Fonds européen de développement
FIDA: Fonds international de développement Agricole
FMI: Fonds monétaire internationale
GATT : Accord général sur les tarrifs douaniers et le commerce (General agreement on tarrifs and trade)
IED: Invesstissements étrangers direct
INC : Institut national de commerce
NOEI : nouvel ordre économique international
OCDE : Organisation de coopération et du développement economique
OIT: Organisation internationale du travail
OPEP : Organisation des pays importateurs de pétrole
OMC : Organisation mondial de commerce
OMS : Organisation mondiale de la santé
ONUDI : Organisation des nations unies pour le développement industriel

PAC : Politique Agricole commune
PAS : Politique d'Ajustement structurel
PMA : pays moins avancés
PD: Pays développés
PED : Pays en développement
PIB: Produit interne brut
PIN: Programme indicatif national
PMG: Politique méditérranéenne globale
PMR: Politique méditérranéenne Rénovée
PNUD : Programme des nations unies pour le développement
PTM: Pays tiers méditerranéens
UA : Union Africaine
UNESCO : Organisation des nations unies pour l'education,la science et la culture (untied nations educationl scientific and cultural organization)
UNICEF : fonds des nations unies pour l'enfance (the united nations children's)
RCADI : Recueil des cours de l'academie de droit international
SGP : Système de préférence généralisées
UPM : Union pour la méditérranné
ZEL : zone de libre échange

# مقدمة

## مقدمة

لاريب أن موجة التحرر الوطني التي قادتها الدول المستعمرة في الخمسينيات تعد مرحلة جديدة في تاريخ الإنسانية، فالاضطرار إلى التخلي عن الدول الاستعمارية الكبرى، و انبعاث دول أخرى في الساحة الدولية أديا حتما و بدرجات مختلفة إلى حرمان تلك الدول المستعمرة من ركائزها الاقتصادية و السياسية و الإستراتيجية، و مع ذلك عملت هذه الأخيرة بكل السبل على إبقاء مصالحها، أو جل ما يمكن المحافظة عليه بحيث أجرت تجديدات في العلاقات السياسية و الاقتصادية مع مستعمراتها السابقة، و ظهر آنذاك ما يسمى بالعلاقات (شمال –جنوب) ، و في نفس الوقت استمرت في تقوية علاقاتها البينية المعروفة بعلاقات (شمال–شمال ) على أسس متكافئة و تبادل المنافع المتساوية، و تكامل المصالح المشتركة بما يتماشى مع تطويرها و تحسين هياكلها الاقتصادية.

وقد بدا انعدام التكافئ واضحا و يدعو للقلق، لقد وصل التباين النمو إلى مستوى جد خطير يسمح للبعض بامتلاك الفائض، و يمنع الآخرين من تحصيل الشيء الضروري، ناهيك عن الظروف الاقتصادية السيئة انعكست في انخفاض معدلات التنمية و زيادة الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجي و الاعتماد المتزايد على الاستدانة الخارجية، و انتشار آفات الفقر و الجهل و الحرمان[1]، فقد ساهمت هذه الأوضاع في رسم نظام اقتصادي عالمي غير عادل تمتلك فيه أغلب الدول الواقعة في شمال الكرة الأرضية لاقتصاديات جد متطورة من كل النواحي وتظهر الدول الواقعة في جنوب الكرة الأرضية مالكة لاقتصاديات متخلفة عن نسق التطور والتقدم.

و في ظل هذا الوضع الراهن، و اختلال العلاقات الاقتصادية الدولية و نظرا لتأثير السلبي على التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث، فقد تبلور الاهتمام بما سمي بالدعوة لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، و هو النظام الذي تأمل فيه هذه الأخيرة في إرساء قواعده بحيث تحصل فيه على موقع متكافئ في العلاقات الدولية في مجال أسعار المواد الأولية، و المساعدات الاقتصادية، و موقع مناسب لها في المنظمات الدولية و في حقها على السيطرة على ثروتها و مواردها الطبيعية، و مكافحة السياسات الملتوية للشركات الدولية ووضع نظام نقدي دولي يوفر

[1]– محمد بجاوي، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، ترجمة جمال مرسي، ابن عمار الصغير، شركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981، ص.10.

لها السيولة الكافية، و دخول منتجاتها إلى الأسواق البلاد المتقدمة و الإسراع بنقل التكنولوجيا للبلاد المتخلفة مع إيجاد تسوية عادلة لديونها الخارجية[1]، و الفكرة الأساسية التي تتبناها مجموعة الدول المتخلفة من وراء الدعوة لهذا النظام هو أن العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة على هذا المنوال تعيق عملية التنمية ، و من ثم يمكن لها في حالة تغييرها، أن تعجل بهذه التنمية و تدفع بها إلى الأمام.

فالهوة الاقتصادية بين دول الشمال و الجنوب هي التي نتجت عنها فكرة الحوار و لعل نتائجه تؤدي إلى التقليص من تلك الهوة، و من أجل إعادة النظر في هيكل النظام الاقتصادي العالمي بحيث يتم إرساءهطبقا لأسس أكثر عدالة و موضوعية تخفف عن الدول النامية ما تكابده من معاناة إبان السنوات الماضية . إلا أن غياب التجانس و صعوبة تجاوز المصالح الوطنية، و أيضا غياب المواقف المشتركة لدى دول الشمال حول المواضيع الهامة، و إغراق المناقشات في المسائل التقنية[2] حال دون التواصل إلى نتائج إيجابية، و أ ي كانت المآخذ التي يأخذها البعض على هذا النظام المقترح، فإنه لا يمس تقسيم العمل الدولي، و من تم فإن الأمر لا يخرج عن كونه إعادة ترتيب أوضاع النظام على نحو جديد يمكنه في نهاية المطاف المحافظة على اللاتكافئ بين دول الشمال و دول الجنوب.

و منذ هذه الفترة أدركت دول العالم الثالث أن السبيل الأمثل في تحقيق نموها و تطورها الاقتصادي يكمن في ضرورة تضامنها ، و التعاون فيما بينها لمواجهة الأوضاع اللامتكافئة في النظام الاقتصادي العالمي و هو ما يعزز فكرة الاعتماد على النفس ، الذي بدورها تتطلب اعتماد جماعي على الذات و قد نجحت فعلا في توحيد صفوفها من أجل اكتساب موقع لها على خريطة العالم بداية من المؤتمر الأفروآسيوي في "باندونغ" سنة 1955، ثم تكوين مجموعة لـ 77 في سنة 1964، و حركة عدم الانحياز في سنة 1966، فمن خلال جبهة عدم الانحياز التي تمكنت من تصحيح منظومة الأمم المتحدة بإنشاء مؤتمر التجارة و التنمية ، و التي كان لها

[1]– فوزي الإخناوى، دول الجنوب و أزمة الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000 ص. 174.

[2]– محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص. 121.

دورا بارزا في تدعيم التجارة و التنمية الدولية[1]، بما في ذلك التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب و دخول مرحلة جديدة تؤسس للتعاون الاقتصادي جنوب/جنوب.

و الجدير بالذكر أن مفهوم التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب منذ ظهوره لا يغدو أن يكون فضاءا سياسيا، أكثر منه واقعا اقتصاديا، و يرجع ذلك إلى ضعف الهياكل الاقتصادية و اعتمادها على المواد الأولية، و تشابه في الهياكل الإنتاجية يجعلها دوما دول متنافسة عوض أن تكون متكاملة.

كما أن تقرير مبدأ التعاون الاقتصادي بين دول النامية يستدعي بذل الجهود و اتخاذ الإجراءات و التدابير اللازمة مع عمليات التنسيق، و قد بدا ذلك من خلال مختلف أعمال المنظمات الدولية، والإقليمية عن طريق سلسلة من المؤتمرات و اللقاءات على المستوى الدولي و الإقليمي بقواعد تمثلت في القرارات ، و إعلانات ، و مواثيق ، و برامج و ما إلى ذلك من أعمال المنظمات الدولية المذكورة توالت انتهاج استراتيجيات جديدة تقوم على أساس تنمية مستقلة تتوجه نحو إشباع الحاجات الأساسية في إطار الاعتماد الجماعي على الذات.

و عليه فإن اقتحام عالم الجنوب الساحة الدولية يعتبر ظاهرة معاصرة، خصوصا أن ميكانيزم التعاون جنوب–جنوب أصبح جزءا مهما من سياسة التبادل الدولي بالنسبة إلى كثير من البلدان الراغبة في رفع مستويات تقدمها الاقتصادية. و ما صعد من وثيرة هذا التعاون هو قيام عدة تكتلات اقتصادية بين مجموعات من العالم النامي ساعد على تعميق العلاقات جنوب–جنوب، و توثيق روابطها في مختلف القطاعات الاقتصادية، نذكر منها :الآسيان، الميركسور، تجمع الأنديين، و غيرها من التجمعات الأخرى، ترتب عنها دخول دول الجنوب في مشاريع اندماجية جهوية ودون الجهوية و والبيجهوية ، و قد ركزت هذه الدول على تحسين مبادلاتها البينية و تشجيع الاستثمارات محققة بذلك نموا اقتصاديا لا بأس به.

و مع حلول الألفية الثالثة، طرأت تغيرات على البنى السياسية و الاقتصادية فقد شهد العالم بداية تحول في مراكز القوة بفعل صعود بعض الدول النامية كالهند و البرازيل و الصين و غيرها من المناطق الآسيوية، و التي أنجزت أكبر الطفرات الاقتصادية في العصر الحديث و في فترات

[1]– ابراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى 1989، ص.35.

قياسية، بحيث تشير الكثير من الدراسات أن موازين القوى بدأت تتجه نحو آسيا و هناك تراجع القطبية الأحادية، و أن القرن الواحد و العشرين سيكون قرنا آسيويا، و قد أبدت هذه القوى الفاعلة رغبتها في استدراج دول الجنوب في فضاء تعاوني كخطوة إيجابية لإقامة مجالات من التنسيق في الميادين الاقتصادية، إلا أن الأمر اختلف عما كان عليه سابقا، بحيث أخذ التعاون بين الدول النامية أنماط أخرى أكثر فعالية. كان لها آثار إيجابية في تفعيل التعاون جنوب – جنوب نذكر منها التجربة الصينية التي التفت حولها كثير من الدول النامية و أقامت معها مشاريع اقتصادية حقيقية دون أي حسابات أو خلفيات، أو تلك التحالفات بين الهند، و البرازيل جنوب إفريقيا، أو تجمع البريكس الذي أصبح يوفر للدول نامية فرص إلى تحسين مستويات المعيشة، و التقليل من عدم المساواة.

و استخلاصا لما سبق فالتعاون الاقتصادي بين دول الجنوب لم يأتي دفعة واحدة بل جاء بعد نضال طويل قبل أن يتجسد على أرض الواقع بفضل جهود التنظيمات (حركة عدم الانحياز و مجموعة لـ 77، و جهاز مؤتمر التجارة و التنمية) وعبر مؤتمرات و ندوات على الصعيد الدولي و الإقليمي ساهمت بشكل كبير في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين دول الجنوب، و من ثم إطفاء عليه الصبغة الرسمية و القانونية.

**أولا: إشكالية الدراسة**

من خلال ما سبق تبلورت لنا الإشكالية الرئيسية:

كيف تمت صياغة الشكل القانوني لهذا التعاون أو بتعبير آخر ما هي الوسائل و الأدوات القانونية التي اعتمدتها دول العالم الثالث لإخراج التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب إلى حيز التنفيذ؟

**ثانيا: فرضيات الدراسة**

- لجأت دول الجنوب إلى عقد مؤتمرات دولية متعددة الأطراف نظرا لضعف وزنها السياسي في الساحة الدولية آنذاك.
- المؤتمرات الدولية التي تم إبرامها من طرف دول العالم النامية أضفت الصبغة الرسمية على التعاون جنوب –جنوب.
- اتجاه دول الجنوب نحو التعاون فيما بينها يعني مقاطعة التعاون مع دول الشمال. توجه دول النامية نحو إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات من الخطوات الضرورية لإقامة تنظيم فعال لتحقيق نموها الاقتصادي و الاجتماعي.

- من شأن التعاون جنوب–جنوب أن يوفر فرص لتنمية و تطوير علاقات اقتصادية لدول النامية، و لذلك قامت هذه الأخيرة بالعديد من الإجراءات و التدابير اللازمة من أجل تفعليه على أرض الواقع.
- التعاون جنوب–جنوب سبيل لتقليل من التبعية الاقتصادية لدول الشمال و فك الارتباط بدول المركز.
- التعاون جنوب–جنوب يمثل بديلا عن التعاون شمال –جنوب.
- التعاون شمال–جنوب يكمل التعاون جنوب–جنوب.

**أهمية الدراسة:**

تكتسي دراسة الإطار القانوني للتعاون الاقتصادي جنوب–جنوب أهمية بالغة باعتبارها فكرة أو مشروعا متعدد الأبعاد (تاريخية، سياسية، إيديولوجية، اقتصادية و ثقافية) ، كما يعبر عن توجه الدول النامية نحو الاستقلالية للتخلص من التبعية بالاعتماد الجماعي على الذات.

فالسند القانوني الذي ارتكزت عليه دول الجنوب في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية سواء عن طريق اتفاقات التعاون الدولي الثنائية ، أو المتعددة الأطراف ،أو غيرها يعد من الأدوات القانونية الفعالة لتحقيق المزيد من التعاون الاقتصادي ومن الوسائل التي تهدف إلى إستقرار العلاقات الدولية. كما أن إثبات المصلحة ورصد ضوابطها هي من أمهات القضايا في الفقه الساسي فمصالح الشعوب والدول مصالح حيوية ترتبط بواقعه اليومي ، وهكذا فإنه من حقنا أن نصب اهتماماتنا في الأوطان السائرة في طريق النمو على الجانب الاقتصادي ، فثمة ملاحظة في غاية الأهمية هو أن اقتصاديات الدول النامية تعاني من اختلالات هيكلية، و آليات السوق فيها غير كفء و غير ناضجة. و انطلاقا من هذا الطرح تبرز فائدة التوجه مختلف دول الجنوب إلى الانخراط في التجمعات الاقتصادية بهدف توسيع نطاق أسواقها ، و إزالة كافة القيود التي يمكن أن تعيق عملية انتقال السلع و رؤوس الأموال ، مما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية و زيادة الدخل الوطني، زد على ذلك أن هذه التكتلات تعطي لدول النامية دفعا إضافيا لعملية التكامل و عامل إيجابي يساهم في تفعيل التقارب بين دول الجنوب و الخروج من العزلة والوحدة.

**أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم تحليل قانوني لعملية التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب.
- التعرف على أبرز المؤتمرات والإعلانات واللقاءات الدولية والإقليمية المؤسسة للتعاون جنوب–جنوب.
- التعرف على دور الهيئات الدولية في دعم التعاون جنوب–جنوب
- تتبع المسيرة التاريخية للعلاقات الدولية جنوب–جنوب.
- إبراز أهمية التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب، و الفرص التي يمنحها للدول النامية من أجل تطوير اقتصادياتها، و زيادة حجم التعاون التقني و الثقافي و إقامة مشاريع مشتركة بينهما.

**أسباب اختيار الموضوع:**

إن سبب إختيارنا لهذا الموضوع نابع في المقام الأول من تخصصنا في فرع "القانون الدولي للأعمال"، ومن باب اهتمامنا بقضايا العالم النامي الذي تعتبر الجزائر طرفا فيه .نود التركيز في هذه الدراسة على فكرة التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب قي شقها القانوني الذي يمثل إطارا لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول، وإطارا لسياستها التنموية الهادفة إلى تلبية احتياجاتها وتحقيق مصالحها المشتركة. ومن ثم حث صناع القرار و النخبة السياسة في الجزائر لإعطاء الأولوية للاعتبارات القانونية من أجل حماية هذه المصالح وضمان حقوق الدولة الجزائرية.

**الدراسات السابقة:** لم يحظ الإطار القانوني للتعاون الاقتصادي جنوب–جنوب بالاهتمام اللازم في الأعمال البحثية ما عدا دراسة أحمد محيو Ahmed mahiou « La place du droit dans la coopération sud-sud »مقال منشور في مجلة حوليات جامعة الجزائر.

تطرق الباحث فيه إلى دراسة المركز الذي يحتله القانون في التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب بحيث يرى أن ما دام هناك تصاعد وثيرة التعاون الاقتصادي في الفضاء الجنوبي فهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز دور القانون و يؤكد على الأطر و الإجراءات التي من المفترض أن تضاعف من حجم التبادلات، و بالتالي فالمنطق يستدعي أن يكون هناك تعزيز للجانب القانوني، إلا أن الباحث لاحظ أن الوقائع تكشف أن دور القانون قد تقلص، و أحيانا يكون غير منسجم أو غير واضح، إن لم تقل أنه يكاد ينعدم، ويفسر الباحث سبب هذا في أن الدول النامية

تعتبر القانون مجرد وسيلة أو أداة بسيطة سرعان ما تصل إلى حدودها، و عليه يجد القانون نفسه في مفترق الطرق ، أو حالة من عدم اليقين . أوصت الدراسة بضرورة تقوية الروابط بين دول الجنوب على المبادئ والقيم الدولية القائمة على احترام سيادة الدول ، والمساواة أمام القانون و كذا الأسس القانونية الدولية لضمان استمرارها في المسار الصحيح، والابتعاد عن الممارسات المخالفة لها مع الالتزام بالتعاهدات المتفق عليها.

**صعوبات البحث:**

إن دراسة التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب بأكمله و إجراء تقييم شامل له يشكل تحديا صعباو يعود ذلك إلى اتساع الموضوع بما يحول دون الخوض فيه بعمق، فهو يتسع ليتضمن أمور عديدة و متشبعة، ، كما أن اتفاقات التعاون لا تعد و لا تحصى و تشمل جميع الميادين، و حتى إذا كان مجال دراستنا يقتصر على التعاون الاقتصادي فهذا يمثل نطاقا واسعا لا يمكن أن نتعاطى إلا مع جزء منه، بالإضافة إلى شاسعة التعقيد الذي يتسم به الجنوب، إلى جانب نقص فادح في المعلومات على عكس التعاون شمال–جنوب بحيث تبدو المعلومات فيه معروفة و قابلة للتقييم، و يبقى التعاون في الجنوب في الظل إلى حد كبير لأن المعلومات غير كافية،إن لم تقل غائبة.

الأمر الثاني يتعلق بالحديث عن التعاون و التكامل الاقتصادي في المناطق العربية فالدول العربية رغم ما تشترك فيه من عناصر التجانس تمثل أيضا مجموعة مختلفة من الأوضاع يتسم كل منها بخصائص و ظروف خاصة ناهيك عن عدم استقرار العلاقات السياسية بين العديد من دول العالم الثالث، وتباين في الإيديولوجيات، و لكن ذلك لا يمنع من الحديث عن الخصائص المشتركة، و هو ما حاولنا التركيز عليه دون مبالغة وتجهل للاختلافات.

**منهج الدراسة:**

إن طبيعة الدراسة المتعددة الجوانب استدعت الاستعانة بعدد من المناهج من أجل الإحاطة بها و الإلمام بكافة جوانبها ، وعرضها بأسلوب مناسب، واستخدام نظام معين للوصول إلى الحقائق وتوضيحها.

المنهج الوصفي التحليلي : لقد تم استخدام هذا المنهج لوصف مسيرة التعاون و تحليل مختلف مراحلها كما اعتمد على دراسة الحالة من خلال الاشارة إلى علاقات التعاون بين المجموعة

الاقتصادية الأوروبية والجزائر، إلى جانب استعراض مجالات التعاون بين دول الجنوب (مجال التبادل التجاري، مجال الإستثمارات، مجال التكنولوجي).

المنهج الإحصائي : استخدم الباحث هذا المنهج في بعض جوانب الدراسة للاستفادة من المزايا التي يقدمها في تفسير و إظهار مختلف المعطيات الاقتصادية و الاستدلالات العلمية من خلال عرض إحصائيات تتعلق بحجم المبادلات بين الدول في إطار التكتلات الاقتصادية و العلاقات الاقتصادية التعاونية .

المنهج المقارن: تمت الاستعانة بهذا المنهج لعقد مقارنة بين نموذج السوق الأوروبية المشتركة ونموذج الأسواق الاقتصادية في بعض الدول النامية بهدف معرفة أوجه الشبه والاختلاف بينهما ومدى إمكانية الاقتداء بنمودج السوق الأوروبية المشتركة من عدمه.

المنهج القانوني: تم استخدم هذا المنهج و ذلك لرجوع إلى تحليل الوثائق والإعلانات الدولية و كذا النصوص القانونية المختلفة و القرارات القانونية ، وتفسير عملية التعاون وتحليل مضمونها من الوجهة القانونية.

**تقسيم الدارسة:**

في ضوء ماتقدم حول طبيعة الموضوع، وبالإضافة إلى فكرة التعاون المطروحة في هذه الدراسة سنحاول أن نتتبع مجريات وأطوار الحوار بين دول الشمال والجنوب وتقييمه، وكذا الوقوف على مشروع التعاون جنوب–جنوب كسبيل آخر بعدما فشل النموذج المسمى بالتعاون شمال–جنوب وذلك من خلال التطرق إلى الأسس والأطر القانونية للتعاون الاقتصادي بالنظر أيضا في الإستراتجية التي تبنتها هذه الدول النامية المتمثلة في الاعتماد على الذات التي بدورها أسفرت على التنسيق في المجالات المختلفة للتعاون، وخلق روابط اقتصادية متبادلة مع الإشارة إلى قيام التكاملات الاقتصادية بين مختلف الدول النامية كفرصة لتشييد مجال اقتصادي إقليمي يسمح لها من تحقيق التنمية الاقتصادية والاندماج في بيئة الاقتصاد العالمي.

واستنادا إلى الهدف المرجو من القيام بهذه الدراسة تم تقسيميها إلى بابين أساسيين على التوالي:

**الباب الأول** : ظهور فكرة التعاون جنوب–جنوب.

**الفصل الأول:** واقع العلاقات الدولية الاقتصادية شمال –جنوب.

**الفصل الثاني:** الجوانب القانونية والتأسيسية للتعاون الاقتصادي جنوب–جنوب.

**الباب الثاني:** التكامل الاقتصادي بين دول الجنوب آلية فعالة لتحقيق التنمية.

**الفصل الأول:** التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب وآفاقه المستقبلية.

**الفصل الثاني:** صعود الاقتصادات الناشئة واندماجاها في الاقتصاد العالمي.

# الباب الأول

## ظهور فكرة التعاون جنوب-جنوب

# الباب الأول: ظهور التعاون جنوب / جنوب

**تمهيد:**

إن التحرر السياسي الذي استرجعته شعوب الدول النامية يبقى فارغ المحتوى، إذ لم يقترن بالتحرر الاقتصادي الذي يضمن تمتع الدول بكامل سيادتها في ميدان العلاقات الدولية.مما جعلها تباشر منذ الخمسينيات في مطالبة الدول الغنية المتطورة بحقوقها حتى تتجسد العدالة الدولية والتضامن الدولي، وحتى تتبث كآلية فعالة وعاملة لتغيير العلاقات الدولية ، وليس غريبا إذا كانت الدول النامية هي الطرف الأكثر دفعا لديمومة الحوار لأنها صاحبة المصلحة الأولى في بقاءه، كما أن النظام الاقتصادي العالمي القائم آنذاك ول يِ علاقات قوى ، بدأ يهتز نتيجة للتغير الذي لحق هذه العلاقات ، فالعالم ظهر بأخطر مما يبدو والعالم المتقدم اكتشف حدودا على قدرته، ولذلك فإن أهداف الحوار في جوهرها ومراميها البعيدة هي المطالبة بتسوية الأوضاع وفقا أسس التعاون الدولي العادل المبني على أساس المساواة بين الدول . ولا يزال الحوار بين دول الشمال والجنوب من أهم القضايا في الساحة العالمية لكونه يمثل دائما فرصة من أجل إعادة النظر في هيكل النظام الاقتصادي العالمي ، بحيث يتم إرساؤه طبقا لأسس أكثر عدالة وموضوعية ، والحوار بين الطرفين هو بكل المقاييس حوار مساومة وبيان مواقف يضمن تجدد فصوله تارة بدافع ذاتي وتارة أخرى تحت ضغط الأحداث وفي ديمومة مسيرته تجري تعميق و تشذيب وبلورة القضايا المطروحة للنقاش، وفي ظل هذا الواقع تبرز ضرورة التضامن الجماعي بين الدول النامية من خلال إنشاء هيكل مؤسسي واسع لحركة هذه الدول يكون قادرا على مواجهة الدول المتقدمة ويملك استراتيجية لتعاون بين أعضا ءه ونهتم في هذا الباب بتتبع مسار العلاقات الدولية من خلال فصلين، خصصنا الفصل الأول لدراسة هذه العلاقات وفقا لنموذج شمال جنوب ومجريات الحوار والتعاون وماآلى إليه من فرص النجاح والفشل ،فيما نتطرق في الفصل الثاني لتعاون طبقا لصيغة و إستراتيجية تعاون جنوب/جنوب. مع التطرق إلى الأسس والأطر القانونية التي اعتمدتها دول الجنوب المتحصلة على استقلالها حديثا في علاقتها الإقتصادية.

# الفصل الأول

## واقع العلاقات الدولية الاقتصادية

## (شمال – جنوب)

- المبحث الأول: أسس التعاون الدولي.
- المبحث الثاني: حقيقة الحوار شمال_جنوب.
- المبحث الثالث : التعاون شمال_جنوب

# الفصل الأول :واقع العلاقات الدولية الاقتصادية (شمال – جنوب)

بعد انحسار موجة الاستعمار و حصول العديد من دول الجنوب على استقلالها برز تحدي آخر لدى هذه الدول تمثل في رفض التبعية، فالاستقلال السياسي لم يواكبه استقلال اقتصادي وتقافي وفكري ، وطغت علاقات هيمنة وتبعية على هيكل العلاقات الدولية وإختلال التوزان في المعادلات الدولية بحيت بقيت معظم دول العالم الثالث أسيرة التخلف والبؤس حيث المجاعة والفقر والبطالة والآفات الأخرى ، وكان من الطبيعي إزاء هذه الأوضاع غير المواتية ان تطالب الدول النامية بصفة عامة بإعادة صياغة هيكل الاقتصاد العالمي، وبالتالي إن مطالب الدول النامية لم تأتي من فراغ بل هي ناجمة عن واقع خاص بها، و تأمل الدول السائرة في طريق النمو إلى إرساء و إقامة علاقات مع دول الشمال تقوم على مبدأين التعاون الدولي و المساواة بحيث تحصل فيه على موقع متكافئ وفقا مبادئ وأسس التعاون الدولي التي وردت في ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

## المبحث الأول:أسس التعاون الدولي

يختلف المجتمع الدولي عن المجتمعات الوطنية، وذلك من حيث وجود سلطة عليا في هذه المجتمعات تقوم بسن القواعد والمبادئ المنظمة للعلاقات الاجتماعية داخل الدولة، أما المجتمع الدولي فلا توجد فيه سلطة عليا تستطيع أن تضع المبادئ الأساسية لتنظيم العلاقات الدولية ومع ذلك فقد بدأت القواعد القانونية ، و المبادئ التنظيمية للعلاقات ما بين الدول تنمو تدريجيا استجابة لمطالب الدول ، وتوج هذا النمو التدريجي بتبني ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945 حيث تم وضع العديد من المبادئ في هذا الميثاق. وهو ماسنوضحه تحديدا في هذا المبحث بداية بإعطاء لمحة عن التعاون الدولي ونطاقه، مع التطرق إلى دور الذي لعبه العامل الاقتصادي في بلورة مفهوم التعاون الدولي ، وصولا إلى دعوة هيئة الأمم المتحدة هذه الدول لاعتمادها كمركز و أداة لتنسيق الجهود من أجل تدعيم أواصر التعاون فيما بينها.

### المطلب الأول: ماهية التعاون الدولي ونطاقه

تقوم العلاقات الدولية على مبدأ التعاون الدولي، إذ عرف المجتمع الدولي فيما بين أعضاءه الدول والمنظمات الدولية، التعاون الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة، وعن طريق التعامل

المتبادل كإبرام المعاهدات الدولية الثنائية، ومتعددة الأطراف ،والجدير بالذكر أن التعاون الدولي في محور العلاقات الدولية يأخذ مسلكين :[1]

## أولا: التعاون الدولي الحكومي

ونقصد بذلك التعاون الذي ينشأ ويتم بين حكومات الدول في كل المسائل الدولية ، وضرورة قيام حكومات الدول بوضع الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي ، والاتفاقيات موضع التنفيذ من أجل المحافظة على الجماعة الدولية كوحدة واحدة ، وهذا ما استقر عليه العمل الدولي من خلال المبادئ العرفية وكذلك الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

## ثانيا: التعاون الدولي غير الحكومي:

وهو التعاون الذي تتزعمه المنظمات الدولية غير الحكومية، التي غالبا ما تلجأ إلى المنابر العالمية ،لحث أعضاء المجتمع الدولي على التعاون وتحقيق التضامن فيما بينهم في كل الميادين .

## ثالثا: محاورالتعاون الدولي:

كما قد يعني التعاون الارتباط والتنسيق في الميادين الاقتصادية ، ويشمل مفهوما أوسع كأن يتضمن التعاون مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة والأمن والثقافة حيث يكون التعاون في: [2]

**المحور الاقتصادي:** في شكل اتفاق بين دولتين أو أكثر [3]، وقد تتفق الدول على الانضمام إلى مؤسسات دولية وضعت لدعم الاقتصاد والتجارة بين الدول (كالمنظمة العالمية للتجارة )(OMC) أو صندوق النقد الدولي (FMI).

---

[1]– عبد السلام جمعة زاقود ،العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2013 ، ص 143.

2– شكري محمد عزيز، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، الكويت ، عالم المعرفة، 1978 ، ص .5 .

[3]– وفي هذا المجال يمتد التعاون لمجالات أخرى (الاجتماعية والسياسية وتعد السوق الأوروبية المشتركة أحسن مثال على ذلك).

**المحور السياسي الأمني:** يتجسد في أنشطة الأمم المتحدة السياسية في العمليات السلمية.

**المحور الثقافي الاجتماعي:** فيتجلى في إطار المساعي التي تقوم بها بعض المنظمات الدولية التي تهتم بالجوانب الثقافية والاجتماعية كاليونسكو (UNESCO)وجامعة الدول العربية.

ومن الأمثلة أكثر شيوعا منذ القدم ما كان يعرف بالتحالف ALLIANCE ،وهو تعبير يطلق على تنظيم أو إلتزام عدد من الدول باتخاذ تصرفات تعاونية معينة ضد دولة ، أو دول أخرى في ظروف معينة ويستعمل مصطلح الحلف أساس ا لتحديد معين من الاتفاقيات كالحلف الأطلسي حلف وراسو ، وحلف جنوب شرق أسيا .

و إذا نظرنا إلى ميثاق هيئة الأمم المتحدة نجده يحذر جميع دول الأعضاء من التعاون مع أي دولة من الدول، تتخذ هيئة الأمم المتحدة إزاءها عملا من أعمال المنع أو القمع.

وعليه فإنه ليس بإمكان أي من أطراف العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، أن يعيش بمعزل عن الأطراف الأخرى، ولذا لابد من تحقيق التعاون الدولي في مختلف المجالات شريطة ألا يؤدي ذلك إلى انتهاك قواعد القانون الدولي،أو خرق مبدأ من المبادئ المنظمة للعلاقات الدولية .

## المطلب الثاني: دور العامل الاقتصادي في تطوير مفهوم التعاون الدولي

من الواضح أن العامل الاقتصادي يكتسي دورا مميزا في تطوير مفهوم التعاون وتوسع مجالات تجسيده، وبذلك أصبح التعاون الاقتصادي ذو دلالات لا يمكن إنكارها على الصعيد العلاقات الدولية لا سيما بعد نهاية الحرب الباردة ، فهو العامل الرئيسي الذي يؤذي إلى تحسين المستوى الاقتصادي و المعيشي للدول التي يتم التعاون فيما بينها ، ويقلل من النزاعات الدولية مما يدعم ذلك الاستقرار والأمن.

### أولا : أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية :

بادئ ذي بدء نود الإشارة إلى أن هناك عوامل عديدة مؤثرة في العلاقات الدولية، وتتفاوت أهميتها من عامل إلى آخر و من زمن إلى آخر ، فمثلا هناك عوامل كان لها من التأثير في وقت من الأوقات ما لم يكن لغيرها من العوامل الأخرى حيث أن العامل الجغرافي تحديدا قد لعب في الحقب التاريخية دورا حاسما من خلال السيطرة على المضا يق و الهضاب، في حين

لم تعد له الأهمية ذاتها في ظل التطور العلمي ، وما شهده العالم من ثورة في الموصلات و الاتصالات[1].

إن أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية كان ولا يزال لصالح الدول الصناعية وبالذات الدول الاستعمارية وتفسر هذه الحقيقة بالظاهرة الاستعمارية، ويرى أنها كانت في جانب من جوانبها مظهرا من مظاهر التفوق الاقتصادي لقوة معينة على حساب قوى أخرى ، لذا كانت العلاقات الاقتصادية بين الدول الاستعمارية ، و البلدان المستعمرة في إحدى صورها من مظاهر التبعية الاقتصادية في السلع المصنعة و الزراعية و المواد الاستخراجية[2] ، وفي هذا الإطار يمكن فهم العلاقات الدولية الناتجة عن التطور الاقتصادي الذي أسهم ت فيه عدة عوامل أخرى وكيف كان للعامل الاقتصادي دور في تشكل العلاقات بين الدول ، و من هنا يمكن القول بكل موضوعية أن العامل الاقتصادي يلعب دورا كبيرا في الحياة الدولية، ولا يعد من قبيل المصادفة أن نجد أن أقوى دول العالم قديما أو في العصر الحديث ، هي أقواها اقتصاديا، كما أن تاريخ العلاقات الدولية مليء بالمنازعات و الأحداث المؤلمة، والتي كانت دوافعها اقتصادية بحت ة ولذلك فإن العامل الاقتصادي أو اقتصاد الدولة، يمثل عامل نزاع في العلاقات الدولية، وعامل وحدة، وعامل تدخل على مستوى العلاقات بين الدول، وهكذا يتضح لنا بجلاء كيف يلعب العامل الاقتصادي دوره في إثارة أسباب المنازعات الدولية، ومن جهة أخرى تحقيق التعاون بين أطراف اللعبة الدولية ،هذا بالإضافة إلى الاقتناع التام للدول بالدور الذي تلعب هـ العوامل الاقتصادية في تحديد قوة أو ضعف كل منها[3].

## ثانيا : التخصص في العمل الدولي :

يترتب عنه زيادة في حجم المبادلات التجارية ، فكل دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية والسياسية و العسكرية يستحيل أن توفر كل حاجاتها ، وحماية وجودها واستمرارها دون التعامل مع بقية أعضاء المجتمع الدولي لذلك فالتعاون يعتبر ضرورة تقتضيها مصلحة الدول، فإذا كانت دولة (أ) مختصة في إنتاج سلعة ما و بسعر أقل نظرا لتجربتها ، أو وفقا للتقنيات المتوفرة لذيها

[1] – عبد السلام جمعية زاقود ،المرجع السابق، ص.181.

[2]– عبد السلام جمعة زاقود ، المرجع السابق،ص.187.

[3] عبد السلام جمعة زاقود ، المرجع السابق، ص .188.

و دولة (ب) مختصة في إنتاج سلعة أخرى لنفس الأسباب فالواقع يدفع البلدين حسب نظرية التكاليف النسبية أو نظرية التكاليف المقارنة **لدافيد ريكاردو** (1817)[1]إلى تبادل السلع بين البلدين بدلا من محاولة إنتاج السلعتين في نفس البلد لوحده ،وللوصول إلى ذلك تلجا الدول إلى تبني مجموعة من الإجراءات وتنسيق السياسيات فيما بينها. وتقوم المزايا النسبية أساسا على الإعتبارات الإقتصادية والمكاسب المترتبة بتطبيق مبدأ التخصيص، وتقسيم العمل على المستوى الدولي، وبالرغم من أن بداية هذه النظرية كانت على يد ريكاردو في عام 1817 أي منذ أكثر من مائة وثمانين عاما حتى الآن، إلا أنها مازالت تترى بالمساهمات العلمية المثالية فيها ومازالت تحتل مكانا بارزا في مجال تفسير قيام التجارة الدولية[2].

## ثالثا: الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين الدول:

ويمثل مجموعة من التفاعلات فيما بين الدول وذلك على مستوى عال له ديناميكية ذاتية في مجالات التبادل من خلال هذه التفاعلات فإن هذه الدول ترتبط فيما بينها بعملية مستمرة للمواءمة الحساسة لتصرفات كل واحدة [3]، وقد ساعد تحرير التجارة الدولية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثروة التكنولوجية ، و المعلوماتية بشكل كبير على الترابط بين مختلف دول العالم وتأكيد عالمية الأسواق .حيث أدت المستجدات العالمية مجتمعة إلى زيادة درجة الاعتماد المتبادل، والتي يمكن قياسها بين بلدين أو بين مجموعتين من البلدان في إطار العلاقات الاقتصادية ، و الذي يعني معرفة زيادة درجة التعارض للصدمات الاقتصادية الوافد ة من العالم الخارجي ، وهذا بطبيعة الحال جعل الدول لا تسعى إلى تحقيق اكتفاء ذاتي بقدر ما

---

[1]– يستعمل ريكاردو مصطلح النفقات أو الميزات المقارنة ومصطلح النفقات أو الميزات النسبية بمعنى واحد وطبقا لنظرية النفقات النسبية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أرخص نسبيا أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دولة أخرى بميزة نسبية فيها.

[2]– عبد الرحمن سيري أحمد ، الإقتصاديات الدولية ،الدار الجامعية ،2000، ص.21.

[3]– سماح أحمد فضل، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة الوفاء القانونية، ص.35.

تسعى إلى تحسين مركزها التبادلي بحيث تكون قيمة ما تستهلكه أقل قيمة ما تصدره إلى الدول الأخرى[1].

## المطلب الثالث: التعاون الاقتصادي الدولي في إطار الأمم المتحدة وخصائصه

لقد بات اهتمام الأمم المتحدة بالتنظيم الاقتصادي أكثر من نظيره في عهد العصبة،بحيث لاقت المسائل الاقتصادية اهتماما كبيرا من قبل واضعي ميثاق الأمم المتحدة ، ولعل مرد ذلك إيمانهم بالدور الذي يمكن للمسائل الاقتصادية أن تلعبه في إرساء نظام اقتصادي دولي يتماشى ومتطلبات المجتمع الدولي .وفي هذا المطلب نتناول القواعد التي تنص على التعاون الاقتصادي في ميثاق الأمم المتحدة ورصد أهم خصائصه.

### أولا :تشكيل جهاز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أدرك واضعوا ميثاق الأمم المتحدة أن تحقيق هدف المحافظة على السلم والأمن الدوليين لابد أن يتم في مناخ يساعد على إنجازه. لذا اهتم الميثاق بالعمل على تحقيق وتنمية التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن أجل انجاز ذلك نص الميثاق على إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2]، فأشارت ديباجة الميثاق على كيفية قيام المنظمة بتطوير الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب ، وقد ورد التعاون الاقتصادي والاجتماعي من ميثاق الأمم المتحدة في الفصل التاسع حيث توضح المادة 55 أهداف التعاون الاقتصادي والاجتماعي بالإرادة الملحة في توفير أسباب الاستقرار والرفاهية الضرورية لبناء العلاقات الدولية في جانبها السلمي ، وتحقيق مستوى أحسن للمعيشة والنهوض بعوامل النمو والتقدم الاقتصادي[3].

وهذا المجلس يختص كما تدل على ذلك تسميته بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وهي مسائل تدخل وبطبيعتها في إطار الأمور التي تعتبر من صميم الاختصاص الداخلي للدول.كما أن نظرا لاختلاف نظم واتجاهات الدول الأعضاء بنظمها الاقتصادية والاجتماعية المتباينة ، بل

---

[1]– فاطمة الزهراء رقايقية ، الشراكة الأورومتوسطية رهانات، حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية ، الطبعة الأولى، 2013 ، ص.32.

[2]– محمد سامي عبد الحميد، محمد السعيد الدقاق، قانون التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999 ص.324.

[3]– محمد سامي عبد الحميد، محمد السعيد الدقاق، المرجع السابق، ص.509.

المتصادمة جعل من عدم مقدرة هذا الجهاز على تبني فلسفة واضحة المعالم للتصدي للمشاكل التي تواجه الدول الأعضاء هي الأساس مند نشأته. وهذا يبدو منطقيا بالنظر إلى أن الأمم المتحدة تضم في عضويتها أطراف لكل منها مصالح يسعى إلى تحقيقها بأنظمة و إيديلوجية تختلف عن الآخر،أما التواجد في ظل هذا الجهاز فهو مجرد القبول بالتواجد في إطار تنظيمي ودون أن يؤدي إلى التخلي عن مصالحها الفردية[1].

## ثانيا: سمات وخصائص التعاون الاقتصادي في ميثاق الأمم المتحدة:

رصد أهمها فيما يلي:[2]

إن التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعتبر أسلوبا لتحقيق السلام العالمي كهدف أساسي من ميثاق الأمم المتحدة ، ويرجع ذلك إلى أن الصراعات الدولية قد تنشب بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير المتوازنة ، والتي لاتلبي احتياجات الدول في المجتمع الدولي.

إن فكرة التعاون الدولي التي أخد بها ميثاق الأمم المتحدة تقوم على أساس منهج شامل وعام يتكون من مجموعة من الأهداف ، والمبادئ ووسائل تحقيقها وجهاز عام يتولى المسؤولية والإشراف على تطبيق وتحقيق تلك المبادئ.

إن قواعد التعاون الاقتصادي والاجتماعي في ميثاق الأمم المتحدة وضعت موضع التطبيق،فقد نهض المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمسؤولياته وعقد مع وكالات المتخصصة التي تمارس تبعات التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية اتفاقات بقصد تنسيق وتنظيم جهودها في المجتمع الدولي.

تعدد مجالات عمل الوكالات المتخصصة ، فهناك مجموعة تخصصت في تمويل التنمية الاقتصادية وهي البنك الدولي للتعمير والتنمية (BIRD)، وصندوق النقد الدولي(FMI) ومنظمات الجات(GATT)، و الوكالة الدولية للتمويل ، والمؤسسة التنمية الدولية ،وهناك مجموعة أخرى تنشط في مجالات التنمية الاجتماعية والإنسانية وهي منظمة العمل الدولية (OIT)،ومنظمة

[1]– هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، الإسكندرية ،مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 ص.295.

[2]– هشام محمود الإقداحي، المرجع السابق، ص.315.

الصحة العامية (OMC)،ومنظمة اليونسكو (UNESCO) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)،ومجموعة ثالثة تعمل في مجالات الموصلات الدولية وهي منظمة الطيران المدني واتحاد البريد العالمي والمنظمة البحرية ،وأخرى تعمل في المجال الفني وهي المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والوكالة الدولية للطاقة الذرية(AIE).

وإن أهم ما يعبر عن نية الأمم المتحدة في تطبيق قواعد التعاون اقتصادي الدولي هو تحول مؤتمر التجارة والتنمية إلى جهاز دائم بمقتضى قرار الجمعية العامة دليل واضحا على رغبة أعضاء الأمم المتحدة في تطبيق القواعد النظرية في مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

أولت قواعد التعاون الاقتصادي الدولي في ميثاق الأمم المتحدة أهمية كبرى للمنظمات المتخصصة باعتبارها منفذ قانوني يمكن عن طريقها توجيه الحكومات للتعاون فيما بينها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وخلق عاطفة التضامن الإنساني بين الشعوب.

أصبحت قواعد التنظيم الاقتصادي الدولي محددة وواضحة من ناحية بيان أهداف التعاون الاقتصادي الدولي، و لكنها لم تقدم منهجا قانونيا متكاملا في طار تعهدات محددة لبلوغ تلك الأهداف ، ولأجل معالجة هذا النقص في تلك القواعد فقد توالت الجهود الدولية لوضع إطار وأسس جديدة للتعاون الاقتصادي الدول[1].

## ثالثا : التعاون الاقتصادي كهدف من أهداف ميثاق هيئة الأمم المتحدة

لقد شجع ميثاق الأمم المتحدة على التعاون الدولي ، وحث جميع أعضاء المنظمة الدولية على الالتزام بمبدأ التعاون الدولي حفاظ ا على التعايش المشترك بين أعضاءه ، ونبد الحمائية( Protectionnisme ) بكافة أشكاله ا والتوجه نحو التعاقد المتعدد الأطراف (multilatéralisme) وإحلاله محل التعاقد الثنائي ( bilatéralisme) الذي كان سائدا بين فترة (1929–1939) التي تميزت بالرسوم الجمركية الباهظة والممارسات التجارية الغير شرعية،الإغراق ،ودعم الصادرات،الكارتلات التجارية (cartels commerciales)، والقيودالكمية وتجميد رؤوس الأموال الأجنبية ، مما أدى إلى التراجع في مجال التبادلات التجارية [2]، بحيث

[1]–هشام محمود الإقداحي، المرجع السابق، ص.317.

[2]–Dominique Carreau , Patrick juillard ,Droit International Economique, 4éme édition, Delta ,1998. p .41.

انخفض مردود التجارة العالمية من 55.9 مليار دولار سنة 1929 إلى 24.3 مليار دولار سنة 1939[1]، وبالتالي يمكن القول بان الحرب الاقتصادية قد سبقت الحرب العالمية الثانية العسكرية وأن ما خلقته هذه الحرب تعد تجربة مأسوية جعلت بمحرري ميثاق هيئة الأمم المتحدة يأخذون بعين الاعتبار المشاكل التي كانت من الأسباب التي أدت إلى اندلاعها ، ويدرجون توصيات ذات طابع اقتصادي مفادها أن التعاون الاقتصادي يعتبر هدف من أهداف و مبادئ هيئة الأمم المتحدة[2]، وفقا لهذا فإن التعاون الدولي بإمكانه أن يجنب العالم ويلات الحروب وأن التعاون الاقتصادي بين الأمم من شأنه أن ينق ص من فرص حدوث الحروب [3] ، وعليه فإن التعاون الاقتصادي يعد من العناصر الأساسية لميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وهذا ما جاء في المادة 1/ف3 من مقاصد الهيئة تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية[4] كما اقترح المجلس الاقتصادي و الاجتماعي كهيئة اقتصادية بإمتياز بالإضافة إلى إرساء دعائم الحوار بين الدول ، وتأسيس عدد من المؤسسات الدولية المتخصصة في مجال التعاون الدولي[5].كما أن مبدأ السيادة الدائمة على الموارد والثروات الطبيعية يعد الركن الأساسي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلدان العالم الثالث ، وبناءا عليه ولدى استقرائنا لنصوص الأمم المتحدة، نجد بأن المنظمة كرست أهمية بالغة لهذا المبدأ كتطبيق لما ورد في ميثاقها فقد اهتمت بهذا المبدأ مستهلة بما جاء في ميثاق المنظمة بشأن السيادة وحق تقرير المصير وعدم التدخل، وأعربت بذلك عنه من خلال ما أقرته من توصيات من بينها القرار رقم 533/الدورة السادسة بتاريخ 1952/01/12 وكشفت الجمعية عنه بأكثر وضوح في القرار 626 / الدورة السابعة 1952/12/21 حيث ربطت الهدف الأسمى لمنظمة الأمم المتحدة المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والحق في التنمية الاقتصادية للبلدان الأقل نموا باعتباره من الشروط

---

[1]–Arezki Ighemat , les Grands Dossiers Du Nouvel Ordre Economique International , office des publications universitaires , Alger.1986, p. 29.

[2]– محمد عبد الستار كامل نصار، دور القانون الدولي العام في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، 2011، ص.26.

[3] - Dominique Carreau, Patrick juillard.op.cit.p.42.

[4]– بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة 2005، ص.117.

[5] - Arezki Ighemat, op.cit.p.36.

الأساسية في الاستقلال والتصرف في مواردها وثرواتها الطبيعية مرتبط بسيادتها و مطابق لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة[1].

## المبحث الثاني: حقيقة الحوار بين الشمال والجنوب

إن موجات الاستقلال في خمسينيات القرن الماضي وما بعدها ، أفضت إلى مطالبة الدول النامية الدول الكبرى بتغير القواعد الدولية للتنمية باعتبارها تعمل على اتساع التفاوت بين البلاد الغنية و الفقيرة ، لكن طبيعة العلاقات التي استطاعت الدول الصناعية فرضها في علاقتها مع الدول الأخرى حالت دون إفلات الدول الفقيرة من هذه التبعية. فشكل الإستقلال السياسي مرحلة أولى ، و المرحلة الثانية هي مرحلة الصراع الاقتصادي التي كانت بمثابة تحدي آخر لدول العالم الثالث بحيث بدأت تنادي بضرورة إصلاح الخلل في العلاقات التبادلية الدولية والتخلص من الهيكلية الدولية التي رسمتها القوى الغربية في صالحها. في هذا المبحث نحاول أن نستعرض أوضاع وظروف الدول النامية التي حفزتها إلى القيام بدور أكثر فاعلية لتحقيق مصالحها من خلال التفاوض ، و الاشتراك في مفاوضات مع االدول المتقدمة في عدة مؤتمرات دولية ، ومن ثم ظهور ماعرف بحوار (شمال–جنوب) كأولى خطوات الدول النامية للمطالبة بتصحيح مسار العلاقات الاقتصادية الدولية.

### المطلب الأول: الحوار شمال–جنوب تعاون أم صراع ؟

بعد حصول معظم الدول النامية على استقلالها السياسي أصبحت هذه الأخيرة تواجه مشكلة التنمية الاقتصادية ، والتي جاءت كمرادف لرحيل الاستعمار الذي استنزف الطاقات الاقتصادية والبشرية لهذه البلدان خلال فترة استعماره مخلفا بذلك واقع كارثي انتشرت فيه المجاعة ،وتراكمت الديون وتفاشى فيه التخلف، وان التغرة بين أغنى الدول وأفقرها آخذة في الاتساع ووجهت هذه الحقائق باللامبالاة في غالب الأحيان، وليست هناك مهمة أكثر إلحاحا من إقناع الدول المتقدمة ان العالم لايستطيع أن ينعم إذا استمرت الدول الفقيرة في المعاناة والانحدار.

[1]–عبد القادر كاشير، نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد من منظور الدول النامية ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1995، ص.23.

## أولا : أوضاع الدول النامية

كل هذه الآفات شكلت ظواهر رئيسية لمجتمع دولي، تكاد تنعدم فيه معايير الإنسانية والعيش الكريم ، بحيث تتمتع أقلية بدرجة عالية من التقدم والرقي وتحتكره لمصلحتها على حساب أكثرية محكوم عليها بالتبعية والتأخر الاقتصادي [1] ، وهذا ما أكدته الدراسة التي قام بها **سيمونكيزنس** [2](**SimonKunzents**) تحت عنوان توزيع " الم داخل على المستوى الدولي" **Modern Economic Growth :Rate Structure and Spread**كشفت أن الدول المتقدمة سنة 1958 (الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، أوروبا الغربية ، اليابان ، أستراليا)تضم 20 %من سكان العالم وتحوز على 65 %من الدخل العالمي ، أما دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ما عدا اليابان تجمع 67% من سكان العالم ، ولا تتحصل سوى على 18 % من الدخل العالمي إن نتائج هذه الدراسة التي تم نشرها على نطاق واسع ساهمت كثيرا في التحسيس والتنبيه حول مشاكل التخلف في العالم الثالث [3] ، وأضحت الدول السائرة في طريق النمو أمام مؤسسات ومنظمات مالية ونقدية تخرج عن سيطرتها تماما والتي يحكم آليات عملها نظاما سياسيا واقتصاديا دوليا لا يخدم ، ولا يواكب مسار التنمية لبلدان الجنوب، والأخطر من ذلك أن ثرواتها الطبيعية ومؤسساتها الاقتصادية لا زالت تحت تسيير المستعمر والشركات المتحصلة على عقد تنازل لاستغلال تلك المواد أو الخدمات ، كما حصل مع الثروات النفطية الجزائرية قبل التأميم وقناة السويس بمصر قبل تأميمها ، وقد وصفت هذه الظاهرة اللا إستقلالية بالتبعية الاقتصادية والاستعمار الجديد أو بوجه أكثر دقة بالاستعمار المقنع [4] ، و إن استمرار الأوضاع على هذا النحو صار يشكل تهديدا على سيادة الدول النامية مما يستدعي إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية، أو ما اصطلح على تسميته مجازا آنذاك النظام الاقتصادي الدولي الجديد ( N.O.E.I) يكون كفيلا بضمان التحرر الكامل والغير مشروط لدول الجنوب ، إلا أن الشمال المتقدم يمارس دبلوماسية صماء إزاء هذا المطلب، وتتمسك الدول المتقدمة بأهداف الحرية الاقتصادية والتفاعل

[1] - Amir Benelmadjat, Blocage du dialogue Nord-Sud, Raisons Apparentes, Afric éco, janvier 1986, n°2, p.17.

[2]– سيمون كيزنس مفكر إقتصادي امريكي صاحب مؤلفات عديدة في الفكر إقتصادي.

[3] - Makhtar DIOUF, Co-Developpement ou Gestion du Conflit ?, Ouvrage Collectif dirigé par Samir AMIN, « Afrique Exclusion Programmée ou Renaissance », Maisonneuve & Larose, 2005, p.12.

[4]– محمد سعادي، حقوق الإنسان، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر،الطبعة الأولى، 2002، ص.44.

المطلق لقوى السوق على الصعيد العالمي ، وعندما تطالب الدول النامية بضرورة توفير حد أدنى من الاستقرار لمداخليها الناجمة عن صادراتها من المواد الأولية ، فان هذا الشمال ذاته لم يتذكر مبادئ الحرية الاقتصادية ، أو قواعد العدالة الاقتصادية ، وقوى السوق وهو ينهل الثروات الطبيعية للجنوب [1]إبان فترات الاستعمار وعليه فإن حصيلة التفاوض الجماعي أو الحوار بين الشمال والجنوب تكون دوما كأنها مغلفةبالوعود البراقة تارة والتغلب من جانب الدول المتقدمة الصناعية تارة أخرى تكون حصيلتها لا شيء وبالتالي تراجع الحوار وتجميده للاعتبارات سياسية واقتصادية وقانونية .

## ثانيا:المطالب السياسية

على الصعيد السياسي فإن الدول المتقدمة ترفض الاعتراف بالدول المستقلة حديثا، كما تر فض إعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، بل إنها تنكر حتى مبادئ القانون الدولي التي وضعتها بنفسها، وكانت هي أول من وافقت عليها، ومن جهتها تحرص الدول النامية أن تجعل من سيادة الدول مسألة محورية ومركزية ، بحيث تضعها في قلب اهتمام النظام الجديد التي تنادي به ، وهذا معناه أن الحق في السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية والنشاطات الاقتصادية والتحكم الكامل في مواردها دون أي إكراه مهما كان سياسيا أو اقتصاديا[2] ، ولقد تم طرح هذا المبدأ بقوة سنة 1939 من قبل عصبة الأمم المتحدة آنذاك وتبنته هيئة الأمم المتحدة لاحقا، في وقت كان الحديث يدور حول حل المشاكل بين الدول الغربية ، والجديد دون شك هو دمج وإقحام مسألة السيادة ضمن لائحة مطالب الدول النامية إلى جانب مشكلة التنمية وفي حقيقته الأمر أن هذا الحق قد ورد ذكره في المواد الأولى للعهدين الدوليين الخاصة بحقوق الإنسان في 16 ديسمبر 1966 بحيث نصت كلاهما على أن " لكل الشعوب الحق في تقرير المصير ، وبمقتضى هذا الحق فإنها تقرر بحرية وضعها السياسي ، وتتابع بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية [3]" يستخلص من تأكيد مبدأ المساواة القانونية بين الدول أنه

---

[1]–عبد القادر رزيق المخادمي،الحوار بين الشمال والجنوب نحو علاقات اقتصادية عادلة،دار الفجر للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2004، ص.14.

[2]- Amir Benelmadjat, op,cit.p.18.

[3]– انظر المادة 01 العهد الدولي للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية.

ليس لدولة أن تملي إردتها على دولة أخرى تامة السيادة في أي شأن من الشؤون الخاصة بهذه الدولة ، ومن ناحية أخرى يحق لكل دولة أن ترفض أي طلب أو إلزام غير عادل تمليه عليها دول أجنبية يتناقض وضعها كشخص قانوني كامل السيادة ، تخضع بالتالي للواجبات التعاهدية العادلة[1] .

## ثالثا:المطالب الاقتصادية

في المجال الاقتصادي تطال ب الدول النامية بتغيرات عميقة وجدية في القواعد التي تحكم العلاقات شمال– جنوب المتعلقة بالتجارة وخصوصا المواد الأولية ، بالإضافة إلى النظام المالي والنقدي ونتسأل عن مدلول حرية التجارة في ظل عالم فقير وجزء من العالم الشمالي ينعم في رخاء وغنى و صل أعلى درجة التقدم الصناعي والتقنية الحديثة ، يسيطر على قنوات التجارة الدولية يسمح بدخول الواردات التي يحتاجها ويرفض تلك التي لا يرغب فيها فمسؤوليته واضحة في التخصص الذي على اقتصاديات الدول النامية ، أضف إلى ذلك أزمة الديون الناجمة عن الهيمنة الاستعمارية التي أثقلت كاهلها بحيث دعت الدول النامية إلى ضرورة مراجعتها[2].

## رابعا: تناقضات قانون العلاقات الدولية :

إن العالم الثالث ، الذي خضع لقرون عدة لقواعد اللعبة الدولية وظل حقلا لتجارب ومخابر علماء الآثار بعيدا عن الحضارة ، والتحضر يرفض له الاستقلال الذاتي ومبعد من حقل القانون الدولي الذي تخضع مبادئه تتنبأ لتقبل واعتراف الأمم المتحضرة ، لم تصطحبه الوقائع المعاشة والمتسمة بعدم التساوي المتزايد بين الشمال والجنوب ، وانكشفت تناقضات العلاقات الدولية القائمة ويندرج تصحيحها في صلب الحلول المنتظرة من وراء بعث نظام اقتصادي جديد [3] ، كما أن التناقض القائم من جهة أخرى يتمثل في تمسك الفقه الغربي بالدفاع عن جمود النظام القانوني الدولي التقليدي الرافض لأي ت غيير ثوري هادف إلى الخروج عن القاعدة التقليدية المحافظة على الوضع القائم ، وأن القانون الدولي الكلاسيكي لم يعر الاهتمام المستحق

[1]–عبد القادر كاشير،المرجع السابق، ص.9.

[2]– عبد القادر كاشير،المرجع السابق،ص.314.

[3]– عبد القادر كاشير،المرجع السابق، ص.148.

لوضعها الاقتصادي والتنموي بصفة شاملة ، بل ظل في خدمة الأقوياء من الأمم المتقدمة بحيث أن مطالبة العالم الثالث كأغلبية في الأمم المتحدة بنظام جديد تستمد دعائمها من اللا مساواة الاقتصادية القائمة ، والتي لم تصحح لتكتمل بذلك المساواة القانونية التي تطف ى على الأمم المتحدة[1].

## المطلب الثاني :التسلسل التاريخي لمؤتمرات الحوار بين الشمال والجنوب

يمكن أن نؤرخ لها في حدود سنة 1961 عندما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول التجارة والتنمية ، حيث كانت تلك المرة الأولى التي يبرز فيها تحالف البلدان النامية في التصويت في الأمم المتحدة على عقد المؤتمر، متغلبين في ذلك على معارضة البلدان الغنية لعقد المؤتمر وتلتها عدة مؤتمرات أخرى، وبات من الأهمية بإمكان تقريب المسافات المتباعدة بين دول الشمال ودول الجنوب بغية دفع تطور العلاقات جديدة أكثر توازنا بين الدول المصنعة من جهة والبلدان السائرة في طريق التطور.

### أولا: المؤتمر الأمم المتحدة الأول حول التجارة والتنمية

تنظر البلدان النامية إذن من وراءه إعادة النظر في واقع العلاقات الدولية وفي وضع أسس و مبادئ مساعدة لتحقيق تنمية تشمل " التحولات الإجتماعية التي تعد هدفا أساسيا لمساواتها في الفرص الإجتماعية السياسية ، والاقتصادية مع البلدان الشمالية التي وصلت درجة عالية من التقدم المادي الصناعي ، ويمنح بذلك هذا المطلب التنموي حقا ضروريا للشعوب فالتحولات التي عرفها المجتمع الدولي هي التي دفعت بالجمعية العامة للأمم المتحدة أن تعلن لأول مرة عقد اللأمم المتحدة مؤتمر من أجل التنمية لصالح العالم الثالث في قرار لها تحت رقم 1710 بتاريخ 1961/12/19، أين برز تحالف الدول النامية في التصويت في الأمم المتحدة على عقد المؤتمر متغلبين على معارضة البلدان الغنية لعقد المؤتمر.

[1]– عبد القادر كاشير ، المرجع السابق ، ص.150.

## ثانيا: مؤتمر الجزائر

في الجزائر سبتمبر 1973 اتخذ رؤساء دول النامية في مؤتمر الرابع قرارا يقضي بضرورة العمل على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة، وأقدر على تحقيق التقدم لمجموع البشرية وصيانة السلم العالمي، وبعد حرب أكتوبر مباشرة اتخذت الدول العربية المصدرة للبترول(OPAEP) قرارا يعتبر الأول من نوعه في تاريخ العلاقات الدولية الحديثة وهو تخفيض إنتاج البترول تدريجيا ، وحظر تصديره للدول المؤيدة لإسرائيل تم سارعت الأوبك إلى رفع سعر تصدير الخام عدة مرات حتى بلغ سعره في 1974 خمسة أمثال السعر السائد قبل حرب أكتوبر. ودعت إلى مناقشة وحوار أعم يشمل أسعار المواد الأولية ، وقضايا التنمية وبالفعل تقدم الرئيس **هواري بومدين** بصفته رئيسا للدورة الرابعة لمجموعة عدم الانحياز بطلب إلى **كورتف الدهايم** بعقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة قضية المواد الأولية وقضية التنمية[1].

## ثالثا: الدورة الخاصة السادسة العامة للجمعية العامة

انعقدت في أبريل وماي 1974، وأسفرت مناقشتها عن إقرار وثيقتين على أعلى قدر من الأهمية الأولى: إعلان بشأن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد والثانية : برنامج عمل من اجل إقامة نظام لإقتصادي دولي جديد قائم على العدالة والمساواة في السيادة والترابط والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، نظام يعالج التفاوت ويصحح مظاهر الظلم الحالية ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة، ويؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المضطردة والسلم والعدل للأجيال الحالية والمقبلة[2].

## رابعا: مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية

عقد دورته الرابعة ، في نيروبي بكينيا واستغرقت أعماله شهر ماي 1976 كله تقريبا [3]، وطرحت في جدوال أعماله قضيتين منفصلتين هما: قضية المواد الأولية ، وقضية الميديونية الخارجية للدول النامية، وفيما يتعلق بقضية المواد الأولية تقدمت الدول النامية بمشروع برنامج متكامل

---

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث11 سبتمبر مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص.23.

[2]– فوزي الإخناوى ، المرجع السابق ، ص.176.

[3]- Mario Bettati , le Nouvel Ordre Economique International, que sais-je ,editions Dahlab,1985.p.12.

لأسعار المواد الأولية [1] يتلخص في إنشاء صندوق خاص للمحافظة على أسعار 17 مادة خام تمثل 75 % من صادرات الدول النامية (فيما عدا البترول) [2] ، وقد انقسمت الدول الرأسمالية المتقدمة حيال هذا الموضوع، فعلى طرف النقيض وقفت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية ، واليابان تعارض التدخل في قوى السوق وجهاز الثمن ، شاهرة بذلك الأسلحة الخاصة بتقسيم العمل الدولي ومبدأ حرية العالم الثالث، بينما تبنت فرنسا موقف وسطا، أما بالنسبة لقضية المديونية، فقد اقترحت مجموعة السبع والسبعين عقد مؤتمر دولي لهذا الغرض، تناقش فيه كل الجوانب المختلفة بهذا الموضوع ، وتوضح قواعد عامة لتخفيف من عبء المديونية على الدول النامية ، وفي الجانب الآخر رفضت الدول الرأسمالية المتقدمة هذا الاقتراح وأصرت على التفاوض مع كل من بلد على حدى ، وإزاء هذه المواقف المتعنتة من الدول المتقدمة لم يتمكن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الرابع من الوصول إلى نتائج محددة فيما يتعلق بالجهود الدولية لمعالجة قضايا المواد الأولية والتنمية[3].

---

[1]– في نيروبي عام 1976 اهتم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( CNUCED) بوضع برنامج متكامل للسلع الأساسية. وقد تركزت المفاوضات بشأن البرنامج في اتجاه الأول يختص بالاتفاقيات السلعية والثاني بانشاء الصندوق المشترك لتمويل المخزون، كما ان "برنامج المتكامل للمواد الأساسية" يشكل أبرز مطالب دول العالم الثالث داخل المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية، والهدف منه هو حماية القدرات الاقتصادية لدول العالم الثالث وتحسين مداخليها للتصدير، وحماية منتوجاتها من تقلبات السوق الدولية . وهذه الأداة القانونية يعتبرها المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية من أدوات القانون الدولي للتنمية وإن كانت لاتعد خرقا لمبادئ التجارة الحرة إلا أنها ترسخ ازدواجية القواعد في المعاملات التجارية الدولية التي بدورها تتمثل في إقرار لمبدأ المفاضلة بين الدول النامية ودول المصنعة بحيث تمنح بعض التنازلات لدول النامية ولا يكون لها مقابل بالنسبة للدول المصنعة ويعد هذا بمثابة خروج فادح عن القاعدة القانونية التقليدية التي ترتب نفس الإلتزامات على أطراف العقد ، إلا أن لهذه المعاملة الإستثنائية للدول النامية لها مايبررها حيث يراد تسوية "اللامساواة الاقتصادية بين الدول بلا مساواة قانونية" وقد ناضل المؤتمر طويلا من أجل إدخال هذا المبدأ في المعاملات التجارية وتم له ذلك خلال ندواته الرابعة عندما صادق على القرار 39(4) في 30 ماي 1976 بنيروبي. أما من ناحية الأدوات القانونية يرمي البرنامج إلى خلق صناديق مشتركة للمواد تضم خزائن تمول رصيد هذه المواد وتسويقها وتعمل على حمايتها من تقلبات السوق الدولية ويعد هذا خروجا على مبدأ السوق الحرة وبالتالي هو يصب في عمق القانون الدولي للتنمية ويعمل من أجل إرساء قواعد النظام الاقتصادي الدولي الجديد.أنظر، **أحمد خروع، حصيلة القانون الدولي للتنمية، محاضرات برنامج السنة الرابعة "ليسانس حقوق"، سلسلة دروس جامعية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1995، ص.24.**

[2]- Makhtar Diouf, op.cit.p.14.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص.25.

وبالرغم من فشل المؤتمر في الوصول إلى نتائج محددة إلا أنه شهد، اكثر من أي وقت مضى توحد جبهة الدول النامية مكنها بأن تسجل حدثا تاريخيا ذو مغزى عميق ، يتمثل في نجاح مطالبها في إرساء "نظام متكامل للمواد الأساسية" كخطوة جديدة في طريق وضع اقتصادي جديد ويجد هذا النجاح مرجعه التاريخي من خلال العمل الجماعي، الذي توصلت إلى إرسائه نقابة المنتجين للبترول في السنوات 1973–74 حين أشعرت البلان المتقدمة بالقيمة الحقيقية لهذه التروات ونهبت لسينين عدة دون مقابل يذكر لأصحابها الشرعيين [1]، ولم تنجح الجهود الي بذلتها الدول الرأسمالية المتقدمة سرا وعلانية في محاولة تمزيق وحدة هذه الدول وهذا إنجاز حقيقي، فالصراع لتغير النظام الاقتصادي الدولي الراهن في أحد أبعاده على الأقل صراع بين طرف قوي هو الدول المتقدمة، وطرف ضعيف هو الدول النامية، وتكمن قوة الطرف الأول في توحيد صفوفه، ويرجع ضعف الطرف الضعيف بصفة رئيسية إلى عدم توحيد صفوفه، ومن هنا يمكن القول أن نجاح الدول النامية في توحيد صفوفها إزاء الطرف القوي شرط ضروري وإن لم يكن كافيا لنجاح الجهود التي تبذل لتغير النظام الاقتصادي الدولي الراهن[2].

## خامسا: مفاوضات باريس

يشكل مؤتمر الشمال والجنوب الذي بدأت أعماله في ديسمبر 1975 أول إطار لمفاوضات حقيقية بين الدول الرأسمالية ، والدول النامية حيث تجري فيه مساومات حول حلول محددة ، وما ينتهي إليه من قرارات بالتراضي العام تلزم الدول المشتركة فيه على الأقل إلتزاما أدبيا قويا يتعذر عليها التحلل منه ، وفي الاجتماع التحضيري الذي انعقد في أكتوبر 1975 قدم كل فريق لائحة بالموضوعات التي يتعين مناقشتها نلمس التباين الواضح بين اللائحتين. وبقراءة هادئة لهاتين اللائحتين يتبين لنا على الفور أن الولايات المتحدة تريد من المؤتمر أن تتمحور أعماله بصورة أساسية على سعر النفط ، وتأثير هذا السعر على موازين المدفوعات ، ومن بينهما موازين البلدان النامية وضمان التزود بالمواد الأولية ومن ضمنها الهيدروكربونات، لقد وردت فكرة تثبيت

[1]–عبد القادر كاشير ، المرجع السابق ، ص.196.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص.26.

أسعار المنتوجات الأساسية لا فكرة إعادة تقييم هذه الأسعار [1] ، وبالمقابل تؤكد البلدان النامية على التنمية وعلى صيغة شروط العرض و الطلب إلى الخاصيين بالطاقة ، وبالمصادر الأخرى وقد حصل نوع من الإجماع حول : التفضيلات التجارية المعممة والمساعدة الغذائية والتطوير الزراعي وأصرت البلدان النامية على مفهوم السيادة الاقتصادية الوطنية، وتمسكت بصيغة إعادة توزيع الثروات بصورة تتحاورات تستطيع البلدان المصنعة القبول به ، وتبين لاحقا أن البلدان المصنعة لا تريد مناقشة مسألة إصلاح النظام الدولي . منذ انطلاقة مؤتمر باريس، بدأت هناك مؤشرات بفشل المؤتمر بسبب المواقف المتباعدة والنوايا الخفية بين الدول المتطورة والبلدان النامية، والتي تجلت أكثر أثناء إقرار برنامج العمل وصلاحيات اللجان، فقد رأينا أن مجموعة (19) تعتبر أن التفاوض يجب أن يتناول مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك انطلاقا من قرارات الدورة الاستثنائية السادسة المنعقدة في ابريل سنة 1974 ، من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي وبوجه خاص الولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان بدت شديدة الحساسية تجاه النظام الجديد ، وذلك من أجل السيطرة على الدول النامية بأشكال جديدة في نطاق الرأسمالية العالمية وتحت تأثيرها السياسي والاقتصادي والإيديولوجي [2]. ويعتقد البعض أن المؤتمر الدولي حول التعاون الدولي لم يكن إلا هجوما واسع النطاق شنه الشمال ضد دول الجنوب هدفه الأول هو إقامة مواجهة ندا لند بين منظمة الأوبب ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE-OPEP) مع اسبعاد بقية العالم الثالث ، وحصر أجندة المناقشات حول سوق النفط العالمية فقط ، وذلك نظرا للمكانة الفريدة من نوعها التي كان يتمتع بها النفط في التجارة الدولية آنذاك ، وهو يوفر مايقارب من نصف استهلاك الطاقة حيث تم تسويق ثلثي انتاج النفط العالمي على المستود الدولي[3].

وبالتالي فإن تعارض الاستراتجيات الخاصة بكل من الشمال والجنوب قد شكل عاملا معيقا آخر فكما رأينا كان اهتمام الدول المتطورة ( الشمال) منصبا على الحوار حول بعض المسائل المتعلقة بالطاقة ، غير أن الشمال نفسه لم يكن يهتم بموضوع الطاقة إلا بالحصول على

[1]–عبد القادر رزيق المخادمي ، الحوار بين الشمال والجنوب نحو علاقات اقتصادية عادلة ، المرجع السابق,ص.55.

[2]- Abdelkader Sid-Ahmed, Nord-Sud les Enjeux, office des publications universitaires, Alger, p.130.

[3]-Makhtar Diouf, op.cit.p.18.

مصادر التموين بإنشاء جهاز استشاري دولي حول سعر الطاقة ، في حين كانت تقوم استراتيجية الدول النامية على الحفاظ على شمولية المؤتمر ورفض كل اتفاق جزئي مقترح من الشمال، وقد رد الجنوب على تكتمات الشمال الملتوية بتجميد المناقشات في موضوع الطاقة، وهكذا فشل حوار الشمال والجنوب الذي استمر حوالي سنتيين في التوصل إلى تحقيق الأهداف المنشودة وحملت الدول النامية البلدان الرأسمالية هذا الفشل بسبب تعنتها المتواصل من أجل استمرار إستغلالها لثروات الدول النامية والنفط بصورة خاصة بأبخس الأثمان ، وبالتالي إبقاء هذه الدول تحت السيطرة الرأسمالية والإحتكارية وفي الوقت نفسه بمختلف الأساليب المعروفة [1]. وفي يناير 1975 كان قد تم التصديق على دستور منتدى العالم الثالث[2] في كراتشي في باكستان يستهدف صياغة استراتجيات أكثر ملائمة لدول الجنوب.

## المطلب الثالث: الدعوة لتنمية الجنوب المتخلف من خلال نظام عالمي جديد

إن أزمة العلاقات الدولية ماهي إلا أزمة نظام العلاقات الاقتصادية الغير متكافئة بين الأقلية من البلدان المسيطرة والأغلبية من الدول المسيطر عليها ، فلقد بقيت بلدان العالم الثالث زمنا طويلا مستبعدة من العلاقات الدولية بسبب النظام القديم الغير عادل والغير متكافئ، ومن هنا تظهر مسؤولية المجتمع الدولي في العمل التضماني قصد تنمية العالم الثالث.

---

[1]– نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الليبية للنشر والتوزيع، الجماهرية العربية الشعبية الإشتراكية العظمى، الطبعة الأولى،2000، ص.201.

[2]– انطلاقا من عدد معين من الأفكار المتقدمة التي طرحها مجموعة من المفكرين قريبين إلى حدما من العالم الثالث، بدا أنه من الممكن الحديث عن شبكة أخرى أطلق عليها منتدى العالم الثالث ، وهذا يعني أن ليس هناك وجهة نظر واحدة للعالم الثالث بعيدا عن هذا ! ففي الواقع هناك تنوع في الأراء واسع جدا يتروح من الأكاديمين التقليدين إلى اتجاهات في العالم الثالث الأكثر راديكالية التي تهتم بالأعمال السياسية على الأرض أكثر من الخلافات المجردة، وحسب محبوب الحق المواظف السامي في البنك الدولي آنذاك فإن أصل المنتدى جاء كنتيجة للنقاشات التي درات بين المفكر الآقتصادي جاماني كوريا Gamani Coréa CNUCED الأمين العام لأنكتاد و إنريك إغليسياس Enrique Iglesias CEPAL وسمير أمين في مؤتمر "ستكولوهم" حول البيئة ، وبدعم من الرئيس المكسيكي إشيفار echeverria تم تشكيل منتدى العالم الثالث 1972–1973 بهدف تجهيز المفاوضين السياسين لدول العالم الثالث في المؤتمرات الدولية بأفكار قوية وملاحظات هامة تحشد صفوف العالم الثالث لمزيد من المعلومات . **أنظر Abdelkader Sid-Ahmed,op,cit,p.52.**

## أولا: المسؤولية التضامنية للمجتمع الدولي

كما أن مبدأ التعاون غير قابل لأية مناقشة ولكن تطبيقه بين دولة قوية مسيطرة وأخرى ضعيفة يجعل التعاون عاملا لاستعمار والتبعية، فالمسؤولية المترتبة على عاتق البلدان المتقدمة تأخذ شكلين أو صورتين اساسيتين كقاعدة عامة تتمثل في: [1]

- مسؤولية الدول الاستعمارية ولإمبريالية الحالية في إصلاح الضرر التي كانت سبب فيه؛
- مسؤولية الدول المتقدمة بصفة عامة كواجب دولي في بعث التنمية في البلدان المتخلفة الأعضاء في المجتمع الدولي.

أن مشكلة التخلف [2] لا تهم فقط العالم الثالث ، وإنما العالم كله فهي مشكلة عالمية تتطلب مسؤولية وجهودا عالمية لمواجهتها لأن استمرار واقع التخلف في العالم الثالث ينتهي بالإضرار بمصالح الدول المتقدمة أيضا على المدى البعيد، والعالم الثالث لا يستطيع حل مشكلاته الداخلية بجهوده الذاتية وحدها دون الاستعانة بإنجازات الحضارة العالمية التكنولوجية والعلمية والاقتصادية [3] .فالتنمية التي ترمي إليها الدول النامية هي تنمية متكاملة للعالم كله بإحداث التغيرات البنيوية العميقة عن طريق استغلال الثروات التي تدفع المجتمعات البشرية كلها نحو الرقي والتقدم فالإنقسام الإقتصادي الكبير بين الشمال والجنوب حسب رأي **مكمنارا** انشقاقا زلزليا عميقا حصل بالقشرة الإجتماعية الأرضية. بامكانها أن تنتج وستنتج الصواعق وهزات عنيفة فإذا لم تحاول الدول الغنية سد هذا الفراغ بين شطري المعموررة، شمالها الثري ، وجنوبها الجائع فإنه لايحصل الأمن لأحد مهما كانت قوة سلاحه[4].

---

[1]– عبد القادر كاشير ، المرجع السابق، ص.166.

[2]– اختلف العلماء على تعريف دقيق للتخلف الاقتصادي إلا انهم جميعا يركزون على ثلاثة عناصر هامة للتخلف هي: – الفقر عن طريق انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في البلاد النامية عنه في البلاد المتقدمة–وجود مواد طبيعية وبشرية غير مستغلة في الدول النامية– تخصص البلاد المتخلفة في الانتاج الزراعي دون الانتاج الصناعي. **أنظر، الأخرس إبرهيم ، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بها، إيترك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، الطبعة الأولى،2005، ص.36.**

[3]– فوزي الإخناوى، المرجع السابق ،ص.124.

[4]– محمد بجاوي ، المرجع السابق ، ص.39.

أصدرت اللجنة المختصة بقضايا التنمية الدولية برئاسة المستشار السابق **ويلي برانت** عام 1985 تقريرا[1] موسوعا " بحوار الشمال والجنوب ، برنامج من أجل التقاء وقد تم انجاز التقرير بناء على طلب **روبرت مكنمار** الرئيس السابق للبنك الدولي في 1977 ، الذي حاول الوصول إلى حلول توفقية ، تشبع إلى حد ما رغبات البلاد المتخلفة ، وتتجاوب في نفس الوقت مع مصلحة الرأسمالية العالمية ، فإن الركيزة الأساسية في رؤية تقرير برانت 1980 هي أن ثمة مصالح متبادلة بين الشمال المتقدم ، والجنوب المتخلف وأن الخروج من مأزق النظام الرأسمالي العالمي حاليا سوف يتطلب إنعاشا اقتصاديا للجنوب وإن هذا سوف يتطلب إرسال عشرات البلايين من الدولارات إلى دول الجنوب الفقيرة ، وسيؤثر استخدمها بسرعة على إنعاش القوى الشرائية بالسوق الرأسمالي العالمي ، وبالتالي ستدور عجلات الإنتاج والتوظيف والاستثمار عل نحو يحل معضلة الأزمة ، وتقترح لجنة برانت أن هذا النقل الكبير للموارد من القطاع المتقدم في الاقتصاد الرأسمالي الشمالي إلى القطاع المتخلف منه الجنوب يمكن تدبيره من خلال القنوات الرسمية ومن خلال المنظمات الدولية عن طريق فرض ضريبة على التجارة الدولية ، وتجارة السلاح والنفقات العسكرية والكمالية ، والنقل البحري ،واستغلال الفضاء، وقيعان البحار ، ومن خلال مساهمات الدول البترولية . وهنا يقول التقرير مايلي :" يجب أن يفهم مواطنو الدول الغنية أن مشاكل العالم لا مفر من معالجتها ، وأن سياسة حاسمة بشأن المساعدة لن تكون عبئا في نهاية المطاف،بل استثمارا في اقتصاد أكثر سلامة وفي مجموعة دولية أكثر أمنا" . والإقتراح الذي تسوقه لجنة برانت شبيه بنظام للضمان الاجتماعي يجب أن يتحمله أغنياء الشمال حتى يمكن لفقراء الجنوب أن توجد لديهم القدرة الشرائية لتنشيط التجارة الدولية مع ما يتمخض من ذلك من فرص للتخصص ،ولزيادة الإنتاجية وبذلك تزيد فرص التشغيل في الشمال والجنوب

[1]–" لجنة برانت "هو تقرير أعدته اللجنة المستقلة المكلفة ببحث قضايا التنمية الدولية برئاسة المستشار الألماني السابق "**ويلي برانت** "وضع تحث عنزان : الشمال–الجنوب برنامج من أحل البقاء وهو عمل تنفيذي بطلب من رئيس البنك الدولي المقدم في أواخر سنة 1977 يهدف من وراء بحث ذلك السيد **مكنمارا** إبقاء الحوار بين الشمال والجنوب مستمرا بعد فشل المفاوضات التي جرت في باريس من 1975 إلى 1977 في إطار المؤتمر الذي وضع تحت عنولن التعاون الإقتصادي الدولي. **انظر،عبد القادر كاشير ، المرجع السابق، ص.214.**

معا ، وتضمن التقرير قضايا عديدة أخرى مثل أبعاد التنمية والمصالح والطاقة وتجارة المواد الأولية والتصنيع والتجارة الدولية والشركات الدولية[1].

## ثانيا : نقل التكنولوجيا لدول الجنوب " تراث مشترك للانسانية "

يمكن التعبير عن نقل التكنولوجيا بحركتها من دولة لها سبق بها إلى دولة أخرى عن طريق الحصول على التراخيص وبراءات الإختراع ، وما يتعلق بها ثم تكييفها وتوطينها بشكل فعال في إطار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مكان استثمارها، والعوامل الأساسية في عملية نقل التكنولوجيا تتداخل مع عوامل تكوينها ومن أهمها اكتساب المهارة الفنية بذاتها واستخدم الوسائل المتقدمة في التخطيط والتنظيم والإدارة ، بالإضافة إلى إيجاد القاعدة الوطنية من العمال المهرة ، والفنيين ، والعلماء ، والإداريين التي من دونهم لا يمكن تحقيق النهوض التكنولوجي [2]، واعتبارا للأهمية الإستراتجية للمعرفة والعلم والاختراعات التي توصلت إليها الإنسانية في إطار الأمم المتحدة ، حيث تكون العلوم والمعارف والتكنولوجيا بشكل أكمل كتراث مشترك للمجتمع الدولي ككل فإن البلدان النامية ترى فيها تراثا تكنولوجيا للإنسانية جمعاء مما يتطلب ذلك إقرارا دوليا حتى يفسح المجال بالتساوي والعدل أمام شعوب الأمم المتحدة للحصول عليها خدمة لأهداف التنمية والرقي الاجتماعي [3] . وتطالب البلدان النامية في هذا الإطار تحسين شروط استعمال التكنولوجيا ووضع حد للتطبيقات التميزية وهي مطالب تفرضها سيادتها الكاملة التي لا تقبل التنازل عنها وذلك من خلال فرض سلوك البلدان المتقدمة صناعيا لتعامل خاص لصالح البلدان النامبة ككل وهي معاملة تخدم البلدان في سعيها نحو خلق طاقة تكنولوجية وطنية . وحتي يصبح التقدم العلمي وتحويل التكنولوجيا مشاركة إنسانية ، يجد جدوره في التاريخ الانساني الذي يؤكد أنه لم يكن حكرا لشعب دون آخر وإنما يعود تطوير العلوم وتطبيقاته إلى مشاركة إنسانية وأنه حان الوقت لإلتزام الدول المصنعة بتطبيق قرارت المم المتحدة التي تؤكد كلها بصورة لاتدع مجالا للشك بجعل التكنولوجيا تراثا مشتركا للانسانية

[1] - Abdelkader Sid Ahmed, op, cit, P.44.

[2]– عبد القادر رزيق المخادمي، الحوار بين الشمال والجنوب نحو علاقات اقتصادية عادلة ، المرجع السابق ص.96.

[3]– عبد القادر كاشير، المرجع السابق، ص.183.

جمعاء حسبما جاء بنص المادة التاسعة من الاعلان العالمي لحقوق الشعوب المعتمد بالجزائر عام1976 القائلة بأن التقدم العلمي والتقني جزء من التراث المشترك للانسانية وفي حق كل شعب أن يشترك فيه [1].

## ثالثا: إصلاح النظام الدولي

إن فشل هيئة الأمم المتحدة في حل المعضلات السياسية ، والاقتصادية الدولية مثل تحديا جديدا لأنه اقتصر على إيجاد آليات ، ومنظمات دولية لحل النازعات السياسية دون التطرق إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الدولية ، و أن تحقيق الإصلاح يمكن أن يتم من خلال المفاوضات الجماعية بين دول العالم الثالث وبينها وبين الدول المتقدمة سواء داخل إطار المنظمات الدولية الرسمية أو خارجها ، أو من خلال منظمات غير رسمية وإصدار إعلانات عالمية حول لإنشاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وكذا الدعوة لإقامة نظام إعلامي عالمي جديد قائم على أسلوب اتصال جديد نابع من الرغبة في الخرروج من التحيز الإعلامي الغربي ضدها الذي صدر عن اليونسكو( UNESCO) 1976[2]. والذي يدعو إلى تطوير البنية الأساسية للاتصالات في البلاد النامية بإقامة الأقمار الصناعية بهدف تحقيق التعددية الإعلامية والسياسية كما يجب ان يقوم التدفق الإعلامي على الدعوة للسلام والتفاهم بين الشعوب[3] .ويمكن القول بصفة عامة أن النظام الاقتصادي الدولي الذي أقيم عقب الحرب العالمية الثانية قد تأسس على فلسفة قانونية تتلاءم بالدرجة الأولى مع دول متساوية في ظروفها الاقتصادية، وهذه المبادئ المحددة تطبق اليوم على جميع الدول على اختلاف قدرتها الإقتصادية، وتشكل الإطار العام للنظام الدولي الإقتصادي الحالي، وإن كان المطلوب من النظام الإقتصادي المرغوب في إقامته هو تغير نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، بإصلاح الخلل الاقتصادي والحد من الفوارق في التنمية بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث النامية، وان تعي الدول المتقدمة

[1] –عبد القادر كاشير، المرجع السابق، ص.222.

[2]– فوزي الإخناوى، المرجع السابق ، ص.124.

[3]– هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دار الكندي للنشر والتوزيع ،2010، ص.263.

مسؤوليتها تجاه التنمية في هذه البلاد المتخلفة، جراء مااستنزفته من مواردها في فترات الإستعمار البغيضة[1].

## المبحث الثالث : التعاون شمال_جنوب

قبل حصول دول آسيا وإفريقيا على سيادتها الوطنية ، وبعد أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت كل دولة مستعمرة مندمجة ضمن إمبراطورية وقد بدأت هذه الإمبراطوريات تنهار في نفس الوقت الذي كان يتم فيه تأسيس المجموعة الأوروبية الاقتصادية فنشأت علاقات جديدة شمال _ جنوب في بعض مناطق الجنوب، أي بين دول المستعمر ومستعمراتها السابقة ، على مرحلتين متتابعتين في "اتفاقيات يايوندي" ( 1963–1969) و اتفاق "لومي" منذ 1975 بينها وبين الاشتراكية للبلدان الإفريقية ومنطقة الكارايب والمحيط الهادي ( ACP) والذي يمثل الشكل الجديد للتعاون(شمال–جنوب)، وعلى نفس المنول أبرمت دول السوق الأوروبية المشتركة إتفاقيات تعاون مع دول المغرب والمشرق العربيين بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإحلال علاقات التعاون محل علاقات الإستعمار. في هذا المبحت نتطرق إلى محتوى الاتفاقيات المبرمة بين المجموعة الأوروبية الاقتصادية ودول القارة الإفريقيية والمحيط الهادي والبحر الكاريبي، واتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني بين المجموعة الأوروبية ودول المغرب العربي من جانب، ودول المشرق العربي من جانب آخر.

### المطلب الأول: اتفاقيات التعاون السوق الأوروبية المشتركة مع دول (ACP)

وقعت بلدان السوق الأوروبية المشتركة منذ مطلع الستينات اتفاقيات تعاون اقتصادي مع مستعمراتها القديمة. ففي اتفاقيات يايوندي كان الجنوب مكونا فقط من المستعمرات الفرنسية والبلجيكية السابقة لجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى ، وفي الإتفاقيات المتتالية (لومي) [2] مثل

[1]– محمد عبد الستار كامل نصار، المرجع السابق، ص.200.

[2]– هي اتفاقيات يتم تجديدها كل خمس سنوات حيث يتم ابرامها بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية من جانب وبين مجموعة الدول الإفريقية ودول الكاريبى والباسفيك من جانب آخر. وهذه الاتفاقيات ليست الا امتداد لاتفاقيات سابقة تم ابرامها بين الدول الاستعمارية والمستعمرات التابعة لها أو تلك التي نالت استقلالها، وهي ما كانت تعرف باتفقيات يايوندي وأروشا. وأيا كانت الخلفية التاريخية لهذه الاتفاقيات فإنها تعتبر خطوة جديدة نحو التوصل إلى اتفاقيات بين دول الشمال الغنية وبين دول الجنوب الفقيرة حيث يتم مراعاة الظروف الصعبة التي

الجنوب من قبل كل جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى ، ومنطقة البحر الكاريبي ، والمحيط الهادي ومن هنا جاءت تسمية (CEE-ACP).

## أولا : اتفاقيات يايوندي (1963–1969)

كان الاهتمام قد انصب في البداية على المستعمرات الفرنسية بإفريقيا جنوب الصحراء ثم بعد ذلك على بلدان الكاريبى والمحيط الهادي بحيث وقعت السوق الأوروبية المشتركة في 23 جويلية 1963 اتفاق (يانوندي) مع 19 بلدا[1] لمدة تمتد لخمس 05 سنوات، لتوقع من جديد اتفاق آخر بتاريخ 29 جويلية 1969، ولعل ما يلفت الانتباه هو العدد الهائل من دول إفريقيا الموقعة على اتفاق مع بلدان السوق الأوروبية المشتركة (06) ، وهذا يذل على أهمية هذه الاتفاقيات ، والتي لم تكن تهدف إلى إقامة اتحاد جمركي فحسب، وإنما كان هدفها الرئيسي هو إقامة منطقة تبادل حر إلى جانب نظام المساعدات المالية لدول الإفريقية الموقعة عن طريق صندوق التنمية الأوروبي (FED) والذي تقدر بـ 730 مليون دولار منها 620 على شكل منح [2]، كما تجدر الإشارة أن اتفاق "ياوندي " الثاني لم يأتي بجديد يذكر والنص الموقع عليه بتاريخ 29 جويلية 1969 يكاد يكون مطابقا لسابقه ، ماعدا إضافة موراد مالية من صندوق التنمية الأووبي للتعويض عن الإلغاء التدريجي للأسعار الزائدة المدفوعة من طرف فرنسا لبعض المواد الغذائية الإستوائية مثل الفول السوداني ، وفي نفس الوقت دفعت الدول الإفريقية المشتركة أثمان المنتجات الفرنسية المصنعة بأسعار مرتفعة من تلك الموجودة في السوق العالمية [3]، كما تضمن اتفاق يايوندي الثاني بروتوكول خاص ينص على أن الدول الأوروبية الست (06) تعيق مشاركة

---

تمر بها الدول الأخيرة. وتشمل اتفاقيات لومي مجالات متعددة تجارية ومالية وفنية. وإذا كان هناك خلاف فيتمثل إما في عدد الدول المستفيدة من الاتفاقية( والملاحظ أن العدد آخد في الارتفاع ، وكذلك نوعية وحجم المساعدات، وقواعد السلوك المتفق عليها) . **أنظر، محمد سامي عبد الحميد، محمد السعيد الدقاق، المرجع السابق، ص.443.**

[1]–محمد بوبوش،التكامل الإقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة ، دار الخليج للصحافة والنشر،الطبعة الأولى،2017، ص.212.

[2]-Claude Giallard, les communautés européennes, les organisations africaines et l'emergence d'un nouvel ordre international, Société Nationale d'edition et de la diffusion, Alger, Tome II, 1987, p.148.

[3] –Makhtar DIOUF,op.cit.p.20.

دول إفريقيا لـ 18 عشر في النظام العالمي الذي أن يمكن يقيمه المؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

## ثانيا: إتفاقية أروشا

في 24 سبتمبر 1969 تم توقيع اتفاقات شراكة بين دول مجموعة السوق الأوروبية المشتركة وثلاثة دول متمثلة في تنزانيا ، اوكندا، وكينيا عرف باتفاق أروشا ، وعلى خلاف اتفاق ياوندي فإن اتفاق أروشا لا يتضمن معونات ومساعدات مالية وفنية [1]، وايضا بمبادرة من دول السوق الأوروبية المشتركة التسعة التي اجتمعت في بروكسل البلجيكية بتاريخ 25–26 جويلية مع ثمانية عشر (18) دولة افريقية الموقعة على اتفاقيتي يايوندي شاركت هذه الدول في الندوة، وتم قبول جزيرة موريس (Ile de Maurice) في الشراكة سنة 1973، ودول إفريقية أخرى، ودول منطقة الكارايب والمحيط الهادي والمستعمرات البريطانية القديمة، عبر فيها ممثلو الدول الأوروبية التسعة (09) عن مواقفهم المشتركة ، والتي تمثلت في ضرورة إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي الحالي آنذاك، كما طلب بإبرام اتفاق شامل خاص بالمجال الاقتصادي والمالي والتقني، والجديد بالنسبة لهذه الاتفاقية هو الابتعاد عن نموذج اتفاقيات يايوندي التي اعتمدت أساسا على نظام المبادلات الخاصة، الذي كان يمدد بالمساعدات المالية بدلا عن مساعدة حقيقية تخدم مسار التنمية لهذه الدول.[2]

## ثالثا: اتفاقيات لومي

أبرمت اتفاقيات لومي (Lomé) أول مرة سنة 1975 بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والاشتراكية للبلدان الإفريقية ومنطقة الكارايب والمحيط الهادي (ACP)، أين تمت الإشارة إلى ضرورة "المساواة بين الشركاء واحترام سيادتهم ، وكذلك حق كل دولة في تحديد خياراتها السياسية والإجتماعية والثقافية والاقتصادية" وقد تم تجديدها ثلاثة مرات منذ ( 1979)(1984) (1989) وحتى مطلع الألفية كنا بصدد لومي الرابعة فكان الاتفاق في البداية لمدة عشر سنوات

[1]- ACP.D Accord d'Arusha signé le 24 septembre 1969 https : www.itu.int>WTCD Document PDF, consulté le 04/12/2021.21h :40 mn.
[2]- Claude Giallard,op.cit.p.49.

فقد عرفت هذه الاتفاقيات تزايد عدد الشركاء بالإضافة إلى زيادة الموارد المالية، [1]، ففي سنة 1975 بلغ عدد أعضاء (APC) 46 دولة ليصل إلى 66 دولة سنة 1984 وفي عام 1989 أصبح عدد الشركاء 69 دولة مع انضمام كل من هايتي ودومينيكا ونامبيا، أما عن الموارد المالية فقد خصص مبلغ 8.5 مليار وحدة إيكو (للومي الثالثة)، ليرتفع الغلاف المالي إلى 12 مليار بالنسبة لاتفاقية لومي (04) وهو ما يعادل نسبة 20% من القيمة الحقيقية[2].

كما تعتبر هذه الاتفاقيات نموذج للتعاون بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث منها الفقيرة وذلك من حيث مدتها، ومن حيث بعدها الجهوي، أضف إلى ذلك أنها تغطي مجالات واسعة تمثلت في دعم مالي في شكل تبرعات ومشاريع مختلفة، وبرامج تنموية وتضمن الاتفاقية حرية دخول 99% من صادرات الدول (APC) إلى السوق الأوروبية المشتركة ، مع وضع نظام خاص لاستقرار عائدات الصادرات سنة 1976 كصمام أمان يحمي تدفق المواد الزراعية والمنجمية والحديدية تجاه أوروبا والمفضل للبلدان التي التزمت بسيرورة المبادلات مع السوق الأوروبية 3، وهو الوجه الآخر للاتفاقية من خلال نظام الستابكس [4](Stabex) بحيث تلتزم المجموعة الاقتصادية الأوروبية بدفع تعويضات مالية في حالة ما إذا سجلت دول (APC) انخفاض في عائدات صادراتها، بحيث يشمل التعويض خمسين منتوج زراعي، وهذا ينطبق أيضا عن النظام المنجمي(sysmin) والذي يخضع لنفس الآلية المتمثلة في تعويض الانخفاض بالنسبة للمواد المنجمية ما عدا البترول والغاز والمعادن النفسية باستثناء الذهب. وكما هو الحال مع

---

[1] - Sylvie Brunel, le sud dans la nouvelle économie mondiale, presses universitaire de France, 1'ere edition, 1995, p.114.

[2]-Ibid.

[3]– عبد القادر كاشير، المرجع السابق،ص.278..

[4] – نظام الستابيكس stabex عبارة عن مشروع يتعلق بالتمويل التعويضي يستهدف إستقرارعائدات صادرات، أخدت به المجموعة الاقتصادية الأوروبية في إطار اتفاقية لومي الأولى عام 1975، بحيث تدفع المجموعة الاقتصادية الأوروبية تعويضات مالية لدول إفريقيا والكاريب والمحيط الهادي (ACP) عندما يسجلون إنخفاضا معتبرا في عائدات صادراتهم لحوالي خمسين( 50) منتوجا زراعيا. ويتدخل نظام الستابيكس إذا سجلت الدولة المعنية انخفاضا على الأقل بنسبة5% وتكون الفترة المرجعية لقياس هذه الخسارة استنادا إلى ست سنوات السابقة وحتي يستفيد المنتوج من الدعم يجب أن يشكل 5% من إجمالي الصادرات و 1 % إذا كانت الدولة أقل نموا ، وأكثر الدول المستفيدة من الدعم هي (السينغال ،ساحل العاج ، والكميرون) .

نظام (Stabex)،فإن أي انخفاض في العائدات يمنح الحق في التعويض التلقائي عندما تتوفر شروط معينة[1]. ومن جانبها تشجع السوق الأوروبية المشتركة دول (ACP) على ترويج تجارتها وتنمية المبادلات التجارية جنوب–جنوب، والسياحة ، والخدمات عن طريق غلافات مالية إضافية ولم يتوقف الدعم عند هذا الحد، بل استمر أيضا بآلية أخرى عرفت بالبرنامج الوطني الاستدلالي(PIN) الذي تم وضعه بالتشاور مع السلطات الوطنية لكل دولة معنية تحدد التوجهات وخطط العمل ذات الأولوية للبرامج وتبقى للدولة المستفيدة من الدعم والمساعدات استقلالية كبيرة ، علاوة على ذلك أن هناك فصول من الاتفاقية مخصصة للبيئة والمؤسسات المالية والتعاون اللامركزي تمثل 65 % من المساعدات المالية الموجهة للدول النامية[2].

**جدول رقم 1 : حصة التبادلات بين المجموعة الاوروبية الاقتصادية ولومي**

| | قبل | الفترة | | المعدل |
|---|---|---|---|---|
| | لومي 1975–1970 | لومي 1979–1975 | لومي 1984–1979 | |
| **نصيب دول (CEE) في صادرات دول (ACP)** | 45.6 | 38.7 | 36.7 | 37.7 |
| **نصيب دول (CEE) في صادرات دول (ACP) ماعدا البترول** | 46.3 | 47.1 | 41.9 | 44.5 |
| **نصيب دول (ACP) في مجموع وردات دول (CEE) الوافدة من الدول النامية** | 20.5 | 16.4 | 16.9 | 16.6 |
| **نصيب دول (ACP) في مجموع وردات(CEE ) الوافدة من الدول النامية الغير مصدرة للبترول** | 27.3 | 22.8 | 20.1 | 21.5 |

المصدر: Stevens (document de référence), Banque mondiale, 1987

[1]-Sylvie Brunel.op.cit.p.115.
[2] -Otmane Bekenniche, le partenariat Euro-méditeranée, les enjeux, office des publications universitaire, p.17.

## رابعا : حصيلة ورهانات اتفاقيات السوق الأوروبية المشتركة ودول (ACP)

تم تصور اتفاقيات لومي على أنها التعاون النموذجي الأمثل بين أوروبا والعالم الثالث يندرج في إطار الحوار (شمال–جنوب) ، وبالرغم على أنها تهدف بالأساس إلى تقديم تسهيلات للدول النامية فإن هذه الاتفاقيات لم تحقق النتائج المتوقعة : تشحيع التنمية في إفريقيا، ولم تنجح حتى في الحد من تهميش إفريقيا في الساحة الدولية ، بما في ذلك ضعف التبادلات التجارية بينها وبين المجموعة الأوروبية الاقتصادية لأسباب عديدة :[1]

- المبالغ المالية المتواضعة المخصصة للتعاون الثنائي المنتهج بين مختلف دول الأعضاء التخصيص المالي للومي 4 على الرغم من أهميته 72 مليارفرنك الممتدة (1990–1995) لايمثل سوى 13 % من المبلغ الإجمالي للمساعدات التنمية العمومية المخصصة سنويا من قبل الأتني عشر. نهياك عن قلة الموارد المالية بسبب الافتقار إلى سياسة أوروبية حقيقية للتعاون مع إفريقيا لم تستطيع اتفاقيات لومي استبادل الساسيات الثنائية المستوحاة أولا من المنطق الزبائني والتجاري. هكذا لم تتم متابعة المشروطية التي أراد القادة الأوروبين فرضها فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان. [2]
- التباطئ الشديد والغموض في عمليات صندوق التنمية الأوروبية فضلا عن تعقيد الإجراءات الواجب اتباعها التي تسببت في خيبة آمال كبيرة لدى دول ACP بحيث تتضمن الوثيقة الموقعة من طرف الدول الأعضاء ما لايقل عن 369 مادة و 09 بروتوكولات، بالإضافة إلى الملاحق المختلفة ففي عام 1989 عند توقيع لومي الرابعة (04) تم انفاق 29 % فقط

[1]-Sylvie Brunel.op.cit.P.117.

[2]– اثناء مراجعة اتفاق لومي(4) تم ادراج شرطين أحدهما اقتصادي والآخر سياسي: فالشرط الأول يتلخص في السعي إلى متابعة التعديل الهيكلي من طرف الشركاء دول الإفريقية ودول منطقة الكارايب والمحيط الهادي (ACP) حتى ذلك الحين امثتلت دول (ACP) لمطالب البنك الدولي والصندوق النقد الدولي لإقامة برامج التعديل لكن هذه المرة المبادرة جاءت من الشركاء الأوروبين.أمالشرط الثاني فهوذو طبيعة سياسية التي لم تشير إليها الاتفاقيات السابقة قفد تضمن النص المعدل عناصرومصطلحلت جديدة مثل"المبادئ الديمقرطية"،"دولة القانون" و"الإدراة الجيدة للشؤون العامة" مما يسمح للإتحاد الأوروبي بتعليق "التعاون" متى يرى (وحده) إن حقوق الإنسان او المبادئ الديمقرطية اوتلك المتعلقة بدولة القانون قد انتهكت ، دولتان إفريقيتان قد دفعتا الثمن النيجر1996،وطوغو1998. **أنظر**.**Makhtar Diouf,op.cit.p.30**

من المبالغ المخصصة للومي (03) كما تعارضت ضرورة التعديل الهيكلي بشكل كبير مع مشروع المساعدة التي تم إنشاؤه داخل صندوق التنمية الأوروبية (FED) .

- بدلا من تعزيز الشراكة كرست اتفاقيات لومي المساعدة (L'assistanat) لقد تغير مبدأ التعاقد الذي كان سينظم "روح لومي" على مر السنين إلى قدرة الدول المستفيدة على معرفة ما إذا كان ينبغي تشغيل نوع من العداد المالي ام لا. لكنهم لم يظهروا رغبة حقيقية في التنويع الاقتصادي ، والتقدم في الانتاجية معتبرين أموال لومي نوعا من الدخل المكتسب.
- وأخيرا بالنسبة لأوروبا هناك عاملان مهمان يصبان في مصلحة الحفاظ على علاقات خاصة مع مستعمراتها السابقة، : فالعامل الجيو سياسي كان بلا أدنى شك حاسما، فقد نالت دول إفريقيا جنوب الصحراء إستقلالها في ظل ظروف تركت سيادتها ضعيفة. وعموما الإيردات العامة الآتية من الضرائب المفروضة على الورادات والصادرات الزراعية والمنجمية تبقى غير كافية، كما يبدو أن الدعم التقني والمالي لهذه الدول الفتية كان ضروريا في سياق الحرب الباردة آنذاك ، نظرا لخطر التقارب الذي كان يحلق في الأفق بين هذه القوى الوطنية الجديدة والإتحاد السوفياتي[1]. أماالدافع الثاني من وراء إقامة هذه العلاقات الخاصة وهو قلق أوروبا بشأن ضمان حصولها على الموارد المعدنية للبلدان الأفريقية الأعضاء، ومن جهة دول الجنوب الأعضاء في مجموعة (ACP) لم تكن قادرة على صياغة بديل للمشروع الأوروبي بسبب ضعفها الشديد واعتمادها على الدعم المالي الخارجي ، فقد وقعت ضحية تدهور معدلات التبادل التجاري، وتقلبات أسعار [2]صادراتهم ولم تتسم اقتصاداتهم بأدنى قدر من الحماية حتى قبل بروز الهيمنة اليبيرالية الجديدة. تبقى نتائج هزيلة في إطار هذه الاتفاقيات لاشك أن الارتباط بين شركاء غير متكافئين بهدف الحد من عوامل عدم المساواة بين أعضائها أمر غير وارد على الرغم من جميع أوجه القصور فيها فقد تضمنت اتفاقيات لومي من حيث المبدأ جانبا ايجابيا محتملا: تأكيد على المسؤولية المشتركة من الدول المتقدمة والدول النامية في مسار التنمية.

[1]-Makhtar DIOUF, op.cit.P.22.
[2]-Ibid.

## المطلب الثاني: اتفاقيات التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول المغرب العربي

إن التعاون بين المجموعة الأوروبية ودول المغرب العربي ومشرقه أي الدول المتوسطية ليس وليد اليوم وإنما ترجع جذوره إلى تأسيس المجموعة الأوروبية الاقتصادية بمقتضى معاهدة روما 1957، والتي كانت دائما ترغب في تقوية الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية وتقرير العلاقات بين الشعوب الشمال والجنوب، لحوض المتوسط كما تمثل هذه الأخيرة مناطق ذات أهمية كبرى وذلك نظرا لموقعها الاستراتيجي ومزايا أخرى متعددة، ومن هذا المنطق اتجهت المجموعة الأوروبية عدة سياسات تجاه هذه الدول منذ الستينات[1].

### أولا: اتفاقيات التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول المغرب العربي

تحددت السياسة المتوسطية منذ التوقيع على معاهدة روما سنة 1957 بعلاقات المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع جوارها الجغرافي المباشر حيث كانت كل من المغرب وتونس مرتبطين بالمجموعة الأوروبية وهذا بفضل العلاقات الخاصة التي تربط فرنسا بالدولتين( ويشير بروتوكول ملحق بمعاهدة روما صراحة إلى المغرب وتونس ، أما الجزائر فكانت عند التوقيع على معاهدة روما ماتزال تعتبر جزء من فرنسا، وبالتالي كانت معنية بالمعاهدة وهو ماتشير إليه بوضوح وثيقة مخطط قسنطينة في الصفحة 55 والصفحة 387) [2]، وبداية من سنة 1963 باشرت كل من تونس والمغرب مفاوضات لعقد اتفاقية مشاركة مع المجموعة الأوروبية انتهت بإبرام أول اتفاقية في جويلية 1969 لمدة 5 سنوات (اتفاقية التجارة التفضيلية) [3] على شكل اتفاقية تعاون تربطها مع بلدان المجموعة الستة ( 06) ، ولقد تميزت هذه الاتفاقية بالطابع التجاري المحض،حيث حددت فيها الامتيازات الممنوحة من الطرفين، كما كان لها آثار على المستوى البنيوي لكل من تونس والمغرب حيث تم توجيه من خلالها السياسة الاقتصادية للبلدين نحو

---

[1]– نركز في هذه الدراسة على الاتفاقيات المبرمة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول المتوسطية العربية في مرحلة زمنية محددة (1969–1995) أي قبل بيان قمة برشلونة.

[2]– مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دار الفجر القاهرة، 2006 ص.77.

[3]– مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص.80.

الاتجاه الليبرالي عن طريق فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات المصنعة ونصف المصنعة للبلدين بإعفاء جمركي بينما خضعت السلع الزراعية لرسوم منخفضة . و تذل على ذلك المزايا التي منحتها السوق الأوروبية المشتركة فيما يتعلق المنتجات الصناعية فقد سمح بإستيرداها من المجموعة الاقتصادية دون قيود كمية ومعفاة من الرسوم الجمركية ، ماعدا تحفظ واحد خاص بالمنتجات المشمولة بمعاهدة الفحم والصلب ومصنوعات الفليين، كما أن للمجموعة إمكانية بالنسبة لبعض المواد النفطية المكررة في تونس أو المغرب عندما يتسبب استيرادها صعوبات في السوق الأوروبية المشتركة ، أو في حالة ماإذا تجاوزت هذه الوردات حجم 100.000 طن أن تقييدها أو تمنعها من الدخول إلى المنطقة الجمركية المشتركة. وفي المجموع غطت الإعفاءات على المنتجات الصناعية في عام 1969 نسبة 26.8 % من الصادرات التونسية ، و 28.1 % من الصادرات المغربية [1] ، ونظرا لأهمية العلاقات بين المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية كان لا بد من دعمها ليتجسد ذلك في ( 25–26–27) أفريل 1976 بتوقيع دول المغرب العربي كل على حدى على اتفاق تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية وأثناء هذه المرحلة أعادت المجموعة الأوروبية هيكلة سياستها المتوسطية لتظهر في شكل جديد عرف باسم السياسة المتوسطية الشاملة (PMG) تم تبنيها في قمة باريس (19–21 أكتوبر 1972) فبالنسبة لتونس والمغرب يعتبر كتجديد وتحسين الاتفاق القديم لسنة 1969.أما بالنسبة للجزائر فتوقيعها على الاتفاقية كان يعني اندماجها في محيط سياسة المجموعة الاقتصادية الأوروبية [2] ، وبعدما أثبتت السياسة المتوسطية الشاملة عدم فعاليتها في التعامل مع القضايا الاقتصادية الشائكة في دول جنوب المتوسط وفشل الحوار لبعض التقلبات المفاجئة باشرت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في الفترة مابين (1988–1990) بتجديد سياستها (PMR) تجاه هذه الدول من خلال قانون المجلس الأوروبي الذي أكد على إعادة تقييم سياسات التعاون ولقد اشتمل التصور الجديد على برامج تمتد على مدى خمس سنوات( 1992–1996) وذلك لتقوية وتفعيل الروابط بين الطرفين وتعميق الجهود السابقة . و انطلاقا من 1990 بادرت المجموعة الأوروبية بوضع إطار مؤسساتي لتوجيه الحوار مع منطقة المغرب العربي ولذلك تم اقتراح مستويين للمحادثات:[3]

[1]-Bekenniche Otmane, le partenariat Euro-méditeranée, les enjeux,op.cit,p.p.23-24.
[2] - Ibid.
[3]-Azzouz Kerdoun, la sécurité en méditerrané défis et stratégies, éditions publisud, 1995, Paris.p.139.

فالأول تشارك فيه جميع أعضاء المجموعة الأوروبية من خلال اجتماع وزراء خارجية أقطار الاتحاد المغاربي والتكتل الأوروبي في إطار مجموعة (5+12) بينما يندرج المستوى الثاني في إطار ماأطلق عليه بمشروع المنطقة الغربية للبحر الأبيض المتوسط المجموعة ( 5+5) والذي يجمع أقطار إتحاد المغرب العربي(موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، وليبيا)، من جهة وخمس دول من أوروبا المتوسطية وتشمل(إسبانيا، فرنسا، البرتغال، إيطاليا، مالطا).

## ثانيا: الطابع الخصوصي للعلاقات بين المجموعة الأورويبة الجزائر

لم توقع الجزائر سنة 1969 اتفاقية تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار تونس والمغرب ، وانتظرت سنة 1976 لتندمج مع البلدان المتوسطية في عقدها لاتفاقيات تعاون مع أوروبا ذلك ان العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية مند آواخر الخمسينيات جعلتها لاتحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني، فلقد كانت العلاقات الجزائرية–الأوروبية قائمة على اعتبار الجزائر مقاطعة فرنسية تحظى بمعاملة دول الأعضاء وتحصل على مساعدات مالية من طرف المجموعة الاقتصادية الأوررربية ، وبعد الاستقلال تطورت العلاقات بين الطرفين وأصبحت الجزائر تمثل حالة قانوني ة فريدة في نظام العلاقات الخارجية للجماعة الأوروبية بإعتبارها إقليما فرنسيا إبان إبرام معاهدة روما بصريح المادة 227[1] ، إن فهم خصوصية العلاقات بين الجزائر والمجموعة الإقتصادية الأوروبية يساهم في

[1]– عند دخول معاهدة روما حيز التنفيذ كانت الجزائر إقليما فرنسيا في النظر التشريع الفرنسي بحكم المادة 227 التي شكلت أساس الصلة القانونية بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقد حددت فقرتها الثانية الأحكام المتعلقة بالجزائر على النحو التالي:

– الأحكام الخاصة بتنقل البضائع،

– الأحكام الخاصة بالزراعة،

–الأحكام الخاصة بحرية تنقل الخدمات،

–الأحكام الخاصة بقواعد المنافسة،

– الأحكام المتعلقة بالتدابير الوقائية المنصوص عليها في المادة 108، 109، 226،

– الأحكام الخاصة بالمؤسسات.

كانت هذه الأحكام قابلة للتطبيق منذ دخول معاهدة روما حيز التنفيذ وحسب تعبير P.Tavernier بول تفرني فقد أدى ذلك إلى"أن اندماج الجزائر في المجموعة الاقتصادية الأوروبية لم يكن شاملا، حيث أن بعض الأحكام المعاهدة فقط كانت قابلة للتطبيق على الفور (المادة 227، الفقرة 02 ، البند 01) ، ويؤكد P. Tavernier بول

تفسير عدم وجود اتفاقية شراكة بين الجانبين خلال الستينات واختلاف تأثير اتفاقية التعاون لسنة 1976 بالمقارنة مع نفس الاتفاقية الموقعة من قبل تونس و المغرب في نفس السنة [1]، فقبل أن تنال الجزائر استقلالها كان اقتصادها مندمج كليامع اقتصاد المجموعة الأوروبية. وهذا يعني أنه كان ينتمي آليا إلى فضاء المجموعة الأوروبية، وكان نتيجة إلى ذلك جزء لايتجزأ من المجموعة الأوروبية على غرار كل الولايات الفرنسية المسماة ولايات ماوراء البحار زيادة على هيمنة الصادرات الزراعية التي كان يتحكم فيه حوالي 22000 مستوطن وهم يمتلكون 2.700.000 هكتار، أي ما يعادل نسبة 40% من المساحات المزروعة هذا ما أضفى على الاقتصاد الجزائري طابعه الأساسي وانفتاحه التام نحو العاصمة السابقة، وانعدامه على أي نشاط صناعي حتى الصناعة الخفيفة، جعله يتخصص لتصدير الحمضيات والزيتون وخاصة الخمور 10 ملايين هيكتولتر نحو فرنسا[2].

–إن إشكالية العلاقات الجزائرية مع المجموعة الأوروبية تتحدد بتداخل أربعة عناصر نذكرها باختصار:

- إرث الحقبة الاستعمارية بحيث ارتبطت الجزائر بالمجموعة الأوروبية، والتي تم إضفاء الطابع الرسمي عليها بمقتضى اتفاقية ايفيان مع فرنسا في 19 مارس 1962، واعلنت الاتفاقية استقلال الجزائر في إطار ترابطها الاقتصادي تجاه فرنسا [3] ، وهذا يعني أوروبا ولاسيما فيما يتعلق بصادرات الخمور كما تعهدت بامتصاص الفوائض، وتقديم مساعدة ضخمة للجزائر قدرها ثلاثة مليار في سنوات الأولى من الاستقلال، مما سيتسن لها أن تضمن سيطرتها في استغلال الطاقة،بحيث انطلقت عمليا عملية تصدريها غادة

---

تفرني " أن الجزائر كانت وجهتها أن تحصل على اندماج تام غير محدود لأن البند الثاني ينص على تدخل قرارات المجلس في هذا اتجاه" لمزيد من المعلومات.. أنظر

Otmane Bekenniche, la coopération entre l'union européenne et l'Algerie l'accord de l'association, office des publications universitaires Alger,2006,pp15.16.

[1]– ياسين جبار، الشراكة الأورومتوسطية واقع وىفاق إشارة إلى حالة الجزائر، دار المعرفة الجزائر، 2012 ,ص.27.

[2]- Otmane Bekenniche, le partenariat Euro-méditeranée, les enjeux, op, cit, p.26.

[3] - Pierre Lampué, Droit d'autres-Mer et de coopération, Dalloz, 4 éme edition, Paris, 1969, p.312.

الاستقلال، وأخير تتعهد فرنسا باستقبال اليد العاملة الجزائرية ( 500000 لسنة 1962) مما سمح لها بتطوير تنمية اقتصادها منذ الستينات[1].

- اكتشاف البترول والغاز منح الجزائر وضعية ومكانة خاصة لم تمنحها لدول الجوار (المغرب، تونس)، ويعد هذا مكسبا للجزائر تخدم وضعيتها في علاقتها مع المجموعة الأوروبية[2].
- مغادرة المعمرين الفرنسين للجزائر والتي اتخدت شكل هروب جماعي من الجزائر أثناء حصولها على الاستقلال صيف 1962 مع تخليهم عن المؤسسات التي كانت خاضعة لهم، ونتيجة لذلك أصبحت هذه الممتلكات شاغرة وخاصة الضيعات الفلاحية التي خضعت لنظام التسير الذاتي بعد صدور مراسيم 1963 ، غير أن القطاع الفلاحي الجزائري تطور بشكل سلبي مند الاستقلال لعدة عوامل أهمها، خضوع النشاط الفلاحي للتداخلات البيروقراطية، وتهميش القطاع الفلاحي في استراتجيات التنمية هذا ما أدى إلى فقدان القطاع لثقله في تركيبة الاقتصاد الجزائري وبالتلي تقلص ضغط هذا القطاع على العلاقة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية[3].
- أدت الحركات التحررية والمبادرات الامبريالية خصوصا بعد سنة 1971 إلى الثاتير بشكل مباشر في العلاقات بين المجموعة الأوروبية والجزائر سواء على المستوى الكمي أو المستوى النوعي، ذلك ان العلاقات بين الطرفين صارت تتحكم فيها عدة عوامل متناقضة فمن جهة الجاذبية المتولدة عن الحقبة الإستعمارية التي أدمجت الإقتصاد الجزائري في حلبة المجموعة الاقتصادية الأوروبية نتيجة ارتفاع أسعار البترول والنهج السياسي المعتمد من قبل النظام الجزائري آنذاك[4].

ويمكن إظهار هيكل الورادات الجزائرية خلال الفترة 1910–1960 من خلال الجدول التالي:

[1] -Otmane Bekenniche,, le partenariat Euro-méditeranée, les enjeux,op.cit, p.27.

[2] –Ibid.

[3] – ياسين جبار، المرجع السابق، ص.28.

[4] – ياسين جبار، المرجع السابق.ص.31.

**جدول رقم 2: تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 1910–1960 النسبة المئوية**

| السنوات | 1910 | 1930 | 1955 | 1960 |
|---|---|---|---|---|
| المنتجات المصنعة: | 17.1 | 66.7 | 72.7 | 66.5 |
| –أقمشة وألبسة | 17 | 13.6 | 8.7 | 11.3 |
| –مواد مصنعة وآلات | 9 | 15 | 15.1 | 18.6 |
| – مواد كيميائية | 1.8 | 2 | 0.9 | 5.7 |
| واردات أخرى | 28.9 | 33.3 | 27.3 | 33.5 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** |

**المصدر:** Mourad Ouchichi, l'obstacle politique aux réformes economique en Algerie, thèse de doctorat en sciences politique, université Lyon2, mai 2001, p.27.

من خلال الجدول أعلاه يظهر لنا جاليا أن واردات الجزائر المستعمرة تتركز في المنتجات المصنعة، التي ارتفعت نسبتها من الواردات الإجمالية بشكل كبير منذ الثلاثينات ، حيث سجلت معدلا متوسطا يقارب 70 %.ويؤكد هذا أن الاقتصاد الجزائري كان يمثل سوقا للمنتجات النهائية خاصة في الاقتصاد الفرنسي.

**جدول رقم 3 : تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1910–1960**

| السنوات | 1910 | 1930 | 1955 | 1960 |
|---|---|---|---|---|
| الخمور | 70.5 | 67.7 | 52.1 | 53.5 |
| خضر وفواكه | 7.4 | 6.3 | 17.0 | 13.3 |
| منتجات معدنية | 8.8 | 15.8 | 13.3 | 10.7 |
| صادرات أخرى | 13.3 | 10.2 | 17.6 | 22.5 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** |

**المصدر:** Mourad Ouchichi, op.cit, p.27.

يظهر من خلال الجدول رقم 03 أن الصادرات الجزائرية هيمنت عليها خلال الفترة المبينة المنتجات الفلاحية حيث تمثل الخمور 50 % ، مع ارتفاع ملحوظ في نسبة الخضر والفواكه من الفترة الممتدة مابين 1955–1960 وهذا راجع إلى السياسات الفلاحية الفعالة المتبناة آنذاك.

## ثالثا: ميادين التعاون بين المجموعة الاقتصادية ودول المغرب العربي

- **الجانب المالي**: يشتمل على المساعدات المالية التي منحتها المجموعة الأوروبية لدول المغرب العربي في اطار البروتوكول الأول للفترة ( 1978–1981) بقيمة 339 مليون وحدة نقدية أوروبية بما يعادل 267،255 مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات. واقتراح بروتوكولات مالية أخرى في إطار السياسة المتوسطية الشاملة تمنح المساعدات المالية والقروض لتمويل مشاريع التنمية في مختلف القطاعات، وتأتي هذه المبالغ من ميزانيات دول المجموعة وقروض البنك الأوروبي للاستثمار BEI وفق شروط السوق أو مدعومة أحيانا من مصادر الموزانات[1] (انظر جدول رقم 04)
- **الجانب التجاري**: [2] وتضمن
- تطبيق تفضيلات جمركية تتراوح بين 50% –60% حسب طبيعة المنتوج؛
- اعتماد جدول زمني يربط التفضيلات بتوقيت معين؛
- تحديد سعر مرجعي للصادرات الزراعية المغاربية نحو أوروبا.
- **جانب التعاون التقني** : ويتضمن تبادل المعلومات والخبرات في الميدان الإعلامي والتقني.

محتوى السياسة المتوسطية الجديدة (PMR) تضمن زيادة في حجم المساعدات المالية من خلال البروتوكول المالي الرابع (انظر الجدول رقم 05) وبتحسين شروط دخول السوق الأوروبية المشتركة كما جاء فيها مايلي:[3]

- تحديد مبلغ الموارد المالية المخصصة بموجب البروتوكول المالي الرابع 4405 مليار إيكو منها 2375 مليار إيكو للبروتوكولات المالية مع دول المتوسطية الأخرى(PTM) و2030 مليار إيكو؛
- للتعاون المالي الأفقي؛
- اعتماد قرار بشأن التعاون المالي الأفقي مع دول المتوسطية الأخرى(PTM) ؛

[1]– مصطفى بخوش، المرجع السابق،ص.79.

[2] – فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص.38.

[3]- Bekenniche otmane.le partenariat euro-mediterraneen les enjeux.op.cit.p.41.

- تطوير مبادئ توجيهية للتفاوض بشأن البروتوكولات المالية مع دول المتوسطية الأخرى(PTM)؛
- الموافقة على قرار المجلس المفوضية المتعلق بالتبادل التجاري مع دول المتوسطية الأخرى(PTM)؛
- اعتماد إعلان حول تطوير الديمقرطية؛

اعتماد إعلان بشأن المخلفات الخطيرة[1].

التأكد المجدد على إطار عمل متعدد الأطراف للمنطقة يحكم العلاقة بين الطرفين؛
التغطية الشاملة للقضايا بما فيها المجالات الاجتماعية، السياسية، الأمنية، والبيئية؛
الوعاء المشترك للمساعدات المالية التي يخصص جانب هام منها لمساندة برامج التكييف الهيكلي في الدول التي اخدت به لتدعيم إصلاح الاقتصاد الكلي؛
سياسات لتجارة أوسع واكثر انفتاحا من جانب الاتحاد الأوروبي خاصة فيمايتعلق بواردات المنتجات الزراعية وبعض المنتجات المصنعة من بلدان منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

**جدول رقم 4: البروتوكولات المالية بملايين الايكو**

| | البروتوكول الأول 78-81 | | | البروتوكول الثاني 82-86 | | | البروتوكول الثالث 87-99 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع | قروض BEI | قروض شروط خاصة | هبات | المجموع | قروض BEI | قروض شروط خاصة | هبات | المجموع | قروض BEI | صناديق الميزانية |
| المغرب العربي | 339 | 167 | 116 | 56 | 489 | 275 | 82 | 132 | 787 | 465 | 322 |
| الجزائر | 114 | 70 | 19 | 25 | 151 | 107 | 16 | 28 | 239 | 183 | 56 |
| المغرب | 130 | 56 | 58 | 16 | 199 | 90 | 42 | 67 | 324 | 151 | 173 |
| تونس | 95 | 41 | 39 | 15 | 139 | 78 | 24 | 37 | 224 | 131 | 93 |
| المشرق | 300 | 165 | 27 | 108 | 486 | 285 | 73 | 128 | 768 | 475 | 293 |
| مصر | 170 | 93 | 14 | 63 | 276 | 150 | 50 | 76 | 448 | 249 | 200 |
| الأردن | 40 | 18 | 4 | 18 | 63 | 37 | 7 | 19 | 100 | 63 | 37 |
| لبنان | 30 | 20 | 2 | 8 | 50 | 34 | 5 | 11 | 73 | 53 | 20 |

[1]– فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص.49..

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سوريا | 60 | 34 | 7 | 19 | 97 | 64 | 11 | 22 | 146 | 110 | 36 |
| اسرائيل | 30 | 30 | – | – | – | 40 | – | – | 63 | 63 | – |
| المجموع | 269 | 362 | 143 | 164 | 1015 | 600 | 155 | 260 | 1618 | 1003 | 615 |

المصدر : isabelle Bensidoun et Agnés chevalier : mediterrenée : le pari de l' ouverture, economia 1996.p.135 :

## المطلب الثالث: اتفاقيات التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول المشرق العربي:

شهد المشرق العربي مجموعة من الاتفاقيات شملت معظم دول المشرق تضمنت مساعدات وإعانة مالية وبعض الامتيازات.

### أولا: اتفاق التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع لبنان:

حيث كان إبرام أول اتفاقية في 21 ماي 1965 لتتبع باتفاقية ثانية والتي لم تدخل حيز التنفيذ إلا في 3 ماي 1997[1] ، واتفاقية ثالثة تضمنت مساعدات مالية للبنان قدرها 30 مليون وحدة نقدية أوروبية بما يعادل 22.59 مليون دولار أمريكي ، إضافة إلى الإعفاء المطلق للمنتجات الصناعية اللبنانية الموجهة من الحقوق الجمركية الأوروبية، كما استفادت الصادرات الزراعية اللبنانية الموجهة للمجموعة الأوروبية بـ 80 من التسهيلات التعريفة الجمركية الأوروبية الموحدة والتي تتراوح بين 40% – 80%. [2]

### ثانيا: اتفاق التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و مصر:

في 18 ديسمبر 1972 سجل أول اتفاق بين مصر والمجموعة الأوروبية، ودخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 ديسمبر 1973 لتليه اتفاقيات تعاون ثانية 18 جانفي 1977 كما أن جمهورية مصر العربية التي قدرت ولا شك التمويل الجزئي لأغراض إحداث انمائها على الرهان الأوروبي فقد انصرفت ومن جانب آخر ووفقا لمعدلات قد ارتفعت إلى 40% من اجمالي الواردات

[1]– حازم محمد علتم، التعاون الاقتصادي لأغراض الإنماء في ضوء الحوار العربي الأوروبي، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ص10.

[2]– فاطمة الزهراء رقايقية ، المرجع السابق، ص.39.

المصرية العالمية [1]، وبالتالي فإن اتفاقية التعاون الاقتصادي المصرية والمجموعة الأوروبية جاءت تؤكد على مبدأ الاعتماد المتبادل بين طرفيه بحيث تنص المادة الأولى منها أن يهدف الاتفاق على تنمية التعاون الشامل بين مصر والمجموعة بغية المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، ولهذا لغرض يجري اتخاذ وتطبيق أحكام وإجراءات في مجال التعاون الاقتصادي والفني والمالي وكذلك في مجال التبادل التجاري، وهو ذات الحكم الذي ما لبثت أن أكدته المادة الثانية من الاتفاق.

**ثالثا: اتفاق التعاون التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و سوريا:**

تم بتاريخ 1977 حيث تميز بنفس مقتضيات الاتفاقيات المتوسطية الأخرى وكان حجم المساعدات المالية مع المجموعة الأوروبية حوالي 60 مليون وحدة نقدية أوروبية ، بما يعادل 18، 45 مليون دولار أمريكي، كما استفادت سوريا من إعفاءات جمركية على بعض المنتجات الصناعية و الزراعية الموجهة نحو أرويا.

**رابعا : اتفاق التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و الأردن :**

كما هو الحال بالنسبة لمصر و سوريا، ثم الاتفاق مع الأردن في التاريخ ذاته 1977/01/18 حيث استفاد الأردن 40 مليون وحدة نقدية أوروبية ، بما يعادل 30.20 مليون دولار أمريكي على شكل مساعدة مالية ممنو حة من قبل المجموعة الأوروبية، كما أعطيت الحرية التامة للمنتجات الصناعية الأردنية بالدخول إلى أسواق دول المجموعة باستثناء الملابس القطنية التي قيدت بكمية 100 طن، زيادة إلى تخفيضات جمركية تتراوح 40 %–80% بالنسبة ل80% من الصادرات الفلاحية الأردنية، و ذلك في حدود احترام الخطوط الأساسية للسياسة الزراعية المشتركة (PAC)[2].

[1]– حازم محمد علتم، المرجع السابق، ص.29.

[2]– فاطمة الزهراء رفايقية، المرجع السابق، ص.42.

## رابعا: حصيلة ورهانات اتفاقيات التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة ودول العربية

الاتفاقيات الموقعة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة كان من المفروض أن تدعم التبادلات التجارية بين المجموعة الأوروبية والدول المتوسطية الأخرى (PTM)، وتدعم النمو الفلاحي والصناعي عن طريق ضخ موارد مالية في شكل هبات وقروض ، ولكن بعد عدة سنوات بدت النتائج غير أكيدة، وبقيت التبادلات التجارية غير متوزنة بشكل كبير:

- اتفاقية على المقاس تاخد خصوصيات كل دولة، واعطت نفس المعاملات التفضيلية انتجت مزيد من تنافس بين مختلف الدول المتوسطية التي دخلت في سباق لإبراز إيجابيتها مقارنة بالأخرين وبالتالي المطالبة بمعاملة تفضيلية وهو ماخلق عدم رضى عام مثلا في قطاع النسيج والتنافس بين تركيا والمغرب وتونس[1].
- رغم التعاون المالي بين المجموعة الأوروبية ودول الجنوب المتوسط فحجم المبادلات التجارية للمجموعة الأوروبية مع الدول المتوسطية وبالتحديد العربية يميل إلى التناقص لصالح المبادلات فيما بينها أو بينها وبين بقية دول العالم مما يجعل الدول المتوسطية تابعة لأوروبا.[2]
- تأتير المساعدات المالية كان محدودا على اقتصاديات الدول العربية التي تعاني من المديونية ، البطالة، ندرة الحاجات الأساسية مع ضخامة الاحتياجات وتفاوت طبيعتها عن المجالات التي تحظى بالأولوية ، بالإضافة إلى النمو الديمغرافي السريع الذي لايمكن التحكم فيه مع عدم قدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من رفع القدرة التصديرية إلى أوروبا ، حيث تأثرت باعتبارات أخرى لاسيما و أن صادرات البلدان العربية تركزت في قطاعات غير جاذبة للاستثمار مما ساعد على نزوح رأس المال من المنطقة وبذلك يمكن إرجاع جزءا من الإحباطات والإخفاقات الاقتصادية التي منيت بها مناهج التنمية في هذه الدول إلى سياسات المجموعة الأوروبية التي تفرض على الدول الدمج في

[1]– مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص.80.

[2]– فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص.47.

اقتصادها و إعادة هيكلة تمليها تحولاتها أكثر مما تستدعيها الاحتياجات التنموية للطرف المدمج[1].

- المعطيات تشير أن السياسة المتوسطية الشاملة قد عمقت من تبعية الدول المتوسطية اتجاه المجموعة الأوروبية ، بحيث أن سياسة المجموعة المتوسطية لم تكن إطلاقا مندرجة في إطار استراتجية تنمية مشتركة لكنها ببساطة استراتجية تهدف إلى توسيع منطقة النفود والتبادل في المتوسط ، فنتائج السياسة المتوسط ية جاءت غير مشجعة وح تى ايجابيات الدخول التفضيلي للمنتوجات الفلاحية والصناعية تراجعت بفعل السياسة المشتركة (PAC) والتوسيع الثالث للمجموعة 1986 (إسبانيا والبرتغال) ولكن مع هذا نشير إلى أن عجز الاقتصاديات المتوسطية لايمكن إرجاعها فقط إلى السياسة المتوسطية الشاملة ففشل النمادج التنموية المتبعة في كل دولة له دور كبير في هذا العجز[2].
- السياسة المتوسطية المجددة لم تأتي بجديد يسمح بتجاوز الهوة بين الطرفين، فهي تدخل ضمن المنطق التجاري التقليدي ، ولايمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها أداة لإحداث توازن بين ضفتي حوض المتوسط، فالتغيرات الوحيدة التي جاءت بها هذه السياسة تتعلق برفع الغلاف المالي ، وتعديل طفيف في نظام المبادلات التجارية مع إدخال محورين للتعاون هما البيئة، ومساعدة الاصلاحات الاقتصادية، ومحاولة ترقية التعاون الأفقي وبالتالي هذه السياسة بقيت حبيسة المنطق التجاري التقليدي.

**جدول رقم 5 : البروتوكول المالي الرابع بملايين إيكو**

| | المجموع | قروض BEI | صندوق الميزانية |
|---|---|---|---|
| **المغرب العربي** | 1227 | 668 | 559 |
| **الجزائر** | 405 | 280 | 125 |
| **المغرب** | 498 | 220 | 278 |
| **تونس** | 324 | 168 | 256 |
| **المشرق** | 961 | 550 | 411 |

[1]– فاطمة الزهراء رقايقية ،المرجع السابق، ص.50.

[2]– مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص.83.

| | | | |
|---|---|---|---|
| مصر | 568 | 310 | 258 |
| الأردن | 166 | 80 | |
| لبنان | 69 | 45 | |
| سوريا | 158 | 115 | 43 |
| إسرائيل | 82 | – | – |
| المجموع | 2375 | 1300 | |

**المصدر**: Isabelle Bensidoun et Agnés chevalier op, cit , p.135

## المطلب الرابع: مآل التعاون العربي– الأوروبي

من المعروف أن المجتمع الدولي شهد نماذج متعددة من الحوار الجماعي منذ أوائل السبعينيات القرن العشرين منها الحوار العربي/ الأوروبي ، والذي كان الدافع الأول والمباشر لإنطلاقه هو حرب أكتوبر1973 التي قامت بها العرب لتحرير أراضيهم من الاحتلال الإسرائيلي، وماتبع ذلك من فرض حظر على تصدير النفط العربي إلى الدول التي ساندت الموقف الإسرائلي حينداك.وقد سعت دول الحوار إلى تكثيف جهودها من أجل تنمية وتطوير العلاقات في ما بينها عن طريق الاتفاق على وضع استراتجية لتوثيق التعاون في المجالات المختلفة ترمي إلى تحقيق المصالح والأهداف المشتركة، بحيث استمرت المساعي لسنوات طويلة و شهدت مراحل متميز يمكن التوقف عنها.

### أولا: انطلاق الحوار العربي الأوروبي

يمكن اعتبار الحوار الأوروبي العربي المبادرة الدبلوماسية الوحيدة التي جرت في إطار متعدد الأطراف، حيث جمعت المجموعة الأوروبية من جهة و جامعة الدول العربية من جهة أخرى في شكل حوار ارتبط بحدثين بارزين هما حرب أكتوبر 1973 ، و الصدمة البترولية الأولى1973 و ظرف دولي خاص تميز بالبحث عن نظام دولي جديد نتيجة العملية التاريخية للقضاء على الاستعمار[1]، بدأ الحوار الأوروبي العربي نتيجة لمبادرة فرنسية تحديدا مع البيان الصادر في 15 ديسمبر عن القمة الأوروبية التي انعقدت في كوبنهاغن، وجاء فيه فتح باب التفاوض مع الدول البترولية للتوقيع على اتفاقات تعاون واسعة تستهدف تطوير الاقتصاد و الصناعة لهذه البلدان و

[1]–مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص.88.

الاستثمار الصناعي وتضمن للدول الأوروبية ، و التزود المستمر "بأسعار معقولة". صدر هذا البيان في أعقاب الإعلان المشترك الصادر في 6 ديسمبر 1973 والذي أكدت فيه الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية على ضرورة الأخذ في الاعتبار "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني" [1] ، إن ارتفاع أسعار النفط الذي تلا حرب أكتوبر 1973 قد غير الكثير من المفاهيم وقيل الكثير في تلك الفترة عن أزمة الطاقة و الأخطار الملحقة بأوربا، وخيم الشبح النفط العربي على الرأي العام، و خطر أزمة طاقوية جعل دول السوق الأوروبية المشتركة تنتبه إلى مجموعة من الحقائق:[2]

- إن أوروبا الغربية تعتمد بشكل كبير على النفط العربي، حيث أنها تستهلك حوالي ثلثي الإنتاج العربي من النفط حوالي 68% من الاستيراد الأوروبي لنفط يأتي من الأقطار العربية؛
- العجز المتزايد في ميزان الطاقة الأمريكي و استحالة اعتماد أر وبا على الولايات المتحدة في تزويدها بالنفط؛
- التزايد المستمر للتبادل التجاري بين السوق الأوروبية المشتركة و الأقطار العربية.

كما أن قرار حظر النفط على الدول الغربية التي أبدت انحيازها المطلق لإسرائيل (كالولايات المتحدة الأمريكية، و هولندا ) اعتبر ذلك التصرف من طرف الدول الغربية كعقاب، إلا أنه من منظور الدول العربية يعد إجراءا منطقيا ، و ورقة رابحة لإيجاد حل عادل وشامل لقضية الصراع العربي / الإسرائيلي الذي شغل المنطقة و استنزف خيراتها و عرقل تنميتها [3] ، و بناءا على ما سبق ذكره أضحى الحوار و العربي– الأوروبي ضرورة حتمية عب ر الجانبان عنه في مؤتمر القمة العربية في الجزائر (26–27 نوفمبر 1973) وأكدت فيها الأقطار العربية أن العالم العربي تربطه مع أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط علاقات حضارية و مصالح حيوية، هذه

---

[1]– نادين بيكودو، العلاقات العربية الأوروبية 1945–1991، مترجم، أعمال الندوة المصرية الفرنسية: الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991–2003، مركز البحوث الدراسات السياسية، القاهرة،14–15 يناير 2004، ص.66.

[2]– عبد القادررزيق المخادمي ،الحوار بين الشمال والجنوب نحو علاقات اقتصادية عادلة ، المرجع السابق ص.87.

[3]– علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص.136.

العلاقات و المصالح لا يمكن أن تتطور إلا في إطار التعاون و المنفعة المتبادلة [1]، فإذا كان الحوار الأوروبي العربي قد بدأ على الأقل من الناحية النظرية، فالأوليات اختلفت فالجانب العربي كان يبحث عن دعم سياسي و أوروبي وتفهم أكثر للطرح العربي( القضية الفلسطينية) بينما الجانب الأوروبي كان يركز على كيفية تأمين إمداداتها النفطية و تحقيق أهداف اقتصادية. و بذلك فالحوار بين أوروبا و العالم العربي صاحبه اختلاف في تصور والروئ لدى بعض الدول الأوروبية كبريطانيا، هولندا، الدانمرك، بحيث كان ضغط الولايات المتحدة الأمريكية واضحاعليها ، فقد تزامن هذا الواقع مع ظهور الوكالة الدولية للطاقة (A.I.E) و بالتالي تزايد الدور الأمريكي في صناعة القرارات الحاسمة في أوروبا [2]، و من جهتها أصرت الدول العربية على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في القمة العربية عام 1974، مما أفرز إشكالية ( أخرى لدى الدول الأوروبية التي أكدت على عدم الخوض في مواضيع سياسة بحجة أنه اجتماع خبراء ولو كان معظمهم سياسيين) و عليه التمثيل الفلسطيني و بالنظر إلى عدم انصراف وصف الدولة، وتم لاحقا حل تلك الإشكالية بعاصمة ايرلندا الجنوبية دبلن في 12 فبراير بإقتراح صيغة تفاوضية بين مجموعتين لابين الدول ، و الذي وافقت عليه الجامعة لينطلق بذلك الحوار الأوروبي العربي[3].

## ثانيا: تطور الحوار العربي الأوروبي

يمكن القول دون تردد أن الحوار العربي–الأوروبي انطلق بشكل فعلي في سنة 1974، وذلك بعد تشكيل ست لجان عمل و هي : لجنة الأسس الاقتصادية البنيوية، طرق، موانئ، خطوط حديدية، لجنة الزراعة و التنمية، لجنة الصناعة،لجنة المالية، لجنة التجارة، ولجنة التعاون العلمي و التكنولوجي و شهدت اللجان المذكورة اجتماعات تحضيرية، و في القاهرة كان الاجتماع الأول اللجان التحضيرية من خبراء الطرفين ما بين (10،14) [4].

وفي يونيو سنة 1975 أكد المجتمعون على ضرورة أن يتضمن الحوار المواضيع السنة المذكورة، و تلي ذلك اجتماعان آخران للخبراء أولهما في روما ( 22–24) يونيو سنة 1975، و

[1]- Claude giallard.op.cit.p.220.

[2]– فاطمة الزهراء رقايقية ،المرجع السابق، ص.42.

[3]– حازم محمد علتم، المرجع السابق، ص.18.

[4] - Claude giallard.op.cit.p.223.

الثاني في أبوظبي بين (22–27) نوفمبر عام 1975، و في الاجتماع الأخير تم إدرج مواضيع أخرى كمسألة نقل التكنولوجيا و مسألة اليد العاملة، و قد مهدت اجتماعات الخبراء السابقة لعقد اجتماع الأول اللجنة العامة [1]للحوا العربي– الأوروبي فيما بين ( 8 و 20) ماي 1976 في لكسمبورغ و على مستوى السفراء ، و قد بحث الاجتماع الشقين السياسي و الاقتصادي للحوار حيث أكد الجانبان على العلاقات التي تربط أوروبا بالوطن العربي و على أهمية الحوار بالنسبة للطرفين، و ذكر الجانب الأوروبي موافقة المبدئية من قضية الشرق الأوسط، و لكن هذا لم يمنع من توقيع اتفاق تعاقدي تجاري مع إسرائيل بتاريخ 11ماي 1985 حيث تتمتع بموجبه إسرائيل بأفضلية و تشارك في جميع القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة، واعتبر العرب حينئذ هذا الاتفاق مكافأة للاحتلال ، وحركة سياسية تمكن إسرائيل من الخروج من عزلتها الدولية لكن الاحتجاج دهب سدى لأن الأوروبيين اعتبروا هذا الإتفاق ضمن إطار توجه السياسي الجديد الشامل في الشرق الأوسط[2] ،أما في المجال لاقتصادي اقترح الطرف الأوروبي مجموعة من المشاريع لكي يصار إلى تنفيذها في حال موافقة الطرف العربي.

- تحسين ظروف النقل البري و البحري و الجوي في الأقطار العربية؛
- مشروع التنمية الزراعية في جنوب اليمن و السودان و مناطق أخرى؛
- أخد إجراءات تنشيط التجارة؛
- تنشيط التبادل الثقافي بين الجانبين؛
- خلق معهد للتدريب التكنولوجي في الوطن العربي؛

بقي أن تشير أن الهيئة أكدت على ضرورة إيجاد صيغ قانونية لحماية الاستثمارات الأجنبية للطرفين سوء في أوروبا أو في الوطن العربي ، كما نوقشت مسألة النقل التكنولوجي و مسألة اليد العاملة و خاصة العربية الموجودة في أوروبا و لكن دون التوصل إلى قرارات عملية حاسمة.

[1]– اللجنة العامة أعلى جهاز للحوار الأوروبي_ العربي، وتتألف من مبعوثي الطرفين على مستوى السفراء، ومن أعضاء المنظمتين الإقليميتين(جامعة الدول العربية والمجموعة الأوروبية) ولها حق المبادرة وتوجيه الحوار وتناقش توجهاته العامة وتدرس الاقتراحات التي ترفعها إليها كل مجموعة ، وتقر المشاريع التي تقدمها لجان العمل.

[2]– علي الحاج، المرجع السابق، ص.141.

## ثالثا: تطابق الحوار العربي الأوروبي

أصبح الحوار العربي– الأوروبي مهمشا و دخل سبات عميق في الوقت الذي انشغلت فيه الجماعة الأوروبية بمسائل أكبر بالنسبة لها ، كتوسيع عضوية الجماعة بانضمام اليونان 1981 تم اسبانيا و البرتغال 1986 ، و بالمقابل صارت بعض الدول العربية مثقلة بالديون خاصة بعد انهيار أسعار البترول عام 1985 فضلا عن الشروط القاسية لصندوق النقد الدولي (FMI) مما أفقدها ذلك مكانتها التفاوضية مع الدول الأوروبية و فعاليتها في الحوار معها [1] ، و رغم المحاولات العديدة لرفع الحوار العربي الأوروبي إلا أن التقلبات و المؤشرات و بالتحديد منها الجيو سياسية حالت دون تحقيق نتائج تذكر، و من بين المعطيات التي ساعدت على تنشيطه من جديد. انهيار السلطة المركزية في الإتحاد السوفياتي بسقوط جدار برلين، سمح بتوحيد الألمانيتين، و جعل ألمانيا ثقلا و تأثيرا في المجموعة الأوروبية أكثر من قبل. والذي تزامن مع ميلاد كل من الاتحاد المغرب العربي و كذا مجلس التعاون العربي 1989 و إجمالا فمسيرة الحوار العربي الأوروبي عرف مدا و جزرا في جميع الأحوال، إن من شأن تسليط الضوء على طبيعة الحوار و بالتالي على عمق المسائل المطروحة، يؤدي في نهاية المطاف إلى تقريب المسافات المتباعدة بين الطرفين وإرساء نوع من التفاوض بين العرب و بقية الأطراف [2] ،و إسماع قضايا العرب و بالتحديد قضية فلسطين بشكل مباشر، و مند اتفاقية أسلو التي كانت بين إسرائيل و فلسطين حدث انعطاف كبيرا في المواقف أوروبا التي حاولت أن تأخذ مكانة لها في المنطقة، و ذلك بفضل تقديم المساعدات لبناء الاقتصاد الفلسطيني و محاولة توسيع و تعميق العلاقة [3] مع دول المشرق العربي و إسرائيل و البحث عن أطر جديدة للعلاقة معها . و يمكن القول بأنه قد فشلت تجربة الحوار العربي الأوروبي التي بدأت عام 1975 بسبب أن الجامعة العربية لم تكن لها أي سلطات حقيقية تماثل تلك التي لدى الاتحاد الأوروبي، كما أن أزمة النفط العالمية وقتها كانت الباعث الأساسي وراء تحمس الحكومات الأوروبية للحوار، و بخروج مصر

[1]– فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق ،ص 44.

[2]– عبد القادر رزيق المخادمى،الحوار بين الشمال والجنوب نحو علاقات اقتصادية عادلة، المرجع السابق ، ص 91.

[3]– فاطمة الزهراء رقايقية، المرجع السابق، ص 151. .

من الجامعة بعد عقد صلح **كامب ديفيد** تحول الحوار إلى مسارات ثنائية، غير أن اندلاع حرب الخليج الثانية تم استبعاد بلدان الخليج العربي التي تحولت إلى منطقة نفوذ أمريكية خالصة [1].

[1]– سمير أمين و آخرون، العلاقات العربية الأوروبية ( قراءة عربية نقدية)، منتدى العالم الثالث، مركز البحوث العربية مع التعاون مع دار الأمين النشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص 167 .

# الفصل الثاني:

## الجوانب القانونية والتأسيسية للتعاون جنوب – جنوب.

- **المبحث الأول** : نشأة الركائز المؤسسية الداعمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- **المبحث الثاني:** إستراتجية التعاون بين دول الجنوب.
- **المبحث الثالث** : وظيفة القانون في التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب.

# الفصل الثاني: الجوانب القانونية والتأسيسية للتعاون جنوب – جنوب.

لقد ناضلت الدول النامية فترة ليست بالقليلة في عمر الشعوب، وتحملت أعباء كثيرة من أجل استقلالها السياسي على أمل أن من شأن الاستقلال السياسي أن يقودها إلى إعادة بناء علاقات اقتصادية دولية تقوم على التكافئ والتوازن، فإقامة تعاون بين بلدان الجنوب كأحد عناصر الترابط التضامني يحقق نموذجا واقعيا لتعاون نزيه ومنصف وتعبيرا سليما عن إرداة سياسية لتمتين الروابط الاقتصادية بين الأقطار النامية.وهذه التصورات والمبادئ تنصب كلها في سياق محو الامتيازات التي كانت من مميزات القوى الصناعية المتقدمة على حساب تخلف الشعوب النامية، وتشكل في حينها أسسا قانونية جديدة لتحقيق مطلب الأغلبية العظمى من شعوب العالم في وضع دستور اقتصادي يضمن حقوقها ويقر مبدأ التبادل المتساوي لصالح بلدان النامية محل التبادل الغير متساوي على واقع العلاقات بين الشمال والجنوب ، والذي يخدم الطرف المتقدم وقد تجسد التعاون بين الدول النامية عبر سلسلة من المؤتمرات واللقاءات أضفت الصيغة الرسمية للتعاون الاقتصادي بين دول الجنوب وأخرجته إلى حيز الوجود. معتمدة في ذلك على الوسائل والأدوات القانونية التي رأتها مناسبة لأوضاعها وموقعها في البيئة الاقتصادية العالمية.

## المبحث الأول : نشأة الركائز المؤسسية الداعمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

يكتسي أسلوب التعاون جنوب–جنوب في إطار الاستقلال الجماعي والاكتفاء الذاتي الخالي من أية مظاهر السيطرة والاستغلال مدلولا خاصا لإرادة الغالبية العظمى من الدول النامية في تنظيم نفسها في الاتجاه الصحيح ابتداءا بإقامة الأطر والهياكل الدولية والإقليمية لتجسيد التضامن فيما بينها وتحقيق الأهداف المسطرة ، فلجأت إلى عقد عدد من المؤتمرات والاجتماعات على المستوى الدولي، والتي كان لها الفضل في وضع الحجر الأساسي للتعاون جنوب–جنوب، بنيت من خلاله إستراتجية تطويره وترقيته في العالم النامي .وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المؤتمرات والهيئات الدولية التي تمثل الركائز التي يقوم عليها نموذج التعاون جنوب–جنوب.

## المطلب الأول: المؤتمرات العالمية المؤسسة للتعاون ين بلدان الجنوب على المستوى الدولي

تاريخيا هناك ثلاث مؤتمرات دولية محورية يمكن اعتبارها كمرجعية لبداية لجوء دول الجنوب إلى انتهاج العمل الدبلوماسي الجماعي لبحث قضايا تتعلق بمصالحها الإستراتجية ، مما أعطها وزنا في الساحة الدولية ، ومن ثم التوجه نحو مرحلة جديدة . تمهد لتأسيس التعاون وفقا لميكانيزم التعاون جنوب–جنوب.

### أولا: انعقاد مؤتمر "باندونغ"

يعتبر مؤتمر باندونغ أول اجتماع بين دول الجنوب بهدف تقوية روابط التعاون فيما بينها، ويمكن النظر إليه على أنه الإطار المؤسس الذي وضع المبادئ الرئيسية للتعاون فيما بين دول النامية وحدد أهداف وأولويات هذا المسعى على المستوى الدولي. ويعد بمثابة الميلاد الجديد لهذه الدول ويمثل مؤتمر باندونغ أعلى درجة من التحرك –الأفرو–أسيوي، المبني على تنوع الأمم الأسيوية والإفريقية، والذي نشأ سنة 1940، أين بدأت تتشكل التجارب الرسمية للتضامن الإفريقي الأسيوي، وأصبح الهدف الرئيسي للتحرك الأفرو–الأسيوي هو تسريع صيرورة التحرر من الاستعمار والحصول على استقلال الدول المستعمرة [1]. ومنذ تلك الأوقات، والدول السائرة في طريق النمو تحاول أن تحسن من تنظيمها وتقدم تشخيص للوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الجانب التبعية التي كانت تعاني منها، إن مؤتمر باندونغ كان نقطة الانطلاق لتقوية التمثيل من الدول التي كانت ترغب في الحصول على استقلالها وممارسة سيادتها على أقاليمها[2]. انعقد خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 24 أفريل 1955 ب "باندونغ" باندونيسيا واجتمع فيه لأول مرة ممثلو 29 دولة افريقية وآسيوية، من بينهم **جمال عبد الناصر** (مصر)، **نيهرو** (الهند)، **سوكارنو** (اندونيسيا) و **تشو آن لاي** (الصين) وشهد هذا المؤتمر دخول دول العالم الثالث إلى الساحة الدولية، والتي اختارت عدم الانحياز ، لأنها لا تريد التعاون مع أي

[1] – يعقوبي محمد،آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص.12.

[2]–Abderrahmane Remili, Tiers-Monde et Emergence d'un Nouvel Ordre économique international, office des publications universitaires, Alger,p.p. 12-14.

المعسكرين، وشكلت هذه الدول المتحررة من الاستعمار معسكرا ثالثا[1]. وقد كان القادة الآسيويون والأفارقة بعيدين من أن يكونوا متوافقين فيما بينهم حيث كانت تياراتهم السياسية و الإيديولوجية ونظرتهم لمستقبل المجتمع وإعادة البناء وعلاقتهم مع الغرب موضع اختلاف فيما بينهم ،وعلى الرغم من ذلك فقد كان هناك مشروع يقارب بينهم ويعطي معنى لاجتماعاتهم، وهو المعركة من أجل الحصول على الاستقلال السياسي[2]. وفي إطار هذا المؤتمر تطرق المشاركون إلى مناقشة العديد من مجالات التعاون بينهم، منها التعاون الاقتصادي، التعاون الثقافي، التعاون في مجال حقوق الإنسان، الترويج للسلام الدولي، وفيما يتعلق بالميدان الاقتصادي فقد خرج القادة المجتمعون بالعديد من النقاط المشتركة، نذكر منها ما يلي: [3]

- ضرورة الترويج للتنمية الاقتصادية للمنطقة الأفرو– الأسيوية، وكان هذا مطلبا عاما للتعاون الاقتصادي بين الدول المشاركة، المبني على المنفعة المشتركة واحترام السيادة الوطنية، كما وافقت الدول المشاركة على توفير المساعدة التقنية لبعضها البعض، وفي أقصى نطاق، وهذا على شكل تدريبات لقيادة المشاريع وتجهيزات التصميم، تبادل المعرفة، وتأسيس معاهد التدريب والبحث على المستوى الوطني و الجهوي، إذا كان ممكنا من أجل نقل المعارف التقنية والمهارات بالتعاون مع الهيئات الدولية المتخصصة؛
- كما جدد المجتمعون طلبهم الجدي لتأسيس صندوق الأمم المتحدة الخاص بالتنمية الاقتصادية، وتوفير إعانة البنك الدولي من أجل إعادة البناء والتنمية للدول الأفرو– الأسيوية، إضافة إلى التعجيل بوضع نظام دولي للتعاون النقدي، الذي يضطلع بالاهتمام بتدفق الاستثمارات، وتشجيع القيام بالمشاريع المشتركة في الدول الأفرو– الأسيوية؛
- أشار المؤتمر إلى الحاجة الملحة لاستقرار التجارة السلعية في المنطقة، مع تقبل مبادئ توسيع نظام التجارة والمدفوعات المتعددة الأطراف، وهذا بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة لجوء بعض الدول إلى وضع ترتيبات تجارية ثنائية، وهذا بالنظر إلى أوضاعها وخصائصها؛

[1]- Edmond Jouve, Relations Internationales du tiers Monde, 2éme edition augmentée Berger-Levrault, paris, 1979. p.238.

[2] –يعقوبي محمد، المرجع السابق، ص.13.

[3]– موقع ويكيبديا الموسوعة الحرة www.wikipédia.org، تاريخ الاطلاع 2020/08/21 الساعة 16:00.

- أكد المؤتمر على أن الجهود المشتركة المتخذة من طرف الدول المشاركة في سبل استقرار الأسعار الدولية والطلب على السلع الأولية، عن طريق الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف يجب أن تطبق في إطار مقاربة دولية مثل لجنة الأمم المتحدة الدائمة للتجارة السلعية الدولية؛
- أكد المؤتمر على وجوب تنويع صادرات الدول الأفرو – أسيوية من خلال تنمية اقتصادية عقلانية لمواردها الطبيعية قبل تصديرها، كما أشار إلى وجوب الترويج للتجارة الجهوية، وتشجيع تبادل بعثات ومجموعات العمل في هذا الإطار.
- وافق مؤتمر "باندونغ" على ضرورة تشجيع المؤسسات البنكية و الجهوية وشركات التأمين؛
- أعطى المؤتمر أهمية خاصة لتنمية استعمال الطاقة النووية في المساعي السليمة بالنسبة للدول الأفروأسيوية؛

وأخيرا أكد على ضرورة تبادل المعلومات في مجال البترول ، وبالتالي نلاحظ أن مؤتمر باندونغ يعمل جاهدا على بحث السبل والطرق والوسائل التي تسمح بتطوير التعاون الاقتصادي بين الدول الأسيوية والإفريقية ، إلى جانب وضع الأطر والأسس الأولية للنظام الاقتصادي العالمي.ولقد حقق هذا المؤتمر نجاجا في غاية الأهمية وخرج بما عرف بالمبادئ العشر لمؤتمر باندونغ: [1]

- احترام حقوق الإنسان الأساسية طبقا لأهداف ومبادئ هيئة الأمم المتحدة؛
- احترام السيادة الإقليمية وسلامة أراضي جميع الدول؛
- الاعتراف بالمساواة بين جميع الأمم والأجناس والمساواة بين جميع الدول كبيرة كانت أو صغيرة؛
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛
- احترم حق كل دولة في الدفاع عن نفسها بشكل فردي أو جماعي وفقا ميثاق هيئة الأمم المتحدة؛
- رفض اللجوء لأي ترتيبات دفاع جماعية موجهة لخدمة مصالح قوى عظمى مهما كانت؛
- رفض ممارسة أي ضغوطات من دول قوى عظمى على دول أخرى؛

[1] - Phillippe braillard-mohammad-Reza Djillali, Tiers-monde et Relations Internationales, Paris Masson, 1984, p.75-76.

- الامتناع عن ممارسة أي أعمال عنف أو أي تهديد بالعدوان أو استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي بلد؛
- تسوية جميع النزاعات بالطرق السلمي (كالتفاوض، والمصالحة أو التحكيم أو التسوية أمام المحاكم) وكذلك الوسائل السلمية التي تختاره الدول المعنية وفقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة؛
- تشجيع المصالح المتبادلة والتعاون؛
- احترام العدالة والالتزامات الدولية.

ورغم كل ما قيل وكتب عن هذه الفترة المعروفة في آسيا وإفريقيا باسم باندونغ فإنها تشهد على بروز في العالم الثالث جهود تنموية من نوع جديد أنشأت عالما ثالثا جديدا يسير في طريق التصنيع وإن كان بفوارق وتباينات من حالة إلى أخرى ، ومن ناحية أخرى فالاستراتجيات التي تم تبنيها لهذا الغرض كانت وطنية بحتة ، أو بعبارة أخرى مبنية على أساس نموذج الدولة القومية وكان لأغلبية مؤسسات بلدان العالم الثالث أهداف سياسية مثل مقاومة الضغوطات الغربية أو أهداف اقتصادية كحماية المصالح المشتركة ضد رؤوس الأموال السائدة.[1]

## ثانيا :مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني بين دول الجنوب

انعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة من 30 أوث إلى غاية 12 سبتمبر سنة 1978 بالعاصمة الأرجنتينية " **بيونس آيريس**" بحضور ممثلي 138 دولة ، وخرج بوثيقة ختامية تقرر تسميتها"مخطط العمل **لبيونس آيريس** " ، التي حددت لأول مرة جملة من المبادئ المكونة للتعاون جنوب–جنوب ، علاوة على ذلك تربط هذه الوثيقة التعاون التقني بالتعاون فيما بين دول الجنوب ولقد أكادت الفقرة الرابعة عشر " التعاون الفني بين الدول النامية، وكذلك أشكال أخرى من التعاون بين جميع الدول ، يجب أن تقوم على أساس الاحترام الصارم للسيادة والاستقلال الاقتصادي ، والمساواة في الحقوق ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بغض النظر عن حجمها ومستوى تنميتها ونظامها الاجتماعي والاقتصادي [2]،ومن جهة أخرى اعتبر هـ ذا المؤتمر بمثابة إطار استراتجي للتعاون التقني بين بلدان النامية ، وتمثلت أهداف المخطط في تعزيز

[1]– سمير أمير وآخرون ، المرجع السابق، ص.96.

[2]- Carlos Eduardo Cortez, la coopération sud-sud du Mexique au sein de la nouvelle configuration internationale pour le developpement post-2015, Thèse de doctorat, en Sciences Economiques, université Paris-saclay, juin, 2016, p.71.

الترابط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتصحيح الاختلالات في النظم الدولية الناتجة عن القوى الغير متكافئة بين الدول النامية والبلدان الصناعية [1] وقد وضع هـ ذا المؤتمر العديد من الأهداف التي تتماشى مع الأهداف الدولية المتعلقة بتنمية الدول النامية وترقية التعاون الدولي:[2]

- تشجيع اعتماد الدول النامية على نفسها من خلال تطوير قدراتها لإيجاد حلول لمشاكل تنميتها مع احتفاظها بطموحاتها الأولية، وقيمها واحتياجاتها الخاصة ؛
- ترويج وتقوية الاعتماد المشترك للدول النامية من خلال تبادل التجارب، الاتفاق التشارك واستغلال مورداها التقنية وتنمية قدراتها التكاملية؛
- تقوية قدرات الدول النامية في تحديد وتحليل المصادر الأساسية لتنميتها ووضع الإستراتجيات اللازمة التي تدير بها علاقاتها الاقتصادية الدولية ، وهذا عن طريق التعاون المعرفي والقيام بدراسات مشتركة من طرف الهيئات المتواجدة بها ؛
- تقوية القدرات التكنولوجية المتواجدة في الدول النامية، بما فيها تلك المتعلقة بالقطاع التقليدي من أجل رفع فعاليتها وخلق طاقات تجديدية ، وفي هـ ذا الإطار وجوب الترويج لتبادل التكنولوجيا والمهارات بما تحمله من موارد وقدرات تنموية للدول النامية بما يسمح لها بتقوية اعتمادها على نفسها واعتمادها المشترك؛
- ترقية وتحسين المشاورات بين الدول النامية ، بما يؤدي إلى إدراك أكبر بالمشاكل المشتركة والإطلاع الواسع على المعارف والتجارب بما يسمح بتوظيف معارف جديدة في حل مشاكل التنمية؛

ولقد سطرت من أجل تحقيق هذه المساعي والأهداف ونقاط العمل لتطبيقها على أرض الواقع وتمس هذه الإجراءات الدول النامية على المستوى الوطني ويمكن ذكر النقاط التالية:[3]

- وضع وتبني السياسات والتشريعات المساعدة على تعزيز التعاون التقني بين دول النامية؛
- وضع ميكانيزمات الترويج للتعاون التقني بين الدول النامية؛

---

[1] – CEA-AN, L'Afrique du Nord et la cooperation sud-sud dans un context de gouvernance régionale, Rapport de la comission economique pour l'Afrique,Bureau pour L'Afrique du nord, Rabat,2011,p.3.

[2]- (1978) Buenos Aires plan of action for promoting and implementing technical cooperation among developing countries .new york, special unit for.p.9.

[3]- (1978) Buenos Aires plan of action for promoting and implementing technical cooperation among developing countries ,op,cit.p.12.

- تقوية أنظمة المعلومات الوطنية من أجل تعزيز التعاون التقني بين الدول النامية؛
- تعزيز برامج البحوث، وتكامل مراكز التدريب مع الفرص الدولية؛
- تقوية الاعتماد على النفس في المجال التقني؛
- وضع توجيه وتشارك السياسات والتجارب المساعدة على الاستثمار في ميدان العلوم والتكنولوجيا،

اماعلى المستوى الجهوي فقد تم التعرض إلى النقاط التالية:

- وضع وتنفيذ مبادرات التعاون التقني بين الدول النامية؛
- خلق روابط جديدة للتعاون التقني بين الدول النامية وفي مناطقها الجغرافية ذات الأولوية؛
- تعزيز التكامل الصناعي والمشاريع الفلاحية؛

أما على المستوى الإقليمي فقد التطرق إلى مسألة تقوية المؤسسات والمنظمات الجهوية و

- تنمية نظام المعلومات الجهوي من أجل تقوية التعاون التقني للدول النامية؛

أما على مستوى العالمي فيمكن ذكر مايلي:

- تطوير سياسات التدفق المعلومات؛
- مراقبة هجرة الأدمغة من الدول النامية؛
- تعظيم مردودية استخدام قدرات الدول النامية وتعزيز نشاطات التعاون التقني بين الدول النامية من خلال منظمات الأمم المتحدة لتنمية في مجالاتها المتخصصة؛
- تقوية تكنولوجيات النقل واتصال بين دول النامية.

## ثالثا: مؤتمر الأمم المتحدة العالي المستوى حول التعاون جنوب–جنوب بنيروبي

انعقد هذا المؤتمر بمكتب الأمم المتحدة في"نيروبي" خلال الفترة الممتدة من 01 إلى غاية 03 ديسمبر 2009، وهذا بمشاركة معظم دول العالم النامي ، والعديد من الدول المتقدمة إضافة إلى العديد من المنظمات والمكاتب ، والاتحادات الدولية ، والإقليمية. وننوه بداية أن مفهوم التعاون بين اقطار الجنوب لم يتخذ هنا نفس المعنى الذي كان عليه في عهد السبيعينات، والثمنينات مثله مثل المؤتمر المنعقد في بيونس آيريس كان مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بنيروبي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمثابة حدث هام في نفس المسار ، والذي شكل معلما رئيسيا بحيث ألح على ضرورة توطيد وتنشيط التعاون جنوب–جنوب كآلية إضافية لتحفيز النمو والتصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية ، ودعا الدول المتقدمة إلى

دعم التعاون بين دول الجنوب ، وأكد مجددا على دور الرئيسي الذي تتطلع إليه الأمم المتحدة لتعزيز للتعاون جنوب–جنوب.[1] فحسب الوثيقة النهائية للمؤتمر ،فإنه مند مؤتمر بيوتس آيرس، وخصوصا خلال السنوات الأخيرة فإن الحركية الاقتصادية المتنامية لعدد من الدول النامية أعطت دفعة قوية للتعاون جنوب_جنوب ، وخاصة في إطار مبادرات التكامل الجهوي في مختلف مناطق العالم النامي ، والتي تبرز مظاهرها على المستوى الجهوي من خلال خلق أسواق مشتركة واتحادات جمركية،التعاون في المجال السياسي ، ووضع الأطر المؤسسية والتشريعية زيادة إلى شبكات النقل والاتصال ، وعليه فإن الأعضاء المشاركون يؤكدون على وجوب توافر هذه الأسس فيما يتعلق بالتنمية وبالخصوص في إطار التعاون جنوب جنوب والتعاون الثلاثي[2].

وقد انعقدت خلال المؤتمر خمس جلسات ، تبادل فيها المشاركون وجهات النظر والاراء حول موضوع دعم التعاون جنوب–جنوب، ورفع مقدرة الدول النامية على تحقيق هذا المسعى وقد خرج المؤتمرون بوثيقة نهائية للمؤتمر سميت بوثيقة نيروبي جاء فيها العديد من الإلتزامات والاقتراحات والدعوات الخاصة بترسيخ التعاون جنوب جنوب كأسلوب من أساليب التعاون الدولي تقرر فيها مايلي:[3]

- نشدد على أن التعاون جنوب–جنوب هو عنصر أساسي في ميكانيزم التعاون الدولي من أجل التنمية حيث يوفر للدول النامية فرصا حقيقية في مسيرتها الفردية والجماعية للبحث عن النمو الاقتصادي المستديم؛
- ولقد أكد المؤتمرون على الدور الرئيسي الذي تلعبه الأمم المتحدة بما في ذلك صناديقها وبرامجها إلى جانب وكالاتها المتخصصة ولجانها الجهوية في عملية دعم التعاون بين الدول النامية والترويج لها؛
- اعتبار أن التعاون جنوب–جنوب يمكن أن يأخذ العديد من الأشكال المختلفة كتقاسم المعارف والخبرات، التكوين، نقل التكنولوجيا، التعاون الدولي والنقدي والحفاظ على البيئة؛
- التأكيد على الحاجة الملحة إلى تقوية القدرات المحلية للدول النامية ،وه ذا من خلال توفير وبطلب هذه الأخيرة الوسائل ،المؤسسات ، والكفاءات المتخصصة ، والموراد البشرية مما يسمح بتحقيق أولويات التنمية المحلية؛

---

[1]- CEA-AN, op, cit, p.4.
[2]-ibid.
[3]-Document final de Nairobi 2009 adopté par la conférence de haut niveau des nations unies sur la coopération sud-sud, Résolution adoptéé par l'Assemblée générale des nations unies.A/RES/64/222.p.9.

- الإشارة إلى أن التعاون جنوب–جنوب لا يعتبر بديلا عن التعاون شمال جنوب، بل هومكمل له؛
- الإشارة إلى الأهمية البالغة لمساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة والهيئات الدولية ومنظمات المجتمع المدني للدول النامية بطلب من ه ذه الأخيرة بهدف تحسين كفاءاتها المتخصصة وقدراتها الوطنية في مجال التعاون الثلاثي مما تشمله من مشاريع مشتركة للبحث والتنمية وبرامج التكوين ونقل المعارف والتجارب والموارد اللازمة لمساعدة الدول النامية ؛
- تشجيع الدول النامية على وضع أنظمة لتقييم نوعية وفعالية برامج التعاون جنوب–جنوب والتعاون الثلاثي ، ووضع الوسائل الضرورية للحصول على المعلومات والمعطيات مع احترام خصائص ومبادئ أسلوب التعاون جنوب–جنوب.

## المطلب الثاني : نشأة الهيئات الدولية الداعمة للتعاون جنوب–جنوب:

إن الانتشار الواسع للمنظمات الدولية تعد من أهم مميزات العصر الحديث في مجال القانون و العلاقات الدولية، حيث نشهد انتهاء عهد المجتمع التقليدي و حلول مجتمع الدولي حقيقي ينطوي على أبعاد عالمية و أشكال متعددة من التعاون ، ولقد أخذت المنظمات الدولية على عاتقها توثيق العلاقات والروابط ين دول الجنوب و تنميتها ، و الجدير بالذكر أن هذه المنظمات تتمتع بالشخصية القانونية تم إنشاؤها من طرف الدول كوسيلة قانونية من أجل تدعيم التعاون فيما بينها والتي عبرت عن تضامن مواقف هذه الدول بحيث استطاعت أن تنقل مطالبهم من المستويات المحلية و الوطنية إلى المستوى العالمي من خلال عدة اللقاءات اتخذت من التعاون بين بلدان النامية مطلبا أساسيا من مطالبها.

### أولا: دور حركة عدم الانحياز في دعم التعاون جنوب–جنوب:

تعنى المنظمات الدولية بكافة العلاقات بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية كما تعمل على ثوتيق العلاقات وتنميتها [1]،وتحقق أهدفا مشتركة للدول،ومهما تعددت المنظمات وتنوعت فإن هناك أهدافا رئيسية مشتركة بين جميع المنظمات تنحصر في أربعة محاور تقريبا وهي التضامن بين الدول، والأمن الاجتماعي، والتعاون في التنسيق في المجالات الاقتصادية

[1]–صلاح الدين حسين السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية،مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل، الطبعة الأولى،2008،ص.20.

والاجتماعية، وبحث مشكلات الاستقرار والتحرر الوطني[1]' وانطلاقا من فكرة أساسية مفاداها أنه أينما وجدت منظمة دولية، فبضرورة هناك شكل من أشكال التعاون تسعى إلى تحقيقه.

وقد شكلت حركة عدم الآنحياز التي أنشأت عام 1961 في مؤتمر بلغراد قوة تنظمية مؤسسية دعت إلى تعديل النظام الآقتصادي الدولي ، و لاشك أن حركة عدم الانحياز رغم كونها بالأصل حركة ذات طابع و أهداف سياسية إلا أنها سعت أن تكون رابطة حية فيما بين دول الجنوب تعمل دائما على إيجاد بيئة دولية ،إن لم تكن تساعد فعلى الأقل لا تعيق التحرر الاقتصادي و التنمية للبلدان النامية ، و قد اعتبرت الحركة أن المؤسسات الاقتصادية التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية ، صندوق النقد الدولي(FMI) و البنك الدولي(BM)– والجات (GATT) قد أخفقت في تحقيق وعدها بتنمية الجنوب من خلال تقويتها للعلاقات أحادية الجانب التي تربط الجنوب بالشمال[2] ، وقد استمرت الدول النامية خلال كل المؤتمرات التي عقدتها على مستوى حركة الإنحياز تطالب بما يلي:[3]

- ضرورة إيجاد آلية دولية لتقديم القروض الدولية المخصصة لمشروعات التنمية؛
- التفاوض بين الدول الدائنة والدول المدينة للإتفاق على المبادئ محددة لإلغاء أو على الأقل لإعادة النظر في تسوية الديون الخارجية للدول النامية؛
- العمل على تمكين الدول النامية من زيادة سيطرتها على مواردها الطبيعية الخاصة، ومساعدتها في عملية إنتاج وتصنيع وتوزيع المواد الأولية، حتى تستطيع الحصول على عائد مجز لمنتجاتها؛
- ضرورة تخفيف القيود التي تضعها الدول المتقدمة على انتقال السلع والخدمات وكذلك اليد العاملة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة؛
- إعطاء الأمم المتحدة دورا فعالا في عملية التنمية الدولية، واعطاء قيمة أكبر للقوة التصويتية للدول النامية داخل المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، وغالبية هذه المطالب لاتزال قائمة إذ بتحققها نصل إلى نظام اقتصادي عالمي جديد.

---

[1]– عاكف يوسف صوفان ، المنظمات الإقليمية والدولية، دار الحمدي للنشر، الطبعة الأولى،2004،ص.5.

[2]- Abderrahmane Remli, op.cit, p.16.

[3]– محمد عبد الستار كامل النصار، دور القانون الدولي العام في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2001، ص.25.

وقد قامت الحركة منذ نشأتها بدعم مطالب الدول النامية التي تستند إلى الحق في استرداد جزء ماأخذته الدول الكبرى منها أثناء فترات الإستعمارروالسيطرة على مقدرتها الإقتصادية إلى جانب محاولة القيام بدور في سياق التفاعلات بين الدول النامية ونستعرض فيمايلي بإيجاز أهم محطات ومعالم دور حركة عدم الإنحياز في مجال التعاون جنوب–جنوب :[1]

- في أوت 1973 تبني اجتماع جورجتا ونGeorge–Town الوزاري للحركة برنامج عمل للتعاون الاقتصادي فيما بين الدول أعضاء الحركة ، الذي شجع التجمعات الإقليمية بين تلك الدول ،كما دعا لإنشاء ترتيبات انمائية لدعم التجارة بين هذه البلدان و قام بتغطية قطاعات التسويق و النقل و المواصلات في إطار تعرضه للمشروعات المشتركة فيما بين تلك البلدان، و برزت الرسالة السياسية الصادرة من هذا الاجتماع في مطالبة الدول الأعضاء الحركة بعدم الدخول في أي اتفاقيات مع الدول المتقدمة تضر بتجارة دول نامية ، التي قد تؤدي إلى إحلال وردات من دول الجنوب بسلع مماثلة من دول الشمال .
- أما عن مؤتمر القمة الرابعة لدول الحركة بالجزائر عام 1973 كان حادا في الإنتقدات للنظام الاقتصادي العالمي القائم حينذاك ، و اتهم الغرب باستغلال موارد الدول النامية في وقت غابت عنه أي إرادة سياسية لمساعدة تلك الدول ، و تنبت القمة توصيات هدفت إلى تطوير ترتيبات تسوية مدفوعات على المستوى الإقليمي ، و دعت إلى تحويل التجارة فيما بين دول الجنوب و المشروعات المشتركة فيما بين هذه الدول إلى جزء متكامل من إستراتجية للإنماء للدول الغير المنحازة، كذلك بدأت الحركة تعمل على تنسيق في مجال التعاون الاقتصادي مع الدول النامية الأخرى غير الأعضاء في الحركة .
- تجسد التعاون بين الحركة و دول النامية الأخرى في اجتماع نيويورك عام 1978 ، الذي عبر من جهة عن غضب تجاه نتائج مفاوضات الدول النامية مع الدول المتقدمة حول مفهوم النظام العالمي الجديد الذي كان مطروحا بقوة آنذاك ، و أيضا عن اتهام الدول المتقدمة بإعاقة تنفيذ ها كل التعاون فيما بين الدول النامية ، و من جهة أخرى اتفق على إنشاء نظام إقليمي للمعلومات التجارية ، و دعا إلى بدء في المرحلة التمهيدية للنظام الشامل للمفاوضات التجارية فيما بين الدول النامية.
- و في مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في هافانا بكو با عام 1979 ربطت الحركة بين مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات ، و بين فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد باعتبار الأول وسيلة لتحقيق الآخر،أدانت الحركة غياب العدالة و عدم

[1]– فوزي الإخناوى، المرجع السابق ، ص.190.

التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية، و عكست التزاما بنضال الحركة من أجل هذه العدالة.

و يمكن القول بشكل عام أن التعاون بين دول الجنوب شكل بالنسبة لحركة عدم الانحياز ضمانة للاستقلال السياسي ، و دليلا على وعي متقدم و استعداد فعلي من جانب الدول النامية لتبادل المنافع فيما بينها ، بالإضافة إلى عدم إعفاءه الدول الرأسمالية من مسؤوليتها تجاه تنمية دول الجنوب ، و أدركت الحركة الانعكاسات السلبية للوضع الاقتصادي العالمي على التعاون فيما بين دول الجنوب ، و في نهاية المطاف بحلول قمة عدم الانحياز التاسعة عام 1989 كان قد وضع في اعتبار الحركة تدعيم الروابط فيما بين دول الجنوب كعنصر تقوية لمواقف الجنوب في عملية التفاوض .

**جدول رقم 6 : كرونولوجيا مؤتمرات حركة عدم الإنحياز**

| القمة | مكان الإنعقاد | سنة الإنعقاد |
|---|---|---|
| **الأولى** | بلغراد | 1961 |
| **الثانية** | القاهرة | 1964 |
| **الثالثة** | لوساكا | 1970 |
| **الرابعة** | الجزائر | 1973 |
| **الخامسة** | كولمبو | 1976 |
| **السادسة** | هافانا | 1979 |
| **السابعة** | نيودلهي | 1983 |
| **الثامنة** | هراري | 1986 |
| **التاسعة** | بلغراد | 1989 |
| **العاشرة** | جاكرتا | 1992 |
| **الحادية عشرة** | كارتاجينيا | 1995 |
| **الثانية عشرة** | ديربان | 1998 |
| **الثالثة عشرة** | كوالالمبرو | 2003 |
| **الرابعة عشرة** | طهران | 2008 |
| **الخامسة عشرة** | شرم الشيخ | 2009 |

**المصدر: هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق،ص.288.**

## ثانيا: دور مجموعة لـ 77 في دعم التعاون جنوب–جنوب

تأسست مجموعة لـ 77 بتاريخ 15 يونيو 1964 بواسطة 77 دولة نامية الموقعة على البيان المشترك لميثاق لـ 77 دولة الصادر في نهاية الجلسة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في جنيف بتاريخ 15 يونيو 1964. كما يعتبر الاجتماع الوزاري الأول الذي انعقد في الجزائر بمثابة هيكل مؤسساتي تطور تدريجيا إلى أن أدى إلى إنشاء مواثيق المجموعة في روما و باريس و نيروبي و بالرغم من أ ن عضوية المجموعة لـ 77 ازدادت إلى 132 بلد إلى أن يعرف بمجموعة لـ 77 لأهمية التاريخية لهذا الاسم [1] ، وتجدر الإشارة إلى أن أهم ما ميز قيام الكيان التنظيمي لحركة عدم الانحياز هو انبثاق (مجموعة لـ 77) G77 و التي تمثل الصيغة الأولى لمواقف دول النامية ، و التي عملت على إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية و التي تجسدت بشكلها الأكثر احتمالا في البرنامج الخاص بوضع نظام اقتصادي عالمي جديد ، الذي وافقت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة على بيانه و ورقة العمل المتعلقة به [2].كماأن المصير المشترك للدول النامية يتطلب نضالها من أجل إعادة النظر في النظام الإقتصادي العالمي القائم ، وقد تأكد من خلال قرارت ومواقف مجموعة ل 77 الممثلة له في إطار مؤتمر الأمم المتحدة. فذهب ميثاق المجموعة المعتمد بالجزائر سنة 1967 ليؤكد على شعور البلدان النامية ويقينها بأن تنميتها الاقتصادية ، إنما تقع على عاتقها بالدرجة الأولى عاقدة العزم على المساعدة المتبادلة فيما بينها في مساعيها التنموية [3]وهو موضوع انشغال معرب عنه في بيان ليما للمجموعة سنة1971 كمبدأ من مبادئ برنامج عمل في إطار تحضير الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث جاء بأن التنمية الاقتصادية للبلدان النامية يعود أساسا لمسؤوليتها، وقررت بذلك البلدان النامية تكثيف جهودها لحل مشاكلها وإقامة الإصلاحات الضرورية لهياكلها الإقتصادية والإجتماعية، وتجنيد كل طاقتها الأساسية لضمان التعاون بينها

[1] – موقع المجموعة http://www.g.77.org.77 تاريخ الإطلاع 2020/06/10 الساعة23:12.

[2] – عبد القادر رزيق المخادمى ، المرجع السابق، ص.132.

[3] – عبد القادر كاشير ، المرجع السابق ، ص.264.

بصورة يسمح لها أن تشارك في التقدم الإقتصادي والإجتماعي وغيرها، وتستفيد من تكامل مواردها وحاجاتها المتبادلة[1].

وباختصار، فان تكتل مجموعة ل77 الذي تخشاه الدول الغربية بقدر ماتتظاهر بالاستخفاف به فإنه يقوم على أسس عملية واقعية ،وليس له أي طابع ايديولوجي أو فلسفي، ومواقف المجموعة وخططها إنما تستوحيها من ظروفها الخاصة بها ومن مصالحها المشتركة.[2]

## ثالثا : دور الإنكتاد في مجال التعاون جنوب – جنوب

أحدث مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)[3]، جهازا دائما من أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1964/12/20 على أساس توصيات المؤتمر الأول للتجارة الدولية الذي انعقد في جنيف عام 1961 بهدف تنظيم التجارة الدولية على أسس مختلفة تماما عن تلك التي قام عليها نظام الجات (GATT) ، وقد جأت الأونكتاد انعكاسا لاسترتجيات التنمية التي سادت خلال الستينيات وكرد فعل لمطالب الجنوب في مواجهة الشمال[4] .كما لعب الإنكتاد دوره هذا في إطار طرحين متصلين : الأول هدف إلى تشكيل مواقف مشتركة للدول النامية ، مما يحسن من قدراتها التفاوضية مع دول الشمال في نفس الوقت الذي بلورت فيه سياسات بغرض إنشاء ترتيبات جديدة ، أو تقوية ترتيبات قائمة للتعاون فيما بين الدول النامية في مجالات التجارة والتمويل

---

[1]– عبد القادر كاشير ، المرجع السابق.ص.266.

[2]–اسماعيل العربي ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المشرق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1974 ، ص.78.

[3]– يذكر أن اونكتاد (Unctad) الذي تأسس في إطار الأمم المتحدة عام 1964 يضم حاليا 193 عضوا مسؤول عن مساعدة الدول النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي من أجال أن تستفيد إلى أقصى حد ممكن من التجارة والإستثمار والتنمية كما يهدف 'إلى توجيه المناقشات حول أسئلة التنمية العالمية من أجل أن تحقق الجمع بين السياسات الوطنية والعمل الدولي، ولقد تقرر أن يكون المؤتمر أحد الأجهزة الجمعية العامة ويعقد دوراته على فترات لاحقة لا تزيد على الثلاث السنوات و أن يشكل مجلسا تنفيذيا يضم خمس وخمسون عضوا ينتخبهم المؤتمر من بين أعضائه مع مراعاة التوزيع الجغرافي ثم يقوم المجلس بتشكيل لجان معاونة للسلع والمنتجات الموارد الغير منظورة والتمويل الخاص بالتجارة الخارجية. **أنظر، هشام محمود الإقداحي ، المرجع السابق ، ص.337.**

[4]– أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، التكتلات الاقتصادية الدولية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة لأولى، 2019، ص.283.

التكنولوجيا و ميادين أخرى ، كما سمح الإنكتاد بتوفير الإطار الذي اتفقت عبره الدول النامية على مواقف موحدة تتصل بالمسائل الاقتصادية العالمية و كشفت مواقعها إزاءها ، بل أن مجموعة لـ 77 قد نشأت أصلا كمجتمع للدول النامية داخل الإنكتاد قبل انتقالها أيضا إلى المنظمات و الوكالات الدولية الأخرى [1] ، و بالتالي فإن للإنكتاد دور في إنشاء نظام معلومات تجارية حول التجارة الخارجية للبلدان النامية ، و كذلك دعم المشروعات المشتركة بما في ذلك الإنتاج المشترك فيما بين الدول النامية ، تم الانتقال لاحقا خاصة منذ عام 1992 إلى قطاعات جديدة مثل الطاقة و البيئة تحت مسمى التنمية المستدامة ، ثم فيما بعد عمل على توفير ساحة للبلدان النامية قصد تبادل الخبرات في مجال التحول للقطاع الخاص ، وتشجيع الاستثمارات و تدفقها و إجراءات تسهيل التجارة و تخفيف حدة الفقر ، و هي مجالات كرستها الدورة التاسعة التي عقدت في جنوب إفريقي عام1996[2]، وبالتالي أصبح المؤتمر منبرا تعبر فيه الدول السائرة في طريق النمو على مدى دورات انعقاده المتتالية عن مطالبها من بينها ضرورة وجود آلية دولية لتقديم القروض الدولية المتخصصة لمشروعات التنمية،بالإضافة إلى تسوية ديونها الخارجية والعمل على تمكينها من زيادة سيطرتها على مواردها الطبيعية الخاصة، ولقد انتهى المؤتمر بالتأكيد على مبادئ المساواة في السيادة بين الدول،ومبدأ عدم التميز بين النظم الاقتصادية في المعاملات التجارية وأكد على أن المساواة في التبادل التجاري بين غير المتساويين فيه ظلم لدول النامية كما طالب المؤتمر بمنح الدول النامية معاملة تفضيلية أو مزايا معينة دون اشتراط المعاملة بالمثل، وأن تنمية البلدان المتخلفة مسؤولية تضامنية على عاتق المجتمع الدولي كله مع ضرورة تدعيم الصناعة الوطنية لهذه الدول عن طريق تسهيل نقل التكنولوجيا وتمكين الدول النامية من حماية صناعتها الوطنية[3].

[1]– فوزي الإخناوى، المرجع السابق، ص.151.

[2]– محمد عبد الستار كامل النصار، المرجع السابق ، ص.40.

[3]– محمد عبد الستار كامل النصار ، المرجع السابق، ص.43.

## المطلب الثالث:القرارت الأممية الداعمة للتعاون جنوب/جنوب

وفي الواقع إن قرارت المنظمات الدولية قد لعبت دورا فعالا في تلبية احتياجات المجتمع الدولي وتفضل الدول النامية الأخد بتلك القرارت كأسلوب مرن وسريع لخلق القواعد الجديدة للنظام الدولي الاقتصادي ، وتعد القرارات بوجه عام وسيلة يتم بمقتضاه التعبير عن أوضاع وأمور معينة.

### أولا: حملة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد بالتوازي مع التعاون جنوب/جنوب:

أدى التعامل الدولي إلى ظهور مصادر أخرى للقانون الدولي الاقتصادي لم تشير إليها المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية المتمثلة في قرارات المنظمات الدولية (كالقرارت الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها الدولية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة ) والتي ساهمت في إرساء قواعد القانون الدولي الإقتصادي [1]، فتكرار المبادئ والنصوص والأحكام التي كرستها هذه القرارت أدت دورا مهما في تكوين الأعراف الدولية وتحديد القواعد القانونية القابلة للتطبيق على العلاقات الدولية الاقتصادية[2].

[1]–عبد الكريم عوض خليفه، القانون الدولي الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2012،ص.27

[2]– كان لظهور المنظمات الدولية وعلى وجه الخصوص هيئة الأمم المتحدة دورا في إثراء قواعد القانون الدولي العام ومنها القواعد العرفية. إن صدور القرارا ت المختلفة عن هذه المنظمات بشكل متزايد قد دفع البعض من الفقهاء إلى اعتبار تلك القرارت بمثابة أحكام عرفية نافدة بالنظر إلى عمليات تكرارها واستمرارها بإطرد على المستوى الدولي.غير أن معظم الدول الغربية تعارض مثل هذا الإتجاه ، ولاتعترف لقرارات هيئة الأمم المتحدة إلا بسلطة معنوية، ويساير موقفها هذا أحكام المحاكم الدولية والطبيعة القانونية لهذه القرارت، فهي في معظمها عبارة عن توصيات لاترقى إلى صفة الإلزام وحتى الدول التي وافقت عليها تستطيع عدم تنفيدها واستبعادها إذا اقتضت مصلحتها ذلك. ويفسر بقاء هذه القرارت دون تنفيد أنها لاتكتسي طابع الإلزام إلا في إطار القانون الداخلي لتلك المنظمات أي داخل هيئاتها فحسب. ورغم كل هذا فإن هذه القرارت لاتخلو من أهمية من حيث البحث عن نشوء قاعدة قانونية عرفية في مجال من المجالات الدولية، فتكرار القرارات وتواترها المتواصل في نفس الإتحاه عن طريق الممارسات الدولية يساهم إلى حد كبير في بلورة القاعدة العرفية الدولية، مثال ذلك ماقامت به هيئة الأمم المتحدة في مجال الاعتراف بوجود قاعدة عرفية إلزامية تقضي بحق الشعوب في تقرير مصيرها واسترجاع سيادتها. **أنظر، أحمد بلقاسم، القانون الدولي العام ( المفهوم والمصادر)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص.165.**

اتضح للدول النامية أن حل المشاكل الخطيرة التي تعاني منها تكمن في تغيير هيكل العلاقات الاقتصادية، لان النظام الاقتصادي العالمي القائم هو وليد علاقات قوة [1] ولابد من الثورة عليه وضرورة إحلال قواعد محله تكون أكثر عدالة بحيث تضيق الفجوة التي تفصل بين الدول الصناعية المتقدمة والعالم النامي، فطالبت دول الجنوب بوجوب اشتراك دول العالم كافة في صياغة القانون الدولي، لأنهم يعتبرون شؤون العالم من اختصاصهم بقدر ما هي من اختصاص الدول الكبرى، فلا بد لهم من كلمة في كل ما يجري بهذا الصدد، وقد ارتأت الدول النامية آنذاك أن الأمم المتحدة هي الإطار الأمثل لعقد صفقة قانونية جديدة من جهة، وتقوية سلطاتها الاقتصادية من جهة أخرى المتمثلة في ( المجلس الاقتصادي الاجتماعي) بينما تفضل دول الشمال تقوية سلطات (البنك الدولي) [2]، وقد جاء تفضيل تلك الدول لقرارات المنظمات الدولية كأداة لتطوير التدريجي للقانون الدولي، في ضوء نظرتها إلى تلك المنظمات الدولية التي يمكن من خلال قراراتها إنشاء قواعد قانونية أكثر ملائمة لها، بل إن أكثر ما عزز ثقة دول الجنوب في المنظمات الدولية خاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة هي مجموعة القرارات التاريخية التي أرست دعائم السيادة الاقتصادية لهذه الدول خاصة القرارين 523 الصادر بتاريخ 1952/01/12، والقرار 626 الصادر بتاريخ 1952/12/12 إذ شكلا سابقة في تاريخ المنظمة الدولية في فترة مبكرة بالنسبة لنهوض دول العالم النامي، وما جاء في القرار الثاني، أن الجمعية العامة تؤكد على حق الشعوب في استعمال واستغلال ثرواتها ومصادرها الطبيعية، وأن هذا الحق مرتبط بسيادتها ومتفق مع أهداف ومبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة [3]، ولقد كثفت البلدان النامية النضال مرة أخرى على المستوى القانوني ، والمؤسساتي الدوليين من أجل افتكاك استقلالها الاقتصادي خاصة بعد انضمام عدد هائل من دول العالم النامية بعد سنوات الستينات وبعدحصولها على استقلالها إلى هيئة الأمم المتحدة، واستصدار قرارات ذات أهمية بالغة متضمنة استرجاع ثرواتها الطبيعية ، بعد أن كانت قد حثت الدول على استعادة حقها في السيادة الدائمة على ثرواتها الطبيعية في المادة 01 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية الاجتماعية

[1]– عبد القادر رزيق المخادمى، المرجع السابق، ص. 21.

[2]–Makhtar DIOUF,op.cit..p.11.

[3]–عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص .190.

والثقافية و المادة 01 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية [1]. وأكدت ذلك أيضا في القرار رقم 2625 المؤرخ في 24 أكتوبر 1970 المذكور سابقا المتعلق بمبادئ القانون الدولي المتضمن العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، كما أن دول العالم الثالث قد وسعت من مفهومها لحقوق التضامن وأدرجت مبادئ جديدة في التعاون الدولي الذي تضمنه قرار 3201 المؤرخ في 01 ماي 1974 الخاص بإنشاء "نظام اقتصادي دولي جديد " [2] وبالتالي فان هذا النظام بدأ يأخذ كل معانيه وظهر كرهان أساسي ليس فقط فيما يتعلق بعلاقات شمال/جنوب وإنما فيم يتعلق أيضا في مصير الإنسانية في مجموعها.

و في الفاتح من ماي 1974 أعلنت الجمعية العامة لأمم المتحدة خلال انعقادها في دورة خاصة السادسة من نوعها بطلب من دول العالم الثالث و بالأخص حركة عدم الانحياز و التي كان على رأسها أنداك الرئيس الجزائري الراحل **هواري بومدين** القرار 3201 عن ضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد و حددت برنامج عمل لتطبيق ذلك في قرارها 3202[3] ، زد على ذلك أنه أعطى أهمية خاصة للتعاون الاقتصادي بين الدول النامية بحيث شكل التعاون إحدى اهتمامات جدول أعمال المؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED) و ذلك عن طريق قائم على

---

[1]– المادة 01 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية "لكل الشعوب الحق في تقرير المصير، و بمقتضى هذا الحق، فإنها تقرر بحرية وضعها السياسي، تتابع بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية"

[2]– مايميز نصوص النظام الاقتصادي الدولي الجديد هو أنها ليست ملزمة، فهي ليست نصوص قانونية بالمعنى الدقيق للكلمة إنما هي توصيات بسيطة تبنتها الدول ، ولا يترتب على عدم تنفيذها أي جزاء قانوني وكان المقصود من الطبيعة الغير إلزامية لهذه النصوص سببين: أولا لأن الدول المتقدمة لا ترغب أن تلتزم بهذه النصوص بحيث تعتبر أنها تحتوي على إصلاحات شديدة الطموح وأنها غير قابلة للتحقيق ، ثانيا إذا كانت هذه النصوص ستأخذ شكل اتفاقيات أو معاهدات على سبيل المثال فسوف يستغرق الأمر وقتا طويلا، ناهيك عن عن طول الإجراءات اللازمةلتصديق عليها من قبل الحكومات المعنية. أنظر، **AREZKI Ighemat,op,cit, p46**

[3]– أما برنامج العمل من اجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أشبه بجدول أعمال من عشر نقاط يتعين أن يدور حولها الحوار تتناول المواد الأولية، والنظام النقدي العالمي، والتصنيع، ونقل التكنولوجيا، إجراءات الضبط والرقابة على الشركات المتعددة الجنسيات ، ميثاق حقوق الدول وواجباتها، تنمية التعاون بين الدول النامية، مساعدة الدول في ممارسة سيادتها الاقتصادية على مواردها الطبيعية، تقوية دور منظمات الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي، برنامج خاص لمعونات طوارئ للدول التي تأثرت أكثر من غيرها من الأزمات الاقتصادية ، ومنها الدول الأقل نمو والتي ليس لها منافذ بحرية . **أنظر، عبد المطلب عبد المجيد، المرجع السابق، ص.24.**

العدل و المساواة[1].تحت إشراف لجنة من لجانه الدائمة ، و كل هذا ساهم في تطور فكرة التعاون الاقتصادي بين الدول السائرة في طريق النمو و ازدادت وثيرته من خلال سلسلة من المؤتمرات كتلك المنعقدة في المكسيك تحت إشراف مجموعة ل77 سنة 1976 حول التعاون الاقتصادي بين الدول النامية و التي تبنت برنامج جماعي ، و الذي كان بحق قفزة نوعية لدول العالم الثالث في بحثها لمسألة التعاون فيما بيتها و توسيع التجارة عن طريق وضع نظام للتفضيل التجاري فيها[2] ، و تنظيم التصنيع و النقل و التسويق و التوزيع المشترك ، و كذا إنشاء شركات مشتركة للملاحة و تطوير وسائل المواصلات و النقل و التعاون في مجال إعداد الكفاءات العلمية[3].

إن موضوع النظام الإقتصادي الدولي الجديد ارتبط عضويا بطبيعة التحولات الجارية في توازن القوى الطبقية والسياسية ، وبطبيعة النضال الثوري لشعوب البلدان النامية من اجل انتزاع حقوقها، وفرض إرادتها الموضوعية على الدول المتطورة التي تسعى دائما إلى الهيمنة على على الدول النامية.

**جدول رقم 7: تطورمفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد بتوازي مع مفهوم التعاون جنوب /جنوب**

| | |
|---|---|
| **المرحلة الأولى** | |
| **1951** | إستدعاء الأمم المتحدة فريق من الخبراء تحت إشراف البروفسور ارتيور لوفيس ARTHURLewis تقديم تقرير حول "تدابير تسريع تنمية المناطق المتخلفة. |
| **1955** | المؤتمر الأول لأسيا وإفريقيا وعم الإنحياز |
| **1961** | نقطة انطلاق لمطالب الدول النامية مع قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن التجارة والتنمية. |
| **1962** | إعلان المتبتنى في القاهرة من قبل ستة دول من العالم الثالث يوصي بحماية الدول النامية لمصالحها داخا منظمة الجات". |
| **1964** | انعقاد أول مؤتمر للأونكتاد في مدينة جنيف لتحقيق الأهداف التالية: |
| | تنظيم أسواق السلع الأولية. |
| | الوصول التفضيلي إلى أسواق الدول المتقدمة |
| | صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتأسيس مؤتمر المم التحدة للتجارة والتنمية، في 20 ديسمبر وظهور |

[1]- عبد القادر كاشير، المرجع السابق، ص.48.

[2]– عبد القادر رزيق الخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص. 135.

[3]- Salah Lebdoui, L'OPAEP et le tiers monde une experience Sud-Sud, office des publications Universitaires, Alger, 1987, p.14.

| | |
|---|---|
| | مجموعة ل77 كجهاز تفاوض للدول النامية. |
| **المرحلة الثانية** | |
| **1970** | انهيار النظام النقدي بريتون وودز |
| | انخفاض قيمة الدولار الأمريكي |
| | التضخم العالمي |
| **1973** | انعقاد المؤتمر الرابع لرؤساء دول عدم الإنحياز وظهور منظمة اللأوبك. |
| | تأكيد قمة الجزائر على ممارسة السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية والتحكم في الإستثمار الأجنبي الخاص. |
| **1974** | انطلاق الدورة الإستثنائية السادسة للأمم المتحدة من قمة الجزائر. |
| | النقاط المناقشة: |
| | طلب الدول النامية التخفيف مكن حدة التوتر والقطبية بين الشما والجنوب. |
| | تعزيز التبادل جنوب/جنوب. |
| | التعاون بين الدول النامية كشرط أولي لتعزيزالإستقلالية الجماعية و الإعتماد الجماعي على الذات. |

المصدر: Nadir krim,coopération industrielle sud/sud mise en perspective de l'experience Algerienne,thése de doctorat en stratégie et gestion commerciale,université paris dauphine,1986,p.45.

## ثانيا : ميثاق الحقوق والواجبات الإقتصادية

من أجل ممارسة هذه السيادة الكاملة (الداخلية و الدولية) دافع العالم الثالث عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية خاصة في المجال الاقتصادي الذي قد يهدد السيادة السياسية في حالة تعرضه ا لمضايقة وضغوط خارجية ، أي بصفة عامة عزم الدول النامية على إنهاء بؤر النزاعات وأسس الفوضى التي تعم النظام الدولي القائم ، وبعث نظام ومبادئ دولية ديمقراطية لعلاقات جديدة أكثر فعالية وهادفة لوضع حد لأزمة القائمة وفق قواعد سليمة تسير لشؤون الأمم المتحدة والمتضامنة،[1] فأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية التاسعة والعشرين المنعقدة في ديسمبر 1974 ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، فقد تضمن أربعة فصول وضعت إطارا قانونيا جديدا لمبادئ الاقتصادية التي يجب أن تسود العلاقات الاقتصادية الدولية مع تحديده لحقوق وواجبات الدول انظر ، واستطاعت الدول النامية أن تتدخل في مراحل التفاوض والمواجهة لتعديل دولي يخدم القضايا الراهنة ، ومن جانب آخر فهو انعكاس لاهتمام التنظيم الدولي العالمي بمشاكل التنظيم الاقتصادي الدولي، وقد جاء في المادة ( 1) لكل دولة حق السيادة غير قابل للتصرف في اختيار نظامها الاقتصادي فضلا عن نظمها في المجال

[1]– عبد القادر كاشير، المرجع السابق، ص.53.

السياسي ، وفقا لإرادة شعبها دونما تدخل ، أو إكراه ، أو تهديد خارجي بأي شكل من الأشكال.وقد اعتبر ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية بمثابة نوع من النصوص التكميلية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحيث يبلور الميثاق الفلسفة الجديدة للعلاقات الإقتصادية الدولية سوءا بين الدول السائرة في طريق النمو أو ماعرف بالعلاقات جنوب– جنوب،أو التعاون الأفقي أو الإعتماد الجماعي على الذات ، علاوة على العلاقات مابين الدول المتقدمة والدول النامية شمال–جنوب[1] و كما ورد في المادة(4) ينبغي أن تتعاون الدول في تسهيل قيام علاقات اقتصادية دولية أكثر رشادا وإنصافا، و في تشجيع إحداث تغيرات هيكلية في سياق اقتصاد عالمي متوازن ينسجم مع احتياجات ومصالح جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، وأن تتخذ التدابير المناسبة لهذه الغاية، ومن هنا يتبين لنا أهمية هذا المبدأ وضرورة قيام علاقات دولية قائمة أساسا على احترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي[2].

## ثالثا :إسهامات القانون الدولي للتنمية في دعم دول الجنوب :

بعدما نالت دول الجنوب استقلالها السياسي اصطدمت بتنظيم قانوني تم وضعه بدونها، وأكثر من ذلك أنه يختلف مع قيمها ومصالحها وكان عليها في بداية الأمر تحمله، فغالبا ماافتقرت هذه الأقطار إلى قادة سياسيين ورجال قانون ذوي النفوذ والكفاءات العالية. وفي مرحلة ثانية إبا ن السبعينيات أين عرفت تطور حركة نقد القانون الدولي التقليدي تحت إشراف مدارس مقيدة يدفعها زخم شبه ثوري مثل" المدرسة الجزائرية"[3]. طالبت بتجديد نهج القانون الدولي وإعادة توجيهه على نحو يمكنه أن يخدم التنمية[4]، وظهر آنذاك تيار فكري قانوني ينادي بضرورة بلورة قانون دولي للتنمية يساعد دول العالم الثالث على محو التخلف ، ويمكنها من تحقيق النمو للخروج من حلبة الفقر ، ويستجيب لتطلعات شعوب الدول النامية في التضامن والسلم والتنمية، فلقد نشأ القانون الدولي للتنمية في أحضان حركة التحرر والاستقلال السياسي لشعوب دول العالم الثالث. وإذا كان من بين رجال القانون في العالم الثالث على ناطق رسمي فداك هو الأستاذ **م.بجاوي** الذي

---

[1]- Arezki Ighemat, op.cit.p.47.

[2]–محمد عبد الستار كامل نصار، المرجع السابق، ص.43.

[3]– تيار فكري من رجال قانون جزائرين قدموا نقد شديد للقانون الاقتصادي الدولي ذو الأصول الغربية أمثال أحمد محيوومجيد بن الشيخ في كتابه « Le droit international du sous-développement »

[4]–Robert Charvin,op,cit,p.137.

أكثر من غيره عمل على إرساخ مضمون صلب للقانون الدولي للتنمية. ولقد كرس الأستاذ بجاوي كل جهوده للنضال من أجل نظام دولي جديد يتربع فيه القانون الدولي للتنمية مكان الصدارة ، فالحق في التنمية بالنسبة للأستاذ بجاوي هو حق أصيل وغير منازع فيه بالنسبة للدول صاحبة السيادة وعليها أن تفتكه من المجتمع الدولي فهو حق يأخذ ولا يمنح [1] ، ومن مزايا للقانون الدولي للتنمية هو خلقه للقواعد قانونية لم تكن معروفة من قبل (كقاعدة الأفضليات المعممة في التجارة الدولية ( SPG)، مبدأ سيادة الدول على ثرواتها الطبيعية، مبدأ الثرات المشترك، الصندوق الدولي المشترك لتغذية) ورفضه الرضوخ إلى نظام يقر سيادة الدول في مواثيقه ، وينخرها في معاملاته إن القانون الدولي للتنمية أداة وسلاح قانوني ابتدعته العبقرية في العالم الثالث لتتخذها سندا في طريقها نحو النمو وتحقيق ذاتها وكيانها المستقل[2].

## رابعا : إعلان الأمم المتحدة حول الحق في التنمية

على العموم فإن معظم القرارات والإعلانات الدولية قد أرجعت مسؤولية التنمية إلى البلدان النامية أساسا ويلاحظ ذلك من خلال القرارات المتضمنة للاستراتجيات الدولية للتنمية، يقدم نموذجها القرار رقم 26/35 سنة 1980 المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الإستراتجية الدولية للتنمية بالنسبة للعشرية الثالثة للأمم المتحدة حول التنمية [3]،إذ ينص على أن مسؤولية التنمية إنا تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلدان النامية، وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ جميع الاحتياطات الضرورية والفعالة لخلق جو ملائم لتدعيم الجهود المبذولة من قبل البلدان النامية، فرادى وجماعات، قصد تحقيق أهدافها التنموية ، وتسهر هذه الأخيرة من جهتها

[1]– أحمد خروع، المرجع السابق، ص.6.

[2]– أحمد خروع، المرجع السابق، ص.11.

[3]– اعلنت الأمم المتحدة عن حقبات ثلاثة متتالية خصصتها لمسألة التنمية( 1960–1970)،(1970–1980)، (1980–1990)، ولقد تحدث الأستاذ باركنسون.ف عن الحق في التنمية الاقتصادية في القانون الدولي تعرض فيه إلى العهد الأممي للتنمية بحقباته الثلاثة، فقال بان الحقبة الولى تبنت نظرية روستو وفشلت وأن الحقبة الثانية تبنت سياسة تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد– Basic Needs– وحققت نتائج نسبية في رفع مستوى التنمية من 6 إلى 7و ولكنها لم تغير في عمق العلاقات الاقتصادية الدولية، وأقحمت الثالثة مبدأ الاعتماد على النفس self-help بعد أن خاب ظنها في مساعدة المصنعة لدول العالم الثالث. **أنظر، أحمد خروع المرجع السابق، ص.47.**

على مواصلة اهتمامها باستقلالها الجماعي تعجيلا لتنميتها وإسهاما في انبعاث النظام الاقتصادي الدولي،والذي جاء فيه أيضا أن الكائن البشري يعتبر الموضوع المركزي للتنمية ويجب ان يكون المشارك الفعلي والمستفيد من الحق في التنمية ، وقد اعتبر إعلان الحق في التنمية دليلا لمطالب دول الجنوب في مواجهة دول الشمال ، فالتكامل المنشود الذي تسعى إليه الدول النامية في واقع حقيقة الأمر ما هو إلا أمرا اختياريا، يخضع بشكل صارم للمبادئ التي تحد من نطاقة الخارجي ولا سيما بموجب القرار 3281 حيث تنص المادة 12 منه على أنه إذا كان للدول الحق في الاتفاق مع الدول المعنية في المشاركة في التعاون الاقتصادي والاجتماعي فمن واجب الدول المشتركة في هذا التعاون أن تضمن أن السياسات التي تتخذها التجمعات التي تنتمي إليها أن تتوافق وأن تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لدول أخرى ولا سيما الدول النامية .وهو الاتجاه ذاته الذي أقره الاعلان عن الحق في التنمية ( القرار 41/ 128) المعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1986 [1]وتقدم الأمم المتحدة مساعدات تنموية رسمية في صورة قروض مالية للدول النامية وبصفة خاصة تلك التي تعاني من فقر مدقع، وانخفاض في معدل التنمية، حيث تعد هذه الدول محط اهتمام المنظمة في برامج المساعدة والتنمية [2] من خلال برنامج الأمم المتحدة الانمائي (PNUD)الذي يمول من تبرعات الدول الغنية الموجهة لتخفيف حدة الفقر وإدراة التنمية والبيئة والموارد الطبيعية ، والمرأة والتعاون التقني بين الدول النامية ، وتسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة قضايا التنمية وإعانة المشاريع الرامية إلى الاعتماد على الذات.

## المبحث الثاني: إستراتجية التعاون بين دول الجنوب

إن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب تميزت لفترة طويلة بأنها غير متكافئة،بحيث فرضت الدول المتقدمة سيطرتها وهيمنتها على هيكل هذه العلاقات بشكل مستمر عبر مراحل تاريخية طويلة تحت تأثير الماضي الاستعماري ، جعلت الدول النامية دائما في

[1]– تنص الفقرة الثانية من المادة 4 ( القرار 41/ 128) "المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع والتعاون الدولي الفعال كتكملة لجهود البلدان النامية، اساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها الشاملة .**أنظر، أحمد خروع، المرجع السابق،ص.61.**

[2]– هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص.148.

وضعية التابع في النموذج المسمى (شمال–جنوب)، وبالتالي أصبح واقع الحال لا يعبر عن حقيقة هذه العلاقات وطموحات الدول السائرة في طريق النمو، مما تطلب إعادة النظر في التعاون الاقتصادي الذي يستدعي حتمية التعاون بين دول العالم الثالث وفق صيغة التعاون جنوب–جنوب، وذلك بتبني إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات وتوجيه وتفعيل الجهود المشتركة بين دول الجنوب. على المستوى الوطني والإقليمي، بحيث خصصنا هذا المبحث لطرح مسألة التبعية وتقديم بعض آراء الاقتصاديين المتضمنة حلول لكيفية التخلص منها، التي لابد أن تمر عبر الاندماج الاقتصادي الإقليمي وفي مقدمتها تعزيز الاعتماد على الذات بفضل توجيه الجهود على الصعيد المحلى كخطوة أولى، ومن ثم التوجه إلى العمل المشترك وإعداد إستراتجيية تنمية مستقلة على الصعيد الجهوي لتشيد مجال اقتصادي منسجم فيما بين الدول النامية في الخطوة الثانية.

## المطلب الأول: الاعتماد الجماعي على الذات بين دول الجنوب كبديل للتبعية

أن التبعية هي تعبير عن ظرف موضوعي تعيش في ظله معظم دول العالم الثالث ومن وراء هذا التعبير نظرية لتفسير الأوضاع المعروفة بالتخلف ، وتعرف بنظرية التبعية التي تسعى إلى تفسير وتحليل أوضاع الجنوب من المنظور الفكري، الاجتماعي والسياسي، والذي ينعكس في النهاية على أوضاعها الاقتصادية مقابل دول الشمال في هيكل الاقتصاد العالمي، ومن أهم روادها نجد " **أندري غاندر فرانك Andre Gunder Frank**" ، " **جيوفاني أريجري** إلى جانب " **سمير أمين**"**Samir Amin**" ، " **راوول بربيش** "**Raul Prebish**" وغيرهم من منظري اقتصاديات التخلف.

### أولا: تحليل مضمون ظاهرة التبعية

للتبعية إذن ظرف موضوعي تشكل تاريخيا ينطوي على مجموعة علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية وعسكرية، تعبر عن شكل معين عن أشكال تقسيم العمل على الصعيد الدولي يتم بمقتضاه توظيف موارد مجتمع معين "المجتمع التابع" لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى المجتمعات المتقدمة أو المتبوعة [1]، فبالنسبة ل "**أندري كاندر فرانك** " فإن تبعية دول

[1]– فوزي الإخناوى، المرجع السابق، ص 115.

الجنوب ترجع تاريخيا إلى الاستعمار (مثلا آسيا، إفريقيا، وأمريكيا الجنوبية) وإلى المبادلات التجارية غير المتكافئة، وبالنسبة لـ "**راوول بريبش**" فإن غنى الدول الغنية يقابل بمنحى معاكس للدول الفقيرة[1]، أما الاقتصادي "**دوس ساتوس**" يرى أن التبعية هي علاقة بين اقتصاديين يتوسع أحدهما (الطرف المسيطر) ويواصل نموه الذاتي على حين لا يمكن الطرف الآخر التابع من تحقيق ذلك إلا كانعكاس لهذا التوسع أي يتوقف نمو احدهما (التابع على توسع الآخر [2]، والتي تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالي العالمي، والغرض البعيد من شبكة العلاقات التي تنشأ بين قلب النظام الرأسمالي والمجتمعات التابعة هو المحافظة على هذا النظام الاجتماعي وبسط نفوذه على أوسع رقعة ممكنة من الكرة الأرضية، مع الاحتفاظ للدول التابعة بدور متدن في التقسيم الدولي للعمل، وأن تغير هذا الدور من مرحلة إلى أخرى تماشيا مع مقتضيات تعظيم التراكم والنمو من دول القلب من جهة واستجابة للضغوط ، والمقاومة التي تولد من جانب حركة التحرر الوطني في البلدان من جهة أخرى، وتمارس الدول الرأسمالية هيمنتها على الدول التابعة من خلال حكومتها وسياستها الاقتصادية والعسكرية وأجهزتها الثقافية، وكذلك من خلال عدد من المؤسسات المالية ذات النفوذ الدوليين مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والشركات الاحتكارية العالمية الكبرى وتؤدي أوضاع التبعية إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها للسيطرة على الشروط إعادة تكوين ذاتها وتجددها إذ يتم رسم سياسات التطور الاقتصادي الاجتماعي ليس انطلاقا من احتياجات النمو الرأسمالي واستمرار الطبيعة الذيلية للكيان الاقتصادي لهذه الدول في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهكذا تظل البنية الاقتصادية للدول التابعة بنية متخلفة بمعنى أنها بنية فاقدة للتكامل الذاتي، تتسع فيها الفجوة بين هيكل الإنتاج وهيكل الاستهلاك ، حيث ينتج المجتمع مالا يستهلك ويستهلك المجتمع ما لا ينتج، مفتقرة إلى عناصر التجدد الذاتي [3]، وبالنسبة لمنظري التبعية فإنه من الصعب تحقيق

[1]- Sylvie Brunel, op-cit , p.17.

[2] – عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، عالم المعرفة: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، ص.29.

[3]– فوزي الأخرلوي، المرجع السابق، ص 116.

التنمية في دول الجنوب بدون تحرير روابطها من دول الشمال وهذا راجع أن نمو دول الشمال يعتمد على تخلف دول الجنوب[1].

## ثانيا: ماذا يعني الاعتماد على الذات؟

إن التخلص من التبعية لا يعني التقوقع والانعزال عن العالم والاكتفاء الذاتي وإنما المعنى المقصود هو تحرير الإرادة الوطنية من القيود ، وتوسيع نطاق الحركة وحيز الإمكان المتاح أمام بلدان العالم الثالث بغية الوصول إلى حالة من الاعتماد المتبادل القائم على التكافئ والتعاون المثمر والنفع المتبادل، وفك الروابط ليس معناه الانسلاخ الكامل من شبكة المبادلات الدولية وإنما هو يعني إعادة ترتيب الأوضاع بما يؤدي إلى وضع أفضل لبلدان العالم الثالث في تقسيم العمل على النطاق الدولي، وحتى تتحقق التنمية الاقتصادية المستقلة التي ترفع مستوى معيشة شعوب الدول المتخلفة، فإن ذلك يتطلب التوجه الأساسي لهذه التنمية [2]نحو الداخل وليس الخارج، ومؤدى هذا الشرط هو ان تصاغ برامج الاستثمار والإنتاج من أجل خلق وتوسيع السوق المحلية، ولن يتحقق هذا إلا إذا استهدفت هذه البرامج إشباع الحاجات الأساسية لسكان هذه الدول.ولذا فإن البديل الصحيح للتبعية هو التنمية المعتمدة على الذات والتي تتضمن التوجه للداخل في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]– يعقوبي محمد، المرجع السابق، ص.88.

[2]– ومن هنا يجب أن نفرق بين مصطلحي "النمو" growth ; Croissance و التنمية ; dévelopment développement فما أكثر ما يتم الخلط بينهما فالنمو الاقتصادي يتعلق بمقياس التغير الكمي في الدخل الفردي من فترة لأخرى أو من سنة إلى أخرى، فإذا كانت الزيادة في الناتج القومي التي ترجع بدورها للزيادة في كمية ونوعية الموارد الإنتاجية المستخدمة في العملية الإنتاجية تفوق الزيادة في عدد السكان، فإن الدخل الفردي يزيد ومن ثم يرتفع معدل النمو الاقتصادي، أما مصطلح التنمية، فإنه أكثر صعوبة في التعريف لأنه لا يقتصر على المعطيات الكمية، وغنما يتضمن أيضا لأبعاد كيفية مثل العدالة الاجتماعية ودرجة الفقر ومستوى التعليم والمستوى الثقافي والصحي والغذائي ومستويات المعيشية والرفاهة والأوضاع السياسية لكل مجتمع من المجتمعات، ومن هنا يمكننا القول أنه قد يحدث نمو اقتصادي بدون تحقيق التنمية، ولكن من المتعذر النجاح في التنمية بدون حد أدنى من النمو الاقتصادي ، فالنمو الاقتصادي شرط ضروري وغن لم يكن كافيا لتحقيق بمعناها الواسع المشار إليه. **أنظر، محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار الفكر الجامعي ص.191.**

## ثالثا: ضرورة توجه الدول الجنوب نحو الاعتماد الجماعي على الذات

يدخل مفهوم الاعتماد على الذات في مجال الدراسات السياسية ومن الخطأ اختزاله في مجرد إعادة صياغة الهياكل الاقتصادية، وإنما هو جزء من عمليات تاريخية تتضمن نضالات من أجل القضاء على الهياكل والأبنية التابعة، كما أن مضمونه لا يتحقق بمجرد للحاق بالدول المتقدمة أو سد الفجوة بينها، لأن ذلك يتضمن تبني نفس الأهداف التي وضعتها هذه المجتمعات لنفسها، مما يمثل نفيا للخصوصية الحضارية[1] والوقوع في مأزق التبعية التي تعد جوهر التخلف في حين أن التنمية تعد نقيض لهذا التخلف، فهي بمثابة عملية تحرر اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي من أجل أن يستعيد المجتمع السيطرة على شروط تجدده، ولقد أدركت دول الجنوب أن حلول مشاكلها الاقتصادية لا يتم بمعزل عن معالجة تنبع من داخل البلدان نفسها ،ومن هـ ذا المنطلق شرعت هذه الأخيرة في تبني إستراتجية الاعتماد على الذات Collective Self-Reliance لتخطي الصعوبات والتحديات ابتداء أولا ، كخطوة ضرورية على طريق التنمية والمستقبل الأفضل لشعوب الجنوب التي انطوت على برنامج تعاون ضد الفقر وتعديل شروط التنمية الوطنية، وتقليص من تبعيتهم لدول المركز، على نحو يسمح لهم بتقوية قدرتهم على التفاوض Bargaining Power وذلك من خلال استخدام قدراتهم الكامنة الغير مستغلة أو الغير المستخدمة بهدف العمل المشترك والمتجانس في العلاقات الخارجية مع الدول المتقدمة [2]. وبتعبير آخر فإن الاعتماد على الذات يطرح فكرة التعاون المتبادل على أساس متكافئ فالمساعدة المتبادلة بين تشكيلات الأطراف بلدان العالم الثالث يجب أن تحل محل التعاون الرأسي مع دول المركز، على أن يرتبط هذا التعاون برؤية شاملة لتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات. فكسر التبعية والخلاص من أسر النظام الرأسمالي قد لا يتحقق إلا بفضل تعاون وتساند أكثر من بلد من بلدان العالم الثالث. وفي سنة 1986 تم إنشاء لجنة الجنوب[3] ضمت عددا من الشخصيات البارزة في

---

[1]– فوزي الإخناوى، المرجع السابق، ص 128.

[2] - Sid Ahmed Abdelkader, op-cit, p.237.

[3]– ترجع فكرة هذه اللجنة إلى أوائل الثمانينات حين قطعت دوال الغرب الصناعية (دول الشمال) كل حوار مع مجموعة السبع والسبعيين التي تضم دول العالم الثالث الأعضاء في الأمم المتحدة (دول الجنوب) فقد ظهرت أثر ذلك عدة اجتهادات لزيادة التعاون بين دول العالم الثالث بما يساعد على استمرار التنمية بالرغم من تهاوى القروض والمساعدات التي تقدمها دول الشمال. وعقدت مجموعة السبع والسبعين اجتماعا على المستوى الوزاري

مختلف الفروع والتخصصات دورها الرئيسي هو البحث العميق في استراتجيات التنمية المتبعة في دول الجنوب باعتبارها القضية المركزية ، وأهم العقبات التي تواجهها في مجال التجارة الدولية ، والمديونية الخارجية والعلاقة بين الشمال والجنوب والتغيرات الإجتماعية الإقتصادية المطلوبة للخروج من حالة التبعية لدول الشمال من خلال تعاون أكثر من إقليمي.

## رابعا: تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات

يتعين على الدول النامية أن تولي أهمية قصوى لمبدأ الاكتفاء الذاتي في جهودها التنموية لتحقيق أفضل استخدام ممكن لمواردها البشرية والطبيعية وتحقيقا لهذه الغاية، يستوجب عليها اعتماد سياسات فعالة وتضافر الجهود مع مواصلة العمل المشترك لتعزيز قدرتها الفنية والتعاون الاقتصادي.فقد تم تحديد مسار العمل الجماعي لدول العالم الثالث المكلف على المستوى الجهوي وتحت الجهوي بتنظيم محوره الذات للنظام الاقتصادي الجديد في الإعلان الرسمي الذي اعتمده المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية L'ONUDI[1].

وقد وضحت مجموعة ال 77 مسار هذا العمل وأكملته بهدف إعطاء الهيئات الإقليمية دور أساسيا في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية ، وأن بلوغ الأهداف الوطنية والإقليمية والدولية يعتمد على جهود كل دولة على وجه الخصوص، وكإكمال لاغنى عنه لهذه الجهود الوطنية وفقا لمبدأ إرادة الاعتماد الجماعي على الذات، والتي تصر على ضرورة إقامة تعاون أوثق وأكثر فعالية بين الدول النامية، بما في ذلك ملائمة وتنسيق السياسات الاقتصادية لكل منها والجدير بالذكر أن توثيق الروابط الاقتصادية يمكن أن يتم على مستويين من الهياكل المؤسسية، إما عن

---

في 1982 في مدينة كاركاس عاصمة فنزويلا حيث أقرت خطة عمل للارتقاء بالتعاون اقتصادي بين الدول النامية وانشات عدادا من اللجان لمتابعة مختلف موضوعات وتذليل العقبات التي تظهر في التطبيق ، وفي الوقت ذاته تحمس عدد من قادة العالم الثالث لفكرة إنشاء لجنة الجنوب التي تجمع شخصيات سياسية واقتصادية وإعلامية ذات خبرة في قضايا التنمية والتزام واضح بمصلحة شعوب العالم الثالث وامكانات الاعتماد الجماعي على الذات وتدعيم موقف مجموعة السبع والسبعين في علاقتها مع دول الشمال ، وقد اتجهت الأنظار مند البداية إلى جوليوس نيريري رئيس تنزانيا السابق ليكون رئيسا للجنة المقترحة وتم اختياره رسميا سنة 1986 . **اسماعيل صبري عبد الله، ألفاظ ومعان التنمية الشاملة والمطردة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص.61.**

[1] –Mario Bettati, op.cit, p.109.

طريق منظمات التعاون، أو عن طريق منظمات التكامل، وينبغي أن يشمل التعاون والشراكة المتبنى في التجارة الدولية للمواد الأولية، قطاعات أخرى.

ومن وجهة نظر رسيمة، يمكن أن تكون هذه الجهود على مستويات مختلفة استشارية بكل بساطة في بعض الحالات مع ترقيتها إلى درجة الاتفاقيات التجارية، أو في شراكات حكومية دولية.

- **الإجراءات الواجب توافرها:**

من أجل أن تتم عملية تنسيق الجهود يستوجب على الدول النامية: [1]

- توسيع نطاق نظام الشامل للأفضليات التجارية (SGP) الذي يتمثل بالنسبة لبعض الدول الصناعية في إعفاء كمية من الواردات القادمة من الدول النامية من الرسوم الجمركية أو تطبيق رسوم جمركية عليها أقل مما يدفعه المصدرون الآخرون، لذلك فإن هذا النظام يهدف بلا شك إلى تشجيع الصادرات الوافدة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة إذا تم توسيعه ليشمل التجارة بين الأقطار النامية، ولكن بدون البنود المقيدة التي تستخدمها بعض الأنظمة الشاملة للأفضليات التجارية مثل "بنود التقيد المسبق" أو بنود التهرب، ولا يمكن أن تكون لها إلا تداعيات إيجابية للتبادل التجاري جنوب–جنوب ؛
- إنشاء شركات التسويق متعددة الجنسيات من قبل الدول النامية، وستكمل هذه الشركات الشركات الأخرى التي يمكن إنشاؤها في مجال الإنتاج، وستكون مهمة الشركات المتعددة الجنسيات التسويقية على النحو التالي؛
- تحقيق عمليات التصدير المشتركة وتقاسم العائدات على أساس عادل، إلى جانب القيام بدراسات مشتركة حول الأسواق، تأسيس بنك البيانات للمعلومات التجارية وميزة هذه الشركات في أن الدول المؤسسة ستستفيد من وفرة الحجم من بيع المزيد والأفضل، وتقلل من التكاليف التوزيع، وهذا ما يستحيل القيام به بصفة فردية ؛
- تطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات بين الدول النامية، وللتذكير بالأهمية التي يمثلها هاتين الوسيلتين في تقوية التبادلات بين الدول النامية (الدول النامية الجزرية، والدول النامية

[1] –Arezki Ighemat, op.cit, p.178.

الغير ساحلية) التي تحتاج أكثر من غيرها إلى شبكة واتصالات تجعلها تكثف من تجارتها مع بقية الدول النامية الأخرى ؛

- تبني تدابير نقدية ومالية بغرض تسهيل التبادل التجاري في الدول النامية في المجال المالي ضمن إطار ، على سبيل المثال وحدة المدفوعات المفتوحة لجميع الدول النامية دائما راضية، فمن الضروري اتباع سياسة أكثر نشاطا في هذا المجال كما أجل توحيد الأنظمة النقدية للدول النامية الذي كما نعلم مرتبط بالمجال النقدي، إذن ينبغي على الدول النامية الابتعاد عن المخططات الكلاسيكية للتمويل المالي الدولي التي تخدم مصالح الدول المتقدمة، والتوجه نحو سياسات ائتمانية مع احتياجاتهم، وخلق نظام مالي خاص بهم يكون خاليا من سلبيات النظام المالي الكلاسيكي ؛
- تطوير التعاون الجهوي ودون الجهوي، وهذا يتضمن إزالة العقبات التي تعيق سياسات التكامل الاقتصادي الإقليمي ، وخلق هياكل أخرى حسب الحاجة كما يجب إنشاء جمعيات المنتجين مثل أوبك وترقيتها في ممارسة نشاطها؛

لعله من المفيد أن نؤكد أنه مهما كان الشكل الذي يتم اعتماده، تظل الجهود المبذولة من أجل التعاون وفقا لتقدير كل دولة فتنظيم التعاون الجهوي أو تحت الجهوي هو بلا شك حق، وهل يمكن أن يكون واجبا ؟ فالنصوص الأساسية المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد (N.O.E.I) لا تخلو من الغموض في هذا الصدد.

يرى البعض بأنه يحق لجميع الدول تشكيل منظمات لمنتجي السلع بهدف تطوير اقتصاداتها الوطنية، وضمان التمويل المستقر لتنميتها، ويرتبط هذا الحق بحق آخر متمثل في المساعدة على تعزيز تطور الاقتصاد العالمي، وخاصة فيما يتعلق بتسريع وتيرة التنمية للدول النامية ، وقد ألح على أن إرادة الاستقلال الجماعي والتعاون المتزايد بين البلدان النامية يدعم دورها في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ومن أجل توسيع التعاون على المستويات الجهوية، وتحت الجهوية ينبغي أن تتخذ الدول النامية مجموعة تدابير قصد تشجيع وضع أو تنظيم ميكانيزم خاص لحماية الأسعار الأساسية وتدعيم الاندماج الاقتصادي على المستويات الجهوية ودون الجهوية والتعاون فيما بينها في جميع الميادين المالية والتجارية .

## المطلب الثاني: أساسيات الاعتماد على الذات

إن التنمية الاقتصادية المستقلة لا يمكن أن تتحقق إلا بالاعتماد على النفس أساسا كما أسلفنا وضرورة أن توجه هذه التنمية للداخل ، وتهدف لأن تكون مستقلة وتصاغ على أساس إشباع الحاجات الأساسية لكافة السكان مع التعبئة الرشيدة والقصوى لكل الموارد الاقتصادية ، والبشرية والمالية مع ضرورة المشاركة الشعبية في تحقيقه.

**أولا:نحو تنمية وطنية شعبية متمركزة على الذات**[1]

على غرار النصوص الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان تشكل بعض الأحكام المنبثقة من الوثائق الأساسية بالنظام الاقتصاد يالدولي الجديدN.O.E.I التزاما دوليا(قانونيا أو سياسيا) تم إبرامه مع دول أخرى لكن له نطاق داخلي ، أي أن المستفيدين منه ليسوا المتعاقدين الآخرين، وإنما شعوب ومواطنو الدول التي التزمت، وعليه ووفقا لميثاق الحقوق و الواجبات الاقتصادية للدول فكل دولة مسؤولة بشكل أساسي عن تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لشعبها،ولهذه الغاية فلكل دولة الحق والمسؤولية في اختيار أهدافها وخصائصها ووسائل التنمية لتعبئة مواردها والاستفادة الكاملة منها و إجراء الإصلاحات اقتصادية ، واجتماعية تدريجيا وضمان المشاركة الكاملة لشعبها في مسار عملية التنمية ومنافعها ،ويقع على عاتق جميع الدول واجبا فرديا وجماعيا أن تتعاون في إزالة العوائق [2] وتعبئة التنمية المتمحورة على الذات. والتي تتطلب تعبئة الموارد الوطنية وتنفيذ الوسائل المادية والمؤسساتية.

**ثانيا: التوقعات المتصلة بالنمو السكاني**

لا يخفى أن النمو السكاني في الدول الفقيرة في ارتفاع مستمر فقد بلغ سنة 1960% 1.9 ليصل إلى% 2.1 في سنة 1970 ثم 2.1% في 1980[3]. وقد عرف عدد سكان قارات أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا نسب تفوق النسب في قارتي أمريكا الشمالية ، وأوروبا وأظهرت إحصائيات عام 1996 [4] ارتفاع نسب الثكاثر السكاني في إفريقيا ،وآسيا ، وأمريكا اللاتينية في حين

---

[1]– فوزي الإخناوى، المرجع السابق،ص.165.

[2]–القراررقم 3281(XXIX) المؤرخ في 1974/12/12.الج ع.أ.م.المادة 07.

[3]– Mario Bettati,op,cit,.p98.

[4]– محمد رفيق أمين حمدان،الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، ، دار وائل للنشر.عمان، ص.84.

انخفضت هذه النسب في قاريي أمريكا الشمالية وأوروبا ، و بلغت نسبة النمو السكاني في إفريقيا عام 1996% 2.7 و بلغت نسبة النمو في أوروبا 0.2% كما هو موضح في الجدول رقم(8). و يتوقع أن يزداد عدد سكان العالم النامي، ففي المنطقة العربية وحدها سيصل العدد إلى 5.382 مليون نسمة في عام 2050 والدين يمثلون 6.5% من سكان العالم[1]. كما تتعرض مجتمعات الدول الفقيرة إلى حالات عجز في غذاءها، ففي الفترة الممتدة من ( 1990–1992) تعرض 43% من سكان الدول الإفريقية المحاذية للصحراء الإفريقية (215 مليون نسمة ) و12% من سكان الشرق الأوسط ، وشمال إفريقيا 37 مليون و16% من سكان شرق وجنوب شرق آسيا (269 مليون نسمة) و 22% من في جنوب آسيا (225 مليون نسمة) و10% من أمريكا الجنوبية(64 مليون )نسمة يعانون عجزا في الغذاء ، وبالتالي 840 مليون نسمة من سكان دول العالم النامية يتعرضون لحالات سوء التغذية[2]مما يجعل أغلبية هذه الدول مجبرة أن تستورد بكميات كبيرة لتلبية احتياجاتها ، وإن تزايد هذا الاستيراد سينعكس بطبيعة الحال سلبا على الميزان التجاري لدول العالم الثالث،علاوة على ذلك فإن المساعدات التي تقدمها الدول ذات الفائض ليست دائما غير مبالة بل إنها تساهم في خلق احتياجات جديدة. فالسلاح الغذائي الذي تمتلكه بعض الدول الصناعية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية يسمح لها بفضل ثلاثة منتجات (القمح،الذرى، الصوجا) التمتع بقوة ، وبسلطة خصوصا في فترة الأزمات. وتستخدمها كورقة ضغط لتمرير سياساتها في كتير من المناطق في العالم التي تعاني عجزا غذائيا.

ومع ذلك منذ عام 1974اعتبر برنامج إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديدNOEI أن مسالة الغذاء هي ثاني مشكلة بعد مشكلة المواد الخام وكل الجهود الممكنة للأخذ بعين الاعتبار بشكل كامل للمشاكل التي تنشأ في البلدان النامية للتنمية في أوقات نقص الغذاء.وفي إطار الجهود الدولية للإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستحسن أن تؤخذ في الحسبان حقيقة مفاداها أن

[1]–جودة عبد الخالق، كريمة كريم، الأمن الغذائي العربي ثنائية الغذاء والنفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2015.ص.69.

[2]–محمد رفيق أمين حمدان، المرجع السابق، ص.139.

بعض الدول النامية بسبب نقص الموارد لديهاإمكانيات هائلة من أراضي زراعية غير مستغلة والتي بإمكانها حل مشكلة الغداء إذا استغلت على أحسن وجه[1].

**جدول رقم 8 : التوزيع الجغرافي لسكان العالم والمدة المقدرة لمضاعفة أعداد السكان**

| القارة | 1991 مليون نسمة | % | 1996 مليون نسمة | نسبة التكاثر السكاني % | من سكان العالم % | 2015 مليون نسمة | % | 2050 مليون نسمة | مدة المضاعفة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أمريكا الشمالية | 230 | 6 ,8 | 299 ,3 | 1,0 | 5,7 | 345,2 | 4,8 | 384,1 | **63** |
| أمريكا اللاتينية | 291 | 8 ,5 | 484 ,3 | 1,7 | 8,4 | 624,0 | 8,6 | 810,4 | **25** |
| أوروبا | 446 | 13 ,5 | 728 ,8 | 0,2 | 12,6 | 716,7 | 9,9 | 637,6 | **88** |
| إفريقيا | 354 | 10,3 | 738,7 | 2,7 | 12,8 | 1181,3 | 16,3 | 2046,4 | **26** |
| آسيا | 2100 | 61 ,4 | 3488,0 | 1.5 | 60,5 | 4381,2 | 60,4 | 5442,6 | **31** |

المصدر: United Nation, Department for Economic and Social Information and Policy Analysis Population Division,1996.

وتبعا لذلك فقد تغيرت نسب سكان أمريكا الشمالية وأوروبا نسبة إلى سكان العالم مابين عامي 1971و1996 في حين عاش 6.8% من سكان العالم في أمريكا الشمالية عام 1996 5.7%وسكان أوروبا 12.6 % من سكان العالم في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة سكان أفريقيا لتصبح 12.8 % عام 1996 بدلا من 10.3 % 1971.أما في قارتي أمريكا الجنوبية وآسيا فكان تراجع نسبة السكان ضئيلا .أما في عام 2015 فقد تعمق هذا التوجه ليعيش 4.8 % في أمريكا الشمالية و 8.6 % في أمريكا الجنوبية و 9.9 % في أوربا و 16.3 في إفريقيا و 60.3 في أسيا،معنى ذلك أن سكان أمريكا الشمالية وأوروبا سوف تتناقص نسبتهم لصالح القارة الإفريقية بينما يظهر ثبات في النسب في قارتي أمريكا اللاتينية وآسيا.

[1]– القرار رقم 3202 الذي تبنته الجمعية العامة في دورتها السادسة الخاصة في فاتح ماي 1974 بشأن برنامج عمل من" أجل"إقامة نظام اقتصادي دولي جديد".

## ثالثا:إعادة هيكل القطاع الزراعي:

ويعني ذلك تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي، فبالنسبة للأمم المتحدة يكمن حل مشكلة الغ ذاء العالمية على وجه التحديد وبشكل أساسي في الزيادة السريعة في إنتاج الغذاء.في هذه الدول وتحقيقا لهذا الغرض فإنه من الضروري تعديل هياكل الإنتاج الغذائي على مستوى العالمية ،مع تطبيق تدابير السياسة التجارية من أجل الحصول على زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي للدول النامية، وفي عائذات الصادرات التي تجنيها منه مع رفض ممارسة أدنى تدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول المعنية وقد دعا مشروع النظام الاقتصادي الدولي الجديد NOEI هذه الأقطار إلى مراجعة عميقة لسياستهم وهياكلهم الزراعية فلقد أكدت الجمعية العامة في دورتها السابعة الخاصة انه ينبغي على الدول النامية أن تمنح الأولوية لتنمية الزراعة ومصايد الأسماك،مع زيادة الاستثمارات ،واعتماد سياسات تقدم الحوافز المناسبة للمزارعين، ومن الواجب الدول النامية المعنية أن تعزز التفاعل بين زيادة إنتاج الغذاء والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية بغرض تحقيق تنمية ريفية متكاملة،ويتعين عليها أيضا اتخاذ إجراءات لتقليل خسائر الأغذية بعد الحصاد كأولوية و الحد منها قدر الإستطاعة [1]،وهذه الأهداف أكدت عليها قمة الغذاء العالمية لعام 1974 المنعقدة في روما،التي دعت إلى توفير التجهيزات الغذائية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات لتحمل التوسع في الاستهلاك و لمعادلة التقلبات في الإنتاج والأسعار [2]، ومن جهتها طالبت منظمة الغذاء والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة (الفاو) F.A.O بإجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية من خلال الإصلاح الزراعي والضريبي لإعادة تنظيم الهياكل الريفية وتشجيع تعاونيات الإنتاج[3]، ويستلزم اعتماد سياسات تقدم الحوافز للمزارعين مع إعطائهم وتمليكهم نصيبا من الأراضي الزراعية ، والمياه وقد ثبت فعلا بأن تمليك الأراضي الزراعية يزيد من الإنتاج الزراعية يزيد من الإنتاج المالك لمزرعته يحرص على

[1]– القرار رقم 3362 (دخ VII) الصادر عن الجمعية العامة إثر انعقاده في دورتها السابعة الخاصة بتاريخ18/09/ 1975 المتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي.

[2]– رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى،2012.ص17.

[3]– Mario BETTATI,op.cit.p.101.

استثمار موارد بطريقة أكثر جدوى [1]، ومساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات التي تعترضهم ، وفي حالة ماإذا كانت هناك بعض القيود فعلى الحكومات أن تتدخل لإجراء تعديلات قانونية أو مؤسساتية أو سياسية من أجل ضمان ذلك في إطار أهداف التنمية الريفية عن طريق الحد من حجم المزارع الخاصة ، لكن هذه الأهداف لا يمكن أن تكون غاية في حد ذاتها بحيث ترى منظمة الأغذية ، والزراعة أن اليقظة المستمرة ضرورية لتجنب الفوائد الناج م ة عن الإصلاح الزراعي التي يتم إلغاؤها من خلا ل عودة ظهور الأنماط القديمة لتركيز المالك الخواص أو ظهور أشكال جديدة من اللامساواة.

تتطلب التنمية الريفية الداخلية مساعدة مالية له ذا الغرض قرر مؤتمر روما 1974 إنشاء الصندوق النقد الدولي للتنمية الزراعية (FIDA) وقد تم اعتماد النظام الأساسي لهذا الصندوق13 جوان 1976.ويتمثل هدف الصندوق في تعبئة الموارد مالية إضافية ، وتوفير بشروط تتناسب والتنمية الزراعية في دول العالم الثالث.كما يدعم الصندوق هذه الدول بالمساعدات أو المنح أو الهبات والتي توظف في تحسين هياكل الإنتاج الغذائية ، وتعزيز السياسات والمؤسسات التابعة له، ويستوجب اللأخد بعين الاعتبار ضرورة الزيادة الإنتاج في الدول الأكثر فقرا التي تعاني من العجز في الإنتاج و في الدول النامية الأخرى مع ضرورة تأمين الغداء للفقراء . تظل المعونات الغذائية ضرورية طالما لم يضمن الاكتفاء الذاتي يستلزم أن يفي بثلاثة متطلبات من وجهة أخرى فعلى الدول المتقدمة أن تكييف سياساتها الخاصة بإنتاج وتخزين والإستيراد وتصدير المنتجات الغذائية لتأخذ في الحسبان مصالح الدول النامية التي لا تستطيع دفع أسعار ورداتها المرتفعة ، وتلك الموجودة في الدول النامية المصدرة التي تحتاج إلىهنافذ تصدير أكثر[2].

ومن ناحية أخرى فجميع الدول مدعوة للاشتراك في الالتزام الدولي بشأن الأمن الغذائي، وينبغي أن تشكل وتحافظ على المخزون العالمي من الحبوب، والذي سيتم الاحتفاظ به على المستوى الوطني أوالإقليمي في موقع استراتجي ، وذو أهمية ليكون قادرا على معاجلة العجز الكبير المتوقع في الإنتاج ، بحيث تميز الثلث الأخير من القرن العشرين بظهور أزمات غذائية شملت دول العالم الثالث والتي لم يكن بالإمكان تجاوزها أو تجاوز جزء من تبعاتها بغير الجهود

[1]– محمد رفيق أمين حمدان، المرجع السابق، ص.119.

[2]– القرار رقم 3202، الدورة السابعة الخاصة.

المشتركة الرامية إلى صيانة الأمن الغذائي عن طريق التعاون الإقليمي أو الدولي.وبدون التعاون الدولي والتنسيق بهذا الخصوص فإنه من غير المتوقع تحقيق الأمن الغذائي لدول التي تعاني العجز الغذائي، ومن هنا فإنه يستحيل التعاون والتنسيق في هذا المجال بين دول تحكم علاقاتها مواقف غير ودية أو عدائية ، ونتيجة لاعتبارات سياسية واقتصادية فإنه لابد من التوجه إلى التعاون والتنسيق الإقليمي لدفع العمل المشترك الرامي إلى تحقيق الأمن الغذائي[1]، ريتما يتم إنشاء احتياطي عالمي من الحبوب الغذائية ينبغي على الدول المتقدمة ، والنامية القادرة على القيام بهذا بأن تخصص مخزون أو أموالا ستتيح لبرنامج الغداء العالمي كاحتياطي لتعزيز قدرته على التعامل مع أوضاع الصعبة في الدول النامية يجب أن يصل الهدف إلى 50000 طن[2].

وأخيرا من الأحسن أن تكون هذه المساعدات على شكل تبرعات بشروط مناسبة تمنح الأولوية للبلدان الأكثر تضررا من الأزمات والامتثال لأحكام مبادئ منظمة الغداء والزراعة الدولية للأمم المتحدة حتى لا تتسبب في تقلبات غيرمبررة في الأسعار ، أو تعكير صفو أسواق منتجات التصدير التي تهم الدول النامية المصدرة ، وحتى يتجسد هذا على أرض الواقع اقترح مؤتمر روما 1974 إنشاء مجلس الغداء العالمي ، والذي رحبت به الجمعية العامة لهيئة الأم المتحدة ويمثل هذا المجلس وجهة النظر القائلة بمبدأ الاكتفاء الذاتي للدول النامية فحسب،بل تقديم المساعدات الغذائية لها لاسيما في حالات الطوارئ ، وعمل هذا المجلس على الاحتفاظ باحتياطي غذائي استراتجي بغرض تقديم المساعدة للدول الفقيرة تحت الاعتبارات التالية:[3]

- ضرورة دعم وإقامة الاحتياطيالغذائي ضمن برامج التنمية الوطنية للدول المعنية؛
- على الدول المعنية أن تكون قادرة على إدارة واستعمال هذا المخزون والسيطرة على حالات الطوارئ المحتملة؛
- تقديم مساعدات التنمية لتطوير الإنتاج الزراعي؛
- أن تتم هذه الجهود بالتنسيق ما بين المؤسسات الدولية المع نية بما يتعلق بتخطيط وتنفيد برامج الأمن الغذائي؛

[1]–محمد رفيق أمين حمدان، المرجع السابق،ص.37.

[2]–القرار رقم 3362 ، (دخ.VII).

[3]–محمد رفيق أمين حمدان، المرجع السابق.ص.39.

## رابعا:تحسين الخدمات الصحية

ما يقارب حوالي نصف سكان دول النامية مهمشين ويعانون من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي ويحصلون على 10% فقط من إجمالي الدخل العالمي بحيث يمثلون 70% من1.2 مليار من الأشخاص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم [1] .ويكون معدل الوفيات الأطفال الرضع في المتوسط أكثر من 6 أضعاف مما هو عليه الوضع في الدول المتقدمة ،فمن بين 122 مليون رضيع ولدوا في عام 1979 توفي 12 مليون منهم قبل عيد ميلادهم الأول [2]. وللخدمات الصحية دور كبير في تحقيق التنمية فالفرد يجني سعادة كبيرة من وجوده في وسط صحي جيد ولا يقتصر التوسع في المرافقة الصحية على الزيادة الكمية ، وإنما يتعدى ذلك ليشمل التحسينات النوعية .فقد أصبحت الرعاية الصحية من المفاهيم الأساسية لمنظمة الصحة العالمية (OMS) ، وفي عام 1980 تبنت جمعية الصحة العالمية القرار بشان صياغة إستراتجية لتحقيق الصحة بحلول عام 2000: الصحة كجزء لايتجزأ من التنمية والنظام الاقتصادي الدولي[3] ،فقد تم اعتماد إعلان "ألماآتا" في المؤتمر العالمي الذي عقد في مدينة " ألماآتا "[4] عاصمة كازخستان سنة 1978 حيث اجتمعت 134 دولة عضوا في منظمة الصحة العالمية.وقد تم إشهار هذا الإعلان بوثيقة هامة حول اعتماد الرعاية الصحية الأولية لأول مرة في التاريخ كإستراتجية رئيسية لتحقيق الهدف المتمثل في توفير الرعاية الصحية للجميع.وعبرت الوثيقة عن الحاجة الملحة لأن تتبني الدول المشاركة في المؤتمر المذكور بالإضافة إلى العاملين في مجالات الصحة والتنمية البشرية ، ومنظمات المجتمع الدولية حول الحاجة للعمل السريع والعاجل لحماية ، وتنمية منظومة الصحة العامة لسكان الدول النامية . وكان ذلك الإعلان الأول من نوعه الذي أكد على أهمية الرعاية الصحية كأساس لتنمية والتقدم والتي تبنتها

[1] -Robert Charvin, Les Tiers Mondes Du Sud aux Suds Panorama Critique, Editions Publisud.2013, Paris.p.197.

[2] - Mario Bettati, op.cit.p.105.

[3]– قرار جمعية الصحة العالمية ، (24–33) بشأن الصحة للجميع بحلول عام 2000. أيضا القرار ج.ص ع(34–36) الذي اعتمدت فيه الإستراتجية العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول عام2000.

[4]– ألما آتا 1978 : الرعاية الصحية الأولية،تقرير المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية، ألما آتا،الإتحاد السوفيتي6–12 سبتمبر 1978، جنيف، منظمة الصحة العالمية،1978.

بجدية منظمة الصحة العالمية كحجر أساسي ومفتاح لتحقيق أهداف شعار الصحة للجميع « health for all » .

ولقد أوصى المؤتمر بان تعمل المنظمات الدولية ، والوكالات المتعددة والثنائية الأطراف والمنظمات غير الحكومية ، ووكالات التمويل وغيرها من الشركاء في مجال الصحة الدولية بالتنسيق فيما بينها على تشجيع ودعم الالتزام الوطني بالرعاية الصحية الأولية، وان تقدم إليها دعما فنيا وماليا متزايدا مع المراعاة التامة لتنسيق هذه الموارد بواسطة البلدان ذاتها، بروح الاعتماد على النفس وحرية الإرادة، مع الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الموارد المتاحة محليا،كما ينبغي بصورة خاصة لمنظمة الصحة العالمية ، واليونيسيف ،أن يواصلا تشجيع ودعم الاستراتجيات وخطط العمل الوطنية ، وتعزيز تعبئة الموارد الدولية الأخرى لصالح الرعاية الصحية الأولية وتخطيط الجهود المتضافرة في المستويات الإقليمية والعالمية من أجل الدعم المتبادل بين البلدان لصالح التنمية العاجلة للرعاية الصحية الأولية .وقد تم وضع نقاط اساسية للإعلان وقد شملت نقاط أهمها:[1]

- لقد أعطت منظمة الصحة العالمية " تعريفا للصحة" مايلي: "الصحة هي اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا وليس مجرد انعدام وغياب المرض أو العجز؛
- أوضحت الوثيقة موضوع غياب العدالة والإنصاف بين الدول المتطورة والدول النامية وعدم قبول الفروق الأساسية والاجتماعيةوالاقتصادية بين المجموعتين؛
- أوضح الإعلان أن مسألة الوضع الاجتماعي والاقتصادي وحقوق الإنسان من الأساسيات للأجل التنمية الإنسانية، ومطلب رئيسي مهم للاستدامة حالة الصحة للجميع وانعكاسها على التطور والسلام والاستقرار العالمي؛
- اعتماد الرعاية الصحية الأولية كإستراتجية رئيسية لتحقيق الهدف المتمثل في توفير الصحة للجميع بحلول عام ألفيين لإعطاء فرصة للوصول إلى حالة من الوضع الاجتماعي والتقدم الاقتصادي ذو العطاء العالي لحياة بني البشر؛

[1]– ألما آتا 1978 : الرعاية الصحية الأولية، تقرير المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية، ألما آتا،الإتحاد السوفيتي6–12 سبتمبر 1978، المرجع نفسه.

- حث الحكومات والمنظمات الدولية وكل المجتمع الدولي على اللأخد بعين الاعتبار والجدية وذلك لهدف اجتماعي يتصف بروح العدالة؛
- حث الموقعيين على معنى الصحة واعتبار موضوع الرعاية الصحية من المكونات والعناصر اللاساسية الصحية العامة لدولهم؛
- تأكيد مسؤولو منظمة الصحة العالمية على أن النظام الصحي لأي بلد مرتبط بمفهوم الوثيقة المذكورة والاهتمام بهذا النظام يؤمن للعاملين والمستفدين منه مستقبلا أفضل ليس من حيث الحاجة الصحية فقط بل حيث النفقات ويزيد عدد المشاركين في البرامج الصحية؛
- تأكيد الإعلان على ضرورة التعاون الدولي واستخدام المواراد الوطنية لإنجاز المشروع. لقد كانت وثيقة إعلان ألماآتا ذات أهمية قصوى لكونها ساهمت في البدء تم الاستمرارية في تحقيق الإنجازات على مستوى الرعاية الصحية الأولية ، وبالتالي تحسين الوضع الصحي للإنسان إن أهمية العودة إلى إعلان ألماآتا هو متابعة التطور الذي حدث منذ 1978 بالنسبة للوضع الصحي عالميا حسب التقارير والأرقام التي تنشرها اليونيسيف(UNICEF) الدولية سنويا.

## خامسا:الصرف الصحي

أما في مجال الصرف الصحي ، فقد اعتمد مؤتمر حول المياه الذي عقدته الأمم المتحدة في مار دل بلاتا (الأرجنتين) في الفترة الممتدة من 14–25 مارس 1977 خطة عمل ينبغي بموجبها الحكومات اعتماد برامج لضمان المياه عذبة للجميع قبل عام 1990 وضمان للجميع توفير امتدادات المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي الأساسية ، وعليه تم الإعلان عن العقد الدولي لمياه الشرب والصرف ( 1980–1990)عقب هذا المؤتمر.ونظرا للوضعية القاتمة للمياه العذبة على الأرض كرست هيئة الأمم المتحدة يوم 22 مارس من كل سنة يوم عالمي للمياه،كما أنشئ المجلس العالمي للمياه كمنظمة معنية بالدراسات والبحوث المتعلقة بالمياه وأوكلت إليه مهمة تنظيم المنتدى العالمي للمياه الذي ينعقد كل ثلاثة أعوام وفي ديسمبر 2010 أعلنت الجمعية العامة لأمم المتحدة سنة 2013 سنة عالمية للتعاون في مجال المياه[1].

[1]– أحمد شعلان، حروب المياه قادمة شح المياه العذبة يهدد مصير ثلثي العالم، مجلة العربي، وزارة الإعلام الكويت، العدد668 ، ص.154.

## سادسا:العمالة والتنمية

إن الأزمات الاقتصادية التي تؤثر بشكل حاد على مستوى التشغيل في الدول الصناعية ذات اقتصاد السوق تضرب الدول النامية بشكل أكثر خطورة في هذا القطاع .فعبر المؤتمر الثلاثي العالمي حول العمالة وتوزيع الدخل الذي انعقد سنة 1976 أحصت منظمة العمل الدولية (OIT)آنذاك أن أكثر من 330 مليون شخص من السكان العاملين في الأقطار النامية أي 43% عاطلون عن العمل.ما عدا إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد يسمح بتجاوز هذا العائق.فقد أظهر إعلان المبادئ وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر في 17 جوان 1976 أن السياسات التدعيم العمالة لاتكاد تنفصل عن سياسات التدعيم الصناعي والزراعي ، كما أوصى ببرامج أشغال عامة ، والزراعة المتعددة وتطوير الصناعات الريفية الصغيرة ،ومن جهتها أكدت إستراتجية التنمية الدولية المعتمدة في 05 ديسمبر 1980 أن تحقيق التشغيل الكامل أو اللائق يظل هدفا أساسيا ويستدعي الأمر بذل جهود يرتفع عددهم بنسبة2.5%سنويا بحيث ينتظر منهم تقليص من حجم البطالة والقضاء عليها[1].

وأكد تقريرا اخر عنوانه " **تحديات التنمية في الدول العربية نهج التنمية البشرية** " صدر بالتعاون بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في إطار التحضير للقمة العربية الاقتصادية الاجتماعية بالكويت مطلع عام2009، حيث ذكر أن معدل بطالة الشباب في الوطن العربي يعتبر الأعلى على مستوى العالم، وأن الدول العربية الأقل نموا مهددة بجيل من المعاقين عقليا وبدنيا. وطبقا لتقرير دولي صادر في ابريل 2011 م بعنوان "**التعليم من أجل التوظيف**"[2] تحقيق امكانات الشباب العربي صدر عن" مؤسسة التمويل الدولية""والبنك الإسلامي للتنمية"، فان شباب منطقة الشرق الأوسط هم في مرتبة الصدارة في نسب البطالة الأعلى بين شباب العالم ، وأن بطالة شباب العربي تبلغ نحو 25 % ،منها 24 % في شمال إفريقيا وحدها ومشاركة العرب في القوى العاملة بين أدنى مستويات المشاركة في العالم ، اذ تبلغ نحو 35 %، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 52 % . وهذا يعني طبقا للتقرير أن الخسائر الاقتصادية العربية

---

[1] – Mario Battati,op.cit.p.105.

[2] – وجدي عبد الفتاح سواحل، حقائق ومبادرات توظيف العلوم والتقانة لمحاربة الفقر والبطالة في الوطن العربي، مجلة العربي، وزراة الإعلام، الكويت، العدد2015،678، ص.159.

الناجمة عن هذه النسب المؤسفة تتراوح بين 40 و 50 مليار دولار ، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي(PIB) لدولة مثل تونس أو لبنان[1].

## سابعا:القضاء على الأمية ورفع المستوى التعليمي

لا خلاف في أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الكبير بين كل الدول النامية وهي الخطر الداهم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها ، وفي جميع المجالات والقطاعات، والتي تزداد حدتها بين سكان الأرياف [2] ، ورغم الجهود المبذولة منذ أكثر من نصف قرن فإن عدد الأميين لازال في تزايد مستمر ، وتشير الإحصائيات أن معدل الأمية يرتفع بحدة خصوصا لدى النساء ، تتمتع الفتيات بفرص أقل بكثير في الحصول على التعليم مقارنة بالأولاد ف 80% من غير المتمدرسين هم فتيات، فانتشار الأمية تبقيهم بعيدا عن الأعمال الماهرة أو الإدارية بما في ذلك الانخراط ضمن التعاونيات فهي تعزز معدل المواليد وسيطرة الرجال عليها، و نتيجة لتقاليد والعادات وتهميش المرأة ومعاناتها في مجال حياتها الشخصية والعامة، وغبنها في ميادين العمل ناهيك عن تفاقم عدم المساواة بينهم وبين الرجال ، والتميز القائم على أساس النوع الاجتماعي فغالبا ما يزج بالنساء للعمل في القطاع الغير الرسمي بحيث يخضعن لظروف عمل غير لائقة وبشروط قاسية وأجور متدنية دون ضمان اجتماعي، فالوظائف العادية التي يحصلون عليها محفوفة بالمخاطر بشكل خاص بحيث يحرمن من أبسط معايير العمل اللائق لاسيما في مصانع المناطق الحرة بأمريكا الوسطى.أما في المناطق الريفية فتخصص النساء أغلبيةأوقاتها للعمل الزراعي ومع ذلك يتم استبعادهن من الإدارة المالية ،أضف إلى ذلك الصعوبات التي يوجهونها في الحصول على الأراضي الزراعية ، والائتمان بغية تحديث التقنيات العمل الزراعي لأنهن نادرا مايكن من ملاك الأراضي ، مع العلم أن دورهن صار أساسيا نظرا للغياب المتزايد للرجال الذين انتقلوا إلى المدن أو إلى الخارج من أجل البحث على فرص العمل [3].إذن فقضية التمكين للمرأة والدفاع عن حقوقها تبقى أحد التحديات التي تواجه حكومات الدول النامية ، فهي مدعوة

---

[1]– وجدي عبد الفتاح سواحل، المرجع السابق، ص.162.

[2]–فوزي غربي ،الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الثانية،2011، ص.338.

[3]– Robert Charvin,op.cit.p.201.

بضرورة توفير الفرص لتحريرها من الجهل أولا، وتوفير فرص العمل ليتسنى دخولها إلى مجالات الحياة الأخرى.

و من المعلوم أن التعليم يعد أحد الأدوات الرئيسية في بناء الإنسان فالقيم ، والاتجاهات السائدة في المجتمع تكتسب من خلال عملية التنشئة التي تقوم بها مؤسسات مختلفة وأهمها قنوات التعليم الرسمي،وقد لوحظ أن ثمة علاقة وثيقة بين طبيعة النظم السياسية القائمة وأهداف النظام التعليم، [1] فيقع على عاتق مسؤولية جهاز التخطيط التربوي إعداد النموذج الإنساني المعتز بانتمائه والذي يكون دوره فعالا في مسار عملية التنمية.

## ثامنا:إقامة البنية التحتية المساندة

من المتفق عليه أن توفير شبكة اتصال عالية ذات الكفأة العالية تضمن حركة المدخلات والمخرجات من مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك، وتسهل منظومات تبادل المعلومات المطلوبة عن العرض ، والطلب ، والأسعار ، والأسواق ، والمواصفات ، والتسويق أمر حاسم في إنجاح عملية التنمية برمتها خاصة في عصر الاتصال السريع، وتحقيقا لهذه الغاية وبالنسبة للقارة الإفريقية المحرومة أعلنت الأمم المتحدة الفترة الممتدة من ( 1977–1988)"عقد النقل والإتصالات في إفريقيا" فقد تعهد المجتمع الدولي بتقديم دعم قوي لقاطاعات البنية التحتية في الدول النامية[2]، وتحسين شبكات النقل البري والجوي، والسكك الحديدية مع القيام بحركة واسعة

---

[1]– نسرين عبد الحميد نبيه، الانفتاح الاقتصادي العالمي وزيادة حركة التبادل التجاري بين الدول ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2012، ص.126.

[2]– يخدم النقل البحري وهو الوسيلة الأساسية للتجارة داخل منطقة المغرب العربي. التجارة مع أوروبا في الأساس و بالرغم من وجود موانئ في جميع البلدان المغاربية .لا توجد خطوط شحن تجارية كبيرة فيما بينها. فقد وضع كل من البلدان البنية التحتية لمينائه على نحو يخدم التجارة مع أوروبا بينما تأتي مصلحة التجارة الإقليمية في المقام الثاني. ولا يتمتع سوى القليل من الموانئ بقدرات تنافسية حسب المقاييس الدولية.وفي مقدمتها ميناء طنجة في المغرب الذي أصبح مركزا لوجستيا للمنطقة ككل. ونتيجة لذلك تحول الجزء الأكبر من حركة المرور البحري عبر المغرب العربي من الموانئ الإقليمية الأخرى إلى المغرب. ويوجد عدد قليل للغاية من خطوط النقل البحري المباشرة بين البلدان المغاربية. وتستخدم في نقل السلع الإقليمية من خلال موانئ بلدان أخرى. مثل ميناء مارسيليا في فرنسا. وميناء ألميريا في اسبانيا. وحتى ميناء روتردام في هولندا. ويؤدي استخدام هذه المواقع إلى تكاليف إضافية. كما يحد من تنافسية أسعار المنتجات التجارية. **تقرير صندوق النقد الدولي، الاندماج**

لتعزيز القطاع العام قصد إنشاء ، والشركات العامة الوطنية مع تحسين مردودها وكذا الشركات المتعددة الجنسيات للإنتاج والتسويق.

## المطلب الثالث: متطلبات نجاح الإستراتجية الاعتماد الجماعي على الذات على الصعيد الإقليمي

إن تحقيق أو نجاح إستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات تشير إلى إشكاليتين جديرتين بالمناقشة الأولى خاصة بمبدأ تقسيم العمل الذي يقوم عليه النظام الدولي والأخرى تتعلق بضرورة التفاعل مع الخارج أما المسألة الثالثة فك الارتباط بين المركز والأطراف.

### أولا: إشكالية التخصص وتقسيم العمل

يقوم نظام تقسيم العمل الدولي على أساس استفادة النظام الرأسمالي ككل من مزايا التخصص والإنتاج الكبير، الأمر الذي يعني تخصص بلدان العالم الثالث وحصر دورها في إنتاج وتصدير المواد الأولية لدول المركز [1]،وعليه فإن العلاقات الاقتصادية كانت تبنيها وتتحكم فيها الدول الصناعية الكبرى، وقد ترتب عن هذا الوضع ابتعاد دول الجنوب بشكل كبير عن نسب التبادل الدولي المحققة بين الدول الصناعية [2]، ولأن نظام تقسيم العمل مع المراكز الرأسمالية المتقدمة غير عادل بالضرورة، فإن البديل يكون رفض النمط السائد لتقسيم العمل الدولي ، والعمل على خلق نمط آخر مستقل يقتصر على إشباع الحاجات الأساسية لسكان ويرتكز على الموارد الوطنية والانتقال من التبعية إلى الاعتماد على الذات، إلا أن تنفيذ هذه الإستراتيجية ليس بالسهل، لكونها تصطدم مع معارضة الدول المتقدمة التي تقف دائما في وجه مقومات ومؤهلات الدول السائرة في طريق النمو مما يتطلب تفعيل الاعتماد على الذات مع الاعتماد الجماعي لدول النامية على الذات ، وتعزيزه الذي سيحل محل المفاوضات الاقتصادية شمال–جنوب وتجاوزه إطاره الضيق[3].

---

**الاقتصادي في المغرب العربي مصدرا للنمو لم يستغل بعد، إدراة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2018،ص.16.**

[1]– فوزي الإخناوى، المرجع السابق، ص 129.

[2]– يعقوبي محمد، المرجع السابق، ص. 6.

[3]- Abdelkader Sid-Ahmed , op-cit, p.237.

## ثانيا: إشكالية التفاعل مع الخارج

الواقع إن مقولة رفض تقسيم العمل الدولي الحالي الذي يقوم على إعادة الهيكلة و الاستنزاف والتهميش ، يشكل أزمة حقيقية في الفكر التنموي القائل بالاعتماد على الذات، ولهذه المسألة جانبان، الأول اقتصادي ويتعلق بمسألة التكنولوجيا ، ولآخر ثقافي وتثير إشكالية التفاعل الحضاري فالملاحظ أن أدبيات الاعتماد على الذات بصفة عامة تقلل من أهمية تأثير البعد التكنولوجي في التطور والتنمية الاقتصادية ، إن الأمر يتطلب تطوير قاعدة داخلية قادرة على استيعاب التكنولوجيا المتاحة وتكيفها مع الواقع المحلي بما يلاءم الاحتياجات الوطنية [1]، وبعد ذلك يأتي دور التجديد التكنولوجي ، وهي مسألة تطرح ضرورة توافر بنية تنظيمية فعالة لدمج الموارد وتوجيه وتفعيل الجهود المشتركة بين جنوب/جنوب ، أما في المجال الثقافي فقد سبق للإعلان الخاص لليونسكو 1978 أن أشار إلى مختلف جوانب الاختلال في النظام الاعلامي والثقافي العالمي لصالح الدول المتقدمة ، ومنها عدم المساواة في موارد المعلومات والهيمنة الفعلية، و الرغبة في السيطرة على المعلومات المتاحة في دول العالم الثالث وبقاء نوع من الاستعمار السياسي والثقافي [2]، وأكد الإعلان على عدد من المبادئ الأساسية والحلول منها تحقيق التوازن بين الحقوق الفردية وحقوق المجتمع في مجال الإعلام والثقافة ، وإعادة توزيع المواد الإعلامية ، وحق السيادة الإعلامية للدول بما يخدم جهودها التنموية مع احترام الخصوصية الحضارية.

## ثالثا: فك الارتباط بين المركز والأطراف

لا يقصد بمفهوم فك الروابط الانسحاب الكلي من شبكة المبادلات الخارجية ، ولا يعني القطيعة عن المساهمة في الحركة العلمية والأيديولوجية العالمية، ولا وضع الوطن داخل إطار غيتو وفرض الحصار عليه ، وإنما هو مفهوم يقصد به إخضاع منطق التراكم للإستراتجية الوطنية وقيام الدولة الوطنية بالإمساك بزمام السيطرة على مواردها وقواها وثرواتها وتنمية مهاراتها التكنولوجية[3]،ة حتى أوربا عندما لحقت بركب الولايات المتحدة المريكية وأتممت بنائها فلم تعتبر

[1] –فوزي الإخناوى ، المرجع السابق، ص.131.

[2] – فوزي الإخناوى ، المرجع السابق.133.

[3]– سمير أمين، مابعد الرأسمالية، مركز الدراسات الوحدة العربية، ص.196.

نفسها منفكة عن النظام العالمي ، وبصورة أكثر دقة يمكننا القول بأن سياسات المجموعة الأوروبية قد مارست فك ارتباط انتقائي.على سبيل المثال لقد تم تأسيس السياسات الزراعية المشتركة بفصل أو بفك ارتباط الأسعار الزراعية الداخلية عن أسعار السوق العالمية، فكان هذا الخيار سبب نجاح الأوروبي الذي ضمن لأوروبا أمنها الغذائي ، وجعل منها المنافس الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية في الصادرات العالمية للمواد الغذائية. و الولايات المتحدة في حد ذاتها تمارس نفس السياسة، أي فصل سوقها الزراعية الداخلية عن السوق العالمية. لكن هناك ميادين أخرى مثل ميادين الصناعات اليدوية حاول فيها الاتحاد الأوروبي أن يقرب سوقه الداخلية بالأسواق المسماة بالعالمية[1].

## المبحث الثالث: وظيفة القانون في التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب

بادرت الدول النامية بإبرام عدد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز التعاون فيما بينها وإعطائه أساسا قانونيا، ولم تقتصر هذه الاتفاقات على الدول المنتمية إلى نفس المنطقة، بل امتدت إلى مناطق مختلفة ، فحسب معطيات مؤتمر الأمم المتحدة فإن عدد الاتفاقيات المبرمة بين الدول النامية في تزايد متصاعد مما يكشف عن اتجاه نحو إستراتجية تكامل مع مبادرات لإقامة أسواق مشتركة، ومناطق تبادل حرة مما يقودنا إلى التساؤل عن نطاق القانون ومدى قدرة القواعد والإجراءات القانونية مرافقة وتأطير التعاون بين دول الجنوب ؟. وما مدى إستجابة هذه الدول لتلك الإجراءات؟ هذا ما سنحاول معرفته في هذا المبحث مبرزين المركز والأهمية التي يتمتع بها العامل القانوني في العلاقات الاقتصادية جنوب–جنوب.

### المطلب الأول: رؤية الدول النامية إلى العامل القانوني في إقامة علاقاتها (الدوافع، والمواقف)

أصبح العامل القانوني أكثر تأثيرا في العلاقات الدولية، ذلك عن طريق دخول الدول في العديد من الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف، إذن فهو ضرورة لقيام علاقات دولية تستند على القانون وليس على سلطة القوة أو شيء من هذا القبيل ، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للدول النامية المستقلة حديثا التي تأبى أن تقيد نفسها بضوابط و الالتزامات قانونية أثناء إقامة

[1]– سمير أمين،المرجع السابق، ص.199.

علاقاتها الاقتصادية ، وذلك راجع إلى عوامل تاريخية ومواقف إيديولوجية سنوضحها بنوع من التفصيل في هذا المطلب.

## اولا :تحديد القانون المنظم للعلاقات الاقتصادية جنوب–جنوب:

ترتبط دراسة الجوانب القانونية للتعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب بفرع القانون الدولي الاقتصادي، و التي تعرفه أغلب الاتجاهات السائدة حاليا بأنه مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات الدولية الاقتصادية، أي تلك العلاقات القائمة بين المجموعات الاقتصادية الكبرى macro-économique، و هي بذلك لا تنصب على التصرفات الفردية للفاعلين الاقتصاديين micro-économique، و لقد كان هذا القانون محل اختلاف حاد و ذلك حول مشروعيته من الوجهة العلمية لدراسة الجوانب القانونية للتعاون جنوب–جنوب من عدمها، و والتي أسالت الكثير من الحبر ، بحيث ظهرت مؤلفات عديدة تدعو إلى تجديد المناهج القانونية التقليدية مفسرة التحولات الهامة ، وفي بعض الأحيان الجذرية التي يحدثها التطور الاقتصادي في مجال القانون، ومن بين ما أخ ذ على القانون الدولي الاقتصادي سابقا أن ه غير مؤهل ليكون منهجا صارما، وذلك بسبب ثأره بعوامل اقتصادية التي بدورها تؤثر على الأساليب والنتائج[1].إلا أن هذه الانتقادات قد زالت حدتها اليوم بمعنى أنه في حالة ماإذا تناولنا العلاقات الاقتصادية بين بلدان الجنوب بمعزل عن الرهانات والمعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فهذا سيؤدي بنا في نهاية المطاف إلى إن نقف على ظاهر الأشياء دون إدراك حقيقتها، لأنه يفترض القانون معرفة الإنسان والحوادث الاجتماعية وفق مسلك معين، يتحدث القانونيون ورجال القانون اليوم عن العلوم الاقتصادية التابعة للقانون ، كما أن القانون من جهة أخر ى أداة ضرورية للسياسات الاقتصادية يصبح حينئذ تابعا للاقتصاد[2]، مع العلم أن علم الاقتصاد في حد ذاته يهتم بالظواهر المتكررة على مدى حقبة زمنية طويلة تتحدد من خلالها القوانين والأنظمة [3] .فالتاريخ والمعطيات

[1]–Ahmed Mahiou, « le cadre juridique de la coopération sud-sud »,RCADI ,Tome 241,1994, IV , p.21.

[2]– ميشال يونشير، مدخل للقانون، ترجمة محمد أرزقي نسيب، دار القصبة للنشر 2004، ص.23.

[3] - Nicolas BADALASSI, deux exemples d'apports méthodologiques à l'histoire de la guerre froide : l'enquete du sociologue, la modélisation de l'économiste, Centre Interuniversitaire d'Etudes hangroises et Finlandaises, université sorbonne nouvelle-Paris3, Cahiers de la nouvelle Europe, n°17, 2012, l'harmattan, p.150.

الاقتصادية والاجتماعية ، كل ذلك يشكل قوى مادية منشأة للظاهرة القانونية[1]ويرى الأستاذ **أحمد محيو** أنه على الرغم من أن علم القانون له خصوصيته بالنسبة للعلوم الأخرى( الاقتصاد،علم الاجتماع،العلوم السياسية) فه ذا لايمنع بأن يأخذها بعين الاعتبار وإذا حدث عكس ذلك فإنه يصبح عاجزا على تفسير ظهور أو زوال قاعدة أو مؤسسة [2]، ويجب أن نعرف مهما بدى ذلك عجيبا أن هناك رجال القانون ما يزالون ينظرون إلى القانون كجوهر صاف لا يحق له الإكتراث بمسائل الاقتصاد والتنمية [3]، وبتعبير آخر فإن المنهج القانوني الذي يغفل الأبعاد الأخرى مهما كانت طبيعتها يترتب عنه صعوبات مختلفة (اجتماعية ،اقتصادية ).

وخلاصة القول أن إدراج إسهامات ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية في التحليل القانوني من شأنها أن تثري الوسائل القانونية ، وتساهم في توضيح وفهم العلاقات بين دول الجنوب في ديناميكيتها وفي ضعفها، و عليه إنه يجب عدم المبالغة في العوامل القانونية. ذلك أن تطوير العلاقات الدولية لا يتم في الأكاديميات العلمية المتخصصة بل هي من الأمور التي لا تزال انعكاسا للواقع الدولي بأبعاده المتعددة.[4](الاقتصادية، السياسية، العلمية، وغيرها).

## ثانيا: مواقف ودوافع دول الجنوب تجاه الالتزام بالعنصر القانوني في علاقاتها الاقتصادية

أي مشروع سياسي أو اقتصادي يحمل في طياته خطاب قانوني **أو** بالأحرى رسالة قانونية فالقانون يعد دائما ترجمة لذلك المشروع ، و بمجرد أن نخطط لإدراك الأحداث فدقة وأهمية الخطاب القانوني تسمح لنا بفهم ومعرفة حقيقة وفعالية العلاقات التي نود أن نقيمها في المجتمع الدولي .

فإذا تتبعنا مؤتمرات عدم الانحياز فنلاحظ أن ثمة اهتمام خاص منذ 1973 بالتعاون بين دول الجنوب وهناك دعوة ملحة لتعزيز التعاون والتبادل بين هذه الدول، والذي يعد بمثابة ضمان للحركة عدم الانحياز في المستقبل ، وقد ظهرت الإرادة السياسية والنوايا الاقتصادية الحسنة على

---

[1]– ميشال يونشير، المرجع السابق ، ص.26.

[2]- Ahmed Mahiou, le cadre juridique de la coopération sud-sud, op, cit, p.22.

[3]– أحمد خروع، المرجع السابق، ص.33.

[4] عبد السلام جمعة زاقود، المرجع السابق، ص. 197.

نطاق واسع أثناء أشغال المؤتمرات والقرارات النهائية التي خرجت بها الدول النامية آنذاك والتي بدورها لم تفتقر إلى القوة والجدية ، ومع ذلك فشكل ومحتوى الالتزام أي الجانب القانوني الذي يوضح إلى أي مدى وكيف تلتزم الدول المنحازة يبدو غامضا أو مجهولا[1].

وعموما ما يتوقف تحليل رجل القانون عند محاولته لتحديد النطاق الدقيق للأعمال المؤتمرات والاجتماعات دول الجنوب ، أين يبدو النقاش القانوني محدودا وأحيانا يتم استبعاده كما لو كان طابعا ثانويا ، ومن النادر أن يظهر هذا الجانب من التعاون في جدول الأعمال أو على أجندة المناقشات، لأن التصريحات العامة ذات الطبيعة السياسية و الاقتصادية تطغى على الاعتبارات العملية والتقنية ، وهذه الملاحظة المتعلقة بالجهل أو عدم إقرار الآليات والتقنيات القانونية تعود إلى عوامل تاريخية وثقافية، بالإضافة إلى التخوف من أن يأتي العنصر القانوني يعيق أوضاعا هي في حقيقة الأمر في بداية تطورها فالدول المستقيلة حديثا تسعى إلى إعادة النظر في الضغوطات القانونية الداخلية والدولية ، و تتودد بطبيعة الحال بإلزام نفسها بالمجازفة ورهن مشروعها الإصلاحي ، أو مراجعة ما تم تحقيقه من مكاسب . وبالتالي هناك حذر من التعهدات الملزمة والمقيدة التي يمكن أن تصبح فيما بعد عائق يحول دون ممارسة هذه الدول لسيادتها المسترجعة أو الانتقاص منها ،علاوة على ذلك فان التعاون بين الدول النامية يحمل بصمات ومواقف إيديولوجية معينة تجعل ترجمته القانونية وإضفاء الطابع المؤسساتي عليه أمرا في غاية الصعوبة[2].

**• نظرية المقاطعة:**

يتمثل أحد هذه المواقف في الجاذبية الذي يمكن أن تحدثها ما يسمى بنظرية المقاطعة ، ومن ثم التساؤل ما إذا كان التعاون فيما بين الدول النامية يستدعي أولا وقبل كل شيء مقاطعة الدول الصناعية بتغير المؤسسات ، والقواعد الموضوعة عن طريق تدابير فردية وجماعية:[3]

**•التدابير الفردية:** تشمل التدابير الفردية التحكم في وسائل الإنتاج، والتبادل والتخطيط التنموي مع إعادة النظر في الاتفاقات الثنائية للتعاون التي تربط اقتصاديات الأقطار النامية بالدول المصنعة والتابعة لها.

[1]-Ahmed Mahiou, la place du droit dans la coopération sud-sud, Annales de L'université d'Alger, n°1, volume 2, 1987, p.12.
[2]- Ibid.
[3] -Ahmed Mahiou.le cadre juridique de la coopération sud-sud.op, cit, p.50.

• **التدابير الجماعية:** تتمثل في رفض أو مراجعة بعمق الأحكام التي تنظم العلاقات الدولية إلى جانب رفض المنظمات الاقتصادية الدولية الموجودة، والتي لا تزال القوى الغربية تهيمن على كيفية عملها مع إقامة مؤسسات جديدة.

وتؤكد نظرية المقاطعة جانب مدهش إلى حد ما من جوانب القانون في حين أن القاعدة القانونية تعتبر أداة لتنظيم والاستقرار عندما تدرج التغير تصبح هنا أداة لزعزعة الاستقرار في خدمة الإصلاحات والتغيرات الجذرية. كما تشكل تهديدا تمارسه الدول النامية في مواجهة مواقف شركائها من الدول الغربية، وقد استطعت فعلا في بعض الأحيان أن تجسد هذه الضغوطات والتهديدات على أرض الواقع من خلال موجة التأميمات (تأميم المشاريع الموجودة على أقاليمها) باعتبار الحق في التأميم هو التعبير عن السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية التي أعلنت عنها بعض أقطار الجنوب [1]، و يمكن اعتبار خيار المقاطعة كورقة ضغط تستخدمها الدول النامية في الندوات الدولية تجاه دول الشمال ، ومن زاوية أخرى تساعدها على تخفيف من وطأة التبعية لها .

• **مسألة الوحدة بين دول الجنوب:**

أما الموقف الأخر يتعلق بوحدة الدول النامية بحيث يعتقد أن هذه الوحدة طبيعية ولا تحتاج إلى أسس وضوابط ، ونتيجة لذلك تقوم الندوات والمؤتمرات الإقليمية بعملية سرد مستمرة للمقومات المشتركة (الجغرافية، التاريخية ، الثقافية) بحيث تعتبرها ذات أهمية قصوى، وأمر مفروغا منه لا يحتاج أن تكرس هـ في الالتزامات الرسمية والإجراءات الملزمة ، وبالتالي هناك نظرة متفائلة للعلاقات بين هذه الدول لا تعير أي اهتمام للصعوبات و التناقضات المتأصلة في أي مسار تعاوني أو تكاملي، وتفضل كل ما يوحد على كل ما يفرق من أجل التسريع من وثيرة التعاون متجاهلة بذلك المؤسسات والقواعد القانونية التي تنطوي على الصرامة والجدية ، [2] إلا أن المشاعر والعواطف والخطاب القومي الوحدوي يبقى غير كاف لتأسيس مجتمع منظم وعملي .

وفي هذا الصدد فان مثال الوحدة العربية ملفت للنظر فكل الدول العربية مفتونة بفترة التجمعات الكبيرة الممتدة من الشرق الأوسط مرورا بالمغرب إلى الأندلس , والتي مازلت تتغنى وتفتخر

[1]– عبد القادر كاشير، المرجع السابق ، ص.82.

[2] - Ahmed Mahiou, la coopération sud-sud, limites du discours unitaire.In Tiers Monde, vol 24, n°96.1983.p.758.

بذلك الماضي كما لو أنه يمكن إعادة كتابة التاريخ, وذلك لتجنب الصعوبات التي تنظر إليها أنها مؤقتة أو ظرفية مرتبطة بالانقسامات المورثة من الفترة الاستعمارية التي يتم الحفاظ عليها من خلال تفاعل القوى المسيطرة ، وينتظر من القانون بكل بساطة تحقيق أهداف مستحيلة وتوقعات مبالغ فيها ، وبعبارة أخرى يتوقع من القانون استعادة الماضي المجيد أو تقنين حلم مشروع بلا شك ، ولكنه لا يؤدي إلى إضفاء الطابع المؤسساتي عليه.

## ثالثا: مصدر قواعد التعاون الإقتصادي جنوب /جنوب

إن المفاهيم السائدة في دول الجنوب وتصورها للقانون مهما كانت طبيعته إجرائي أو موضوعي غلب عليه مند فترات طويلة لمسة العلاقات مع دول الشمال، وكرد فعل على الدول المتقدمة الغربية، فإن دول الجنوب أصبحت تطالب بأن يكون هناك قانون يتعهد بأن يأخذ على عائقه تقديم حلول للمشاكل الاقتصادية، و خاصة أنه في كثير من الأحيان ما كان يراود هذه الدول فكرة احتمال مقاطعة قواعد القانون الدولي، و أبدت معارضة شديدة لتلك القواعد و الأحكام التي كانت بمثابة إرث قديم تم وضعه من طرف القوى الامبريالية[1] . و تشير الملاحظة عمليا أن المصدر القانوني لمسار التعاون يكون مركزيا، بمعنى أنه يصدر من طرف الدول على شكل نصوص، و بعبارة أخرى فإن الدول هي المصدر الوحيد" إنها مركزية جامدة" على حد تعبير الفقيه الألماني اهرنك **Ihering**[2] و لا يمكن لأي كيان أو هيئة أخرى إصدار أو سن مثل هذه النصوص المتمثلة في الاتفاق الدولي ، فالدولة كما هو معروف هي الشخص العام الأصلي صاحب السلطة و السيادة الذي تنشق عنه الأشخاص الأخرى المحلية أو المرفقية كالمؤسسات العامة و الهيئات العامة على تنوعها و تعدد أشكالها، تستمد وجودها من الدولة التي تزودها بالوسائل المادية و القانونية اللازمة لمباشرة نشاطها بهدف إشباع المصلحة العامة، و تحقيق النفع العام[3] ، و على هذا النحو إذا عقدنا مقارنة بما يجري في الدول المتقدمة في هذا المجال و بالرغم من كونها المصدر الرئيسي الذي تنبثق عنه الاتفاقيات الدولية، فإن هذا لا يمنع من وجود تنمية و ترقية للتعاون ، و يظهر ذلك من خلال نشاط المؤسسات أثناء قيامها بالمعاملات

[1] - Claude giallard, op.cit.p.59.

[2]– ميشال يونشير، المرجع السابق ،ص.28.

[3]– فوزي الأخناوي، المرجع السابق، ص.135.

بين شركات ، أو قطاعات عامة، أو خاصة ، و حتى المختلطة التي تحدث خارج حدود الدول بحيث تتمتع هذه المؤسسات بهامش كبير من الحرية و المناورة يسمح لها بإنجاز عمليات اقتصادية تعاونية أو اندماجية دون أي تدخل من الدول، و إن مثل هذه التصرفات لا يمكن أن نتصورها أو بالأحرى هي قليلة الحدوث بالنسبة للعلاقات بين الدول النامية، و ذلك راجع لعدة أسباب و خيارات سياسية اقتصادية تقتضي رقابة الدولة [1] ، زد على ذلك التخوف من أن تتعرض الدول النامية إلى علاقات هيمنة اقتصادية تحت غطاء الشركات المتعددة الجنسيات التي تحضى بسمعة سيئة في اعتقاد الدول النامية، بحيث ترى فيها تهديدا و إخلالا باستقرارها عن طريق سيطرتها على ثروات و مقدرات الدول النامية، و بالتالي ما فتئت هذه الأخيرة تقدم الانتقادات لهذه الشركات و تصرفاتها الخاطئة، كما أنها ترى أيضا أنها تتدخل بطريقة مباشرة و غير مباشرة في شؤونها الداخلية ، و تعتبرها أداة تتجسس لصالح بلدانها الأصلية بالإضافة إلى فرضها ممارسات تجارية تقيدية و خصوصا على الفروع، و هو ما يتعارض مع طموحات هذه الدول التي ترغب في إقامة فضاء اقتصادي وطني و تحقيق استقلالية قراراتها في هذا المجال[2].

من الواضح أن كثير من الدول الفتية و التي أصبحت تتحكم في مواردها الطبيعة مؤخرا مع نهج لسياسات التأميم ، و مع وضع قواعد تنظيمية للإستثماراتها، فإنها تسعى من وراء هذا أن تحافظ على ما تم الحصول عليه، و من ثم فهي تندد بقيام علاقات تعاون أو تكامل يتم توظيفها لجهات خارجية تغتنم عن طريقها فرصة التوغل ، و بالتالي ممارسة ضغوطات على النشاطات الاقتصادية الوطنية، وذلك بفضل ما تمتلكه من موارد مالية و تكنولوجية و بشرية، و عليه فإن نظام التعاون لا يمكن أن يخضع لقواعد و إجراءات و آليات السوق العالمية، و إنما يكون نابعا من خيارا سياسي بمعنى من القواعد و الأحكام و المؤسسات المتفق عليها بين الدول و من الأفضل إلى الحد الأقصى من الجدية، و يترتب على هذه الجدية أن هذا التعاون يكون خاضعا لاتفاقيات و الإعلانات الدولية تم تبنيها إبان مؤتمرات القمة بين الدول المعنية و على سبيل المثال الدول الغير منحازة في أول مؤتمر المنعقد في بلغراد عام 1961، و بالتالي لا يمكن الحديث عن أي مشروع تعاون اقتصادي حقيقي قبل الدورة الرابعة لمؤتمر القمة في الجزائر

[1]- Ahmed Mahieu.Le cadre juridique de la coopération sud-sud, op.cit.p.43.
[2]-ibid.

1973[1]، فطالما أن الإعلانات الجدية لم يتم اتخاذها و تبنيها على المستوى الأعلى فإنه يتعذر على أي هيئة أخرى أن تبادر بوضع معالم لمسار يفتح المجال لإقامة أي شكل من أشكال التعاون خاصة و نحن نعلم أن معظم دول الجنوب تمسك بزمام التجارة الدولية، بحيث تبسط رقابتها بشكل كبير على المعاملات التجارية ، و هذا معناه أن التجارة الخارجية دائما تكون في قبضة هذه الدول، و من هنا تظهر أهمية الاتفاقيات بين الدول في أي عملية، و لما كان وراء كل اتفاق اقتصادي دولي توجه سياسي يوحي بفكرة أن الوسائل القانونية مسخرة بأن تخدم مصلحة أو غاية تتجاوز الإطار الاقتصادي أو التقني و بما أن الدولة تمثل المصالح الوطنية حتى و هي تتصرف بصفتها متعامل في التجارة الدولية، هذا ما يؤثر بالضرورة على القواعد و الإجراءات المطبقة عادة في التبادل التجاري، و من هذا التصور تنشأ آليات ثقيلة و معقدة لعملية التعاون ذات جانب بيرو قرطي مثير للانتباه، يدفع بالاعتقاد أنه الوسيلة الوحيدة لحماية المصالح الوطنية، و غالبا ما تولي الدول النامية اهتماما بالإجراءات و القواعد التنظيمية للتعاون أكثر مما تولي الاهتمام بالمحتوى الحقيقي للتعاون ذاته ، و أهدافه الملموسة و التقنيات القانونية التي من المرجح أن تسمح بتحقيقه الفعال.

## رابعا : الصيغة القانونية المعتمدة في التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب

تأخذ النصوص التي تمثل أساس سياسة التعاون شكل إما معاهدات أو اتفاقيات غير رسمية إلى حد ما، أو أعمال صادرة عن منظمات دولية، و عندما يكون المصدر القانوني معاهدة فإنه بطبيعية الحال تخضع لقواعد الكلاسيكية التي تنظم هذا النوع من التصرفات المقننة في اتفاقية فينا شأن قانون المعاهدات الموقعة بتاريخ 23 ماي 1969[2] ، و التي من سماتها الأساسية تحديد حقوق و التزامات الأطراف الموقعة مع كل القوة الملزمة المرتبطة بالالتزامات المبرمة،إن الدول النامية لاتنكر أهمية المعاهدات فهي بالفعل أساس العلاقات الدولية وهي لحمة القانون الدولي وسداده، وهي الطريقة المثلى لخلق قواعد القانون الدولي، كما أن الاتفاقات الدولية ملزمة للدول الأطراف فيها ونافدة في حقها سواء أرجعنا هذا الأثر الإلزامي إلى المبدأ القائل" العقد شريعة المتعاقدين" أو اعتبرنا الاتفاقات حدودا على سلطان الدول التي تفرضها تلك الدول على

[1]- Ahmed Mahiou, Le cadre juridique de la coopération sud-sud, op.cit.p.32.

[2]– أحمد بلقاسم، القانون الدولي العام( المفهوم و المصادر)، دار هومه، الطبعة الثامنة، ص.54.

نفسها، وبصفة خاصة فإن المعاهدات المتعددة الأطراف هي أفضل الوسائل لتعزيز القانون الدولي وإثراء أحكامه في المجتمع الدولي [1]، لكن تجدر الإشارة أنه في المجال الاقتصادي لا تترجم دائما العلاقات بين الدول في شكل معاهدات ملزمة، بحيث هناك العديد من الوسائل أو الأساليب يمكنها الإعلان من خلالها عن المبادئ، و المواقف المشتركة ، أو الاستراتجيات التي يلتزم بها الشركاء في علاقتهم مع بعضهم البعض ، أو في علاقتهم مع السوق العالمية، إنها أكثر تعبيرا عن تضامن عام أو خاص يعبرون عنه من خلال تعزيز النطاق السياسي و الإيديولوجي بدلا من الجوانب التقنية و القانونية، و من بين الأسباب التي تفسر اختيار دول الجنوب التعهدات الغير ملزمة هو تباين الأنظمة السياسية ، والاقتصادية بحيث يتضح أن هؤلاء الدول ليسوا متوحدين إلا بشكل سلبي وكمعارضين فقط للدول المتقدمة مع رفضهم للمفاهيم والآليات التي لا تناسبهم ، أما عندما يتعلق الأمر بالتوحد بشكل إيجابي واقتراح مفاهيم والآليات أخرى فتظهر العديد من الاختلافات والتناقضات التي يجب تجاوزها لأنه وراء الجبهة الموحدة صوريا هناك أوضاع ملموسة ومختلفة للغاية، والتي بدأ القانون الدولي يعترف بها شيأ فشيأ من خلال التميز بين الدول الأقل نموا (PMA) والدول المحرومة جغرافيا ، والدول النامية حديثة التصنيع والدول المصدرة للنفط [2] .تضاف إلى هذه الفروق الاقتصادية الانقسامات السياسية والإيديولوجية التي تجعل من دول الجنوب مناطق شديدة التعقيد ،حيث يمثل البحث عن القواسم المشتركة إشكالية . وفي ظل هذه الظروف يمكن إيجاد القواسم المشتركة في إعلان المبادئ المرنة واعتمادها و تبني الإستراتجيات ،و برامج العمل بدلا من إعلان القواعد القانونية أو إنشاء

---

[1]–محمد بجاوي، المرجع السابق، ص.141.

[2]– طبقا لبيانات الأمم ال متحدة يبلغ عدد الدول العالم الثالث 159 دولة تقع في قارات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وهي دول وإن كانت تجمعها حالة التخلف الاقتصادي إلا أنها تتنوع ظروفها الثقافية والاقتصادية وهياكلها السياسية والاجتماعية ، ويميز خبراء الأمم المتحدة عادة بين أربع مجموعات رئيسية داخل دول العالم الثالث : – الدول النامية الغنية "دول منظمة الاوبيك" وعددها 13 ؛– الدول النامية غير بترولية ذات الدخل المتوسط وعددها 73؛– الدول الأدنى نموا وعددها 63 ، – والدول النامية حديثة التصنيع وعددها 11. إن تعدد الاصطلاحات التي قصد بها وصف أوضاع هذا العدد الكبير من الدول والذي يضم 3/2 سكان العالم وعدم الإتفاق التام على واحد منها لأسباب موضوعية أو عاطفية أو سياسية ، لا ينفي حقيقة أوضاع هذه الدول التي تعاني من فجوة داخلية وفجوة تكنولوجية ضخمة بينها وبين الدول المتقدمة واستمرار هذه الفجوات في الإتساع. **أنظر ، هشام محمود الإقداحي، المرجع السابق، ص.31.**

آليات دقيقة وملزمة بين الأعضاء. و بالتالي فهي لا تأخذ شكل أو تسمية معاهدة، بل تتخذ شكل إعلان، أو وثيقة نهائية برنامج عمل، و نادرا ما تأخذ تسمية ميثاق . و عند تتابعنا للوسائل التي تم قبولها بين الدول النامية يمكن أن نستلهم من التنصيف المقترح من قبل الفقيه ميشال فيرالي Michel Virallyللتميز بين ثلاث فئات الأفعال أو الأعمال المشتركة ( Actes Conjoints)، الأفعال أو الأعمال أو الأفعال المنسقة داخل هيئة دولية (les actes concertés au sein d'un organe international)و الأفعال الغير رسمية (actes informels) : [1]

- الأعمال المشتركة التي يطلق عليها الإعلانات أو التصريحات ( communiquée ou déclaration) تتمثل في قيام الدول المعنية بوضع أو تنشر نص يفرض تعليمات أو نقاط المتفق عليها في مسار عملية التعاون و نكون هنا يصدد الأشكال التقليدية للعلاقات الدولية مع مناقشات و محادثات دبلوماسية تمت الموافقة عليها تنتهي بتحرير النص.
- الأعمال المنستقة داخل هيئة دولية يمكن أن تكون منظمةأو مؤتمر دولي، و تظهر عديدة و خاصية تميزت بها استراتجية دول الجنوب، بما أن هذه الدول يبقى وزنها ضعيف على المستوى الفردي، فإذا ليس لها خيار إلا التنسيق فيما بينها حتى تشكل ضغطا في العلاقات الدولية و ذلك من أجل اتخاذ مواقف مشتركة، و الجدير بالذكر أن المنظمات الإقليمية، و إذا كانت هذه المنظمات الجهوية قد لعبت دورها العادي قضائيا في تعزيز التعاون في كل منطقة جغرافية، فإن الهيئات الدولية و العالمية تم لجوء إليها لنفس الدور و الغرض ، و هذا يذل على خصوصية التعاون جنوب– جنوب، و هكذا فإن الجمعية العامة لهيئة الأم المتحدة و مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية (CNUCED) و مختلف الهيئات المتخصصة ساهمت كثيرا في إقامة و تعزيز العلاقات بين الدول النامية.الإتفاقات او الترتيبات الغير رسمية ، لقد ترتب على الأزمة النفطية لسبعينيات كسر الحدود الجغرافية لدول العالم الثالث، وإقامة لأول مرة في تاريخها فضاء يتم التنسيق فيه بين المنتجات الغذائية والتكنولوجيا البرازيلية، وتكنولوجيا جنوب شرق أسيا بالإضافة إلى الأيدي العاملة المؤهلة والغير المؤهلة الأسيوية والإفريقية من أجل خلق التدفق جنوب–جنوب، وعلى خلاف ما قيل فالتعاون جنوب/جنوب لم يعكس في الأصل عدم الثقة أو الحذر تجاه دول الشمال، ولكن سجل مرحلة في مسار

[1]- Ahmed mahiou, Le cadre juridique de la coopération sud-sud, op.cit.p.19.

عملية التنمية لدول الجنوب، وتميزت من بين أمور أخرى بديناميكية الدول الحديثة التصنيع وظهور موازين قوى مؤيدية للدول المنتجة لبعض المواد الأولية. حيث بدأ مفهوم التعاون جنوب/جنوب يتبلور شيأ فشيأ في الاجتماع الوزراء للشوؤن الخارجية لدول عدم الانحياز في الخرطوم سنة 1972 المتبنى في القمة الرابعة لدول عدم الانحياز في الجزائر سنة 1973.[1]

**• برنامج مكسيكو سيتي لعام 1977**

بدأت المجموعة لـ 77 بتبني برنامج مكسيكو سيتي المنعقد سنة 1977 ليكون دليلا للتعاون بين دول الجنوب، وهو البرنامج الذي طالب المجتمع الدولي بدعم خطط لهذا التعاون قررتها المجموعة ل 77 بمفردها وركز هذا البرنامج بشكل خاص على النظام الشامل للأفضليات التجارية[2] و الذي كان بحق قفزة نوعية لدول العالم الثالث في بحثها لمسألة التعاون المتبادل فيما

---

[1]- Salah Lebdioui, L'opaep et le tiers monde une expérience de coopération sud-sud, office des publications universitaires. Alger. 1987. p. 12.

[2]– إن فكرة تقديم أفضليات لمنتوجات الدول العالم الثالث تقوم أساسا على رفض التعامل التجاري وفقا لمبادئ الرأسمالية الحرة والتي تتمثل في حرية التجارة الدولية وعدم التميز بين الدول،و المعاملة بالمثل principe de réciprocité ولقد أقر المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية هذا المبدأ خلال ندوته الأولى، فنص بنده الثامن على أن الدول المصنعة تلتزم بتقديم أفضليات وتنازلات في معاملتها مع الدول العالم الثالث ولايجوز لها أن تطالب هذه الدول بالمعاملة بالمثل، تيبدو جاليا أن الخلفية الإيديلوجية التي تستند إليها هذه القاعدة هي إيديلوجية تحررية تربط بين التخلف والتطوروتعتبرها نتاج نظام تاريخي واحد هو النظام الرأسمالي الإستعماري إن تطور دول غرب أروبا والولايات المتحدة الأمريكية لم ينزل مع المطر وإنما نتج عن طريق النهب والإستعمار وابتزاز خيرات شعوب العالم الثالث واستغلال أبنائه ومن ثم إذا كان العالم الثالث لايلتزم بمطالبة دول الغرب بحقه في تعويض عن الخسائر الاقتصادية الفادحة التي ألحقها به الاستعمار، فإنه لايقبل بأية حال من الأحوال أن يطوي الصفحة ويدخل فارغ الأيدي في لعبة الاقتصاد الرأسمالي لتعامل دوله بنفس المعاملة التي تسري على الدول الغرب المصنعة، ومن ثم انبثقت فكرة تقديم أفضليات في المعاملات التجاريةالدولية لدول العالم الثالث.ورغم أن دول الغرب برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ناهضت الفكرة منذ الساس ورفضت الإلتزام بها، إلا ان سرعان ما تبين لها ولكافة الدول الغربية أن عدم القبول بهذه القاعدة سوف يرتب لها خسارة بالغة في تجارتها القائمة أساسا مع الدول العالم الثالث، فعدلت عن معارضتها لها وقبلت بها سنة1967 .ولقد توصل المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية في جولته الثانية بنيودلهي 1968 إلى المصادقة على القاعدة المتعلقة بنظام الأفضليات المعممة بالقرار رقم 2–21 الصادر في 26 مارس، ولقد أوصى هذا القرار بإنشاء لجنة خاصة تتولى دراسة مقترحات الدول الأوروبية OCDE وفاوضتها حول القاعدة، ولقد اعتمد المجلس العام للتجارة والتنمية ، ولقد اعتمد المجلس العام قاعدة الأفضليات عرفا ساري المفعول يفرض نفسه على جميع الدول لمزيد من المعلومات . **أنظر ، أحمد خروع حصيلة القانون الدولي للتنمية، سلسلة دروس جامعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995 ص.20**

بينها، وتوسيع التجارة عن طريق وضع نظام للتفضيل التجاري بين الدول النامية، وتنظيم التصنيع والنقل والتسويق والتوزيع المشترك، وإنشاء شركات مشتركة للملاحة وتطوير وسائل المواصلات والنقل والتعاون في مجال إعداد الكفاءات العلمية.[1]

**·إعلان أروشا الوزاري 1979(Arusha)**

جاء إعلان أروشا الوزاري لمجموعة ل77 ليقرر التركيز على ثلاثة قطاعات بعينها للتعاون فيما بين دول الجنوب :وهي نظام شامل لأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية، والتعاون فيما بين المؤسسات الحكومية للتجارة الخارجية، والمؤسسات المتعددة الأطراف للتسويق في البلدان النامية. كما تبنى برنامج أروشا مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات من قبل بلدان الجنوب وتجسد ذلك فيما بعد في السعي لتحقيق معاملة تجارية تفضيلية فيما بين الدول النامية، ولتوزيع وتنويع تجارة تلك الدول، مع ضمان بوجود هامش تفضيلي إضافي للدول أقل نموا.[2]

**·برنامج عمل كراكاس لعام 1981**

وفي عام 1981 صدر برنامج عمل كراكاس ( Caracas)[3] الذي يعتبرونه الكثير من الباحثين والدبلوماسيين الوثيقة الأهم الخاصة بالتعاون جنوب/جنوب من جانب مجموعة لـ 77، وهو الذي سعى إلى تبني إجراءات محددة للتعاون الاقتصادي ، والتقني فيما بين الدول النامية بهدف بناء نمط تنمية أقل تبعية لدول الشمال، وتحسين الموقع النسبي للبلدان النامية في نظام الاقتصادي العالمي.[4]و لقد دعا أيضا برنامج عمل كراكاس الدول النامية لتوسيع التجارة فيما بينها و حثها على تبني إجراءات وطنية و إقليمية لهذا الغرض و في عام 1981 قررت مجموعة لـ 77 على المستوى السياسي أن تقتصر المشاركة في مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية على

---

[1]- عبد القادر رزيق المخادمى، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .ص.96.

[2]- Salah Lebdoui, op. cit, p. 13.

[3]– كان برنامج" كاراكاس" للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب النامية الذي اعتمدته مجموعة ل 77 في ماي 1991 قمة هذه السلسلة المتواصلة والمتكاملة من مساعي العالم الثالث لتشجيع وترقية التعاون الاقتصادي بإعطاء هذه الجهود مضمونا عمليا وشكل بذلك معلما تاريخيا في هذه العملية وأصبح من الشائع منذ هذا البرنامج أن يتحدث الناس عن بداية التحول الحاسم من مجرد برمجة التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان النامية إلى واقع عملي ، أي من المبادئ إلى التطبيق انظر،**عبد القادر كاشير ، المرجع السابق، ص.267.**

[4]– فوزي الإخناوى ، المرجع السابق، ص. 189.

الدول الأعضاء في المجموعة [1]. ويمكن ذكر مجموعة أخرى من القرارات المشتركة والاتفاقات والمواثيق والإعلانات والبيانات ومن أهمها : ميثاق الجزائر في عام 1967 ، إعلان ليما 1971 [2]، إعلان مانيلا في عام 1976 ، إعلان القاهرة عن التعاون الاقتصادي للدول النامية ، إعلان القاهرة عن التعاون الاقتصادي ، إعلان "هافانا" سنة 1987 ، اتفاقية أنظمة العولمة في المفاوضات التجارية ضمن الدول النامية في سنة 1988 ، إعلان طهران في سنة 1991 ، الذكرى الثلاثين للإعلان الوزاري في عام 1994 ، البيان الوزاري عن جدول العمل للتنمية في سنة 1994، إعلان "سان جوزيه" وخطة العمل للتجارة والاستثمار والتمويل في سنة 1997 إعلان بالي وخطة العمل للتعاون الاقتصادي الإقليمي لدول النامية في عام 1998 ، برنامج "هافانا" الذي تبنته قمة الجنوب في سنة 2000 ، واتفاق طهران الذي اعتمدته لجنة المتابعة بين الحكومات للتنسيق في سنة 2001 بالإضافة إلى مشاريع التعاون الاقتصادي والفني في الدول النامية.

## المطلب الثاني :إمكانية تحقيق الدول النامية لتكتل كالنموذج الأوروبي

إن مدى فعالية ونجاح التجربة الأوروبية رغم الأحقاد والحروب التي سادت بين أعضائها، وكذا تركيزها على الطابع العملي ، والإجرائي بحيث تأكد نجاح هذه التجربة وبروزها كقوة اقتصادية مؤثرة في عصر العولمة دفع بالكثير من المفكرين الاستشهاد بها ، والدعوة إلى تكرارها في الدول النامية.

### أولا: مسيرة الاتحاد الأوروبي

لقد استلهم نموذج السوق الأوروبية المشتركة عدد من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية بسبب قربهم من التجربة التكاملية المتميزة، و نظرا لارتباط هذه الدول تاريخيا بالقارة الأوروبية. بحيث انطلقت هذه التجربة بخطى فعالة مرت بفترات انتقالية استوجبتها عملية الاندماج، بدأت بتقوية أواصر التعاون نحو التكامل التدريجي إلى غاية الوحدة الأوروبية على شكلها الحالي رغم الأحقاد و

[1]– فوزي الإخناوى ،المرجع السابق،ص.190.

[2]– إعلان ليما "لمجموعة 77" بتاريخ 1971/11/07 يعد تتويجا لوثائق جهوية لكل من بيان بانكوك للمجموعة الآسيوية ، بيان أديس بابا للمجموعة الإفريقية وبيان ليما لمجموعة أمريكا اللاتينية ، **عبد القادر كاشير، المرجع السابق ، ص.264 .**

الحروب التي عاشتها [1]. فلقد ساد اعتقاد قوي لدى الكثير من الباحثين والنخب السياسية بشأن إمكانية تطبيق هذا النموذج في إفريقيا و أمريكا اللاتينية خصوصا وأن جميع الشروط متوفرة بحيث يرى بعض الساسة خاصة أولئك الذين تأثروا بأفكار نكروما **N'krumah**[2]، أنه ربحا للوقت ينبغي المرور والانتقال من مركز الدول المستعمرة إلى مركز الدول العضو في تجمع جهوي بإلغاء وضع الدولة الجديدة التي تم تشكيلها داخل الحدود الاستعمارية مستخلصين في ذلك العبر من التجربة الأوروبية في سلبيتها وايجابيتها ، وتجنب تبلور القوميات وإنشاء دول قومية عديدة صغيرة الحجم التي تشكل مزالق في طريق التكامل ، و هنا بالضبط تبدو حدود التقليد القانوني فالنموذج السوق الأوروبية المشتركة بتقنيتها وآلياتها القانونية تعد جزء من سياق تاريخي واجتماعي واقتصادي لا ينبغي إغفال خصوصياته ومميزاته، لأن المجموعة الأوروبية تضم دول قديمة ومنظمة ومستقرة ، كما أن فكرة الوحدة الأوروبية ليست بالجديدة بحيث تمتد إلى فترات قديمة بدأت بأفكار ومشروعات تبناها في البداية فلاسفة و مفكرون، ثم انتقلت إلى صناع القرار الذين وجدوا لها صيغ قانونية وسياسية ترجمتها إلى حقيقة واقعية [3]،أما السوق المشتركة للدول النامية فهي تسعى إلى ضم دول فتية ذات أسس غير مؤكدة ، والتي لا تشكل أمم ووحدة

---

[1]– مع نهاية الحرب العالمية الثانية،كان أمل المتفائلين بنهاية الحرب لا يتجاوز حدود الرجاء في عدم تجددها ولم يكن هناك من وصل به التفاؤل إلى تصور أن الوحدة الأوروبية على الأبواب، ومنشأ هذا التشاؤم ناجم عن وعي الأوروبيين بتاريخهم الساخن بالحروب التي لا تكاد تنطفئ نارها لبعض الوقت، حتى تشتعل من جديد في نفس المكان أو في ركن آخر من أركان أوروبا ، وبصرف النظر عن حروب الأمبرطورية الرومانية والإغريقية الداخلية والخارجية يمكن القول أن أسباب هذه الحروب ترجع إلى الصراع على العرش داخل العائلات المالكة ، والصراع الناجم عن التمذهب الديني وأطماع التوسع على حساب الجار، والتنافس على المستعمرات لما تحتويه من مواد أولية ويد عاملة رخيصة ومواقع إستراتجية ، وقد كانت الحرب العالمية الأولى 1914– 1918 والثانية 1939–1945 ذروة هذه الحروب، كما أخذت الحروب في أوروبا تسميات عديدة وكان من أشهرها تسميات الحروب بزمن دوامها:حرب السبع سنوات في الحقبة الممتدة بين 1756–1763 بين فرنسا وانجلترا مع الامتداد إلى النمسا وبروسيا وإلى المستعمرات؛حرب الثلاثين سنة في الحقبة الممتدة بين 1618–1648 بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا ،وحرب المائة سنة الممتدة بين 1937–1953 بين فرنسا وانجلترا . **موسوعة تاريخ أوروبا العام ، فرنسو جورج درفوس، رولان ماركس، ريمون بودوفان عام 1789 حتي أيامنا، منشورات عويدات ،بيروت، باريس،الطبعة الأولى،1995.ص.21.**

[2]– أيمن عبد العاطي،الزعيم الغاني كومي نكروما، مجلة إفريقيا قرتنا، العدد 02، 2013، ،ص.4.

[3]– اسماعيل معراف، مرجع السابق. ص.16.

التراب والشعوب هشة ، وضعيفة فصيغة التكامل يمكن أن تضيف المزيد عن عدم الاستقرار لكل دولة ، كما تتميز الدول الأوروبية أيضا بوحدة ثلاثية:[1]

- وحدة النظام الاقتصادي كونها تحتكم إلى قيم السوق الرأسمالية أي اقتصادياتها تنتهج النمط الليبرالي مع أولوية المؤسسة الحرة ، بالرغم من التخطيط الاشتراكي التي يظهر هنا وهناك ؛
- وحدة النظام السياسي مع إقامة والقبول العام للديمقراطية التمثيلية؛
- وحدة القيم الثقافية بحيث تحوز الدول الأوروبية على مبادئ وقيم ثقافية ذات خلفية مشتركة ، والتعديدية الاديولوجية مع احترام قناعات الأقليات تعزز الإجماع على كلها هو أساسي .

## ثانيا : الاستقرار السياسي لدول المجموعة الأوروبية

عندما نلاحظ التجربة الأوروبية عن كثب ونتعمق في العناصر التي ساهمت في تفردها مثل الاستقرار السياسي وتماثل القيم لدى النخب السياسية فيها، وكذا احترام حقوق الإنسان، وتوافر الخيار الديمقراطي الذي فتح الباب أمام إمكانية تغيير النظم السياسية بطرق سليمة، كما أن لبروز السلطة التشريعية وتطويرها بالإضافة إلى إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية البناء بحيث برزت هذه الأخيرة على أساس أنها عملية ديمقراطية كاملة، ومتكاملة كل هذه المعطيات ساهمت في بناء التجربة الأوروبية على شكلها الحالي.

## ثالثا : دور القانون في تشكيل الاستقرار الداخلي لدول المجموعة الأوروبية

إذا كان تعريف البرنامج الشامل للسوق الأوروبية الموحدة هو خطوة الأولى التي اتخذتها اللجنة الأوروبية في عام 1985 فإن الأداة الهامة لوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ كان صدور القانون الأوروبي الموحد single European Act في عام 1986، ودخوله حيز التنفيذ في عام 1989 و يكمن وراء صدور هذا القانون الأوروبي الموحد منطق اقتصادي وآخر سياسي فيما يخص المنطق الإقتصادي economic Rational يمكن ذكرالحقائق التالية: [2]

- انخفاض معدلات نمو الإقتصاد الأوروبي؛

---

[1]– Ahmed Mahiou ,la place du droit dans la coopération sud-sud.op.cit.p.15.

[2]– سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة ، مكتبة الوفاء ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ،2001 ، ص.150.

- تزايد مستوى الإعتماد المتبادل Interdependance نتيجة تزايد حجم التجارة البينية للدول الأعضاء والتي تزيد حجم السوق وتظهر آمال تحقيق اقتصاديات الحجم؛
- حقيقة وجود قيود هامة على حركة السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال فيما هو مفترض إنه السوق مشترك؛
- دارسة سيشيني Cecchni Study والتي اعطت آمالا كبيرة في حالة استكمال مراحل السوق.
- وفيما يخص المنطق السياسي political Rational فقد أدركت الدول الأعضاء أنه حان الوقت لمبادرة جديدة تقود الدول الأعضاء لإحياء التكامل ولتحقيق المزيد من التكامل وقد حقق القانون الأوروبي الموحد ماتمناها الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو George pompidou في مرحلة الإتحاد الأوروبي European Union حقيقة واقعة هوالكمال العمق Dupeing التوسعEnlargement تيغطي القانون الأوروبي الموحد ثلاثة مجالات رئيسية هي :
- تعديل اتفاقية روما؛
- التعريف بأهداف السوق الموحدة؛
- إبراز مسؤوليات الإتحاد الخاصة بالنواحي السياسة الخارجية والمسائل الأمنية .

وقد شكل الاستقرار الداخلي بين دول الاتحاد أحد اكبر الأولويات بحيث كان لزاما أن تضع أوروبا لنفسها ضمانات عقد الاستقرار كما يسمى تستطيع بواسطته أن تضمن الحد الأدنى من ضبط النزاعات والخلافات التي قد تحدث بفعل تعارض المصالح ، أو اختلاف بالنسبة للرؤية الخاصة بكل دولة عضو .فقد اعتمد في هذا المجال على قانون موحد يحكم سير العلاقات بين الدول يراعي المصالح العليا للاتحاد دون أن يغفل ترك هامش مهم للحركة فيما يخص القوانين الوطنية [1], وقد أوكلت سلطة التحكيم إلى محكمة العدل الخاصة بالجماعة الأوروبية هذه الأخيرة موجودة منذ 1950 ويرجع سبب تأسيسها إلى رغبة كل من ألمانيا ودول البنلوكس إلى توفير إطار قانوني وقضائي بإمكانه أن يمثل هيئة مرجعية تحتكم لها دول في حالة نشوء النزاعات أو في حالة تناقض المصالح , وهي رغبة تتأسس كصيغة لحفظ الاستقرار ومنح الدول ضمانات

[1]– إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص.37.

أفضل لتجسيد فضاءات التعاون والتنسيق , ثم إن هذه المؤسسة القضائية عرفت العديد من التطورات بحيث في عام 1957 تم الاعتراف لها بوظيفة واحدة دون سواها , آلا وهي التوفيق بين القوانين وجعلها متناسقة وغير متباعدة , على اعتبار أن المرجعية الفكرية أو الإيديولوجية للقوانين الأوروبية كلها مستمدة من القانون المسيحي , بمعنى أن الاختلاف و إن وجد فانه لا يكون في الجوهر بل في الشكل فقط , مما يعطي لمحكمة العدل الخاصة دورا تقنيا لا أكثر غير أن هذا الدور تغير مع حدوث تغيرات وتحولات داخل البيت الأوروبي , ليصبح أكثر ملائمة ومواكبة لما تريد أوروبا أن تسعى لتحقيقه, [1] بحيث ومع بداية الستينات مثلا أصبحت معنية باحترام القانون فيما يخص تفسير وتطبيق المعاهدات وتجسيد أسبقية قانون المجموعة الأوروبية على أية قاعدة وطنية , والملاحظ أن إنشاء هذه المحكمة تجاوز البعد القانوني المفترض في مثل هذه الحالات بحيث لم يصبح يقتصر على فكرة الإدخال التدريجي للقوانين الوطنية في قانون المجموعة الأوروبية , لكنه تحول إلى إدماج هذه المجموعة ككتلة واحدة في فضاء من التنشئة السياسية والاجتماعية بواسطة القانون , أي أن التشريع الموحد يدفع شعوب أوروبا المتوحدة إلى الاندفاع إلى التعاون والتكامل ، والتخلي آليا عن فكرة النزاع طالما أن هناك تشريع مضبوط يضمن تسيير الخلافات بالطرق القانونية السلمية , وهو طرح ساهم بجدية في دفع مسار الاتحاد الأوروبي نحو مزيد من تحقيق الأهداف [2], وقد أسهم هذا البعد القضائي والقانوني في تحقيق الاستقرار لكنه بقي عملا ناقصا شابه نوعا من النقص والفاعلية على اعتبار أن بعض الدول رغم إفصاحها علنية ورسميا على التزامها بالقانون الأوروبي إلا أنها عندما انتقلت إلى التطبيق لم تلتزم به بشكل قطعي , إذا أبقت على العديد من قوانينها , مما خلق نوعا من الخلل , ودفع الفاعلاون في الوحدة الأوروبية إلى التفكير في إيجاد مخرج لحالة التأزم هذه خصوصا وان عدم الالتزام هذا اثر على قضايا الأمن الداخلي بصفة سلبية, فكانت اتفاقيات شنقن بمثابة الحل لعلاج هذا الخلل , حيث قامت سبع دول في الرابع من جوان 1985 وهي ألمانيا , اسبانيا , فرنسا ,البرتغال ,ودول البنلوكس ,بالإمضاء على اتفاقيات شنقن تتضمن ضبط تنقل الأشخاص وتعطي دفعا جديدا لمسالة التنسيق بين السياسات المختلفة في هذا المجال , وقد

[1]– ميشال بونشير ،المرجع السابق، ص.105

[2]– ميشال بونشير ،المرجع السابق، ص.107.

أفرزت هذه الاتفاقيات منذ دخولها حيز التنفيذ بعد عشر سنوات تقريبا أي في 26 مارس 1995 حيزا مهما لفكرة أوروبا بدون حدود, رغم أن هذا التوجه الخاص بحرية تنقل الأشخاص سبق للأوروبيين وان ناقشوه وضمنوه أيضا في اتفاقية روما كما انه كان إحدى موضوعات أوامر المجلس الأوروبي وقرارات محكمة العدل الأوروبية , ورغم كل ما قيل عن فحوى هذه الاتفاقيات والتشكيك في مدى نجاعتها إلا أنها تبقى واحدة من بين عشرات القفزات النوعية في البناء الأوروبي , لأنها باختصار شكلت فضاءا قانونيا جديدا وفعالا اختصر من الناحية القانونية الإطار الكلاسيكي والتقليدي لفكرة التعاون الأمني والجمركي مثلما كانت مطروحة سابقا [1], ودفع بنظام الأمن الأوروبي من أن يتحقق بشكل فعلي , بحيث أصبح المواطن الأوروبي يتنقل بين مختلف البلدان الأوروبية بدون حاجة إلى تأشيرة ولا جواز سفر , بل تكفي بطاقة الهوية الوطنية وبالتالي تحولت الوحدة الأوروبية من مجرد خطابات وشعارات ونصوص إلى واقع علمي معاش يوميا , وتبددت بشكل آلي كل تلك المخاوف التي استوطنت لفترة طويلة داخل أذهان الأوروبيين[2].

## المطلب الثالث : مامدى مطابقة النموذج الأوروبي على واقع الدول النامية ؟

إن التساؤل الذي يثار هو هل تتوافر تلك العناصر المذكورة سالفا في التجربة الأوروبية في واقع الدول النامية؟ فاتجاه الأنظمة في هذه الدول يشير إلى عدم توفر أي مظهر من مظاهر التوجيه الوظيفي نحو التعاون و التكامل بسبب غياب المؤسسات الفعالة والقادرة على توجيه الجهود نحو الأهداف المشتركة بالإضافة إلى غياب النظرة الإستراتجية لسلوك التكاملي ، وبناءا على ما تقدم يمكن ذكر باختصار العراقيل التي حالت دون تحقيق نجاح السوق الأوروبية المشتركة ومن ثم الإشارة إلى بعض الشروط التي ينبغي توافرها حتى يتحقق ذلك على النحو التالي:

[1] – اسماعيل معراف، المرجع السابق، ص.38.

[2] – اسماعيل معراف ، المرجع السابق.ص.40.

## أولا : واقع الدول النامية وانعكاساته على تحقيق تكتل كالنموذج الأوروبي

في الغالب تشترك دول الجنوب في عنصر واحد آلا و هو التخلف لا أقل ولا أكثر يكشف عن اختلافات قوية إلى حد ما في طبيعة النظام الاقتصادي مع خيارات تتراوح من الليبرالية الجامحة إلى تدخل الدولة ونظام سياسي مع مجموعة متنوعة من الأنظمة مدنية وعسكرية ذات اتجاهات ديمقراطية أو استبدادية مع نظام متعدد الأحزاب ، أو ذو الحزب الواحد وطبيعية ثقافية تضم فسيفساء من الشعوب والتقاليد والعادات تأثرت بعناصر حديثة تحيا في تعايش متضارب [1].وعليه هذه الاختلافات تكفي لإثبات أن تبني النموذج الأوروبي لا يخلو من أن يكون مجرد عملية فكرية أو مجرد ضربا من ضروب الخيال أكثر من كونه عملية قانونية ملموسة تهدف لإضفاء الطابع المؤسساتي على التعاون بين دول الجنوب .

• إن عدم استقرار الأنظمة السياسية المرتبط بعدم اليقين في الوضع الدولي يجعل تنظيم التعاون ضمن إطار قانوني محدد أكثر غموضا لقد تم إبرام العديد من العقود والاتفاقات وتأسيس عدد من المنظمات ليس على أساس تقدير واقعي حكيم لإمكانية التعاون، ولكن على أساس تحالفات ظرفية ذات طابع إيديولوجي أو شخصي[2].

• شخصنة العمل الدبلوماسي وصل إلى درجة تجعل عددا كبيرا من المؤسسات في وضعية معطلة فهناك في الفقه السياسي مقاربة تقول بان الدولة التي تحكمها المؤسسات لا تعبه بالأخطار والتهديدات الخارجية بينما الدول التي يحكمها الأشخاص والعائلات فهي دائمة التوجس والاستشعار بالأخطار لدرجة أنها تقوم بإجراءات وتتخذ تدابير بعيدة عن مظاهر الحكم الراشد , وهذا ما ينطبق على الكثير من دول الجنوب , بحيث أن طبيعة الأنظمة الحاكمة تتميز بكونها أنظمة تعتمد على النزعة الفردية والتسلطية [3]، وأي تغيير في القادة السياسيين متكرر للآسف وله تداعيات على الالتزامات الدولية , ويؤدي في نهاية المطاف إلى إلغاءها وسيكون

[1]-Ahmed Mahiou, la place du droit dans la coopération sud-sud.op.cit.p.11.

[2]–Philippe Braillard Et Mohammad -Reza Djalili ,les organisations internationales du tiers monde :vers l'élaboration d'un nouveau cadre d'analyse, Etudes Internationales, n°3,volume 16, 1985, p.502.

[3]– إسماعيل معراف،المرجع السابق،ص.81.

من السهل جدا وضع قائمة للمنظمات وآليات التعاون المجمدة أو تلك التي تعمل بوثيرة بطينة لأنها ارتكبت خطا كونها ترتكز أساسا على خصائص ذاتية ولم نعد في مجال العلاقات بين الدول، ولكن أصبحنا بصدد علاقات الأشخاص مع الحكومات.

• فالنظام القانوني الداخلي للدول النامية يعكس في غالب الأحيان ضغوطا سياسية أكثر مما يصور اختيارات سياسية فالتشريع إما أن يكون تعبيرا عن تغيرات ثورية ، وإما أن يمثل سياسة المحافظة على القديم الموروث ، حيث تصبح الاستمرارية محاكاة قانونية ، وتنظيمية للدولة المستعمرة القديمة ، ورغم محاولة التحكم في هذا النموذج القانوني فإننا نصل إلى نوع من الترميم للبنيات القانونية المستوردة ، وهذا الوضع يأتي لتقوية المصالح الأجنبية المسيطرة والمحافظة عليها، كما يؤدي إلى استمرار انحراف في العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدين لصالح الدولة المسيطرة .إن نقص الإطارات يعمل على إبقاء الوضع على ماهو عليه وهو عنصر أساسي وعقبة في سبيل التغير لأنه يؤثر ليس فقط على كيفية تطبيق القانون بل يعرقل كذلك عملية التجديد القانوني[1].

• في حقل التجارب العربية للتكتل تبرز الجامعة العربية التي مضى على تأسيسها أكثر من 60 سنة، دون أن تحقق لحد الآن إنشاء هيئة لحل الخلافات العربية، ولم تستطيع لحد لآن إنشاء محكمة العدل العربية التي تمت المصادقة عليها في مؤتمر القمة المنعقدة في الإسكندرية سنة 1964[2] .

• الحديث عن التعاون في مضمار التنمية الاقتصادية ، مازال في طور الخطاب الذي يشجع على التبادل التجاري والحال صارخ بان نسبة التبادل البيني على أضعف مستوى ولا مجال

[1]– محمد بجاوي ، المرجع السابق، ص.103.

[2] – حرص مشروع الإتحاد العربي على أن يفرد لمحكمة العدل العربية مكانة في جامعة الدول العربية المرتقبة حيث نصت المادة السادسة على أن هذه الجامعة تضم بين روافدها محكمة العدل العربية ، كما خصص المشروع المادة التاسعة والعشرين لبيان طبيعة واختصاصات هذه المحكمة، فمن حيث الطبيعة تعتبر محكمة العدل العربية جهاز قضائي رئيسي لجامعة الدول العربية طبقا للمادة 29 وبهذا تفادى مشروع الإتحاد العربي النقد الذي وجه إلى جامعة الدول العربية التي استمرت أكثر من خمسين عاما بدون محكمة العدل العربية .

**انظر، محمود صالح العادلى ، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية الطبعة الأولى ، 2003، ص.183.**

للحديث عن الحواجز الجمركية التي نمت بتعزيزها، أما تنقل الأشخاص فقد حقق قفزة نوعية إلى الوراء، بفرض معظم النظم العربية للتأشيرة على مواطني الدول الأخرى[1] .

## ثانيا : الشروط الواجب توفرها لتحقيق تكتل كنموذج الأوروبي

• بالنسبة للشرط الأول يتعلق بضرورة وجود مؤسسات مستقرة لأن أي عملية التكامل تفترض وجود جهاز مؤسس ينظم ديناميكية التكامل وينشط يوميا لهذا لغرض ، ويمكن أن يكون هذا الجهاز بسيط أو معقدا رسميا أو سريا ، ولكن على أي حال من الأحوال يجب أن يشتمل على هيئات مستقرة ودائمة تكون قادرة على إعطاء الدوافع اللازمة واتخاذ القرارات المناسبة .

• يتعلق الشرط الثاني بتبني نموذج السوق المشتركة بضرورة وجود آلية فعالة لاتخاذ القرارات وهذا ما يكمل ويعزز الشرط الأول, فكل الفلسفة القانونية للاندماج ترتكز على تتبع سلوك وتصرفات الدول المعنية ، والتقييم المستمر لتقدم عملية البناء إلى جانب تعديل آليات التكامل والاندماج ، وهذا ما يدفع إلى المزيد من تجسيد فكرة التكامل بحيث يتم وضع نظام كامل أين تتخذ الإجراءات المناسبة من قبل اللجان الدائمة واللجان المتخصصة , ومجموعة من الخبراء في كل القطاعات ويرافق السوق المشتركة هيكل معقد وذو أهمية بالغة يتوج بسلطة القرار والتي من شأنها أن تسهل علاقات التعاون والاندماج , وتضمن الامتثال للتدابير المتخذة أما في حالة الدول النامية لا يمكن تحقيق فعالية القرارات لجملة من المعطيات الموضوعية , فان هذه الأخيرة لا تتحكم في اقتصادياتها , ولا تعرف عنها إلا القليل, كما تظهر هذه الاقتصاديات مفككة تضم قطاعات ينعدم الترابط فيها بينها ، فحتى عند ما يتم إنشاء شركات أو مؤسسات عامة لتسير نشاط ما فذلك لا يعني أن الدولة تتحكم فيها ، ولا تكون قادرة على تنفيذ القرارات والتوجهات المتفق عليها على الصعيد الدولي ، وبالتالي هناك فجوة كبيرة بين الخطاب القانوني المتمثل في جملة الالتزامات و الاتفاقات والواقع الاقتصادي, ولا يؤثر القانون على الحياة

[1]– إن حرية المواطن العربي مازالت مقيدة في الإنتقال من قطر إلى آخر وتحدها قيود التأشيرات المنع وسوء المعاملة ، وقد كان هذا أول مطلب عبر عنه مندوب لبنان في اللجنة القانونية الدائمة عام 1946عندما قدم اقترح يرمي إلى إلغاء التاشيرات المرور والدخول والإقامة لرعايا دول الجامعة العربية لدى انتقالهم بين البلدان العربية. لمزيد من المعلومات . **أنظر، سليمان المندرى ،السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص.173.**

الاقتصادية بما فيه الكافية وهذا يذهب عكس ما يعتقد البعض انه يمكن تغيير الأشياء بمرسوم أو اتفاق دولي[1].

• أما الشرط الثالث لتبني نموذج السوق المشتركة يتعلق باحترام التعهدات في ظروف اقتصادية معينة ، عادة ما تضع كل إستراتيجية اندماج في حسابها احتمال عدم التقيد أو الخروج عن القاعدة في حالة ما إذا ظهرت ظروف طارئة لدولة عضو في المجموعة ، أو مشكلات ذات طبيعة عارضة أو دورية. حينئذ يتم اللجوء إلى اتخاذ تدابير أو إجراءات خاصة في صالح نشاط أو قطاع ، أو منتوج ما من أجل مواجهة الظرف الطارئ ، ومن ثم تجاوزه واستعاذة التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية ، والعودة من جديد إلى احترام القواعد المشتركة للجماعة الأوروبية ، فبمقتضى القول المأثور القديم الجيد بان الاستثناء يؤكد القاعدة يسمح للتقنية القانونية بإدراج في منظورها بعض الأخطار الاقتصادية واضطرابات دورية، كما أن الحوادث الاقتصادية تفرض بعض التوجيهات التشريعية ، لكن ماذا يكون الأمر عندما تكون هذه الاضطرابات هيكلية أي عميقة ومستمرة وهو ما ينطبق على وضعية جل الدول النامية التي تعاني من عدم التجانس وترابط هياكل الإنتاج التي تنعكس سلبا على القواعد الأساسية للاقتصاد , وأن بعض هذه الدول تعتمد كليا على تصدير منتج تخضع أسعاره للتقلبات الموسمية في السوق العالمية . بينما تعيش الدول الأخرى متأثرة بالمظاهر المناخية ، فهل يمكن أن نطالب هذه الدول بلحترام التزامات محددة مع العلم أنها أصبحت غير قادرة على التنبؤ بما يكون عليه وضعها الاقتصادي في الغد القريب ، فمهما كان الاحترام لقيمة الاتفاق الدولي وصرامة الالتزامات التي تم قبولها بكل حرية فان وجود مثل هذا الشرط سيكون له نتيجة مغايرة تماما لما كان يهدف إليه وهو على هذا النحو يقضي على هذا الاتفاق بدلا من حمايته. ونتسأل مرة أخرى .هل يمكن كحل وسط السماح بالإستثناءات كلما أثار ظرف طارئ أو خلل على الأداء الاقتصادي لدولة نامية تنتمي إلى سوق مشتركة ؟ فمثل هذه الحلول من شأنها أن تجعل أي محاولة تكامل واندماج غير مجدية وبحيث يصير الاستثناء قاعدة بقوة الظروف ,ويصبح عدم الامتثال للمعايير لا يترتب عنه أي مسؤولية وتسود حالة "للا قانون" [2].

[1]– Ahmed Mahiou ,la place du droit dans la coopération sud-sud.op.cit.p.16.

[2]–محمد بجاوي، المرجع السابق، ص.74.

## المطلب الرابع : مستقبل التعاون الاقتصادي بجنوب–جنوب في ظل المرحلة الانتقالية

إن القانون لا يعجز على تنسيق عملية التكامل بين دول الجنوب ، فهو كفيل بتنظيم العلاقات بينها وذلك عن طريق تحديد الالتزامات المعقولة ، وكذا المسؤوليات المتساوية كما أن المعطيات الاقتصادية أيضا من شأنها أن تخدم فكرة التعاون انطلاقا من مبدأ المنفعة المشتركة لكل الأطراف بفضل اعتماد مسارات جديدة لم تكن معتمدة في السابق . وفي ضوء ما جرى من تغيرات في ورؤى .وتطور الأوضاع الاقتصادية وتفاعل الدول النامية معها بدأ القانون يسترجع مكانته الحقيقية ويتحكم في مسار العلاقات بين الدول النامية هذا ما سنأتي على ذكره في هذا المطلب .

### أولا : التحديات التي تواجه الدول النامية في مسارها التعاوني:

لقد واجهت الدول النامية جملة من التحديات أعاقت حسن سير علاقتها الاقتصادية ، وألزمتها في الكثير من الأحيان على التراجع . كما أنها فشلت في تحقيق الحد الأدنى للتعاون والتنسيق وهذا يعود بالأساس إلى معوقات داخلية وخارجية بعضها قانوني والبعض الآخر اقتصادي ومن ثم فإن الرهان المستقبلي هو تجاوز هذه المعيقات التي بإمكانها أن يأثر على الأداء الاقتصادي لدول الجنوب ودخول التعاون بينها مرحلة جديدة.

**· التحديات القانونية:**

مرّ بعض الوقت بدأ القانون الداخلي يأخذ بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية وتغيراتها وشرع في مسارات جديدة تم وصفها بأنها تلك الخاصة بالقانون الإتفاقي، وما قيل عن القانون الداخلي ينطبق عن القانون الدولي فمهمة رجل القانون لم تعد تقتصر على الاهتمام بالمسائل التفصيلية فنحن الآن في عصر يجتاز فيه المجتمع الدولي تحولا سريعا وعليه يجب الاهتمام بالحقائق الواقعية والتحديات المختلفة ، ولاسيما تلك المتعلقة بممارسة السيادة والتي يجب أن تتوافق ممارستها مع الالتزامات التي أخذتها الدول النامية على عاتقها ، ولا ينبغي الخلط بين تقلبات القانون وأزمة القانون عكس الرأي السائد الذي يشكك في القانون الدولي للتنمية مما ولد حيرة لدى بعض رجال القانون ، وهذا أمر طبيعي أمام قواعد قانونية والتي كان يفترض في وقت

معين أنها أبديا ومستقرة . فنحن نعي إذن لماذا يقف قانون العلاقات الدولية جنوب/جنوب عند مفترق الطرق ؟ولا يمكن أن يكون فعالا إلا عن طريق قانون انتقالي[1].

**· التحديات الاقتصادية :**

ومن ضمن العوامل التي تساهم في التعزيز التدريجي للتعاون بين أقطار الجنوب هناك المعطيات الاقتصادية ، والتي تشير إلى أن حجم التبادل سوف يزداد ويتضاعف على الرغم من حالة الضعف الاقتصاد الدولي وآثاره ، وتبدو هذه الدينامكية التي انطلقت لا رجعة فيها لاسيما أنها تشجعت من جراء ممارسات الدول المصنعة التي تعيق المؤتمرات الدولية متخذة إجراءات حمائية وتسود هذه الحمائية في الولايات المتحدة وأوروبا لصالح الزراعة،على الرغم من الاحتجاجات المستمرة لدول الجنوب بحيث تمتص السياسة الزراعية المشتركة ( **PAC**) وحدها 50% من ميزانية الإتحاد الأوروبي، وتنفق الحكومة الأمريكية مابين مليار دولار إلى مليارين دولار كل عام لدعم قطاع الأرز، مما يسمح للمنتجين الأمريكيين ببيع منتجوهم من الأرز بسعر أقل أكثر من 30%من سعر تكلفته ، وهكذا فالغرب نصفه للتبادل الحر، والنصف الأخر للحمائية حسب الفائدة التي يجنيها منها [2]مجبرا الدول النامية على إيجاد حلول بديلة .

## ثانيا: آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب

ومن ناحية أخرى نلمس في الجنوب عودة إلى الواقعية والبراغماتية ، أي أن الدول النامية بدات تتفادى النظريات والمخططات المتعجرفة و أصبحت تلجأ إلى المبادئ و الآليات التي تسمح بتعزيز التعاون فيما بينها كخطوة انتقالية ، أوبالأحرى عن طريق القانون الانتقالي droit de transition الذي لايحمل نموذج للوحدة و لا يحبس نفسه في قيود إستراتيجية التكامل فمن خصائصه الرئيسية التي تظهر من التجارب القصيرة والمخيبة للآمال في كثير من الأحيان من خلال عشرين سنة الماضية هي كالتالي [3]: فهذا القانون يقوم على مفهوم مفتوح ومرن و يمكن أن نستشعر مرونة هذه المفاهيم القانونية سواء في العلاقات مع الشمال أو في العلاقات الداخلية بين الجنوب من منظور جديد تماما ، لعدم وجود قطيعة متصورة للعلاقات مع الشمال تنظر دول الجنوب لهذه العلاقات من زاوية جديدة نوعا ما ، فهي ليست مجرد مسألة منعهم من

[11]– Ahmed Mahiou ,la place du droit dans la coopération sud-sud.op.cit.p.17.

[2] -Robert charvin, op cit, ,p.114.

[3]-Ahmed Mahiou ,la place du droit dans la coopération sud-sud.op.cit.p.19.

الإضرار بالتعاون بين البلدان النامية ، ولكن ضمان أن تخدم العلاقات مع الشمال التعاون (جنوب–جنوب ) ونلمس هـ ذا الانشغال في جميع الاجتماعات بين الشمال و الجنوب (مثل مداولات المنظمات الدولية أو المفاوضات التي تؤدي إلى إبرام اتفاقات الدولية للتنمية. فعلى سبيل المثال اتفاق السوق الأوروبية المشتركة مع الدول الإفريقية ومنطقة الكارايب والمحيط الهادي ACP أو ما اصطلح عليه بالنموذج المختلط شمال–جنوب والذي تم تجديده في عدة مناسبات في لومي ، دفع هذه الدول لتنظيم نفسها في جبهة مشتركة والسعي إلى إيجاد شكل قانوني أقوى وأفضل تنظيما ، مثال آخر تقدمه الاتفاقيات الثنائية للتنمية التي تطورت بشكل ملحوظا بحيث شملت في البداية على العلاقات (شمال–جنوب) ثم اهتمت فيما بعد بالعلاقات دول الجنوب مع جيرانها حتى لا تعيق التعاون الإقليمي من خلال وضع بنود لذلك التعاون [1] بحيث تمثلت الخطوة الأولى في تجاوز الخلافات الناتجة عن إيديولوجية الوحدة والمساواة في معدلة العلاقات الاقتصادية، وفي هذا الصدد كان للنظام الاقتصادي الدولي الجديد نوع من التأتير المرتد بحيث شكل عقبة أو عائقا أمام تنمية التجارة البينية للدول النامية،فمشروع النظام الاقتصادي الدولي الجديد يقوم على عدد من المبادئ مثل: [2] الإنصاف و التوازن في العلاقات الاقتصادية ومراجعة قواعد التجارة الدولية، و القضاء على التبادل الغير المتكافئ وطالما يتم التذرع بهذه المبادئ في العلاقات مع الشمال فإنها تبدو طبيعية ومنطقية ، و لا تتسبب في أي مشاكل انسجام مع إستراتجية دول الجنوب ، ولكن بمجرد ما تحاول إدراجها في إشكالية العلاقات الداخلية بين دول الجنوب فإنها تثير صعوبات وتناقضات فقد تجد الدول النامية نفسها أمام بديل صعبا إما أن تكون قدوة لدول الشمال من خلال تطبيق كل هذه المبادئ فيما بينها والتي تشكل أساس النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وهذا من شأنه أن يعيق التعاون بينهم الذي هو في حد ذاته ضعيف إن لم نقل غير موجود، أو أنهم لا يطبقونها ويتحملون لوم مخالفة أنفسهم والاعتراف بعلاقات بينية غير متكافئة في نفس اللحظة التي يطالبون فيها دول الشمال أن تضع حدا لمثل هذه الممارسات. وقد تسبب هذا للوم في سوء تفاهم لاسيما في العلاقات بين الدول المنتجة للنفط وباقي أعضاء المجموعة ل77 إثر إجراء قامت به الدول الغربية يهدف إلى زرع الانقسام وشن حملة إعلامية معادية ضد الأوبك والدول العربية منها خاصة ، كما تسببت

[1]-ibid.
**2** -Arezki Ighemat.op, cit.p.51.

دول الشمال في إشعال نار الفتنة بين دول الأوبك ونجحت في تكبيل العديد منها بالديون الضخمة بقصد الضغط عليها وابتزازها والإيعاز إليها للتمرد على سياسات وقرارات الأوبك[1]للاعتقاد بان الزيادة في أسعار النفط هي السبب الوحيد للركود العالمي وعدم التوازن في الموازين التجارية. عن طريق إخفاء عدة إجراءات بما في ذلك التلاعب النقدي، والذي هو أصل عدم استقرار الاقتصاد العالمي الذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط التي هي في المقام الأول النتيجة قبل أن تصبح بدورها أحد الأسباب. ولا تزال هناك بعض الآثار لسوء هذا التفاهم كون أن بعض الدول النامية لا زالت تنظر لتعاون بينها على شكل مساعدات من الدول الغنية المتمثلة في (الهدايا، القروض بدون فائدة أو منخفضة الفائدة ،المساعدات الفنية إلخ....) وليس في شكل تبادلات بين شركاء غير متساوين اقتصاديا فعلا ، لكن مع الرغبة في تحقيق علاقات أكثر إنصافا وتوازنا عن طريق (الاتفاقيات التجارية، الاستثمارات، وتعزيز الصادرات والوردات إلخ....) فسرعان ما تتلاشى العاطفة التي تلون العلاقات الداخلية في الجنوب، ومن الأجدر أن تستند إلى أسس قانونية واضحة ، وأن تأخذ بعين الاعتبار حالة التبادلات الاقتصادية والتي تتطور وفقا للمنفعة المتبادلة حتى ولم تكن هناك مساواة حقيقية بين الشركاء فهذه ليست حقيقة مكتسبة ولكنها تشكل هدفا يجب تحقيقه في أسرع وقت ممكن من خلال الاستخدام الأمثل للتقنيات القانونية .

## ثالثا: فعالية القانون الدولي في دعم التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب:

في المرحلة الحالية من الحوار جنوب–جنوب تظهر ممارسة قانونية أكثر فعالية وثباتا بهدف تنفيذ المفهوم المرن السائد فيما يتعلق بالتعاون الثنائي ، أو المتعدد الأطراف .يسلط تحليل الممارسة القانونية الضوء على تطور مثير للملاحظة والفهم، في البداية كان هناك اتجاه للدول النامية لإبرام عدد كبير من اتفاقيات التعاون ، وكان ذلك لعوامل مختلفة فهي تحاول أن تؤكد ممارستها لسيادة حديثة العهد إلى جانب تفادي مواجهة ندا لندا مع القوة الاستعمارية القديمة وعلى أي حال كانت النتيجة سلبية دون أي قلق حقا بشأن تابعات هذه الاتفاقات، والبروتوكولات والإعلانات والصكوك الأخرى التي كانت من المفروض أن تقيم وتضاعف العلاقات بين

[1]–رجب بودبوس وآخرون، قضايا سياسية، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، الطبعة الرابعة ،2000، ص.271.

الأقطار النامية[1]، وعليه فإن هذا الفشل يجد أصله في الانفجار وتفكك العالم الثالث الذي يكشف بشكل خاص عن هشاشة التعاون وأنه لازال في طور الخطابات والشعارات التي حافظت على مشعل الوحدة ووهم تجسيدها من خلال التوقيع على عدد كبير من الأدوات القانونية ، ومع ذلك لم تكن الدعاية والإعلان لهذه الأعمال كافية لبعث الحياة فيها أو الحث على احترمها وتنفيذها.

حاليا يختلف الوضع تماما نظرا لحدوث فرز بين الاتفاقات الظرفية قليلة العدد التي ليس لها نطاق عملي والاتفاقات الموضوعية التي أضحى احترمها وتطبيقها من الانشغالات الهامة وهكذا يسترجع القانون مكانته الطبيعية لينظم الحاضر ولا يستبق مسار التعاون ودون أن يبالغ في التعهد بمستقبله فقد تبدو النتائج مخيبة للآمال بالنسبة لرجل القانون الذي يسعى إلى البحث ومعرفة الأصالة والجديد في الوسائل التي تستخدمها الدول النامية [2]. ونلاحظ أن التقنيات الأكثر كلاسيكية في القانون الدولي( القانون الدولي التقليدي) مطلوبة بشكل متزايد لتصير دعما للعلاقات البينية الجديدة في الجنوب ، والتي كانت ترفضها وتطعن فيها سابقا ومع ذلك ، فإن الواقع جد عادي لأنه في العلاقات بين الدول النامية لم يكن هناك الكثير لتغييره أو قلبه فلقد تم تقليص العلاقات اقتصادية إلى الحد الأدنى ، وعلى العكس من ذلك يجب تأسيسها ومن ثم تعزيزيها وتقويتها ، ولهذا فإن تقنيات القانون الدولي لازالت فعالة.

فهذه العودة إلى بعض القواعد التقليدية ليست عرضية ودورية فحسب ، بل هي جزء من تطور أعمق أخد يتشكل مند بعض الوقت والذي وجدت فيه دول العالم الثالث نفسها من بين المدافعين عن المبادئ والتقنيات التي وضعها القانون الدولي ، في حين أن بعض الدول الغربية أصبحت تشكك في نفس هذه المبادئ والتقنيات فلقد ولت مرحلة الطعن في القانون الدولي، وتلتها مرحلة أخرى حيث يتطلب لأمر قبل كل شئ الاستفادة القصوى من القانون الموجود لإعطاء أساس أكثر قوة وصلابة للمطالب الشرعية. وبالفعل إن المشاركة النشطة في العلاقات الدولية لأكثر من عشرين عاما وكذا التقييم الأفضل لآليات صياغة وتطبيق قواعد القانون الدولي أضف إلى ذلك التجربة الفعالة لعمل المنظمات الدولية ونشاطها التقني يكشف عن طبيعة تأثيرها ومدى ذلك التأثير في العلاقات الدولية وقدرتها على إرساء نظام اقتصادي دولي جديد [3] ، منحت مزيد من

[1]-Ahmed Mahiou, la place du droit dans la coopération sud-sud.op.cit.p.35.
[2]-ibid.

[3]– محمد بجاوي، المرجع السابق، ص.174.

الضمانات للدول النامية وأعادت لها الثقة في القانون. في وقت نشهد فيه تراجع للدول المصنعة التي أصبح لديها شكوك تجاه القانون الدولي الإتفاقي ، والمبادئ الأساسية للمنظمات الدولية والعدالة الدولية، وفي حالة ما إذا تأكد هذا الاتجاه واستمر فسنكون بصدد حوار بين جبهات معكوسة حيث تتمسك دول العام الثالث بأحكام وقواعد القانون الدولي، وفي المقابل تبرز الدول المصنعة معارضة أكثر للمبادئ والآليات المتعددة الأطراف فاسحة المجال للآليات الثنائية أن لم نقل الأحادية الجانب وبالتالي ينبغي العمل من اجل تطوير القانون الدولي ، وإخراجه من حيزه الغربي الضيق إلى حيزه الدولي الحقيقي، والذي بمثابته يصبح القانون الدولي أداة ناجعة لحل النزاعات وترتيب شؤون المجتمع الدولي المتعدد في شرائحه وتكوينه والمتحد في غايته وأهدافه.

إن مكانة القانون الدولي في عالمنا المعاصر لاتبعث على الكثير من الارتياح، ولكي تنجح الدول النامية في تقويم هذه المكانة فعليها ان تستمر في نضالها على المستويين الداخلي والدولي من أجل إرساء قواعد الشرعية والديمقراطية والإنسانية ، فبقدر ماتكون هذه الدول قوية وشرعية بقدر مايكون القانون الدولي الذي تنسجه قويا وشرعيا، يفرض احترامه على المجموعة الدولية لا لشيئ سوى لكونه يخدمها بإخلاص[1].

[1]– أحمد خروع ، المرجع السابق ،ص.56.

# الباب الثاني:

## التكامل الاقتصادي بين دول الجنوب آلية فعالة لتحقيق التنمية الإقتصادية

# الباب الثاني :التكامل الاقتصادي بين دول الجنوب آلية فعالة لتحقيق التنمية الإقتصادية

**تمهيد:**

في إطار البحث العميق في استراتيجيات التنمية المتبعة في دول الجنوب باعتبارهاالقضية المركزية ، و محاولة لإيجاد حلول لأهم العقبات التي تواجهها في مجال التجارة الدولية ، و التغيرات الاقتصادية ، و الاجتماعية المطلوبة للخروج من حالة التبعية لدول الشمال برزت حتمية تعاون أكثر من إقليمي لهذه الدول وفق أسلوب التعاون جنوب/جنوب ، فأخذت العلاقات الاقتصادية بين الدول المستقلة حديثا في التكيف و مقتضيات العصر في الكثير من مناطق العالم النامي،و تصادف ذلك مع توجه المجتمع الدولي بشكل كبير إلى منظومة قيم نوعا ما جديدة أطلق عليها البعض مفهوم النظام العالمي الجديد ، يرتكز على ثلاثة أنظمة فرعية تتمثل أولا في النظام النقدي الدولي الذي يقوم بإدارته صندوق النقد الدولي, و ثانيا نظام استثماري دولي بإدارة البنك الدولي و ثالثا نظام تجاري عالمي, كما أن التطور التكنولوجي الذي حدث في قوى الإنتاج كان أحد الأسباب المهمة في تفعيل هذا النظام الجديد،و أدى بالمقابل إلى تجميع أو تشكيل مجموعة اقتصاديات لتتناسب مع الحجم المطلوب لاستخدام هذه التكنولوجيا ، تبلورت في ظهور أقطاب اقتصادية مهمة في مختلف مناطق العالم بما فيها دول الجنوب التي أصبح لها دور مهم في سير و استمرارية البناء الهيكلي للعلاقات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي. وأصبحت إحدى السمات المميزة لعالم اليوم هي التجمعات والتنسيق فيما بين الدول لخلق فرص التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري ، و مما لا شك فيه أن عمليات التكامل الاقتصادي الجارية اليوم في العالم النامي من شأنها أن تعزز التعاون جنوب/جنوب، و الذي يتم وفق المستوى الفرعي و الإقليمي ،خاصة اذا علمنا أن نشاطات التجمعات الفرعية و الإقليمية أثبتت نجاعتها و ديناميكيتها . وفي هذا الباب نتناول في الفصل الأول التعاون بين دول الجنوب في شتى المجالات الاقتصادية إلى جانب دراسة التكتلات الاقتصادية التي نشأت في أنحاء العالم النامي، أما الفصل الثاني فيتحدث عن صعود الاقتصادات الناشئة واندماجها في الاقتصاد العالمي مع قيام تحلفات بينها وبين بقية دول عالم الجنوب.

# الفصل الأول:

## التعاون الاقتصادي جنوب – جنوب و آفاقه المستقبلية.

- **المبحث الأول:** مفهوم التعاون الاقتصادي جنوب_ جنوب.
- **المبحث الثاني:** مجالات التعاون الاقتصادي جنوب_جنوب.
- **المبحث الثالث:** التكتلات الاقتصادية بين دول الجنوب.

# الفصل الأول: التعاون الاقتصادي جنوب – جنوب و آفاقه المستقبلية

نتناول في هذا الفصل الجوانب المختلفة لمفهوم التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب من خلال التطرق إلى العديد من مجالات التعاون الذي اشتركت فيها الدول النامية (التبادل التجاري، و التعاون في مجال الاستثمارات ، و التبادل التكنولوجي ، والطاقة) و على ضوء ما تتمتع به معظم الاقتصاديات دول جنوب من وفرة و تنوع في الموارد الطبيعة و مواقع إستراتيجية و توفر رؤوس الأموال بحيث لجأت إلى إنشاء تجمعات تكاملية اقتصادية ، ونتتبع مسيرة لكل من (كمجلس التعاون لدول الخليج العربية و إتحاد دول المغرب العربي و تكتلات أمريكا الجنوبية والقارة الإفريقية، و مجموعة آسيا الجنوبية في جنوب شرق آسيا) التي أبرمت العديد من اتفاقيات التكتل و التجمع و نود أن نشير أن تجارب الدول النامية في الانخراط تحت مضلة الكيانات الاقتصادية، و ما حققته من انجازات وفشل.

## المبحث الأول: مفهوم التعاون الاقتصادي جنوب/جنوب:

يمثل أسلوب التعاون جنوب/جنوب فرصة للعمل المشترك ولقد ساهم فعلا في تعزيز التعاون الجهوي باعتباره الطريق الطبيعي لتطبيق سياسة الاعتماد الجماعي على الذات على مستوى مجموعات من الدول النامية تجمعها روابط خاصة كالجوار الجغرافي والتشابه الكبير في الظروف الاقتصادية والانتماء الحضاري المشترك، والماضي الاستعماري، والحاجة المشتركة لتعظيم التنمية واستدامتها، والتنمية بين مجموعة من البلدان المتجاورة إقليميا يمكن أن تساعد على خلق المقومات اللازمة للتعاون الإقليمي المشترك في ظل معطيات التنمية وظروف العولمة السائدة.وفي هذا المبحث نتناول ثلاثة نقاط أساسية : تعريف التعاون الإقليمي وأشكاله، ثم نقف على مفهوم التكامل وما يدخل في إطاره مع إعطاء الفرق بينه وبين التعاون الإقليمي وفي الأخر نسلط الضوء بصورة مكثفة على التعاون حنوب–جنوب والإشارة إلى إيجابياته وسلبياته.

### المطلب الأول :التعاون الاقتصادي الاقليمي وأشكاله

يتخذ التعاون الإقليمي أشكالا وصور مختلفة ومتعددة حيث يمكن أن يكون ثنائيا بين دولتين فقط، أو متعدد الأطراف أي بين مجموعة من الدول ذات انتماء جغرافي لمنطقة محددة. وفي

هذا المطلب نحاول أن نعرج على جملة من مفاهيم والمصطلحات أساسية تكتسي أهمية جوهرية في دراستنا للتعاون و ما يندرج في إطاره.

## أولا : تحديد ما المقصود بالتعاون ؟

**• لغويا:**

تتضمن علاقات التعاون عادة كل العمليات التي تتم بين دولتين وأكثر، وذلك بغية الحصول على منفعة مشتركة عن طريق سياسات وآفاق وتبادل ومشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متقارب أو متفاوت.

يعني التعاضد والتآزر ، وهي سياسة مساعدة اقتصادية تقنية و مالية لبعض الدول السائرة في طريق النمو .

Coopération : politique d'aide économique technique et financière à certain pays en voie de développement[1].

وقد لجأت هذه الأخيرة الدول السائرة في طريق النمو في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية للتفكير الجدي و السعي إلى تطوير علاقتها فيما بينها أو مع غيرها من الدول الغربية وبناءا على ذلك توجهت إلى تبني نماذج إنمائية بعضها مستنبط من الواقع المحلي والبعض الأخر مستورد[2]، وفي كلتا الحالتين فالهدف كان واحدا هو محاولة حصر أسباب التخلف من جهة والانطلاق نحو تشيد اقتصاديات تواكب التطورات الدولية السريعة ،وفي الحقيقة فالتحولات التي عرفها المجتمع البشري في القرن العشرين (20) كانت نتيجة إفرازات الثورة الصناعية وما تبعها من ابتكارات في المجالات التقنية وزيادة في حجم الإنتاج على المستوى الدولي، ولقد كان هذا ضروريا للوصول إلى تأمين الحاجات والخدمات الإنسانية الضرورية ولاستمرار بقاء الدول بكيفية جماعية وسليمة

[1] - Petit Larousse illustré, Maison d'édition Larousse, Paris 1991, p. 259 .

[2]– لجأت بعض الدول النامية التي تنبت المنهج الاشتراكي إلى استيراد نماذج تنموية من دول أخرى ومن هذه الدول الجزائر التي حاولت التسيير الذاتي وهو نمط يوغسلافي كما حاولت تكييف تجارب الاتحاد السوفياتي (سابقا) والصين في تعاونيات الثورة الزراعية والصناعات الثقيلة.

**اصطلاحا:**

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتعاون ولكنها تختلف باختلاف توجهات الباحثين ومواقعهم و من أبرزها تم رصد ما يلي :

يرى **إكرام عبد الرحيم** أنه مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتحطيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين جغرافيا أو منتميين إلى دين واحد أو ذوي أصول عرقية واحدة [1] . فهو لا يشترط التقارب الثقافي والاجتماعي أو التكافئ الاقتصادي بين أعضائه.

أما **JEAN TOUSCOZ** يتكلم عن علاقة شراكة يضع من خلالها الفاعلون الدوليون وسائل لتحقيق غايات معينة[2].

فيما يعتبر **GONIDEC ET CHARVIN** صيغة من العلاقات الدولية والذي يتضمن تنفيذ سياسة وبالتالي إستراتجية تكتيك مت تبعة خلال فترة زمنية معينة لذلك تسعى تلك الآليات المستمرة إلى توطيد العلاقات الدولية في مجال ما أو عدة مجالات مع التخفيف من القيود على حرية تنقل الوحدات المعنية[3].

La coopération est un mode de relations internationales qui implique la mise en oeuvre d'une politique donc d'une stratégie et d'une tactique poursuive pendant une certaine durée de temps ,et destinée a rendre plus intimes , grâce à des mécanismes permanents les relations internationales dans un ou plusieurs domaines déterminés sans mettre en cause l'indépendance des unités concernés.

أما التعاون الإقليمي ينطوي على مفهوم وسط بين التعاون الدولي من ناحية والتعاون الثنائي من ناحية أخرى، وهو يهيئ المناخ لحل الصراعات وتغير وجهات النظر العدائية بين الدول وتحرير عمليات التأقلم والتعليم من قيود البغض والكراهية وذلك للوصول بالدول المعنية إلى مرحلة التقدم الإنساني [4]. يرمي التعاون الاقتصادي إلى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تبادل ومنح التيسيرات اللازمة لتسير وتشجيع التبادل التجاري والاقتصادي بين دولتين أو

---

[1]– إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر القاهرة ، الطبعة الأولى، 2002، ص .46 .

2 - Jean Touscoz , évaluation de la coopération Nord – Sud « l'évaluation de la coopération nord- sud , exemple de coopération entre pays francophones ,Paris , économia,p.176.

[3]– فاطمة الزهراء رقايقية ، المرجع السابق ، ص .30.

[4]–إكرام عبد الرحيم، المرجع السابق، ص.48.

أكثر على أساس المعاملة بالمثل، وفي هذا لإطار تحتفظ الوحدات الاقتصادية للدول المتعاونة اقتصاديا بخصائصها المتميزة واستقلالها.

## ثانيا: أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي:

لقد اتجهت رغبة العديد من الدول في الدخول في علاقات ثنائية وجماعية ذات صفة تكاملية عرفت ازدهارا كبيرا وازدادت من تقارب الدول خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية التي أحدثت ثورة في المفاهيم التي اعتمدتها بيئة المجتمع الدولي والتي أصبحت مبنية أساسا على قيم التعاون بدلا من الصراع، مثلث في حالات كثيرة مرجعا يعتمد عليه من أجل تطور ميادين التعاون الإقليمية والدولية، والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي.

**·اتفاقيات التعاون الاقتصادي الثنائية:**

تحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب و المزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع ، إلا أنها تؤدي إلى تقييد التجارة وبالتالي التميز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول [1]، و من بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات نذكر ما يلي:[2]

- تيسير إقامة مشروعات اقتصادية مشتركة لتبدل المنفعة حيث أن الدولة التي تسمح بإقامة مشروعات داخل بلدها تحصل على مميزات منها الخبرة الصناعية والاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة ، وتحقق نشاطا ملموسا في حركتها الصناعية والتجارية والدولة مالكة رؤوس الأموال تستفيد من توسيع دائرة نشاطها الصناعي والتجاري؛
- حرية انتقال الأموال بين الدول الأطراف في الاتفاقية مما يدعم التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأطراف؛
- تنشيط الصادرات بمعدل أكبر و للآجال الطويلة ؛

القضاء على مشكلة النقد الأجنبي, حيث تتم تسوية المدفوعات فيما بينها في نهاية المدة المتفق عليها, و بالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع و تسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية و القضاء على مشاكلها،

---

[1]– تعرف على أنها اتفاق ملزم بين دولتين بهدف إعفاء السلع المتبادلة فيما بينها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها بنسب عينة خلال مدة معينة وبالشروط والأوضاع التي تحددها النصوص القانونية لهذا الاتفاق

[2]– زينب جابر سالم، الاتفاقيات الدولية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص.14.

- تنظم التجارة استيراد وتصديرا؛
- تخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية وذلك بفتح أسواق جديدة للتصدير لكلتا الدولتين المشتركتين في الاتفاقية.

ويلاحظ بأن الاتفاقيات الثنائية عند تنوعها وتعددها مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة ، وذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل ، وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها ، كما تؤثر على شكل ونوع الصادرات والوردات[1].

**· اتفاقيات التعاون الاقتصادي المتعددة الأطراف:**

في العقديين الماضيين، شهدت الجهود المبذولة في مجال التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تطورا ملحوظا ، فهناك العديد من الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف التي تتضمن أحكاما من المنافسة أبرمت بين بلدان المتقدمة (شمال–شمال) وبين بلدان متقدمة وبلدان نامية (شمال–جنوب)، وبين بلدان نامية (جنوب–جنوب) وتجسد هذه الجهود ضرورة التعاون في معالجة الممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود لاسيما في مجال عمليات الاندماج والاستحواذ والتكتلات[2]، ترتكز فكرة التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف على تحقيق أكثر كفاءة اقتصادية ممكنة في الإنتاج وفي عمليات التبادل، فطبقا للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية فإن أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية يتوقف بشكل مباشر على ما يشمل التعاون المتعدد الأطراف على الاتصالات والتعاملات الحكومية ، و القيود الرسمية والنابعة من أسس اجتماعية ومصلحة حقيقية ويتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التميز[3].

[1] – أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، التكتلات الاقتصادية الدولية ، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019، ص 55.

[2] – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2013)، طرائق وإجراءات التعاون الدولي في قضايا المنافسة التي تشمل أكثر من بلد، ، جنيف، تموز/يوليو 2013، ص، 7.

[3] –محمد يعقوبي، المرجع السابق، 38.

## المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي

برزت فكرة التكامل[1] الاقتصادي كظاهرة دولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مع الاقتصادي **جاكوب فاينر (J.Viner)** سنة 1950 ، الذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الاتحادالجمركي التي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي[2]. كما تطورت على يد الكثير من الاقتصاديين ( **Scitovsky, Mead, Lipsey**).لكن الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي كانت على يد **بلا بلاسا (BellaBalassa)** سنة 1961 في كتابة المعروف نظرية التكامل الاقتصادي(**The Theory of economic integration**).

### أولا: سلم التكامل الاقتصادي الاقليمي

تشير المناقشات التي أثيرت حول مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى أنها اتجهت نحو مرحلة التكامل الاقتصادي التام ، غير أن الواقع العملي يلقي الضوء على تناول هذا المفهوم من زواية أخرى تتعلق بالتدرج الرأسي لأشكال التكامل الاقتصادي الإفليمي على نحو يجعلها متخذة شكل سلم أو درجات سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي وحتى يتم استيعاب منهجية التكامل الاقتصادي لابد من تسليط الضوء على درجات لسلم التكامل الاقتصادي الإقليمي:

---

[1]–أن كلمة "تكامل"integration ذات أصل لاتيني بدأ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الإنجليزي يعني تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحد. هذا المعنى يتفق مع المعنى الدارج لكلمة تكاملالتي تذل على ربط أجزاء بعضها إلى البعض ليتكون منها كل واحد. كما أنها تعني تكميل أو التمام أو الكل التام، أما من ناحية الفعل فتدل على عملية الربط بين الأجزاء المنفصلة وتجميعها لتكون في الأخير كلا متكاملا .**راجع، نزيه مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007 ص.10**

[2]–ويشير اصطلاح التكامل الاقتصادي الإقليمي في الفكر الاقتصادي التكاملي إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجهة التجارة القائمة بين مجموعة من الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة أي لتصبح هذه الدول في التحليل الأخير كلا واحد. **أنظر، سامي عفيفي، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2005، ص.27.**

- **منطقة التجارة الحرة** : في هذه المرحلة يلغى فيها قطران أو أكثر جميع القيود والرسوم الجمركية على تجارتهم البينية، ولكن يحتفظون بتعريفاتهم الأصلية تجاه العالم الخارجي[1].
- **الاتحاد الجمركي** : يعد درجة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة يتم من خلاله توحيد التعريفة للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة القيود على حركة التجارة البينية.[2]
- **السوق المشتركة**: عندما تكون دولتان أو أكثر اتحادا جمركيا ويسمحان بالإضافة إلى ذلك بحرية الحركة عوامل الإنتاج–عمل ورأس مال– فيما بينهما[3].
- **الاتحاد الاقتصادي** : هو تجمع اقتصادي يتضمن إضافة إلى إلغاء القيود على تجارة السلع وعوامل الإنتاج تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية.[4]
- **التكامل الاقتصادي التام** : هو أرقى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي يؤدي إلى ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة وذلك بإنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة تكون من صلاحيتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية.[5]

انطلاقا من عرضنا لدرجات التكامل الاقتصادي في الشكل رقم 01 يمكن تحديد اتجاهين للتكامل الاقتصادي وذلك حسب الصيغة التكاملية المتبعة: فالاتجاه الأول يعرف بالتكامل الاقتصادي الأفقي والذي يعني انضمام دول جديدة للمنطقة التكاملية وتوسيع نطاقها الجغرافي، وخير مثال على ذلك توسيع المنطقة التكاملية وتوسيع المنطقة التكاملية للاتحاد الأوروبي، أما الاتجاه الثاني فيعرف بالتكامل الرأسي، ونعني به الانتقال من درجة لأخرى من درجات التكامل الاقتصادي، انطلاقا من المنطقة التفضيل الجزئي وصولا للاتحاد الاقتصادي التام.

---

[1] – عبد الكريم جابر سنحار العيساوي ، التكامل الاقتصادي العربي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى ،2015،ص.19.

[2] – حسن فرج الحويج ، التكامل الاقتصادي الإقليمي والصناعة البتروكيمياوية ، دار جليس الزمان ، عمان 2014، ص.17.

[3] – عادل احمد حسن، الاتحاد الأوروبي، نموذج التكامل الاقتصادي الإقليمي، دار عزة للنشر والتوزيع، السودان، ص.25.

[4] – عادل احمد حسن، المرجع السابق،ص.30.

[5] – سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق، ص.34.

**الشكل رقم 1: درجات التكامل الاقتصادي**

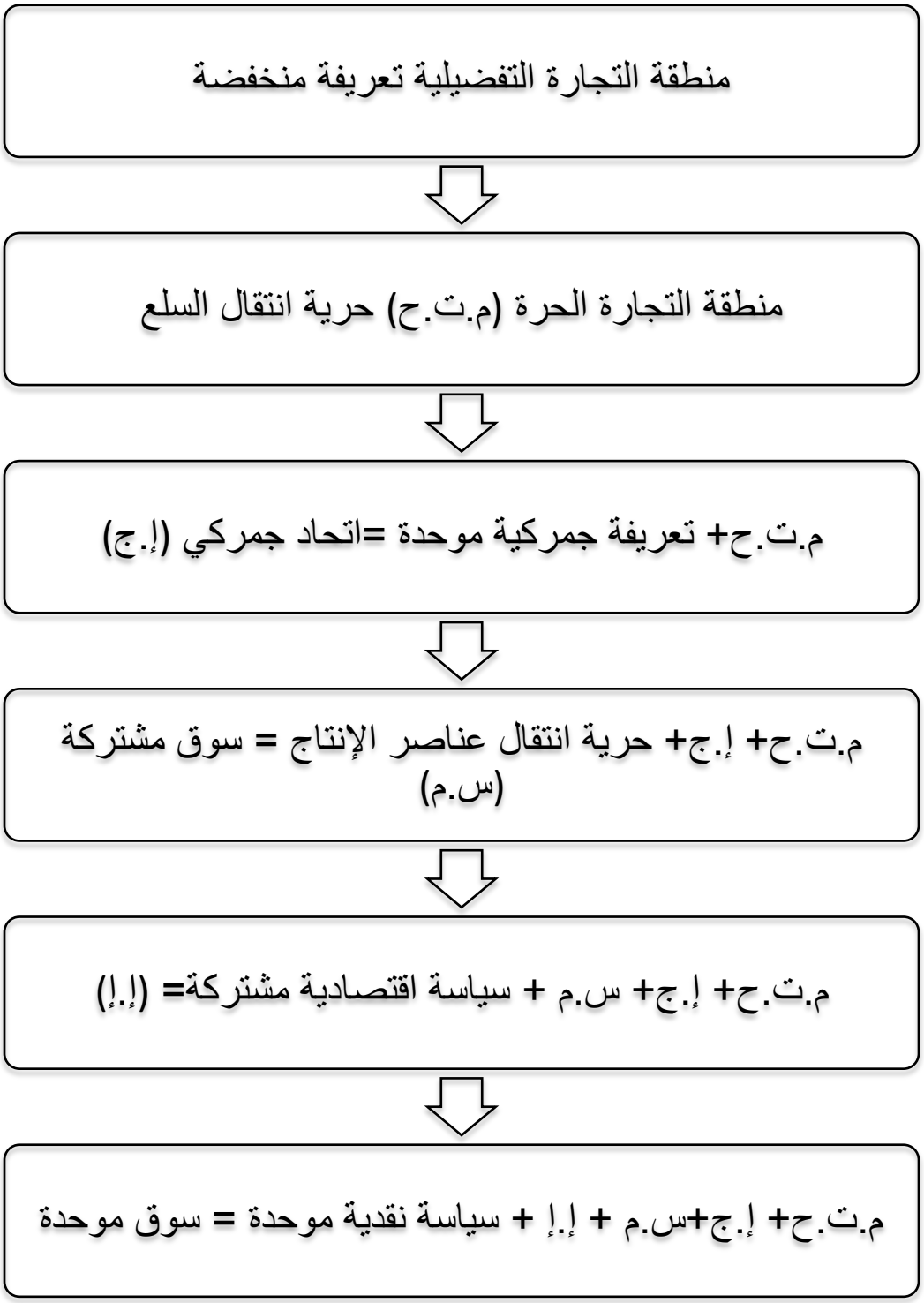


**المصدر:**

Hakim ben hamouda ; L' integration regionale en Afrique central, Bilan et perspective edition karthala,paris 2003.p.31.

## ثانيا: الفرق بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي الإقليمي

إن علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول ليست جديدة، بل هي ناتجة عن تداخل المنافع الاقتصادية واختلاف مستويات التنمية بين الدول، واستحالة أن تبقى دولة ما بمعزل عن الدول الأخرى دون بناء علاقات تعاون مع غيرها خاصة في العصر الحديث الذي تتزايد فيه مظاهر الانفتاح الاقتصادي والعولمة ، ولعل من المفيد التميز بين مفهوم التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي فالتعاون الاقتصادي يعني إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات التجارية وإجراء التنسيق بين الدول في مجالات التنمية المختلفة والاستثمار في المشروعات المشتركة [1] . من هنا يمكن أن نفرق بين التعاون والتكامل الاقتصادي، فالهدف من التعاون الاقتصادي(coopération Economique) هوتخفيف أثر العقبات الموجودة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتقليل منها ، أما التكامل الاقتصادي (IntégrationEconomique) يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يعمل على إزالة هذه العراقيل وتوفير الشروط الملائمة لزيادة فاعلية وعمق العلاقات الاقتصادية بين الدول [2]. كما أن التعاون الاقتصادي يشير في مضمونه إلى احتفاظ كل بلد طرف فيه على حريته واستقلاليته في اختيار سياسته الاقتصادية الوطنية وتكتفي الدول في علاقاتها في مجال التعاون الاقتصادي بالعمل المشترك لتحقيق الأهداف والمنافع المحددة المشتركة فيما بينها، بينما التكامل الاقتصادي الإقليمي هو عبارة عن عملية توثيق الروابط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واتخاذ الإجراءات والوسائل المناسبة التي قد تترجم في مراحلها المتقدمة إلى إنشاء مؤسسات فوق قومية (إقليمية) تنازل لها الدول الأعضاء عن بعض صلاحيتها التقليدية، وعليه فإن التكامل الاقتصادي يقصد به درجة أعلى من التعاون الاقتصادي[3].أما قي واقع دول الجنوب فغالبا مايكون رجل القانون في حيرة من أمره أمام الأشكال والصور التي تتخذها العلاقات بين الدول النامية، لأن المفاهيم والخيارات لاتغطي بالضرورة المحتوى والنطاق الذي يقره القانون الدولي عادة، ويحدث أن الفرق بين التعاون والتكامل، الواقع والمشروع، الحاضر والمستقبل يختفي إلى درجة تتبث أن الفئات والتصنيف ليس لهما أي صلة

[1]– أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص.39.

[2]– سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق، ص.32.

[3]– سامي عفيفيحاتم المرجع السابق.ص.35.

تذكر في تحديد الأشكال خصوصا فيما يتعلق بتأهيل نوع التنظيم الإقليمي التي تنوي دول الجنوب تأسيسه [1]. وفي حقيقية الأمر فإن اصطلاح التعاون هو اصطلاح فضفاض يمكن أن يشتمل على أي درجة من درجات تطوير العلاقات بين الدول.ويحاول بعض الكتاب أن يفرقوا في هذا الخصوص بين التعاون بمعناه الواسع والتعاون بمعناه الضيق: وينصرف المعنى الأول إلى كاقة الأشكال ودرجات التعاون، ويعتبر التكامل الاقتصادي أحد أشكاله ودرجاته.اما النوع الثاني فينظر إلى التعاون والتكامل على أنهما وجهين لعملة واحدة،أي يقيم تطابقا بين التكامل والتعاون[2].

## ثالثا :المواءمة القانونية والتشريعية:

تؤدي اتفاقيات التكامل أو تسريع عملية المواءمة التي تسعى إلى تقليص الفجوات من المبادئ والتطبيقات فعلى المستوى العملي فإن التقارب هو شرط أساسي للتكامل، وبما أن حقيقة التبادل ما هي إلا نقل لحقوق الملكية، لذلك كان من الضروري أن تحدد القواعد العامة لهذه الحقوق وحمايتها. فالتقارب المؤسساتي الذي يرافق اتفاقيات التكامل يتعلق بشكل خاص بقانون الملكية وقانون الأعمال والمنافسة، وحرية الاستثمارات، والمعايير الاجتماعية، والطابع الديمقراطي للنظام السياسي، كعنصر مكمل لا غنى عنه لهذه الجهود الوطنية ووفقا لمبدأ إرادة الاستقلال الجماعي[3]، مع ضرورة مراجعة التشريعات لزيادة فاعلية القواعد والقوانين، فإذا أخدنا الوضع في الدول العربية على سبيل المثال فيوجد الكثير من القواعد والقوانين القائمة في عدد من الدول العربية التي قد تعيق حركة الإصلاح والتحرير، لذا يمكن إقامة مشروع عربي مشترك لمراجعة القوانين التي تحكم قطاعات الخدمات في الدول العربية. وفي هذا الإطار تتم مراجعة شاملة للقواعد التي تحكم القطاعات ، بحيث يتم حذف القواعد غير الضرورية، ويتبع ذلك وضع مصفوفة للمقارنة بين وضع كل قطاع من القطاعات الخدمية في مختلف الدول العربية [4]. أما من حيث التوافق أو التقارب التشريعي قد تكون إحدى الخطوات الأكثر فعالية في التكامل

[1]-Ahmed Mahiou.le cadre juridique de la coopération sud-sud,op,cit.p.24.

[2]– سامي عفيفي، المرجع السابق، ص.277.

[3] - Jean-Marc Siroen, La Régionalisation de L'economie Mondiale, La découverte, Collection « Repères », Paris ;2004,p.18.

[4] – محمد توفيق عبد المجيد ، العولمة والتكتلات الاقتصادية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 2013، ص.321.

الإقليمي تحقيق التوافق التشريعي، والذي لا يتطلب بالضرورة توحيد القوانين للتوصل إلى التحرير، بل يمكن تحقيق هذا التوافق والتقارب من خلال إزالة القيود غير التعريفية من جانب واحد بعد ضمان مراجعة التشريعات ، ومن خلال اتفاقيات الاعتراف المتبادل وأخيرا عن طريق التوافق مع المعايير الدولية مثل معايير المتعلقة بالقواعد المحاسبية الدولية[1].

## المطلب الثالث: ماهية التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب ومبادئه

تبنت الدول النامية إستراتيجية للتعاون فيما بينها وفقا لنموذج التعاون(جنوب–جنوب) والذي يشير إلى مختلف وسائل التعاون فيما بينها والذي بدأ يأخذ مكانه في البيئة الاقتصاديةالدولية.

### أولا: تعريف التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب:

بالرغم من تزايد أهمية أسلوب التعاون جنوب–جنوب في الاقتصاد العالمي بشكل كبير واعتباره عنصرا جديدا في المصطلحات الاقتصادية الدولية الحديثة، وعلى الرغم من تسجيله لمسيرة تاريخية طويلة في مجالات عديدة من التعاون، إلا أنه ليس هناك تعريف دولي متفق عليه حوله، فلقد أوردت الوثيقة الختامية لمؤتمر تيروبي لعام 2009 الأساس المنطقي للتعاون فيما يخص دول الجنوب [2] ، والمبادئ التي يقوم عليها والجهات الفاعلة الرئيسية فيه على النحو التالي"إن التعاون فيما بين الدول الجنوب مسعى مشترك لشعوب وبلدان الجنوب مستمد من الخبرات المشتركة والمشاريع المتبادلة، ويستند إلى أهدافها المشتركة وإلى التضامن فيما بينها, ويسترشد في جملة أمور بمبادئ احترام السيادة الوطنية وتولي البلدان زمام أمورها بنفسها، دون فرض أي

[1] – محمد توفيق عبد المجيد،المرجع السابق، ص.324.

[2]– لابد الوقوف على مفهوم الجنوب، والذي يعني مجموعة المستعمرات التي حصلت على استقلالها وبدأت تظهر كدول مستقلة سياسيا في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية واتجهت نحو محاولة تحقيق تنمية وطنية سريعة تكفل لها اللحاق بمستوى تطور الدول الصناعية المتقدمة فانتقال كفاحها من مرحلة المطالبة بالتحرر الاقتصادي والتنمية في ظل تنامي الوعي بالعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بينها وبين دول الشمال وتنعث أيضا بدول العالم الثالث وأول من استعمل مصطلح الثالث "ألفرد سوفي " Alferd Sauvy" عام 1956 ويخلص الدكتور محمد بجاويإلى أن العالم الثالث مفهوم حيوبوليتيكي يرتكز على الانتماء إلى منطقة جغرافية معينة هي النصف الجنوبي للكرة الأرضية وإلى فترة تاريخية هي فترة الاستعمار، ثم إلى وضع اقتصادي هو وضع نقص التنمية، **أنظر، محمد عوض الهزايمية، قضايا دولية تركت قرن مضى وحمولة قرن أتى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص.274.**

شروط وينبغي ألا ينظر إلى التعاون فيما بين البلدان الجنوب بوصفه مساعدة إنمائية رسمية، بل هو شراكة بين أطراف متساوية تقوم على التضامن، ويشمل التعاون فيما بين البلدان الجنوب نهجا يستمر بتعدد أصحاب المصلحة يضم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات الفاعلة التي تسهم في مواجهة تحديات التنمية وتحقيق أهدافها بما يتماشى مع استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية"[1]

كما عرفه القرار رقم 222/64 (2010) للجمعية العامة للأمم المتحدة بأن التعاون جنوب–جنوب هو عملية يسعى من خلالها بلدان ناميان أو أكثر إلى تحقيق أهدافها الفردية والمشتركة في مجال التنمية القدرة الوطنية عن طريق تبادل المعارف والموارد والدراية التقنية ومن خلال اتخاذ إجراءات جماعية وأقالمية، بما في ذلك إبرام شراكات تشمل الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.[2]

ويعرفه أيضا الدبلوماسي الجزائري " **مراد أحميا** " على أنه تأسيس مشترك موجه لشعوب ودول الجنوب يرتكز على مبادئ التضامن والتعاون والاكتفاء الذاتي، وهذا التعاون ليس توجها اختياريا ولكن إجباريا يأتي من أجل تكملة التعاون شمال–جنوب، ولذلك فإن التعاون جنوب–جنوب يؤسس على أهداف وطموحات متوافقة مع تاريخ وطبيعة اقتصاديات دول الجنوب[3] وقد استمر التعاون جنوب–جنوب كفضاء سياسي أكثر منه واقع اقتصادي حتى نهاية القرن العشرين، حيث بدأت تبرز بعض الأقطاب الاقتصادية في مختلف مناطق وقارات العالم مما أعطى له دفعة جديدة تميزت بلعب هذه الاقتصاديات لدور فعال على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة فيها بشكل أكبر من السابق، وهذا ما عززته العديد من المؤتمرات الدولية.

[1]-Document final de Nairobi 2009, op, cit.p.4.

[2]- Rapport OCDE/ PNUD, Vers une coopération pour une développent plus efficace, OCDE, 2014, p.16.

[3]– يعقوبي محمد، زايد ن محمد، التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، جوان 2016، ص.11.

## ثانيا :مبادئ التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب

يرتكز التعاون جنوب–جنوب على العديد من النقاط والتي تشمل في مجموعاتها المبادئ العامة المتفق عليها لهذا الأسلوب على مستوى الدولي وحسب "**مراد أحميا**" فإن التعاون جنوب–جنوب يرتكز على عاملين رئيسيين هما:[1]

يمثل التعاون جنوب–جنوب مسعى مشترك لدول الجنوب، مؤسس على أهداف تخدم التنمية، ويعتمد على الشراكة، التضامن، الاستقلال الجماعي، إضافة إلى احترام السيادة الوطنية.

التعاون جنوب–جنوب لا يحل محل التعاون الشمال–جنوب، ولا يجب أن يحلل ويقيم على أساس معايير العلاقات شمال–جنوب.

وقد عملت مجموعة ال 77 والصين بصفتهما أصحاب المصلحة في تعزيز وتطوير التعاون جنوب–جنوب على خارطة طريق لتأطير هذا النوع من التعاون الدولي، ولاسيما من خلال تطوير المبادئ التوجيهية التالية: [2]

- التعاون جنوب–جنوب مسعى المشترك لشعوب ودول الجنوب، ويجب أن يكون تجربة لتحقيق التضامن جنوب–جنوب، وإستراتيجية للاستقلال الاقتصادي والاعتماد على النفس، وهذا بالارتكاز على الأهداف المشتركة والتضامن بين الدول الجنوب؛
- التعاون جنوب–جنوب وأولويته يجب أن يتم إعدادها من طرف الدول الجنوب؛
- التعاون جنوب–جنوب لا يجب أن ينظر إليه على أنه بديل عن التعاون شمال–جنوب، كما أن تقوية التعاون جنوب–جنوب لا تقاس بتراجع أهمية العالم المتقدم في مساعدة البلدان النامية؛
- التعاون بين دول الجنوب لا يجب أن يحلل ويقيم بنفس المعايير المستعملة في تحليل وتفسير العلاقات شمال_جنوب؛

[1]– يعقوبي محمد، زايدن محمد، المرجع السابق،ص.44..

[2] - Guira Amor, Benamier Djamel, la coopération sud-sud en tant que cadre conceptuel de la coopération économique Algérie-Afrique, la Revue d'enseignant chercheur des études politique et juridiques vol 05- n°1- 2020 : p. 54.

- المساهمة المالية للدول النامية يجب أن لا ينظر إليها على أنها مساعدة تنموية رسمية من طرف هذه الدول إلى دول أخرى من الجنوب، فهي مجرد تجارب للتضامن التعاون ولدتها تجارب التشارك والانسجام؛
- التعاون جنوب–جنوب هو أجندة تنموية تعتمد على شروط وأهداف تحمل خصوصية المفهوم التاريخي والسياسي للدول النامية وحاجياتها وأمالها، ويستحق التعاون جنوب–جنوب انفصالها والترويج لاستقلالها؛
- التعاون جنوب–جنوب يعتمد على قاعدة عريضة قوية وأصلية من الشراكة والتضامن؛
- التعاون جنوب–جنوب يعتمد على المساواة الكاملة، الاحترام المتبادل والمنفعة المشتركة؛
- التعاون جنوب–جنوب يحترم السيادة الوطنية في إطار من يتقاسم المسؤولية؛
- التعاون جنوب–جنوب يناضل من أجل الاستفادة المتعددة الأطراف من خلال الترويج لنشاطات وتحديات التنمية؛
- التعاون جنوب–جنوب يروج ويساعد على تبادل أفضل الممارسات بين الدول النامية في إطار سعيها المشترك لتحقيق أهدافها التنموية العريضة، ويشمل كافة أوجه العلاقات الدولية وليس فقط الاقتصاد التقليدي ومناطق التكنولوجيا؛
- التعاون جنوب–جنوب يعتمد على الاعتماد الجماعي على الذات؛
- التعاون جنوب–جنوب يسعى لتمكين الدول النامية من لعب دور أكثر حيوية في السياسة الدولية، وضع القرار من خلال مساندة جهودها لتحقيق استمرارية النمو؛
- أسلوب ميكانيزم الترويج للتعاون جنوب–جنوب يعتمد على التعاون والتكامل الثنائيتحت الجهوي، الجهوي، وفوق الجهوي إضافة إلى التعاون متعدد الأطراف؛

ويتوفر التعاون جنوب–جنوب على مزايا هامة تتجلى في عدة عوامل تسير كلها في اتجاه ضرورة تأسيسه لكونها تتقاسم عدة مؤهلات وإمكانيات فقدراتها ومواردها تتكامل فيما بينها في غالب الأحيان، كما أن اقتصاديتها تعتبر متقاربة على الرغم من اختلاف درجة نموها، وهذا ما يسهل نقل وتحويل التكنولوجيا وتبادل الخبرات فيما بينها، وعليه استطاعت العديد من البلدان النامية تنويع اقتصادياتها، مما مكنها من اكتساب قدرة كبيرة على إنتاج السلع والخدمات، كما خلقت ثورة الاتصالات فرصة جديدة لتبادل السلع والخدمات، كما يتوفر عدد كبيرا من الدول النامية على إمكانيات هائلة في مجال الموارد البشرية تكونت في مؤسسات تعليمية ذات مستوى

تقني عالي بدأت جهات الجديدة فاعلة فضلا عن الحكومات تبرز في مجال التعاون الدولي كالمجتمع المدني والقطاع الخاص اللذان بات دورهما يتضح أكثر في مجالات التعاون بين دول الجنوب، وبالتالي أصبح التعاون جنوب–جنوب ينظر إليه أكثر فأكثر على أنه مكون أساسي وضروري للتعاون الدولي من أجل التنمية.

ويشير التعاون جنوب–جنوب إلى إجراءات ومؤسسات وترتيبات رامية إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والتقني بين الدول النامية ، وكذا تحقيق أهداف مشتركة كما أنه متعدد الأبعاد بشكل أساسي، ويتضمن أيضا تعاونا بين هذه البلدان في القضايا متعددة الأطراف من أجل زيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي.[1]

## ثالثا: إيجابيات وسلبيات التعاون الاقتصادي جنوب – جنوب

كباقي نماذج التعاون والتقارب على الصعيد الدولي، تحمل صيغة التعاون جنوب–جنوب العديد من النقاط الإيجابية وبعض السلبيات.

- **إيجابيات التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب** : يمكن تلخيص أهم إيجابيات التعاون جنوب–جنوب على النحو التالي: [2]
- تحقيق التنسيق في مجال السياسات والقوانين وذلك عن طريق توحيدها ملاءمتها في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل زيادة قدراتها الإنتاجية، ورفع عائداتها، وكفاءة استغلال مواردها المتاحة؛
- الولوج إلى الأسواق الدولية يمكن التعاون جنوب–جنوب الدول النامية من الوصول إلى الأسواق الدولية وبناء قدرات تصديرية في قطاعات حيوية للسلع أو الخدمات، وقد أصبحت بعض الدول النامية فاعلا مهما في الأسواق الدولية لبعض القطاعات، حيث وصلت إلى نسبة 30 % من الصادرات العالمية لأكثر 20 مجموعة سلعية حيوية؛

[1] - United Nations Conference on Trade and development (UNCTAD) South-South cooperation : Africa and the news forms of development partnership : New-York ,Geneve, United, nation publications.

[2] – يعقوبي محمد ، المرجع السابق، ص 45.

- تقوية التعاون والتكامل الجهويين حيث يساهم أسلوب التعاون جنوب–جنوب في تفعيل التجارة الجهوية والتكامل الاقتصادي بين الدول النامية بما يعمل على رفع القدرات الإنتاجية والمالية لهذه الدول؛
- استغلال مزايا التجارة الإقليمية من خلال الاتفاقيات التفضيلية والتي من شانها إعطاء اهتمام بإعفاء السلع المتبادلة من الضرائب ،والرسوم الجمركية والتخفيض قدر الإمكان منها؛
- تشاور الدول النامية بشأن قضايا البيئة من جهة وكل من التجارة والتنمية من جهة أخرى[1]؛
- تحقيق لاكتفاء في مجال السلع والخدمات وهذا من خلال تمكين المنتجين في دول الجنوب من تحقيق إدارة جيدة لمتوجاتهم وتبادلها، ورفع مساهمتهم في عرض السلع والخدمات على مستوى أسواق الدول النامية، ويوفر التعاون جنوب–جنوب انخفاضها في القيود التسويقية لمختلف السلع والخدمات وتنسيقا بين السياسات الاقتصادية التي تؤثر على تبادل المنتجات بين دول الجنوب وتحقيق الاكتفاء منها بأقل التكاليف؛
- تعزيز دور رجال الأعمال في المشروعات التعاون التجاري والاقتصادي والصناعي لدول الجنوب[2].

**سلبيات التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب:**

إن بلدان الجنوب بحكم كونها جزء تابع من الناحية الهيكلية في تقسيم العمل الدولي فهي تتحرك داخل بنية اقتصادية اجتماعية سياسية بل عسكرية هي بنية النظام الرأسمالي العالمي، وهي أقل ملائمة لحقوقها ومطالبها، لذلك فحدود التعاون جنوب جنوب لا زالت محدودة، وبالتالي فإن اغلب أهداف هذه الدول لا يمكن أن تتحقق كاملة ما لم تكن مصحوبة بتغيرات استدراكية الاعتماد على الذات والمتمركزة حولها، من خلال اكتساب كل دولة أو مجموعة من الدول النامية هيكلا صناعيا، تكنولوجيا عميقا متكاملا، والتحكم في معادلات ومصادر ومجالات الادخار

[1]– مقدم عبيرات مقدم، التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة ورقة قدمت في ندوة، أعمال المؤتمر الدولي، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 29–30 ماي 2005. ص.42.

[2]– مقدم عبيرات مقدم المرجع السابق،ص.45.

ولاستثمار، وكذلك السيطرة على العلاقات الاقتصادية الخارجية التي تمكن البلد المعني من التعامل مع العالم الخارجي.[1]

إضافة إلى ما تقدم، فإن الصراع الداخلي على السلطة في كثير من دول الجنوب، وعدم الاستقرار السياسي فيها، إنما يفصح عن ذاته باعتباره أحد الأعراض المزمنة لتخلف الحياة السياسية لهذه الدول مما جعل الدول الاستعمارية الرأسمالية طرفا مباشرا في هذا الصراع، من أجل حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الإمبريالية[2].

## المبحث الثاني: مجالات التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب:

تبذل الدول النامية جهود معتبرة من أجل تعزيز وتعميق التعاون الاقتصادي فيما بينها وذلك بغية الوصول إلى تحقيق تنمية قوية ودائمة في مختلف المجالات الاقتصادية، من أهمها التجارة، الاستثمار، نقل التكنولوجيا، ولقد تجسد ذلك بموجب اتفاقيات ثنائية ومتعددةالأطراف ،وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث مبرزين انجازات التعاون بين الدول الجنوب على مستوى مجالات التجارة ،الاستثمار ،والتبادل التكنولوجي،.

### المطلب الأول: التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التجارة

لقد زاد اهتمام الدول النامية برفع كفاءة التجارة الخارجية باعتبارها عنصرا محددا للقدرة التنافسية، واستشعرت هذه الأخيرة أهمية هذا القطاع من أجل زيادة مشاركتها في التجارة الدولية، وتطوير تجارتها البينية بشكل خاص، والتي تسعى جاهدة إلى زيادة معدلاتها .وفي هذا المطلب نحاول أن نتتبع التطورات التي طرأت على التجارة بين دول الجنوب.

#### أولا: تطور التبادل التجاري بين دول الجنوب

يرى الباحث **الشاذلي العياري** ان التجارة البينية أساس كل نماء وكل تعاون مشترك، فهي الجسر الذي يوصل الاقتصادات بعضها ببعض، ويعرف بنواتجها ومنتجيها وقدراتها الإبداعية. ولاشك في أن القفزات العملاقة التي حققها التبادل التجاري العالمي خلال نصف القرن الماضي هي في الوقت ذاته انعكاس للطفرة التنموية والعالمية، وإن تحرير التجارة البينية لدول النامية من القيود

[1]– فوزي الإخناوى ، المرجع السابق، ص .202.

[2]– رجب بودبوس، المرجع السابق، ص. 251.

خطوة سليمة على درب التكامل المنشود وهو عامل أساسي في بعث قطاع تجاري متطور وفعال[1]. وفقا لما جاء في بيانات الأونكتاد فالعلاقات الدولية بين البلدان النامية تضبط بموجب مايزيد عن 300 اتفاق و بنود خاصة تتعلق بطرق وأشكال المدفوعات ولاتزال التجارة هي الشكل الأساسي والأكثر تطورا من أشكال التعاون فيما بينها، فبعض هذه الدول أخدت تنخرط ليس في مرحلة التخصص الانتاجي ، والتعاون فيما بين الفروع فحسب بل وإلى مرحلة التخصص الإنتاجي والتعاون في داخل الفروع الأمر الذي أدى إلى التوسيع اللاحق لنطاق تداول البضائع على أساس تقاسم العمل المتعمق[2].

إن التبادل التجاري بين الدول النامية يمنح إمكانيات جديدة لإحداث تنمية اقتصادية تتجاوز القيود التجارية المفروضة من طرف الدول المتقدمة، لقد ارتفعت حصة المبادلات التجارية جنوب–جنوب من 8% في سنة 1980 إلى 27% سنة 2010 وفي نفس الفترة سجل التبادل شمال–جنوب تراجع من 46% إلى 30%[3]، وذلك حسب ما ورد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2013.

ونظرا لنقص الودائع الوطنية مشابهة لتلك الموجودة في الدول المتقدمة دفع بالدول النامية أن تعتمد آنذاك وبشكل كبير على واردات السلع الرأسمالية (على سبيل المثال آلالات، أدوات، أجهزة كمبيوتر ،وأجهزة أخرى من أجل إنتاج سلع مخصصة وموجهة للبيع) حتى التسعينات كانت الدول المتقدمة المصدر المفضل للمواد المصنعة ذات كفاءة ومهارة عالية، لكن يفضل هذه الواردات تمكنت الدول النامية من اكتساب معارف وقدرات فتحت لها أبواب المبادرة.

وقد شهد التبادل التجاري بين الدول النامية فيما يخص السلع الرأسمالية تطور ملحوظا من 35% عام 1995 إلى 54% عام 2010 وهذا يدل على تصاعد وتيرة العلاقات التجارية جنوب–جنوب منذ نهاية التسعينات خصوصا الدول النامية لشرق آسيا وكذا جنوب شرقها. واللواتي تمكنت من تعزيز الروابط التجارية مع الدول النامية الأخرى، والتي مجمل وارداتها للسلع الرأسمالية ذات

[1]– عبد الحي زلوم ، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، دار الفارس للنشروالتوزيع، المملكة اردنية الهاشمية، الطبعة الأولى، 2008، ص.83.

[2]– ساتانيس، خروموشين ، دور الدولة في التحويلات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ، ترجمة دار التقدم،1998، ص.85.

[3] - PNUD , Rapport sur le développement humain 2013, l'essor du sud : le progrès humain dans un monde diversifie, programme des Nation Unis pour le développement, new work,2013 .p.6

التكنولوجيا العالية تأتي من هذه الدول أي جنوب وشرق آسيا 65% و 55% بالإضافة إلى تقليص الدول النامية الأخرى من تبعيتها للدول المتقدمة فيما يتعلق بالاستيراد للمواد العالية[1].

وفي عام 2010 تمكنت الدول النامية من تصدير 62% من المنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا العالية نحو دول نامية أخرى، ويمكن تفسير هذه الطفرة في صادرات جنوب–جنوب ذات التقنية العالية من خلال التأثير المشترك للتداعيات التكنولوجية من واردات منتجات التكنولوجيا وتحرير التجارة إلى جانب تخفيض الرسوم الجمركية ، ورفع القيود الكمية على السلع الرأسمالية المستوردة ونتيجة لهذا نجحت العديد من الدول النامية في تنويع قاعدة إنتاجها في خدمة الصناعات التحويلية والخدمات على حساب الصادرات الأولية التقليدية [2]. أما بخصوص التجارة العربية البينية فإنها ماتزال محدودة مما يعكس ضعفا في الترابط الاقتصادي العربي ، ويرجع ذلك جزئيا إلى دخول تجارة النفط في المعاملات . ومن المعلوم أن صادرات النفط تتجه في الغالب إلى العالم الخارجي ولذلك فإنه إذا تم اسبعاد النفط من الحسابات ، فإن نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة العربية سوف تتحسن كثيرا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[3].

[1]- OCDE,Rapport coopération pour le développement 2014, le dynamisme croissant de la coopération sud-sud, , Paris,2015. p.60.

[2]- Ibid

[3]– في عام 1996 تجددت الدعوة إلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية ،وفي 1997/2/19 صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بشأن إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية، طبقا لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة في العام نفسه، لتصبح بعد ذلك الإطار القانوني للتبادل التجاري بين الأقطار العربية ،وتم الاتفاق على برنامج يتضمن الإجراءات التنفيذية على أن يبدأ اعتبارا من أول يناير 1998، حيث تخفض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل بنسبة 10% سنويا، وقامت بعض الدول بتطبيق البرنامج التنفيذي، كما تقدمت دول أخرى بطلبات استثناء لبعض السلع . **أنظر ، عبد الحي زلوم وآخرون المرجع السابق ، ص.105.**

**جدول رقم 9: تطورالعلاقات بين البلدان والمناطق المتقدمة والنامية في عامي 1995 و 2010 (النسبة المئوية من التجارة الكلية)**

| الدول | المستوردون | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | البلدان النامية | البلدان المتقدمة | البلدان الأخرى | البلدان النامية | البلدان المتقدمة | البلدان الأخرى |
| | 1995 | | | 2010 | | |
| البلدان النامية | 41,58 | 57,46 | 0,78 | 55,72 | 41,88 | 2,31 |
| أمريكا اللاتينية،ومنطقة بحر الكاريبي | 28,91 | 70,10 | 1,00 | 40,42 | 58,45 | 1,12 |
| الجنوب الإفريقي | 59,21 | 40,64 | 0,15 | 52,93 | 46,60 | 0,48 |
| جنوب آسيا | 41,22 | 56,37 | 2,41 | 64,73 | 32,53 | 2,73 |
| جنوب شرق آسيا | 44,91 | 54,64 | 0,45 | 64,63 | 34,42 | 0,95 |
| شرق آسيا | 46,04 | 52,90 | 1,06 | 56,33 | 41,23 | 2,44 |
| غرب آسيا | 38,20 | 59,69 | 2,11 | 55,48 | 41,29 | 3,24 |

**المصدر: إحصائيات الأوتكتاد .**

**جدول رقم 10: الحصة الإقليمية من واردات للمنتجات السلعيةمن إجمالي الواردات من البلدان النامية والبلدان المتقدمة في عامي 1995 و 2010 (النسبة المئوية)**

| الدول | المستوردون | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | البلدان النامية | البلدان المتقدمة | البلدان الأخرى | البلدان النامية | البلدان المتقدمة | البلدان الأخرى |
| | 1995 | | | 2010 | | |
| البلدان النامية | 35,36 | 62,21 | 2,43 | 53,99 | 43,78 | 2,23 |
| امريكا اللاتينية، ومنطقة البحر كاربي | 30,42 | 68,80 | 0,79 | 39,27 | 60,02 | 0,71 |
| الجنوب الإفريقي | 00 | 00 | 00 | 57,90 | 41,46 | 0,64 |
| جنوب آسيا | 32,45 | 65,00 | 2,56 | 56,06 | 42,36 | 1,57 |
| جنوب شرق آسيا | 44,13 | 55,43 | 0,44 | 62,57 | 36,67 | 0,76 |
| شرق آسيا | 45,52 | 53,73 | 0,75 | 50,21 | 47,03 | 2,76 |

**المصدر: إحصائيات الأونكتاد**

يظهر من خلال الجدولين الزيادة الكبيرة التي حدثت في التجارة في السلع الرأسمالية فيما بين البلدان النامية منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، وبالفعل تظهر الاتجاهات الإجمالية

حدوث انتقال واضح من البلدان المتقدمة كمصدر لهذه السلع إلى البلدان النامية في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010 وخاصة بعد التباطؤ الاقتصادي في عام 2008، وفي إطار تزايد التجارة فيما بين بلدان الجنوب زادت حصة واردات البلدان النامية من البلدان النامية الأخرى بانتظام من نسبة 35% في عام 1995 إلى نسبة 54% في عام 2010. مما يشير إلى أن البلدان النامية أصبحت المصدر الرئيسي لحصول البلدان النامية الأخرى على السلع الرأسمالية.

## ثانيا: أهمية التبادل التجاري جنوب–جنوب ودوره في تعزيز التعاون الإقليمي:

اكتسب التعاون الإقليمي بين دول الجنوب مستوى جديدا من الأهمية يتضح من التدفقات التجارية، واتفاقيات التجارة في القطاع العام وعدد من مؤتمرات القمة الرفيعة المستوى التي عقدت خلال فترة السنتين 2005–2006.

وقد شهدت التجارة الإقليمية بين بلدان الجنوب زخما حفزته اتجاهات العولمة، وظهور عدد كبير من بلدان الشطر الجنوبي في العقد الماضي أصبحت تقدم المساعدة الإنمائية إلى بلدان النامية الأخرى، وتشتمل بلدان الجنوب التي تقدم المساعدة الإنمائية إندونيسيا والبرازيل، وبوتسوانا وتايلندا ، وتركيا ، وفنزويلا (جمهورية البوليفارية) وتونس ، والجزائر ، وجنوب إفريقيا وسنغافورة ،وشيلي ، والصين، وغانا، وقطر، وكولومبيا، وماليزيا ، والهند [1]. كما كانت الذكرى السنوية الخمسين للمؤتمر الآسيوي–الإفريقي (مؤتمر باندونغ) المنعقدة في عام 2005 مناسبة أعطت زخما لزيادة التجارة والتعاون بين آسيا وإفريقيا نحو ما يبرزه إنشاء الشراكة الإستراتيجية الآسيوية–الإفريقية الجديدة، وليس من المفاجئ إذن أن يزيد حجم التجارة بين الصين وإفريقيا وصلت نسبتها في الفترة من 2005 إلى 2006 إلى 30 % حيث بلغت 55 بليون دولار أي بزيادة خمسة أضعاف عما كانت عليه في عام 2001 وقد رفعت الصين في الآونة الأخيرة عدد من الواردات الإفريقية المعفاة من التعريفة الجمركية من 190 مادة إلى 440 مادة وأصبحت آسيا تتلقى 27% من صادرات إفريقيا خلافا لما كان عليه الحال في عام 2000 عندما كانت هذه

[1]– الأمم المتحدة: التعاون فيما بين دول الجنوب من أجل التنمية: إطار المبادئ التنفذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما ببن بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي .اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الدورة السابعة عشرة، نيورك 22–25 ماي2012، ص.22.

النسبة 14% فقط ، وفي مقابل ذلك ارتفعت الآن حصة صادرات آسيا إلى إفريقيا إلى قرابة 18% في السنة.

## المطلب الثاني: التعاون جنوب–جنوب في مجال الاستثمارات الأجنبية:

تحتل الاستثمارات الأجنبية أهمية استثنائية في دول الجنوب التي تعاني في تفاقم أزمتها المالية الأمر الذي زاد من حدة تقليص مصادر التمويل المختلفة، وفي ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لافتراضها من العالم الخارجي، سعت دول الجنوب إلى تنسيق قدرتها في هذا القطاع خصوصا بعد تحسن الوضعية المالية لبعض اقتصاديات الدول النفطية من جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة أهمية الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى التطرق إلى تطورها في السنوات الأخيرة.

### أولا: أهمية الاستثمارات الأجنبية جنوب–جنوب:

تتمثل الأهمية البالغة للاستثمارات الأجنبية عموما في أنها تعتبر مساهما رئيسيا في تكوين رأس مال والناتج بالدول المستقبلة والمصدرة لها، وبالنسبة للدول النامية، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية فيما بين بعضها البعض يساعدها على الاستفادة من ثروتها النقدية المتكونة واستغلالها بشكل أحسن في تنمية قدراتها الإنتاجية[1]، ويحتاج الاستثمار إلى الجو الملائم الذي يقوم أساس على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني والتسهيلات ، والإعفاءات الجمركية والضريبية التي تقدمها الدول وبالفعل لقد كانت الأجواء كلها مناسبة، فمثلا على الصعيد العربي تم تأسيس الوكالة العربية البينية لضمان الاستثمار [2] من طرف الدول الأعضاء من أولويتها ضمان

[1]– محمد يعقوبي، المرجع السابق، ص 30.

[2]– تم تأسيس الوكالة العربية لضمان الإستثمار بموجب اتفاقية دولية إذن هي منظممة دولية ذات طبيعة مستقلة وشخص من أشخاص القانون الدولي وتضم حاليا اثنين وعشرين عضوا: الجزائر،المملكة العربية السعودية،البحرين ،جيبوتي، مصر،الإمارات العربية المتحدة، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا موريتانيا،المغرب،عمان، فلسطين، قطر،الصومال، السودان،سوريا، تونس، اليمن الشمالي ، وقد دخلت الإتفاقية حيز التفيد في واليمن الجنوبي. وقد دخلت افتفاقية حيز التفيد سنة 1974 لفترة أولية تبلغ ثلاثين سنة . **أنظر Dominique Carreau , Patrick juillard ,Droit International Economique,op,cit,p.511**

الاستثمارات التي تشكلت من المستثمرين الوطنيين في إطار التعاون جنوب–جنوب محققا بذلك الاستقلالية الجماعية وإستراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات .

## ثانيا: البعد التنموي في الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار جنوب–جنوب:

وعلى مستوى أكثر شمولية يمكن اشتقاق البعد التنموي لاتفاقيات الاستثمارات الأجنبية بين الدول النامية من أهدافها، هيكلها، إجراءاتها الأساسية وقواعد تطبيقها:[1]

من حيث الأهداف يجب تحديد مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية بين الشركاء وضرورة تسهيل التكامل الفعلي بين الأعضاء الأقل نموا يمثل هدفا مشتركا لاتفاقيات الاستثمار جنوب–جنوبونتيجة لذلك فإن معظم الدول تشير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الهدف التنموي في مبادراتها، وهذا من خلال الارتكاز على مبادئ المعاملة بالمثل والمنفعة المشتركة.

ومن حيث الهيكل يستدعي الأمر إدراج بعض المرونة من أجل السماح للموقعين بالاحتفاظ بهامش التوظيف الضروري لتسطير سياستها التنموية الوطنية، ومنح اتفاقيات خاصة ومختلفة للشركاء الأقل نموا وهي بعض العناصر الهيكلية للبعد التنموي لاتفاقيات الاستثمار بين الدول النامية.

ومن حيث الإجراءات الأساسية لاتفاقيات الاستثمار تعد عناصر جد مهمة من أجل التعبير على التوجه التنموي ووضع التوازن العام بين حقوق وواجبات الشركاء، وفي هذا الصدد فإن المسألة ليست فقط معرفة النقاط المتفق عليها والغير المتفق عليها (كالاحتياطات الإعفاءات الانسحاب إلخ....) ولكن يجب التعرف على كيفية صياغة هذه الإجراءات، وبالنسبة لصياغة الإجراءات الأساسية لاتفاقيات الاستثمار جنوب–جنوب، فإنها تتميز ببعض الخصوصيات، وهي استثناءات معتبرة، فعلى سبيل المثال الدول التي تسعى إلى حماية استثماراتها، فإنها تعطى تعريفا عريضا لمكوناته، ومنها من تتفق مع الدول المستضيفة على درجة معينة من الرقابة على الدخول.

أما عن قواعد التطبيق اتفاقيات الاستثمار يمكن صياغتها بطريقة تساهم في دعم البعد التنموي وهناك ثلاثة عناصر في هذا الإطار الطبيعة القانونية، الميكانيزمات المتوقعة وآثار الاتفاقية

[1]- CNUCED : coopération sud.sud dans le domaine des accords d'investissements, études de la CNUCED sur les politiques d'investissements au service du développement, Nations Unies new York et Geneve, 2005. pp. 36-43.

وخاصة في الجانب المؤسساتي، الأدوات الترويجية، بما في ذلك الأدوات المستعملة في بلدان المصدرة والمساعدة التقنية، فبعض اتفاقيات الاستثمار بين الدول النامية ما هي إلا اتفاقيات إطارية تنطوي على بنية مؤسساتية تطرح مبادئ عامة، تؤكد سعيها للتقدم في طريقة التحرير الترويج وحماية الاستثمارات.

## ثالثا: ارتفاع التدفقات الاستثمار جنوب–جنوب:

كما هو معروف إن الاستثمارات المباشرة للدول النامية نحو الخارج ضعيفة بالنسبة لتلك التي تأتي من الدول المتقدمة، لكن يبدو أن هذه الوجهة تغيرت فحصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية على الصعيد العالمي قد تضاعفت خمسة مرة خلال الثلاثين سنة الماضية بحيث ارتفعت من 6 % في سنة 1980 إلى 31 % سنة 2012، وإذا كان حجم الاستثمارات المباشرة نحو الخارج للدول النامية يبقى متواضع، فإن هذه الأموال تم توجيهها لخدمة وبشكل متزايد لتعزيز التنمية الاقتصادية لدول الجنوب [1] ومن أهم سماتها إذن أنها وجهت لدول الناميةأخرى، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية السريعة التي تشهدها بعض الدول النامية من شأنها أن تستفيد منها دول الجنوب الأخرى، بحيث تتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب بمعادل السنوي بـ 21 %[2].

**جدول رقم 11: تطور قيمة الاستثمارات المباشرة الداخلة إلى مناطق جنوبية أخرى (مليون دولار)**

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| إفريقيا | 43033 | 29604 | 12769 | 13331 |
| شرق وجنوب شرق آسيا | 71605 | 47824 | 50457 | 77093 |
| جنوب آسيا | 16244 | 15694 | 7011 | 15724 |
| غرب آسيا | 30433 | 26173 | 15671 | 21329 |
| أمريكا الجنوبية والكرابيس | 25897 | 12278 | 70071 | 18170 |

**المصدر: محمد يعقوبي، المرجع السابق 52.**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية جنوب–جنوب الداخلة حقق انخفاضا من 187.2 مليار سنة 2011 إلى 145.6 مليار دولار سنة 2014 إلا أنه وعلى

[1]- OCDE, op, cit, p 38.
[2]- OCDE, op, cit, p.59.

الرغم من ذلك فإن قيمتها تعتبر لا بأس بها خلال السنوات الأربعة وخاصة الاستثمارات الداخلة إلى الشرق وجنوب شرق آسيا والتي تشهد اقتصاديتها نموا مستمرا، مكنتها من تأسيس بنية جاذبة للاستثمارات الأجنبية، وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمتها بين هتين السنتين.

**جدول رقم 12: تطور قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من مناطق جنوب إل بمناطق جنوبية أخرى (مليون دولار)**

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| **إفريقيا** | 43033 | 29604 | 12769 | 13331 |
| **شرق وجنوب شرق آسيا** | 71605 | 47828 | 50457 | 77093 |
| **جنوب آسيا** | 16244 | 15694 | 7011 | 15724 |
| **غرب آسيا** | 30433 | 26173 | 15671 | 21329 |
| **أمريكا الجنوبية والكرابيس** | 25897 | 12278 | 70071 | 18170 |

**المصدر**: محمد يعقوبي، المرجع السابق، ص 52.

يبين الجدول أعلاه أن حجم الاستثمارات الأجنبية جنوب–جنوب الخارجة هي مرتفعة مقارنة بنظريتها الداخلة، وهذا على الرغم من انخفاضها سنتين 2011،2014 من 190.05 دولار إلى 149.06 دولار، وتبقى دول شرق وجنوب شرق آسيا تعكس تطوراتها الكبيرة من خلال ارتفاع استثماراتها المنجزة في دول الجنوب، وهذا ما يدل على تحسن الاستثمارات بين دول الجنوب.

## المطلب الثالث: التعاون جنوب– جنوب في المجال التكنولوجي.

مما لاشك فيه أن التقدم التكنولوجي يمثل أكبر التحديات التي تواجه الدول النامية مستقبلا، وأن مكانتها في الاقتصاد العالمي تبقى مرهونة بمقدر ما سوف تحققه من قدرة تكنولوجية، ولعل التعاون في مجال التكنولوجيا واحد من أكثر مكونات التضامن بين دول الجنوب أهمية، حيث أنه يشير بوعد حقيقي للوصول إلى التنمية في جميع أنحاء العالم النامي.

### أولا: وضع الدول النامية في النظام التكنولوجي الدولي

يصعب تقييم كل من التكنولوجيا والابتكار في إطار المعاملات الاقتصادية ولا يوجد مؤشر وحيد يقيمها بطريقة شاملة، ولقد كشف تاريخ طويل من البحوث التجريبية عن عدد من العوامل الدولية التي تشكل عملية التعبير التكنولوجي ونمو الإنتاجية، وبناء القدرات عن طريق ما يقع من أثار التكنولوجية على الشركات المحلية بطريقة مباشرة من خلال الترخيص ونقل التكنولوجيا، أو

بطريقة غير مباشرة من خلال تراكم الدراية غير المباشرة لدى الموظفين المحليين، وكثيرا ما تدعم ذلك وسائل أخرى مثل النسخ، والتفاعل مع العملاء الأجانب في التصميم والمعايير واشتراطات الجودة، والتعاون في المشاريع المشتركة.[1]

والجدير بالذكر أن هناك علاقة تضاد بين التغيير التكنولوجي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، فالنمو الاقتصادي المستدام الذي يعتمد على رفع الإنتاجية في هذه الدول لا يعتمد اعتمادا كاملا على الابتكارات المتطورة كما حدثت في الدول الصناعية،بل على إمكانية التعلم والاستفادة من التكنولوجيا الموجودة فعليا، ويتطلب هذا عدم الاقتصار في الاستثمار على التصنيع، وإنما الاستثمار أيضا عبر نطاق من الأنشطة التي تدعم التنمية الصناعية، بما في ذلك خدمات التسويق والإدارة والمالية، من هذا المنطلق حرصت بعض الدول النامية على إعادة النظر في أنظمتها الخاصة بنقل التكنولوجيا ، وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي لها أهميتها في نقل وتوطين التكنولوجيا فيها، كما عملت على تطوير قدراتها الاستيعابية لتوطين التكنولوجيا المنقولة، وتحديد ملائمة التكنولوجيا الاقتصاد الدولة المضيفة من حيث قدراتها وخصائصها وميزاتها النسبية فإذا تمكنت الدول المضيفة من نقل وتوطين التكنولوجيا يكون للاستثمار الأجنبي أثارا إيجابية على اقتصاد الدولة المضيفة شرط ألا يؤدي ذلك ارتفاعا في حالة التبعية بحيث يصبح غير قادرة خلال مدة طويلة على استعمال أو صيانة أو ابتكار منتجات جديدة أو ما يتصل بها من طرق تنظيمية [2]. وترجع هذه التبعية إلى انعدام الأيدي البشرية الكفئة والمؤهلة للأزمة لأعمال الإنتاج، وقد أدت عملية التراكم الأموال إلى توسيع وتنويع نماذج الاستثمارات مما أدى إلى زيادة التبعية التكنولوجية [3]، وهذا ما يلزم الدول النامية على اجتنابه وتفاديه. كما أننا بدأنا ندرك أنه في كثير من أنحاء العالم وبشكل كبير أن التكنولوجيا والإبداع التكنولوجي أمرين حاسمين لاستمرار الشركات بحيث يرتبط وجودها في السوق بمدى

---

[1]– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، تقرير التكنولوجيا الابتكار2012، الابتكار والتكنولوجيا و التعاون فيما بين بلدان الجنوب، استعراض عام ، نيورك وجنيف، 2012، ص .104.

[2]– رياش سهام، الاستثمارات العربية المباشرة البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم و التسيير، جامعة الجزائر03، 2015، ص.42.

[3]– نور الدين شنو في، الشراكة وسيلة مشجعة على الاستثمار الأجنبي،مجلة العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة، العدد 09، 2009، ص 21.

قدرتها على اكتساب والتحكم في التقنيات الجديدة ونحن ندرك أن هذا نفس العامل الذي ينقص اقتصاديات والشركات الدول النامية [1]، وأنه لا سبيل لتحقيق التقدم التقني والمعلوماتي إلا بالتعليم والتأهيل والتدريب والترسيخ المعرفة لدى الأجيال وبناء قاعدة علمية وتقنية وطنية قادرة على تطوير المستورد من التقنيات وتحديث ما هو قديم، وإبداع حلول تقنية جديدة.[2]

## ثانيا: تطور التبادل التكنولوجي بين دول الجنوب

لقد حدثت زيادة مستمرة في وردات السلع الكثيفة التكنولوجيا العالمية من البلدان النامية، وبإلقاء نظرة فاحصة على الكثافة التكنولوجية المتزايدة للوردات بين البلدان الجنوب يتبين أن أكثر من 53 % في المتوسط من جميع المنتجات العالية التكنولوجيا التي تستورد ها البلدان النامية كمجموعة كانت مصدرها دول النامية أخرى في سنة 2010 أنظر (الجدول رقم 13) وبمقارنة مستوى الكثافة التكنولوجية (المنخفض، والمتوسط ،والعالي) لوردات البلدان النامية كانت هناك من الوردات المصنعة التي تحتاج إلى مهارات عالية وكثافة تكنولوجية حصة أكبر من المنتجات التي تحتاج إلى مهارات متوسطة وكثافة تكنولوجية، وتعزز هذه الاتجاهات المفهوم الذي يقيد بأن الدول النامية تتزايد قدرتها على تصدير سلع كثيفة التكنولوجيا على المستوى العالمي ولا سيما إلى بلدان الجنوب.

**جدول رقم 13: الوردات من سلع الرأسمالية الكثيفة التكنولوجيا والتجارية الحصول عليها من البلدان النامية كنسبة مئوية من إجمالي الوردات بحسب المجموعة الإقليمية.**

| الدول | المستوردون | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | البلدان النامية | البلدان المتقدمة | البلدان الاخرى | البلدان النامية | البلدان المتقدمة | البلدان الأخرى |
| | 1995 | | | 2015 | | |
| البلدان النامية | 24.85 | 74.07 | 1.08 | 53.04 | 46.23 | 0.73 |
| أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | 26.62 | 73.31 | 0.07 | 34.14 | 65.35 | 0.51 |
| الجنوب الافريقي | 00 | 00 | 00 | 58.60 | 40.74 | 0.66 |

[1]- Chahba Bouzar , fatima Tareb, Mondialisation et intégration régionale par les IDE et le transe Fert d'une technologie cas de L'Algérie, Actes du colloque international : intégration régionale et Mondialisation quels impacts sur les économies du Maghreb, Université Oran 11-12 octobre. 2008.p.163.

[2]– محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة ، ابن نديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014 ، ص. 273.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| جنوب آسيا | 52.13 | 37.76 | 10.11 | 47.60 | 45.06 | 7.34 |
| جنب شرق آسيا | 42.93 | 56.64 | 0.43 | 54.61 | 44.82 | 0.56 |
| شرق آسيا | 42.14 | 57.19 | 0.67 | 64.67 | 33.89 | 1.44 |

**المصدر: إحصائيات الأونكتاد**[1]

إن تركيزا لاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات المحتوى التكنولوجي في الفضاءات الاقتصادية (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والاتحاد الأوروبي) أين تكون أنظمة الابتكار فعالة، أثبتت الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في نقل التكنولوجيا، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وفي دول العالم الثالث هناك تجارب ناجحة أيضا مثل دول شرق آسيا (تايوان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وأندونسيا، وماليزيا، والصين، وهونج كونج) استطاعت هذه الدول اللاقطة للإبداعات الإفادة من التقدم العلمي الذي أحرزته الولايات المتحدة ألأمريكية فماليزيا على سبيل المثال حققت طفرة تكنولوجية واضحة يمكن تلمس نتائجها في تحويلها إلى دولة منتجة للتكنولوجيا، خلال عقدين من الزمن فقط ، وهو مايتمثل في إنتاج نموذجين للسيارات (بيرتون ، وبيردوا) وتصديرهما كمايتمثل ذلك في دخول ماليزيا الفضاء الخارجي في إطار مشروع برنامج "" القمر الصناعي الصغير" الذي أطلق بالفعل (Measat1) و(Measat) عام 1955 بالتعاون مع الهند .وقد تطلب التطور الماليزي اتباع سياسة الاعتماد على العلم والتكنولوجيا ، والاهتمام بالبحث والتطوير من خلال تخصيص جزء متزايد من الناتج القومي( PIB) لتلك السياسة أضف إلى ذلك ما أنجزته دول الجنوب شرق آسيا الذي أصبح يمثل اليوم نموذجا مرجعيا للبلدان النامية، والذي يقدم مثالا حيا على نظام الابتكار الذي يسمح بنقل التكنولوجيا[2] ، ويجري الحديث عن المبادرات التي تمت في إطار تدعيم العلاقات بين المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات البحث العلمي و التطوير : حدائق التكنولوجيا، حاضنات التكنولوجيا، مدن التكنولوجيا، مراكز الابتكار، وغيرها من أجل إنجاح المبادرات التي أتبث الواقع أن لها تأثير إيجابي في ربط التعاون بين عالم الصناعة والمؤسسات العلمية ( الجامعات) بهدف خلق القدرات الابتكارية المستدامة وبالتالي تحفيز التنمية

[1]– تقرير التكنولوجيا والابتكار، المرجع السابق، ص 10.

[2] - Chahba Bouzar , fatima tareb, op.cit, p.253

الاجتماعية والاقتصادية[1]، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الجديدة نظرا لأهميتها في تمويل التنمية وتوطين التكنولوجيا في الدول النامية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات فقد نجحت كوستاريكا على السبيل المثال في جدب إحدى الشركات عالميا في مجال التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار الجهود التنموية التي شهدت زيادة الصادرات وخلق والوظائف والصناعات المحلية بهدف تسريع وتيرة التنمية[2].

وفي الأخير بقي أن تشير أن الاستثمار في جهود التعلم التكنولوجي والتنظيمي لدول جنوب شرق آسيا مكنها من تقليص الفجوة التكنولوجية التي تفصلهم عن الدول المتقدمة، إلى جانب امتلاك مهارات ومؤهلات سمحت لهم بنقل التكنولوجيا والتحكم فيها وبيعها في الآخر، هذين المثلين هما خير دليل على الدور الذي تلعبه الأنظمة الوطنية للإبداع والبحث العلمي في نقل التكنولوجيا إضافة إلى الاستثمارات الأجنبية.

## المطلب الرابع :حدود التعاون الإقتصادي جنوب–جنوب

إن تحليل المظاهر الملموسة للتعاون فيما بين دول الجنوب يكشف عن نقاط قوته وضعفه وأوجه القصور فيه،فقد أحرزت دول الجنوب تقدما في العديد من المجالات على مدار عدة سنوات ورغم ذلك لم تتمكن هذه الدول أن تلعب دورا وظيفيا مساعدا لعملية التكامل والتقارب الحقيقي،وهذا بسبب عوامل خارجية وأخرى داخلية التي شكلت إحدى العراقيل التي مازالت تحد من فاعليته،وهذا ما يتبث مرة أخرى أن التعاون جنوب–جنوب يواجه عقبات تحول دون تطوره وتقدمه. ومن هذا المنطلق يستوجب البحث عن صيغ أخرى .

### أولا:العوامل الداخلية

إن أول دليل على انقسام العالم العربي على المستوى الاقتصادي ينبع من الانقسام القائم بين الدول المنتجة للنفط،وتلك التي لاتنتج أو التي تنتج القليل ، كما أن عدم المساواة في توزيع الثروة الطبيعية هو في الواقع عامل مهم لهذا الانقسام ، فقد تأكد منذسنتي (1973–1974) أن

[1]– سهى حمزاوي، مبادرات التعاون بين المؤسسات والجامعات لبناء قدرات تكنولوجية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة – الدول النامية نمودجا–، دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 10، 2008، ص.89.

[2]–سهى حمزاوي، المرجع السابق، ص.103.

البترول ورقة أو وسيلة فعالة للضغط،ودخل مالي كبير في أيدي الدول التي تمتلكه وكان يعتقد في أول الأمر أن عائذات النفط ستستخدم في المخططات التنموية الاقتصادية للعالم العربي من أجل تفضيل التضامن العربي لمساعدة الدول الشقيقة المحرومة من المواد الأولية [1]،والتي تعاني صعوبات تنموية خطيرة فقد تبين أن الجهود التي تبدلها الدول العربية الغنية من حيث المساعدات الممنوحة للدول العربية الفقيرة لا تتناسب مع مواردها المالية، وهنا تطرح مسألة في غاية الأهمية المتعلقة بإ عادة تدوير البترودولار الذي بدلا من استثماره في الدول العربية لسد احتياجاتها الهائلة نجده يسير نحو البنوك الأجنبية والاستثمارات المربحة في الدول المتقدمة.

## ثانيا: العوامل الخارجية

إن التضامن الدولي من أجل التنمية الذي تحتاجه دول الجنوب أضحى يصطدم بعدم المساواة في القوى والمصالح بين الشمال والجنوب ، وأمام عدم فعالية التعاون المتعدد الأطراف الذي يجمع بين دول الشمال والجنوب وكذا التعاون الثنائي بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة ما عدا حالات متميزة من التعاون جنوب–جنوب وصلت إلى حد التعاون الإقليمي،فإن القوى العظمى ترفض فكرة أن دول الجنوب تحاول الاستغناء عنها فهم غالبا مايتدخلون في العلاقات بين دول الجنوب،ويسعون إلى إحداث انقسامات بغية تفريقهم[2].

وفي هذا الصدد فإن مشروع الإتحاد من أجل المتوسط مثله مثل عملية برشلونة يندرج ضمن المحاولة المتجددة والدائمة للتدخل في الفضاء الخاضع لسيادة دول الضفة الجنوبية ، ويظهر ذلك من خلال الأسلوب الانفرادي الذي اتبعته الدبلوماسية الفرنسية لفرض مبادرتها بحيث تعطي منذ الوهلة الأولى لدول الجنوبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط دورا ثانويا، ولم تعتقد فرنسا أنه من الضروري الدخول في حوار مع جامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي بل اختارت دول من الجنوب التي يمكن أن تكون جزء من الإتحاد من أجل المتوسط UMPمضيفة كل من الأردن وموريتانيا إلى الدول المجاورة مع رفض انضمام فلسطين وقبول عضوية إسرائيل بحيث تم إشراك دول أعضاء في الإتحاد الأوروبي السبعة والعشرين موزعة بذلك الأدوار أين

[1] –Azzouz Kerdoun, la cooperation arabo-africaine Dimensions et Perspectives,office des publications universitaires,Alger.p.130.

[2]– Robert Charvin , op.cit.p.216.

تجد دول الجنوب نفسها في عالم معولم ، ويبدو أن الإستراتجية الفرنسية ليس من انشغالاتها تنمية الجنوب ، إنما تركز اهتمامها على مصادر خارجية لمواجهة الهجرة الإفريقية الذي بدأت بالفعل مع لبيا والجزائر فالها هاجس أمني يعد من الأولويات الأوروبية كما تهدف إلى تعويض تركيا على رفضها الانضمامإلىالإتحاد الأوروبي وتأتي في النهاية على تشكيل الإتحاد الذي يفرق أكثر مما يجمع على الرغم من أن كل الوثائق المتعلقة بالمشروع المتوسطي أثارت نقطة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية إلا أنها لم تتعرض ولوبالتلميح إلى إسرائيل باعتبارها قوة نووية وحيدة في المنطقة تهدد بممارستها العدوانية والإستطانية للأمن والاستقرار وبالتالي فإن المشروع جاء ليزيد من قوة الكيان الصهيوني و يساهم في إضعاف الطرف العربي[1].

## ثالثا: تبني دول الجنوب نموذج التعاون الثلاثي

لقد لعبت النزاعات البينية والخلافات الثنائية والتدخلات الأجنبية دورا في إعاقة مسار التعاون لدول الجنوب وشكلت تحديا أمام الجهود المبذولة ، وبالطبع لإجابة على هذا التحدي هو وضع حدا للخلافات والنزاعات الثنائية وتسويتها بالطرق السلمية والحوار البناء، ومن المعلوم أننا اليوم على مشارف عالم مختلف والذي يفرض تعاونا مختلفا ومن أجل بلوغ ذلك ينبغي على دول الجنوب أن تستفيد إلى أقصى حد ممكن من هذا التعاون الجديد في إطار العولمة السياسية، والاقتصادية، والثقافية وانتشار التكنولوجيا وتوسيع الأسواق وإلغاء الحواجز بين الدول ، وهو ماأشار إليه **M.Vernieres** في كتابه الموسوم ب "**Nord-Sud Renouvler la coopération**" وقد ورد فيه أن التعاون يعني العمل معا من قبل الفاعلين الدوليين بإرداة حقيقيةتساهم إيجابيا في تحسين الحياة الاقتصادية، وهذا العمل المشترك يعني أن الشركاء متساوون أمام القانون، وإن لم يكن في الواقع، وهو مايبدو مستحيلا بسبب عدم المساواة في الثروة الاقتصادية، لذلك يظهر التعاون في هذه الأسس النظرية والإيديولوجية على أنه يرتبط مباشرة بقيم التضامن على نحو يمكن قبوله بشكل فعال من قبل المجتمعات المعنية ، لذلك من الضروري أن تكون المصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية لهذا التعاون حقيقية ومفهومة من قبل الشعوب.[2]

[1]– اسماعيل معراف ، المرجع السابق ، ص.119.

[2]–Riadh bouriche, les relation internationales en quelques contributions,édition elamia ,Alger.p.130

كما تجدر الإشارة إلى تطور التعاون جنوب–جنوب لايعني نهاية رهانات شمال –جنوب والتي تشكل تحديات مصيرية (كالبيئة والتنمية ، والتدخل الإنساني) وعليه يتعين عليها تبني ما يعرف بالتعاون الثلاثي (حنوب– شمال) (جنوب–جنوب) الذي يقوم على التعاون بين دولتين من الجنوب وتدعيمه تقنيا وتكنولوجيا من طرف الشركاء من دول الشمال والمنظمات الدولية المتخصصة والذي يستند على مبادئ وثيقة نيروبي .

ويشتمل التعاون الثلاثي على إبرام شراكات موجهة بمصالح بلدان الجنوب فيا بين بلدين نامين أو أكثر من البلدان المتقدمة النمو أو منظمة أو أكثر من المنظمات المتعددة الأطراف لأغراض تنفيذ برامج ومشاريع للتعاون الإنمائي وقد ثبت انه في حالات كثيرة يحتاج القائمون على التعاون الإنمائي في الجنوب إلى توفير الدعم المالي والتقني وخبرة الشركاء المتعددي الأطراف، أو من البلدان المتقدمة النمو في سياق مساعدتهم لغيرهم من البلدان النامية (انظر الجدول رقم 14). والواقع أن ذلك يعود أيضا بالنفع على الشركاء في الشمال حيث أن بمقدورهم الاستفادة من ازدياد القدرات المؤسسية في الجنوب وزيادة تأثير مايصرفونه من معونات بالاستفادة من موارد الشركاء الجنوبيين المتعددين ، وقد أعربت البلدان المتقدمة النمو على نحو متزايد عن تأييدها بشدة لإتباع هذا النهج في مجال التنمية، وأبدت استعدادها لتبادل مالديها من خبرات ودروس مستفادة مادامت الجهات الفاعلة في الجنوب تتولى قيادة جهود التعاون الثلاثي وتمتلك زمامها بهدف تحقيق النتائج الإنمائية.[1]

**جدول رقم 14: المساعدون اللجنة المساعدة الإنمائية ودول الجنوب المساهمون في التعاون الثلاثي**

| المساعدون CAD | | دول الجنوب | |
|---|---|---|---|
| على المستوى الثنائي | بلجيك | إفريقيا | مصر |
| | كندا | | كينيا |
| | دنمارك | | المملكة المغربية |
| | فيلندا | | جنوب إفريقيا |
| | فرنسا | | تونس |
| | ألمانيا | | |
| | إيطاليا | | |
| | اليابان | | |

[1]– الأمم المتحدة، المرجع السابق، التعاون فيما بين دول الجنوب من أجل التنمية، المرجع السابق، ص.7.

| | | | |
|---|---|---|---|
| | جمهورية كوريا<br>لكسمبورغ<br>النرويج<br>إسبانيا<br>السويد<br>سويسرا<br>المملكة المتحدة<br>الولايات المتحدة الأمريكية | | |
| المؤسسات المتعددة الأطراف | البنك التنمية الإفريقي<br>البنك التنمية الآسيوية<br>الاتحاد الأوروبي<br>بنك التنمية الأمريكية<br>منظمة الدول الأمريكية<br>وكالات الأمم المتحدة المختلفة<br>البنك الدولي | آسيا | الهند<br>أندونسيا<br>الأردن<br>ماليزيا<br>الفليبين<br>السنغافورة<br>سيرلانك<br>تيلاندا<br>الفيتنام |
| | | أروبا الشرقية | روسيا |
| | | أمريكا اللاتنية | الأرجنتين<br>بوليفيا<br>البرازيل<br>الشيلي<br>كولومبيا<br>كوستريكا<br>كوبا<br>المكسيك |

**المصدر**: OCDE.2009

## المبحث الثالث: التكتلات الاقتصادية بين دول الجنوب

تجدر الإشارة في هذا السياق أنه لا يجوز النظر إلى مفهوم التكتلات الاقتصادية باعتباره أمرا مستحدثا أو مرتبط بمفهوم المعاصر للعولمة فلقد بزغت التوجهات المبكرة لتكتلات الإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل هيكلة التنظيم الدولي، زد إلى ذلك أن العالم الذي عانى من ويلات الحروب وما أنجز عنها من مآسي وجد في تجربة التكتلات غير وسيلة لحفظ السلم واستعادة الاستقرار كما أن التكامل الاقتصادي بين دول الجنوب كانت له فائدته، بحيث وجدت هذه الأخيرة فائدة محققة من الاتفاقيات الدولية، وفي هذا الصدد لجأت دول الجنوب إلى تكوين تكتلات اقتصادية في العديد من مناطق العالم النامي.

### المطلب الأول: التجمعات الاقتصادية بين دول الجنوب في القارة الآسيوية

لا تزال آسيا إحدى الساحات الهامة في العالم التي أنشأت تكتلا اقتصاديا عملاقا يضاهي تكتل الاتحاد الأوروبي والمتمثل في رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم الأسيان، إلى جانب رابطة جنوب آسيا لتعاون الإقليمي والتي تعد من أهم التكتلات الاقتصادية في المنطقة.

#### أولا: رابطة دول شرق آسيا "الأسيان"

رابطة دول شرق آسيا (الأسيان) ( ASEAN) والتي تأسست بموجب إعلان بانكوك الصادر في أغسطس سنة 1967 مكونة من أندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتيلاند، وانضمت بروناوي إليها سنة 1984 ، ثم فيتنام 1995 ، ولاوس ، وميانمار سنة 1997 وأخيرا كمبوديا سنة 1999 وبذلك فهي تضم عشرة دول أعضاء، وكذلك لقد تم استحداث نمطين للعضوية المشاركة وهما "شريك الحوار" و "شريك الحوار القطاعي"[1].

ويعد مؤتمر القمة هو أعلى جهاز لاتخاذ القرار في الآسيان ويجتمع سنويا وللآسيان أمانة دائمة مقرها جاكرتا.وقد ركزت الآسيان في البداية على الجوانب السياسية، حيث تم إعلان منطقة الآسيان 1971 منطقة للسلام والحرية والحياد وذلك لمنع امتداد الصراعات الإقليمية إليها. ولكن منذ منتصف السبعينات تحولت الرابطة إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية وجاء إعلان سنغافورة ليدشن الاتجاه إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين دول الأعضاء مما أدى إلى نمو التجارة

[1]–محمد توفيق عبد المجيد، المرجع السابق، ص.238.

بينها على نحو 35% من إجمالي تجارتها الخارجية. وقد حققت هذه دول معدلات للنمو في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1995 لم يشهدها العالم الصناعي من قبل [1] والجدير بالذكر أن تجربة جنوب شرق آسيا تتميز بأن كل دولها ينتمون إلى العالم الثالث ويعيشون وفقا للتقاليد بالية سواء على المستوى الثقافي والاجتماعي، أو على مستوى الأداءات السياسية والاقتصادية وذلك بفضل العقل الآسيوي الذي استطاع أن يستلهم الدروس والمناهج من التجارب العالمية الاندماجية الأخرى ويوظفها في تجربة آسيوية فريدة من نوعها جعلت الكثير من الباحثين ينظرون إليها بكثير من الانبهار لدرجة أن أطلقوا عليها المعجزة الآسيوية أو النمور الصغيرة وهي كلها تسميات تحمل دلالات التحدي والتطور والازدهار [2] وقد تم كل ذلك من خلال الاستثمار في العنصر الرئيسي للتنمية الاقتصادية وتقصد به الموارد البشرية إذ تم الاعتناء بالانسان الآسيوي وتطوير معارفه والرفع من قدرته الإنتاجية وجعله أكثر تركيزا وإصرار على بناء المستقبل والدخول في المنافسة الاقتصادي العالمية من دون عقد.

وقد استفادت من تجربة اليابان في مجال النمو الاقتصادي والهندسة التنموية وطوعتها في شكل تجارب ذاتية تناسبت مع البيئة الخاصة لكل منها مما أهلها لأن تقف محققة طفرات اقتصادية وتكنولوجية و جد مميزة استحقت أن تنبعث من طرف خبراء التنمية العالمية بالدول الحديثة التصنيعأو أكثر الاقتصاديات ديناميكية وفعالية، كما أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)اعتبرت هذه الدول بمثابة النموذج الحقيقي للتحدي الاقتصادي وربطت ذلك بمختلف العوامل التي أسهمت في إنضاج هذه التجربة التي تنتمي في جانبها السياسي إلى الدول النامية، أما من حيث الأداء والكفاءة الاقتصادية فهي تقترب من النماذج الغربية الليبرالية[3].

ويتميز نموذج التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا بخصائص متعددة لعل أهمها أنها قائمة على إستراتيجية استثمارية قامت على إحداث تغيرات في بيئة الاقتصاد والإنتاج وكذا نظام تجاري يقوم أساسا على التحيز التصديري بالإضافة على قيام الدولة بدور تحفيزي فيما يخص تحديد توجهات السياسية الاقتصادية على المستوى البعيد مع التركيز على احترام قيم العمل المتقن

[1]– محمد توفيق عبد المجيد، المرجع السابق، ص.239.

[2]– اسماعيل معراف، المرجع السابق، ص .39.

[3]– أسامة المجدوب، العالمية والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001، ص31.

ومعيار الجودة بالنسبة للمنتوجات ، لكن تبقى أهميته خاصية تلك المتعلقة باعتبار القوة الاقتصادية هي أحد مقومات الأمن القومي الأساسية وبإمكانها أن تعوض حالات الضعف العسكرية[1]. وفي هذا السياق برز توجه أخذ تسمية النموذج التفسيري التقليدي، اعتقد أن النمو الهائل لصادرات بلدان جنوب شرق آسيا، كان في الأساس استجابة للطلب العالمي، كما أن عمليات التنمية والنمو هي التي ساعدت على تنشيط ديناميكية الصادرات على اعتبار أن نوعية النمو وارتباطه بالتقدم التقني والجهد الإنمائي الذاتي هي التي دفعت القفزة التصديرية الكبرى التي عرفتها الدول الآسيوية، ومع اكتمال عضوية الرابطة حدثت نقطة التحول الثابتة بإقرار قمة 1997 غير الرسمية لوثيقة رؤية لعام 2020، تتضمن تطلع الرابطة لأن تكون منطقة للسلام وحرية وحياد تزول منها الموارد البشرية والطبيعية في التنمية والرفاهية، وكمنبر تسوده الديمقراطية وأن تتحول إلى مشاركة في التنمية الديناميكية تنطوي على تكامل أوثق داخل الإقليم وتحقيق اندماج أمتن وتكامل اقتصادي يضيق الفجوة بين مستويات التنمية للدول الأعضاء، مع التأكيد على بقاء نظام التبادل التجاري عادلا ومنفتحا، وبلوغ تنافسية عالمية، كما تعهدت بالعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي بالتشاور الوثيق حول السياسات الاقتصادية والكلية والمالية، وعلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين[2].

[1] – اسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 41.

[2] – أحمد يوسف دويدن، مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص 148.

**جدول رقم 15: الدرس التلخيصي للتجربةالآسيوية في النموالتنمية (1970 – 1995)**

| (1)<br>محركات النمو | (2)<br>نظام التنافسية | (3)<br>البيئة الاقتصادية والمؤسساتية |
|---|---|---|
| **1. <u>تنمية وتعبئة الموارد:</u>**<br>✓ زيادة حجم و نوعية رأس المال البشري.<br>✓ زيادة حجم المدخرات المطنية.<br>✓ طفرة في حجم الاستثمارات المادية.<br>**2. <u>نمط تخصيص الموارد:</u>**<br>✓ الاستخدام الكفء لرأس المال البشري.<br>✓ العوائد التنموية المرتفعات على تخصيصات الاستثمارات.<br>**3. <u>الإدارة الكفؤة للموارد:</u>**<br>✓ سد فجوة الإنتاجية مع العالم المتقدم.<br>✓ التحول الثقافي السريع. | **1. <u>الاعتماد على حوافز السوق في المجال:</u>**<br>✓ المنافسة التصديرية.<br>✓ المنافسة في السوق المحلية.<br>**2. <u>السباق مع الزمن :</u>**<br>✓ جودة نظام التعليمي.<br>✓ تشجيع الائتمان التصديري.<br>✓ التنسيق الاستثماري الإقليمي.<br>✓ شبكات تبادل المعلومات على الصعيد العالمي.<br>✓ قفزة في مجال البحوث و التطوير. (R8D) | **1 <u>السيادات الكلية:</u>**<br>✓ بيئة اقتصاد كلي مستقر و مؤسسات مالية مستقرة و فعالة.<br>✓ "تقليص" تشوهات الأسعار.<br>✓ الانفتاح على الثقافة الحديثة.<br>✓ سياسات للتنمية الزراعية.<br>**2. <u>تدخلات انتقائية:</u>**<br>✓ السياسات القطاعية المحفزة للتصدير.<br>**3. <u>الأوضاع المؤسساتية:</u>**<br>✓ نوعية القيادة (الرؤية الاستراتيجية و التاريخية الجسورة).<br>✓ جودة جهاز الخدمة المدنية.<br>✓ أنظمة فعالة للرقابة.<br>✓ مكافحة الفساد. |

**المصدر: بتصرف من:**

World Bank, the east Asian miracle : Economic Growth and public policy, a world bank policy research report ( Newyork oxford University Press, 1993)

## ثانيا : رابطة جنوب آسيا للتعاون الجهوي : South Asian Association For Regional Coopertaion Saarc

تأسست رابطة جنوب آسيا الجهوي بمقتضى الاتفاق الذي تم بين الدول الأعضاء بتاريخ 08 ديسمبر 1985 في قمة "دكا" Dacca و الذي ضم : بنغلادش، باكستان، مالديف ، نيبال ، وسيرلانكا، وتبلغ مساحة هذا التجمع 5127500 كلم$^2$، وفي سنة 2007 انضمت أفغانستان إلى هذا التجمع ، في حين تعتبر كل من الصين، واليابان عضويين ملاحظين وقد انضمت إليهما سنة 2006 كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي[1].

وفي قمة دكا قام الأطراف بتحديد الأهداف الأساسية من إنشاء الرابطة في النقاط التالية:[2]

- تعزيز رفاهية شعوب آسيا، وتحسين نوعية معيشتهم؛
- تحقيق النمو الاقتصادي، التقدم الاجتماعي، و التنمية الثقافية في المنطقة؛
- تعزيز وتقوية الاعتماد الجماعي على الذات بالنسبة لدول جنوب آسيا ؛
- المساهمة في بناء الثقة المتبادلة في المجلات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التقنية والعلمية؛
- تقوية التنمية مع الدول الأخرى ؛
- تقوية التعاون بين بعضها البعض في المحافل الدولية حول الشؤون ذات الأهمية المشتركة؛
- التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الأهداف والغايات المتشابهة؛

ولقد تبنى الموقعون مبادئ الأمم المتحدة إلى جانب مبادئ عدم الانحياز:[3]

- احترام سيادة الدول والاستقلال السياسي؛
- مساواة بين الدول؛
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛
- الحل السلمي للنزاعات؛

---

[1]– موقع الرابطة على شبكة الأنترنت، www.saarc.org تاريخ الإطلاع 2019/06/03 الساعة 17:10

[2]–Ananya Miorkerjee Reed , La Saarc : de l'etatisme à l'économie ?, Revue Etudes Internationales, Quebec, Volume 29, n°1, 1998, p.74.

[3]–ibid.

- يجب أن يكون التعاون في إطار الرابطة مبني على مبادئ السيادة والمساواة، سلامة القطر، الاستقلال السياسي؛
- يجب ان يكون التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف غير متعارض مع الحاجات الملحة بل يجب أن يكون مكملا له.

و لقد دعا إعلان "دكا" أن يتمحور التعاون بين دول الأعضاء في مجموعة من القطاعات من أجل مواجهة المشاكل التي تعاني منها دول التكتل ( التربية، الصحة، النقل، العلوم والتكنولوجيا، الفلاحة والتنمية الريفية، تنمية الموارد البشرية، الشباب، المرأة )[1] .لكن كما نعرف اليوم أن ما تم إعلانه من تقارب وإمكانية بناء قوة إقليمية في جنوب آسيا، ترتب عنه بالعكس عشر سنوات من الجمود وعدم الفعالية، وذلك بسبب الخلاف القائم بين الهند وباكستان حول منطقة "كاشمير"، فالعنصر الأمني كان له دورا في إعاقة مبادرات التعاون وفوق هذا فالدولتين ماضيتين في التسلح وتأكد ذلك من خلال التجارب النووية التي قامتا بها كلتا الدولتين ، فلا يمكن الحديث عن التنمية في ظل النزاع والذي أفضى إلى نتائج كراثية على النمو الاقتصادي والتنمية ، ناهيك عن الو لاءات التي قدمها كلاهما أثناء الحرب الباردة بين الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والكتلة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفيتي بحيث استفاد الباكستان من دعمه للمقاومة الأفغانية إبان التواجد السوفيتي من إعانات أمريكية معتبرة ، لكن مع بروز الهند في المنطقة وذلك مقارنة مع الدول الأخرى التي لم تحصل على نفس الدعم ، مما انعكس سلبا على العلاقات داخل التجمع، أما من الناحية الإقتصادية تم تشكيل لجنة للتعاون تضم الوزراء المسؤولون عن التجارة سنة 1991 ، التي قامت بدورها بإبرام اتفاقية تجارية تفضيلية لجنوب آسيا ويرمز لها باللغة ٱلإنجليزية ) **(SAPTA)**[2] التي دخلت حيز التنفيد سنة 1995 وبالتالي التخفيضات الإستيرادية وإعفاء السلع المتبادلة من الضرائب الجمركية أنبئ بالتوجه نحو مرحلة تحرير التجارة الإقليمية ، أضف إلى ذلك سهولة الحصول على التأشيرات التي استفاد منها رجال

[1]–Ananya Miorkerjee Reed, op ,cit.p.76.

[2]–South Asian Preferentiel Trade Agreement.

أعمال المنطقة ، ومع إنشاء غرفة التجارة والصناعة في رابطة جنوب آسيا للتعاون الجهوي بحيث شرعت هذه الأخيرة في تنظيم المعارض التجارية[1].

وفي قمة إسلامبدا بتاريخ 06 يناير 2004 اتفق دول الأعضاء على إنشاء منطقة التبادل الحر لجنوب آسيا [2](**SAFTA**)اعتبارها كخطوة أساسية في طريق الإتحاد الاقتصادي ومن دون أي أدنى شك اقتنعت دول جنوب آسيا من ضرورة إقامة قوة قاعدية إقليمية وذلك بهدف إثبات نفسها في العولمة والانخراط في منظومتها أفضل لها من وجود خارجها خصوصا وأن 70% من دول الإتحاد الأوروبي، و60 %من دول أمريكا الشمالية، و 50 % من دول شرق آسيا تستحوذ على اكبر حصة من التبادلات التجارية، وتستفيد من أهم تدفقات الاستثمار وبفضل هذه البنية الهيكلية الإقليمية تمدد طموحاتها على الساحة العالمية.

وبعد قمة إسلامبدا قام كل من الهند وباكستان بإعادة تأسيس للجنة الاقتصادية المختلطة التي كانت في سبات عميق منذ الثمنينيات، وإذا كانت الاقتصاديات تنافسية أكثر منها تكاملية ، فإن عدد كبير من المنتجات تمنح آفاقا للنمو الاقتصادي السريع للمعاملات التجارية (الشاي، البن، معظم المنسوجات ، الخضر، ، الفواكه، الصلب ، الحديد ، المواد الصيدلية ، المطاط الطبيعي، المعدات الطبية ، الميكانيكا الصغيرة ) ويمكن أن نجزم بأن التجارة في جنوب آسيا أصبحت بالنسبة لباكستان إحدى الوسائل التي يعتمد عليها في مواجهة التفكك الداخلي [3].كما أن اتفاق التبادل الحر الجهوي (SAFTA) الذي دخل حيز التنفيذ 1 يناير 2006 من المفروض أن يرتب آثاره في سنة 2016، فمنذ الفاتح من يناير 2008 أقدم كل من الهند وباكستان وسيرلانك على تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة معدل 20% ملغيين بذلك نظام التنمية المنفصلة للعشريات الماضية، وتجدر الإشارة أن التنفيذ الفعال للاتفاقية أثار اهتمام المسيرين لدرجة أنهم طالبوا بتخفيض عدد من المنتجات من القوائم السلعية التي تهربت من لتخفيض الحقوق الجمركية علاوة على الإلغاء التدريجي للقيود الغير جمركية أي القيود الكمية المفروضة على حركة التبادل

[1] - Tenier Jacques, L'Asie du sud entre desintégration et intégration régionale, Ouvrage collectif dirigé par sebastien santander, Relations internationales et régionalisme entre dynamiques internes et projections mondiales, presses universitaire de liege, 2012, p.251.

[2] -South Asian Free Trade Area.

[3] –Tenier Jacques, L'association pour la coopération Régionale en Asie du sud : une intégration régionale improbable,Revue Etudes Internationales Quebec,volume 37,n°4 ,decembre 2006,p.620.

التجاري ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قاموا أيضا بإنشاء منظمة جهوية للمعايير مواصلين بذلك فكرة تكوين اتحاد جمركي ثم اتحاد اقتصادي[1].

**جدول رقم 16: المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية**

| الدول | عدد السكان (بالمليون) 2010 | الناتج المحلي بالدولار 2008 | نصيب الفرد من الناتج المحلي الدولار 2008 | الأمل في الحياة من الولادة 2010 | ترتيب مؤشرات التنمية البشرية |
|---|---|---|---|---|---|
| أفغانستان | 30 | 11 | 370 | 45 | 155 |
| بنغلادش | 165 | 80 | 500 | 67 | 129 |
| يونان | 0,7 | 1,3 | 1,870 | 67 | – |
| الهند | 1,214 | 1,116 | 1,000 | 64 | 119 |
| ماليديف | 0,3 | 1,3 | 4100 | 72 | 107 |
| نيبال | 30 | 13 | 440 | 67 | 138 |
| باكستان | 185 | 165 | 990 | 67 | 125 |
| سيرلانك | 20 | 40 | 2,000 | 74 | 91 |
| المجموع | 1,645 | 1,472 | – | – | |

**المصدر**: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية

[1]–Tenier Jacques L'asie du Sud entre Intégration et Desintégration Régionale ,op cit p.256.

**الشكل رقم 2: مؤسسات رابطة جنوب آسيا للتعاون الجهوي (saarc)**

| |
|---|
| (القمة) رؤساء الدول أو رؤساء الحكومة |
| (تحدد التوجيهات) |
| مجلس وزراء الشؤون الخارجية |
| (يقترح السياسات و تنفيد القرارات) |
| اللجنة التنفيدية (أمانات شؤون الخارجية) |
| تنسيق المشروعات |
| للجان التقنية الأمانة وكلات جهوية |
| تسيير المشروعات في القطاعات (كاتماندو المقر) |

**المصدر**: أمانة رابطة جنوب آسيا للتعاون الجهوي.

**جدول رقم 17: الوردات البينية في جنوب آسيا 1988–1992 ( النسبة المئوية من إجمالي الوردات)**

| من بنغلادش | من الهند | من النيبال | من باكستان | من سيرلانك |
|---|---|---|---|---|
| بنغلادش – | – | 0,00 | 0,016 | 0,015 |
| الهند 0,00 | – | 0,00 | 1,950 | 0,00 |
| نيبال 0,012 | 31,00 | – | 2,042 | 1,020 |
| باكستان 4,330 | 8,16 | 0,00 | – | 4,04 |
| سيرلانك 3,389 | 0,044 | | 0,044 | 3,389 |

المصدر: Annuaire des statistiques du commerce 1994

**جدول رقم 18: الصادرات داخل منطقة جنوب آسيا 1988–1992**

| نحو بنغلادش | نحو الهند | نحو النيبال | نحو باكستان | نحو سيرلانك |
|---|---|---|---|---|
| من بنغلادش– | 0.114 | 0.006 | 0.012 | 0.004 |
| من الهند 0.0168 | – | 0.004 | 0.002 | 0.003 |
| من نيبال | | 50.012 | – | |
| من باكستان 0.015 | | | – | 0.010 |
| من سيرلانك 0.005 | 0.010 | | | 0.017 |

**المصدر**: Annuaire des statistiques du commerce 1994

ويظهر الجدول رقم 17و18 أن ضعف التبادل التجاري بين أعضاء الرابطة خلال الفترة الممتدة مابين 1988–1992 ومن هنا اتجاه الدول الأعضاء إلى تحرير التجارة الإقليمية توج بإنشاء منطقة التبادل اتحفيز التجارة البينية.

كما تمثل مسألة الأمن الغذائي إحدى أهم انشغالات دول الرابطة، بحيث حظيت بالتعاون المشترك وتكثيف الجهود، ويتضح ذلك من خلال إقامة البنك الغذائي ( Banque Alimentaire) يتولى تسيير الاحتياط الجهوي من القمح والأرز أين تساهم كل دولة عضو بتقديم تسجيلات التخزين.

وبالإضافة إلى ذلك وإقرارا بأهمية تطوير التجارة الإقليمية، استوجب هذا ربط البنى التحتية، ومن بين أولى المشاريع التي يمكن ذكرها (بناء الطريق المعبد على بعض عشرات الكيلمترات التي تفصل العاصمات البنجاب الباكستانية والهندية "لاهور وأمبرستار" ( Lahore et Amuristar) وتشغيل وصلة ألياف ضوئية بين المدينتين، وإقامة خطوط النقل البحري بين ميناء كراتشي ومومباي، كما تستعيد الهند لتقديم مقترحات لتشكيل سوق كهرباء إقليمي.

واليوم وبعد مضي أكثر من ثلاثين عاما من عمر الرابطة عديدة هي الرهانات الإقليمية التي تنتظرها كالتدهور البيئي وشدته، وتزايد وتيرة الكوارث الطبيعية في المنطقة أصبحت مصدر قلق كبير، ومن المتوقع أن يدفع جنوب آسيا ثمنا باهضا من جراء الاحتباس الحراري، وقد يؤدي ارتفاع مستويات سطح البحر إلى إغراق جزر المالديف ، وجزء كبير من البنغلادش وفي هذا الصدد تم اتخاذ مبادرات إقليمية عبر الحدود لحماية التنوع البيولوجي عن طريق شبكة إلكترونية لمحطات الأرصاد الجوية، وتبادل المعطيات والبيانات العلمية، فبعد وكالة الأرصاد الجوية في "دكا"، أنشئ مركز جهوي للغابات في اليونان، كما يجري الإعداد لاتفاق بشأن إجابة سريعة حول الكوارث الطبيعية من خلال سلسلة من اللقاءات لخبراء في مجالات الزراعة، الغابات، النقل، العلوم، الصحة ، والطاقة تعمل على تقريب السياسات العمومية لدول المنطقة[1].

## المطلب الثاني: التجمعات الاقتصادية بين دول الجنوب في أمريكا اللاتينية

لقد انتهجت دول أمريكا اللاتينية نفس النهج التي سارت عليه باقية الدول النامية في سبيل البحث عن إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة و للتخلص من عبء التبعية لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. تمت ترجمة ذلك عمليا على أرض الواقع من خلال عدة مبادرات تعاون و تكامل على مستوى أمريكا الجنوبية و الوسطى، هذا ما سنتطرق له في هذا المطلب بدراسة تجربتين هما: السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (الميركوسور) ، و تجمع (الأندين).

[1]- Tenier Jacques, L'Asie du sud entre désintégration et intégration, op.cit, p.262

## أولا: السوق المشتركة للجنوب "الميركوسور" (Marché commun du Sud)

لقد ظهر رسميا الميرك وسور للوجود عقب توقيع كل من الأرجنتين، البرازيل ، الأورغواي و باراغوي على إتفاقية "أسوسيون" "Asuncion" بتاريخ 26 مارس 1991، بحيث تم التوصل إلى ذلك بعد جهود سياسية معتبرة ب ذلتها الدولتان الكبيرتان في المنطقة بغية تجاوز مرحلة سابقة عرفت با "السلم المسلح" "Paix armée".[1] و يشكل اليوم كلا البلدين النواة الأساسية للميركوسور ، و اللذين كثيرا ما تحفظا على خوض فكرة أي تعاون سوءا كان اقتصاديا أو سياسيا، وكل المحاولات من أجل ذلك بآت بالفشل نظرا للخصومة و التنافس الحاد بينهما، بحيث تعيش الأرجنتين و البرازيل على سبيل المثال علاقات من الود والكراهية في آن واحد، وتعود جذور هذا التنافس أساسا إلى الحقبة الاستعمارية التي مرت بها أمريكا اللاتينية أين كانت مسرح لصراعات الأمبرطورية الإسبانية و البرتغالية في حوض البلاطا (Plata)رغبة في الاستحواذ على بسط الرقابة على ريودي البلاطا[2].

كما أن حصول أمريكا اللاتينية على استقلالها في القرن التاسع عشر لم يمنع من أن تتورات البرازيل و الأرجنتينالعداوة و التنافس الذي كان بين القوتين الإستعمارتينآنذاك و الصراع الطويل الذي تلى الفترة الاستعماريةاتسمأكثر بالنزعة التوسعية عوض من الرغبة في ممارسة دور قيادي على مستوى أمريكا الجنوبية.

ومن جهة أخرى لقد ساهم هذا التنافس في تشكيل العلاقات السياسية خلال مائتين سنة الأخيرتين، و بالتالي هذه الوضعيةالجيواستراتجية لم تتوافق و الأفكار الاندماجية، و رغم كل هذا فإن الميركوسور يمثل حدثا مدهشا من حيث أنه مهد لمرحلة جديدة تم تجاوز فيها عهد الصراعات والمنافسة من أجل السيطرة الإقليمية بينبيونسآريس و البرازيل وعلى الرغم من أن استئناف العلاقات السياسية بين الطرفين الذي أقدمت عليه الحكومات العسكرية منذ السبعينات، إلا أن وصول الحكومات المدنية سنة 1983–1985 في كل من البرازيل والأرجنتين سمح بإرساء أسس و قواعد التعاون، وصعد من وثيرة التكامل في أمريكا الجنوبية، بحيث تم اتخاذخطوات جد إيجابية، كما تعهدا الطرفان على أن يستمرا في مسار التنمية و التقارب الذي

[1]- Sebastien Santander, Invariances et ruptures dans le Mercosur, Ouvrage Collectif dirigé par sebastien santander, Relations internationales et régionalisme entre dynamiques internes et projections mondiales, presses universitaire de liege, 2012, p.13.
[2]- Ibid.

بدأت فيه الحكومات السابقة في مجال التسلح النووي[1]، و الشروع في علاقات اقتصادية كما يشهد على ذلك إعلان إجوازو "Igauzu" والإعلان المرفق حول السياسة النووية التي أكدت على الأهداف السلمية للتعاون النووي، بينما يدعو إعلان "إجواز "و"Igauzu " إلى التكامل الاقتصادي الثنائي، و النتيجة السياسية لهذه الاتفاقات هي التخلي رسميا على سياسة التسلح من أجل الهيمنة الإقليمية التي أدت بالحذر المتبادل و التخوف، وغياب التعاون الاقتصادي إلى جانب عسكرة الحدود المشتركة التيأثرت بدورها على كل المنطقة، و من ثمة الانتقال إلى مرحلة جديدة سادها التقارب مع تبني جملة من الاتفاقات الثنائية السياسية و الاقتصادية توجت باتفاقية" أسوسيون " كما أسلفنا ، و تضمنت هذه الأخيرة 24 مادة حددت فيها الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الدول الموقعة عليها إلى تحقيقها خلال المرحلة الانتقالية الممتدة من سنة 1991 إلى غاية 1994، و قد ورد في مادتها الأولى مايلي " التبادل الحر للسلع و الخدمات و عوامل الإنتاج بين دول الأعضاء عن طريق إلغاء الحقوق الجمركية و الحواجز الغير الجمركية على انتقال المنتجات، ووضع تعريفة جمركية خارجية مشتركة مع تطبيق سياسة تجارية مشتركة تجاه الدول. وتنسيق مواقفها في المنتديات الاقتصاديةأوالتجارية الجهوية الدولية[2] و بالتالي تهدف الاتفاقية إلى التكامل الاقتصادي بين دول المجموعة و تسهيل حركة انتقال السلع و الخدمات وكافة عناصر الإنتاج بين هذه الدول، كما تهدف إلى تبني مجموعة موحدة من السياسات الداخلية في مجال الخصخصة و إلغاء القيود وتوفير المناخ المناسب، لجلب رأس المال الأجنبي، و تنسيق السياسات بما يخدم استقرار الأوضاع الاقتصادية بما في ذلك سياسات متجانسة في مجال الزراعة، الإنتاج،الخدمات، النقل، الاتصالات و الجمارك، كما تعتبر هذه المجموعة من أكبر التكتلات الاقتصادية على مستوى العالم، وهناك فروق ضخمة بين دول هذه المجموعة، حيث تمثل كل من البرازيل والأرجنتين نحو 83% من تعداد السكان وحوالي 91% من إجمالي الناتج القومي و تمثل التجارة البينية المتبادلة بين دول هذه المجموعة 23% من إجمالي تجارتها الخارجية، و قد ارتفع معدل نمو التجارة البينية بين دول الميرك وسور حوالي

[1]- Marco.A.Marzo, Alfredo.L, Biaggio et Anac.Raffo, coopération nuclaire en Amérique du sud : le système de garanties commun du Bresil et de l'Argentine, https : www.idea.org,sites, defaults files, consulté le 17/05/2020.22h15mn.

[2]-Sebastien Sntander, op.cit, p16.

أربعة أضعاف منذ عام 1991 حتى عام 2002، وهذا ما يؤكد أهمية النزعة الإقليمية في ظل العولمة[1].

و في مجال تصحيح الاختلالات الهيكلية لدول السوق وصولا لمزيد من الاندماج و التكامل الاقتصادي، فقد تم إنشاء صندوق للتقارب الهيكلي FOCEM[2]، حيث قام على عدة أهداف من أهمها تمويل برامج لتعزيز التقارب الهيكلي، زيادة القدرة التنافسية، تعزيز التماسك الاجتماعي لاسيما في الإقتصادات الأصغر حجما و المناطق الأقل نموا، دعم البنية المؤسسية، ودعم عملية التكامل الاقتصادي بوجه عام[3].

**جدول رقم 19: مقدار مساهمات الدول وتوزيع الموارد عليهم في صندوق للتقارب الهيكلي**

| الدول الأعضاء | المساهمات المقدمة | توزيع الموارد عكسيا مع مقدار المساهمات المقدمة |
|---|---|---|
| **الأرجنتين** | % 27 | % 10 |
| **البرازيل** | % 70 | % 10 |
| **بارجواي** | % 1 | % 48 |
| **أورجواي** | % 2 | % 32 |

**المصدر**: عمرو محمد يوسف، التنسيق الضريبي وأثر تطبيقه في التكامل الاقتصادي العربي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة حلوان، 2011، ص.257.

يتم تمويل هذا الصندوق عن طريق المساهمات السنوية للدول الأعضاء والتي تقدر بحوالي مائة مليون دولار، وتوزع الموارد على الدول الأعضاء بشكل يتناسب عكسيا مع مقدار المساهمات النقدية، وذلك مراعاة للمبادئ الأساسية لهذا الصندوق وتعزيز التماسك الاجتماعي في الإقتصادات الأصغر حجما، كما يتضحض لك من خلال الجدوال رقم19.

---

[1]– محمد توفيق عبد المجيد، المرجع السابق، ص 254.

[2]–FOCEM هي اختصار للجملة الإسبانية "Fondo de Convergecia Estructual del Mercosur " وتعني "صندوق للتقارب الهيكلي" لمزيد من المعلومات أنظر: www. mercosur.int.

[3]أثناء القمة التسعة و الثلاثين 39 لرؤساء دول الميركسور الذي انعقد في أوت 2016 من سان خوان الأرجنتين، تعهد الأطراف باستثمار 793 مليون دولار في صندوق السوق للتقارب الأمريكي ( FOCEM) وذلك في مشاريع تشجع الأورجواي، بارجواي.

اخد برنامج عمل تجمع المركوسور بعين الاعتبار المشاكل المتعلقة بالمنافع العامة الإقليمية وهو بهذا يهدف لإزلة العقبات القائمة أمام التدفقات دون الجهوية للتجارة والاستثمار، بالرغم من تعزيز الاتحاد الجمركي تدريجيا منذ التسعينات بعد إدراج التدابير العابرة للحدود،لايزال امامها طريق طويل إلى المرحلة التالية من التكامل التام الذي ينطوي على توفير المنافع العمومية الجهوية.

## ثانيا: تجمع الأندين (Andean Community)

أنشئ هذا التجمع عام 1969 وفقا لاتفاقية قرطاجنة(carthagène) بهدف إقامة اتحاد جمركي ووضع إطار مشترك لسياسات التصنيع و التصدير بين دول الأعضاء (بوليفيا، بيرو، كولومبيا، إكوادور، الشيلي، فنزويلا) [1]، و تعكس الاتفاقية الاختلاف بين مستويات التنمية في أمريكا اللاتينية، و بالتوقيع على اتفاقية قرطاج نة ، فإن حكومات التجمع لم تكتفي بوضع مؤسسات سياسية، بل تعهدت أيضا بمواءمة سياستهم التجارية بإنشاء منطقة التبادل الحر و اتحاد جمركي يرتكز على الحد الأدنى المشترك للتعريفة الجمركية" إلى وقت لاحق 1980 بالنسبة لكولومبيا، الشيلي، و البيرو وحتى 1985 لبوليفيا والإكوادور، و بالإضافة لهذه الأسباب التقليدية للتحرير التجاري فلقد تم وضع برامج صناعية قطاعية تعتمد على سياسة إحلالا الواردات التقليدية أو محل الوردات لمصلحة تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح التكامل الإقليمي[2].

---

[1] - Azzam Mahjoub, l'intégration régionnale sud-sud une perspective compartive monde arabe-Amerique du sud , PAPERSIEMed , Edition institut européen de la méditerranée, Mars 2008, p.6.

[2] – المقصود بإحلال محل الوردات Import-subtitutingindustnalization انتاج و تصنيع محليا و السلع المنتجات التي اعتادت الدول أن تستوردها من الخارج. وقد أخذ بهذه الإستراتيجية العديد من الدول النامية في الخمسينات و الستينات نظرا للظروف الاقتصادية المحلية و الدولية التي شهدتها اقتصادات هذه الدول، مثل تدهور صادرتها من حيث الكم و كذلك من حيث شروط معدل التبادل التجاري الذي يتطور ومازال لغير صالحها، و السياسات الحمائية التي اتخذتها الدول المتقدمة ضد صادرات هذه الدول خاصة تلك التي تنطوي على قدر من التحويل و التصنيع أمام هذا و غيره. بدتإستراتيجية التصنيع بقصد الإحلال محل الوردات أكثر ملاءمة أمام الدول النامية لتنويع هيكل اقتصاداتها وإقامة شبكة من العلاقات الأمامية و الخلفية بين مختلف القطاعات الرئيسية و كذلك بين مكونات و عناصر كل قطاع، و هو ما يعمل على تقليل الاعتماد هذه القطاعات على الخارج، و يقلل من تأثير الصدمات الخارجية غير المتوقعة عليها و يخفف كذلك من حدة التبعية.ويؤخذ على هذه الإستراتيجية أن تطبيقها على بعض الصناعات بقصد الإنتاج للسوق المحلية ، يجعل من الصعب أن تجد سوقا في الخارج مما يؤدي في النهاية إلى حرمان السلع الوطنية من مزايا الإنتاج الكبير التي لاتتحقق إلا مع التصدير بكميات كبيرة

و لكن المبادرة الأكثر أهمية كانت في الجانب المالي ففي سنة 1970 تبنت لجنة الأندين القرار 24 (la décision 24)[1] التي منحت الأفضلية و الأولوية لرؤوس الأموال و الشركات الأندرية مدعمة بذلك السوق الداخلية و إحلال الوردات بحيثطلب من الجهوية أن تكون عملية مغلقة، إلا أن هذا الاختيار كان له مضمون سياسي و استراتيجي واضح نابع من القناعة بأن تحرير التجاري وحده لا يؤدي إلى التكامل ما لم تكون هناك حماية و تشجيع للصناعة الجهوية أو الإقليمية هذا من جهة.

أما من جهة أخرى فإن التفسير القائل بان السوق الناشئة من شأنها أن تجذب الشركات متعددة الجنسيات التي ستكون أول من يستفيد من فرص توسيع السوق على حساب رأس المال المحلي والسيادة الإقليمية لدول الأندين، لذلك لا يمكن التخفيف من التبعية إلا من خلال السيطرة الجهوية على الإستثمارات الأجنبية. ومن هذه الزاوية عزز القرار 24 أولا وقبل كل شيء شكلا جديدا من الشراكة مع الشركات المتعددة الأجنبية كوسيلة لإعادة تحديد قواعد اللعبة [2].و بهذا المعنى فإن القرار 24 يميز بين ثلاثة أنواع من الشركات [3]:الشركة الوطنية، الشركة المختلطة، و الشركة الأجنبية حسب رأس المال المساهم و لكن أيضا حسب صاحب سلطة اتخاذ القرار الفني المالي، الإداري و التجاري، فالشركات الوطنية أو المختلطة هي المسموح لها بالتدخل في السوق المشتركة، و مهما كان تأويل القرار 24 فلا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال أ نه

---

للأسواق العلمية، وقد أثبتت خبرة الدول التي أخذت بهذه الإستراتجية على نحو جامد وغير مرن ودون مراعاة خصوصية ظروفها وما يشهده الاقتصاد العالمي من تحولات وتغيرات زيادة العجز من موازين المدفوعات بدلا من تقليصه. فهي إستراتجية اعتمدت على إنتاج ذات السلع التي كان يتم استيرادها مما أدى إلى استيراد التكنولوجيا اللازمة لإنتاج هذه السلع.أي في النهاية تعمقت التبعية بدلا من التخفيف منها.وهو مما حدا ببعض الدول إلى الإقلاع عنها وتبني إستراتجية أخرى ،في حين استطاع البعض الآخر الجمع بينها وبين غيرها من الإستراتجيات على نحو مرن كما حدث في بعض دول جنوب شرق آسيا. **أنظر ، محمد توفيق عبد المجيد المرجع السابق، ص.190.**

[1] – القرار 24 تم تبنيها إبان الإجتماع الثالث الغير العادي للجنة إتفاققرطاجية في 30 ديسمبر 1970 تحت عنوان "النظام المشترك لمعاملة رأس المال الأجنبي، و العلامات التجارية و براءات الاختراع و التراخيص و الاتاوات"

[2] - Giovanni Molano Gruz, la communanté andine : trajectoire d'un processus latino American d'intégeration regionale, Ouvrage Collectif dirigé par sebastien santander, Relations internationales et régionalisme entre dynamiques internes et projections imondiales, Presses universitaires de liège, 2012 p.62.

**3** - Iknicoff Moise, Nathan Héléve, Autonomie collective et multinationales : le pacte andin. In : tiers-monde, La coopration sud-sud. Etat et perspective, tome 24, n° :96.,p. 827.

يستجيب لإستراتيجية القطيعة مع النظام الاقتصادي العالمي ، و لا رفض التعاون مع رأس المال الأجنبي، و هذا ما جاء صراحة في ديباجة القرار الذي أقر بأهمية الدور الذي يجب أن يلعبه الرأس المال الدولي في عملية التكامل، و الضمانات الممنوحة للشركات الأجنبية هي خير دليل على ذلك. ومن بين الإنجازات الأخرى التي تسجل لحساب تجمع الأندين هو إنشاء ما عرف بصندوق الأندين للاحتياط سنة 1976 من مزاياه تقديم قروض للدول الأعضاء التي تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات والذي حقق نتائج مشجعة تم توسيعه يصبح صندوق أمريكا اللاتينية للإحتياط (FLAR) كما اعتمدت المجموعة خطة للتنمية الزراعية تنص على ما يأتي :[1]

- وضع برنامج مشترك لانتاج مختلف المواد (بما في ذلك الزيوت و الدهون النباتية و منتجات الأبان و الحبوب .... الخ)؛
- برنامج للمساعدة المالية و التقنية؛
- العمل على تنسيق المخططات الزراعية القومية.

و في عام 1992 تعهد أعضاء اتفاق قرطاجنة بإقامة منطقة للتبادل الحر غير مكتملة يطبق فيها تعريفة جمركية موحدة مع العالم الخارجي في حدود أربع مستويات ( 5%، 10%، 15%، 20%) من أجل إقامة اتحاد جمركي غير مكتمل إبتداء ا من السنة الموالية مع تبني قرار الذي يترك هوامش الاستقلالية لكل دولة عضو فيها يتعلق بالمفاوضات مع شركاء أمريكا اللاتينية، و هذه الخطوات نحو التكامل كانت تتماشى مع وضع البرامج الوطنية وتحرير التجارة الخارجية و الأسواق، و تحرير المالية و القطاع الخاص[2]. و نفس الأسلوب تم تبنيه عبر الإقليمية في أمريكا اللاتينية، و القارات الأخرى و الذي يعمل في المستقبل على إدماج التكتلات الصغيرة في تكتل واحد كبير لنصف العالم الغربي، ذلك أن التوسع التدريجي لعضوية التكتلات الإقليمية القائمة بالفعل ستسمح بإنشاء مناطق حرة في كل من أمريكا تقريبا، خاصة و أن التجارة المشتركة في إطار تجمع الأندين و السوق الكاريبي ( CARICOM) و سوق أمريكا الوسطى ( CACM) قد حققت درجات متقدمة جدا من تحرير التجارة سوءا بين أعضائها أو فيما بين التكتلات الثلاثة، و هكذا نلاحظ أنه بدءا من عام 1995 بدأت التكتلات شبه الإقليمية في الأمريكيتين تنتعش و

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج التبادل، المرجع السابق ص.146.

[2] - Giovani Molano Gruz, op.cit, p. 67.

تعرف رواجا كبيرا و هذا تعبيرا عن النزعة الداخلية في الاندماج، و هذا هو الأهم تجاوبا مع توجه العالم بعد الحرب الباردة إلى التكتل و التجمع ذو الطابع الاقتصادي [1] بحيث أن قيمة المعاملات التجارية داخل التجمع تضاعفت أربع مرات[2].

و في هذا السياق من التطبيق الموحد لتعريفة مشتركة غير مكتملة و تنسيق القواعد و الأنظمة الجمركية و اقتراح التجارة الإقليمية في إجمالي التجارة الذي قدر ب 12.7% في نفس السنة. و في الواقع هذه السنة تحديدا التكامل التجاري بلغ أعلى مستواه التي لم يعرفها منذ نشأته. ناهيك عن الإصلاحات الاقتصادية التي جعلت منطقة الأندين أكثر جاذبية للشركات العالمية ، و هذا ما كان حافزا للاستثمارات بسبب تحرير رؤوس الأموال و فتح المجال للقطاع الخاص بحيث شهد ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة مع التكتلات أمريكا اللاتينية الأخرى فإن أعضاء التكتل الأندين شهدوا ارتفاعا ملحوظا في عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي كمصادر أساسية لتمويل اقتصادياتهم[3].

## المطلب الثالث : التكلات الإقتصادية بين دول الجنوب في العالم العربي

الدول العربية كباقي الدول النامية شهدت هي أيضا مولد التجمعات الإقليمية داخل الوطن العربي بقيام مجلس التعاون الخليجي في 25 ماي1981 ، و تكرست الظاهرة لتعبر عن تطور هذا الاتجاه بقيام إتحاد المغرب العربي كاستجابة لتعاظم الاهتمام الدولي و الإقليمي بالتعاون على صعيد العلاقات الدولية من خلالإقامة التكتلات الاقتصادية و الإقليمية بحيث سندرس في هذا المطلب تجربتين عربيتين المتمثلة في مجلس التعاون الخليجي و اتحاد المغرب العربي .

---

[1]– إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 63.

[2]– الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الرئيسي لكل دول عضو في تجمع الأندين تمثل 40% تقريبا من صادراتها، وحوالي 12% من صادرات التجمع موجهة للاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك الثاني للتجمع .**أنظر الأمانة العامة لتجمع الأندين، التبادل التجاري و الولايات المتحدة الامريكية، إلى جانب الأمانة العامة لتجمع الأندين، التبادل التجاري بين تجمع الأندين، سنة 2005.**

[3] - Giovani MOLANO Gruz, op.cit, P. 68.

## أولا : مجلس التعاون الخليجي : (GOLF Coopération council)

تشير بعض الدراسات إلى أن فكرة إنشاء المجلس قد بدأت في عام 1976 و ذلك عند اجتماع وزراء خارجية الأقطار الست ( دولة الإمارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر و الكويت) إضافة إلى العراق و إيران في مسقط بعمان ، إلا أن البداية الحقيقية و الفعلية لإنشاء هذا المجلس تعود إلى القمة الخليجية التي عقدت بالرياض 1981/02/04 [1] أي بعد أشهر فقط من اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية و قد كانت أحد الأسباب التي عجلت بإنشاء هذا المجلس ، بحيث أن تلك المرحلة قد تراكمت فيها الكثير من التحديات و التطورات الخطيرة في منطقة الخليج جعلت من الضروري الإفراج على المشروع و من ثم كانالميلاد الرسمي لمجلس التعاون الخليجي بين الستة أقطار المشار إليها [2] و في القمة الخليجية بأبو ظبي في 1981/05/25 تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس الذي يحتوي على اثنين و عشرون مادة ( 22) و اختيار الأمين العام و تشكيل خمسة لجان ذات طبيعة مؤقتة لتنسيق أوجه التعاون بين الأقطار الأعضاء ، و من ثم فقد حدد النظام الأساسي للمجلس أهدافه وفق رؤية براغماتية من ذلك تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين دول الأعضاء ووضع أنظمة متماثلة في المجالات الاقتصادية و المالية و الجمارك و كذا دفع عملية التقدم العلمي و الثقافي .

بمعنى أن هذا التجمع يسعى إلى تحقيق أرقى درجات التعاون بين الدول أعضاء المجلس في كافة الميادين ، و بداية مسيرة العمل الاقتصادي المشترك المتمثل في إقامة وحدة اقتصادية تشكل قاعدة مادية أساسية لتنويع الهيكل الإنتاجي الخليجي ، و من أهم الإنجازات التي تحققت ضمن الاتفاقية الموحدة بين دول الخليج في سنة 1981/06/08 بالرياض مايلي :[3]

تحرير التجارة البينية و توحيد التعريفة الجمركية

اتبعت دول المجلس في سبيل تحقيق ذلك عدة خطوات هي :

1 – محمد غربي، المرجع السابق، ص.72.

2 – اسماعيل معراف ، المرجع السابق ،ص .78 .

3– محمد غربي ،المرجع السابق ، ص. 73 .

- السعي نحو إقامة منطقة التجارة الحرة فيما بين دول المجلس و ذلك من خلال رفع الحواجز و القيود الجمركية على السلع الوطنية المنشأ بما فيها السلع الزراعية؛
- تنظيم العلاقات بين مجموع دول المجلس و العالم الخارجي و ذلك بوضع برنامج زمني يتم من خلاله الوصول إلى تعريفة و احدة للرسوم الجمركية تجاهه ، حيث تحدد الحد الأدنى و الأعلى للتعريفة الجمركية بين 4%و 20% لجميع السلع الأجنبية المستوردة ماعدا السلع ذاات الطبيعة الخاصة، و المتمثلة في التبغ و مشتقاته و مازال العمل جاريا للوصول إلى تعريفة جمركية موحدة استكمالا لإقامة السوق الخليجية المشتركة ؛
- انتقال الأموال و الأفراد و ممارسة النشاط الإقتصادي :
- يتفق الأعضاء على القواعد التنفيذية لتوحيد معاملة مواطني أعضاء المجلس في مجالات حرية الإنتقال ووسائل النقل و المواصلات و العمل و الإقامة و حق التملك و الإرث و الإيصاء و حرية ممارسة النشاط الإقتصادي و يشجع الأعضاء المشاريع المشتركة فيها التي يقيمها القطاع الخاص ؛[1]
- تنسيق السياسات و لإستراتيجيات التنموية ؛
- لقد اتحدت في هذا المجال العديد من الإجراءات؛[2]
- الإتفاق على وثيقة أهداف و سياسات التنمية لدول المجلس ؛
- تنمية القوى البشرية بما يتناسب و التحديات التي تواجهها ؛
- تنمية المجتمع و ذلك بتبني السياسات اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية على أن تدخل في اقرارات الإستثمار و الإعتبارات الإقتصادية و الإجتماعية؛
- اقرار الإستراتيجية الزراعية الموحدة و الإتفاق على الإطار العام للسياسة الزراعية المشتركة ، و قد بدأت الأمانة العامة بتقييد بعض المشاريع التي تتضمنها البرامج المقترحة مثل اعداد التشريعيات ،والأنظمة و القوانين و بعض المشروعات المشتركة
- اقرار الإستراتيجية الصناعية الموحدة؛

[1]– محمد بوبوش ، المرجع السابق ، ص. 270.

[2]– محمد غربي ، المرجع السابق ،ص. 74.

- تحقيق التجانس بين الخطط الإقتصادية لدول مجلس التعاون بهدف تحقيق التكامل الإقتصادي ، و السعي إلى توحيد الأنظمة المتعلقة بالإستثمار ، ووضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توحيد الإستثمارات الخليجية الداخلية و الخارجية تخدم مصالح هذه الدول و تطلعات شعوبها ؛
- اهتم المجلس بخصوص تنسيق سياسات دول المجلس في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها (استخراج و تكرير، نقل و استغلال الغاز الطبيعي و تطوير مصادر الطاقة )[1]
- تدعيم التعاون في المجال البحري و البري و الإتصالات و انجاز المشاريع الأساسية في الموانئ و المطارات و محطات الكهرباء و الماء و شبكات الطرق . و العمل على تنسيق سياسات الطيران و النقل الجوي بين دول المجلس [2]، كما تدعو الإتفاقية الإقتصادية الموحدة إلى تنسيق السياسات المالية و النقدية ، بحيث أعدت مجموعة من الدراسات الفنية التفصيلية لتنسيق السياسات المالية و النقدية بين دول المجلس و ذلك في اطار ماجاءت به المادة الثانية و العشرون من الإتفاقية الإقتصادية الموحدة التي تنص على قيام الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية و النقدية و المصرفية ، و زيادة التعاون بين المؤسسات النقدية و البنوك المركزية بما في ذلك توحيد العملة لتكون مكملة للتكامل الإقتصادي المنشود بينها [3] ولبلوغ هذه الأهداف شكل مجلس التعاون الخليجي في إطار هيكله التنظيمي أجهزة أساسية تحرص على تطبيق هذه الإتفاقية و هي :

المجلس الأعلى بصفته السلطة العليا للمجلس و يتكون من رؤساء الدول الأعضاء و يشرف على باقي الأجهزة [4]،أما الجهاز الثاني يتمثل في المجلس الوزاري و هو بمثابة الجهاز التنفيذي

---

[1]– أحمد يوسف دودين ، مصطفى يوسف كافي ، المرجع السابق ، ص .702.

[2]- HADHRI Mohieddine, la grande zone arabe de libre echange et prespective d'inégration in sud – sud en méditerranée, seconde conférence du FEMISE, Marseille, 2001, p. 15.

[3]– صديقي أحمد ، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي " دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي ، مجلة الباحث جامعة قصدي مرباح ورقلة ، العدد 09 ،2011، ص .246.

[4]– تنعقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل دوري لتحديد المرافق الخليجية تجاه المشاكل المختلفة التي يواجهها التنظيم الإقليمي الخليجي عليه فإن مؤتمر قمة الكويت الأخير في ديسمبر 2009 يشير إلى انعقاد ثلاثين مؤتمر قمة خلال الثماني و عشرين سنة الماضية و هذا ماهو مفقود في اطار الإتحاد المغرب العربي الذي لم يشهد انعقاد مؤتمرات قمة منذ منتصف العقد الأخير من القرن العشرين ، **انظر**

للمجلس و يتشكل من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم ، حيث أن من مهامه اقتراح السياسات و تقديم التوصيات و الدراسات و المشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون و التنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات ، أما الجهاز الثالث يتمثل في الأمانة العامة و هي الهيئة الإدارية المركزية للمجلس التي تتشكل من أمين عام و أمناء مساعدين و أخيرا الجهاز الرابع و هي لجان مجلس التعاون المتكونة من خمسة لجان قطاعية من الوزراء و المختصين تعمل مع الأمانة العامة لتحقيق أهداف المجلس ، و تنسيق أوجه التعاون بين دول المجلس (لجنة التخطيط الإقتصادي و الإجتماعي ، لجنة التعاون المالي و التجاري ، لجنة التعاون الصناعي ، لجنة النفط ، لجنة الخدمات الإجتماعية و الثقافية [1]. و يمكننا تلخيص أهم انجازات لإتفاقية المجلس فيما يلي :

- حل مسألة الخلافات الحدودية الساكنة و المتحركة بالطرق الودية و التي كثيرا ماكانت السبب في عرقلة التجربة التكاملية لدول الخليج العربية ، حتى إذا نشب خلاف حدودي بين البحرين و قطر حول جزر حوار ثم اللجوء إلى التحكيم الدولي من خلال محكمة العدل الدولية بلاهاي ، و اعلان الدولتين قبولهما لحكم المحكمة و التزامهما به و في نفس الوقت نجاح السعودية و اليمن في تسوية خلافهما الحدودي التاريخي الطويل ، و كذلك تسوية الخلاف الحدودي بين الإمارات و عمان ، و الكويت و السعودية فيما تخص الحدود البحرية و خاصة بشأن حقل الذرة البحري النفطي[2]؛
- السماح لمواطني المجلس (الماديين و المعنويين ) من ممارسة مختلف الأنشطة الإقتصادية و مساواتهم بمواطني الدول التي يمارسون هذه الأنشطة ؛
- السماح لمواطني المجلس في حق التملك العقار لغرض السكن؛
- مساواة دول المجلس في المعاملات الضريبية ، نفس المعاملة التي يعامل بها مواطنوا البلد العضو ؛

---

**أمال حجيج و آخرون ، المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2013، ص. 49 .**

[1]– أحمد يوسف دودين ، مصطفى يوسف كافي ، المرجع السابق ، ص.202.

[2] – عبد القادر رزيق المخادمي ، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل ، المرجع السابق ، ص .97 .

- السماح لمواطني دول المجلس بامتلاك الأسهم (أسهم الشركات المشتركة بداية الأمر و الشركات الجديدة التي تنشط في مجال النشاطات الإقتصادية المسموح وثقل ملكيتها و ممارسة تجارة الجملة و التجزئة في الدول الأعضاء؛
- معاملة وسائل النقل المملوكة لمواطني دول المجلس نفس معاملة وسائل النقل الوطنية عند مرورها باقليم أي دولة عضو و اقرار نظام موحد للعبور والترانزيت[1]؛
- فقد تطورت آليات التعاون الإقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي منذ انشائه في ماي 1981 ، حيث تم التوقيع على الإتفاقية الإقتصادية لدول المجلس في نوفمبر 1981 ، و التي أرست قواعد العلاقات الإقتصادية بين دول الأعضاء ، و أنشأت بموجبها منطقة التجارة الحرة بين الدول الأعضاء في مارس 1983 .

و في ديسمبر 2001 تم استبدال الإتفاقية المذكورة باتفاقية اقتصادية جديدة أكثر قدرة على التفاعل مع المستجدات الإقتصادية عالميا و اقليميا ، حيث لم تقتصر تلك الإتفاقية على الحث على التعاون الإقتصادي و التنسيق بين الدول الأعضاء ، بل تعدت ذلك إلى تبني برامج محددة و آليات قابلة لتقييد ، و قد تجسدت أولى الثمار العملية لتلك الإتفاقية في الإعلان عن قيام الإتحاد الجمركي .

و مع بدء الإتحاد الجمركي في يناير 2003 ، أصبحت الدول الأعضاء منطقة جمركية واحدة تستبعد فيها الرسوم الجمركية و اللوائح و الإجراءات المقيدة للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء مع تطبيق تعريفة جمركية موحدة بواقع 5 % تجاه العالم الخارجي . كما تمنح المنشآت الصناعية بدول المجلس التعاون إعفاء من الرسوم الجمركية من وارداتها من الآلات و المعدات و قطع الغيار و المواد الخام الأولية و نصف مصنعة و مواد التعبئة و التغليف اللازمة للعمليات الإنتاجية ، و يقوم الإتحاد الجمركي على مبدأ نقطة الدخول واحدة و من ثم يعتبر أي منفذ جمركي لدول المجلس نقطة دخول البضائع الأجنبية لكافة الدول الأعضاء [2].

---

[1]– لمعرفة المزيد عن انجازات مجلس التعاون الخليجي ، انظر موقعه على شبكة المعلومات الدولية التالي/http://www.gcc-sg.org تاريخ الولوج 2022/02/17 الساعة 21:40

[2] – ليديا مناعي ، التعاون و الاندماج في الجنوب : دراسة نموذجية لمجلس التعاون الخليجي ( من النشأة إلى 2009) مجلة دراسات حول الجزائر و العالم ، مركز البحوث و الدراسات حول الجزائر و العالم ، العدد 07 2017.

كما يتم تطبيق جميع الإجراءات الجمركية على جميع السلع الأجنبية في نقطة الدخول الأولى في أي دولة من دول المجلس ، بحيث يقوم المنفذ الأول دخلت عن طريقه البضاعة بإجراءات التفتيش و المعاينة على البضائع الأجنبية الواردة إليه و التأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة و خلوها من الممنوعات و استيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها ، و تتحرك السلعة فيما بعد بحرية داخل دول المجلس ، و بموجب ذلك تم الغاء التعامل بالنقل بالعبور ( الترانزيت) للبصائع الأجنبية بين دول المجلس باعتبارها منطقة جمركية مواحدة [1].

ووفقا لإعلان الدوحة في ديسمبر من عام 2007 ، تم الإتفاق على بدء العمل بالسوق الخليجية المشتركة ابتداء من يناير عام 2008 ، علما بأنه تم الإتفاق في ديسمبر 2002 على تحديد نهاية 2007 كموعد للإنتهاء من متطلبات قيام السوق و يستلزم قيام السوق صدور و تفعيل العديد من القوانين التي تتضمن حرية انتقال العمالة و رؤوس الأموال و التملك و ممارسة الأنشطة الإقتصادية و غيرها من القوانين و تنص المادة 03 من الإتفاقية الإقتصادية الموحدة و المعدلة عام 2001 بحقوق المواطنة الإقتصادية ، على ضمان مبدأ معاملة مواطني الدولة دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الإقتصادية كما حددت (المادة 11) المجالات الإقتصادية العامة التي يجب أن يتحقق بها مبدأ معاملة عدم التمييز بعشرة مجالات ، التنقل و الإقامة العمل في القطاعات العمومية و الأهلية و التأمين الإجتماعي و التقاعد و م ارسة المهن و الحرف و مزاولة جميع الأنشطة الإقتصادية و الإستثمارية و الخدمية و تملك العقار و تنقل رؤوس الأموال و المعاملات الضريبية ، و تداول الأسهم و تأسيس الشركات ، و التعلم و العديد من اللجان الوزارية لمتابعة تحقيق مبدأ المواطنة الإقتصادية منذ إنشاء المجلس الى غاية عام 2007 [2] ورغم طموحات مجلس التعاون الخليجي إلا أنه يبقى يواجه العديد من التحديات كافتقارها للمواد الطبيعية و البشرية و اعتمادها على النفط في دخلها القومي و هذا مايعمق تبعيتها للموارد الطبيعية للدول المتقدمة في ظل التحديات العولمة و مظاهرها .

ولقد ظل مجلس التعاون الخليجي يعكس نجاحا لتجربة تعاون عربي فرعي ، معنيا بالأساس بتطورات علاقته البينية مع كل من العراق و إيران و لكن في ظل الثورات العربية ، شهد دوره

[1]– محمد بوبوش ، المرجع السابق ، ص 278

[2]– ليديا مناعي ، المرجع السابق ، ص.12 .

صعودا لافتا . و تمثل ذلك في نجاحه في التعامل كمنظمة إقليمية واحدة اتجاه ايران و كذلك براعته في ادارة الأزمة في البحرين و اليمن و قراراته التي اتسمت بالقوة و الجرأة و المبادرة غير المسبوقة و منها قرار ارسال قوات درع الجزيرة العربية الى المنامة ، و قرار ضم المملكتين الأردنية و المغربية للمجلس .

## ثانيا: اتحاد المغرب العربي

إن منطقة المغرب العربي لم تكن منفصلة عما كان يجري في الساحة الدولية من توجه نحو التكتل والاندماج خصوصا وأن هذه المنطقة كانت قريبة من أنضج التجربة تكاملية في العالم وهي التجربة الأوروبية كما أن، نخبها السياسية الحاكمة ترتبط بشكل كبير بما يجري في الدول الغربية عكس مناطق أخرى في العالم، وبالتالي فقد بد ا واضحا أن دول المغرب العربي التي سعت من البداية إلى ايجاد آليات وميكانيزمات تسمح لها بالتوحيد والاندماج فيما بينها شكلت عوامل عديدة رغبتها في تحقيق الاندماج فيما بينها [1] بحيث تمتد فكرة الاهتمام بالتكامل الاقتصادي المغاربي إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة في أبريل 1958 أين دعت الهيئات الشعبية المتمثلة في حزب الاستقلال المغاربي وحزب الدستور الجديد في تونس وجبهة التحرير الجزائرية إلى قيام اتحاد فدرالي بين البلدان المشتركة وبعد مرحلة المد والجزر التي مرت بها دول المغرب العربي انطلق الحدث التاريخي في القمة المغاربية التي عقدت في مدينة مراكش في 16–17 فبراير 1989، فما اعتبرت المرحلة النهائية في قيام الاتحاد المغاربي، وفيما اعتبرت بمثابة المؤتمر التأسيسي للاتحاد، حيث وقع القادة المغاربية الخمسة على وثائق ثلاثة وهي:[2]

- إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي؛
- قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات للجانها الفرعية
- معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي؛

[1]– إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص .86.

[2]– جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، باتنة 2004، ص 88.

فيما يخص عن إعلان قيام المغرب العربي، نجده قد أشار إلى ما يجمع شعوب المنطقة من وحدة الدين واللغة والتاريخ وحدة الأماني والتطلعات والمصير [1] وتجسيدا للإرادة التي عبر عنها قادة المغرب العربي في قمة "زيرلدا" التاريخية ونظرا للتحولات الجارية على مستوى الدول والتحديات التي تواجه دول وشعوب المنطقة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتطلب منهم المزيد من التضامن وتكثيف الجهود من أجل تحقيق الهدف المنشود كما أكد الإعلان على رغبة الدول المغاربية في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات[2].

أما فيما يخص الوثيقة الثانية المتمثلة في أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية الخمسة فقد حظيت بالمصادقة من طرف قادة المغرب العربي، واعتبرت بمثابة "برنامج عمل" للاتحاد المغاربي وتم تكليف الأجهزة المنصوص عليها في المعاهدة المنشئة للاتحاد على العمل على تنفيذ هذه التوصيات والمقترحات بما في ذلك وضع البرامج والجداول اللازمة لتنفيذها[3].

أم الوثيقة الثالثة فيمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي التي أنشئ بمقتضاها اتحاد سمي "اتحاد المغرب العربي، أوضحت أن ظهور الاتحاد يعني استجابة لواقع المنطقة التاريخي الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والاستراتيجي ويظهر من نصوص المعاهدة أن الاتحاد قد حدد لنفسه نهج سياسة في مختلف الميادين والعمل من أجل التوافق في أفق الاندماج[4].

**· الأهداف الرئيسية للاتحاد المغاربي:**

نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية: [5]

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم ببعضهم البعض؛
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها؛
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف؛

---

[1]– أنظر الفقرة الأولى من إعلان قيام الاتحاد المغرب العربي.

[2]– انظر الفقرات 4، 5، 6، 11 من نص الإعلان قيام اتحاد المغرب العربي.

[3]– جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 89، ص. 2.

[4]– انظر المادة الأولى، من معاهدة الاتحاد.

[5]– عثمان بقنيش ، قانون المجتمع الدولي المعاصر ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2012، ص.153.

- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين؛
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية التنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال ؛

وأشارت وثيقة المعاهدةإلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي، تحقي الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية للدول الأعضاء، واتحاد ما يلزم من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية، واتحاد ما يلزم من وسائل لبلوغ خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء .

وانطلاقا من هذه المعاهدة تم تحديد الملامح الكبرى الاستراتيجية مغاربية تسعى إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول الاتحاد وترتكز على أربع مراحل ومد زمنية محددة وعلى تحقيق مصالح مشتركة لكل الأطراف لخدمة الأهداف الاتحادية تتمثل هذه المراحل فيما يلي:[1]

**المرحلة الأولى:** قيام منطقة تبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المغربيين على مستوى الاتحاد عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على أ، يتم تحقيق هذا الهدف قبل نهاية 1992.

**المرحلة الثانية:** إنشاء الوحدة الجمركية قبل نهاية 1995 وتتجسد هذه الحقبة في وضع تعريفة جمركة موحدة اتجاه العالم الخارجي.

**المرحلة الثالثة :** إنشاء سوق مشتركة بين بلدان التحاد قبل نهاية سنة 2000 وتهدف هذه المرحلة إلى الوصول إلى الاندماج المغاربي ،وإرساء نظام واحد للأسواق وإقامة سوق داخلية

[1]– مقدم عبيرات مقدم، المرجع السابق، ص .209.

كبيرة موحدة لا مجال فيها للرسوم الجمركية ،وتحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والسلع ورؤوس الأموال

**المرحلة الرابعة** : الوصول إلى الوحدة الاقتصادية عن طريق توحيد السياسات والخطط الاقتصادية على أسس وأهداف مشتركة واحدة.

• المشاريع الإقتصاديةالمشتركة للدول الإتحاد:

بصرف النظر عن هذا المخطط الاندماجي التدريجي، فإن البلدان المغاربية اختارت التمهيد لعملية الدمج الاقتصادي بالتنسيق في عدة مجالات تتمثل في وضع سياسات مشتركة للمواد الطبيعية للعناية بالموارد الطبيعية و الفلاحية واستغلالها لتحقيق الاكتفاء الذاتي المغاربي ووضع سياسات مشتركة لحماية السوق المغاربية وبالنسبة للموارد البشرية، فقد تم التركيز على توحيد سياسات البلدان المغاربية في ميادين التربية ورعاية الشباب والتشغيل، مع وضع إطار قانوني لضمان حرية التنقل والإقامة والاعتناء بالجالية المغاربية الموجودة في الخارج[1].

اتفاق كل من تونس والجزائر على برامج تنفيذية للتعاون في مجال الغاز الطبيعي بحيث يتم تزويد المناطق الحدودية المشتركة لحاجاتها من الغاز الطبيعي، واتفق الجانبان على تكليف المؤسسات المتخصصة للقيام بدراسات اللازمة لدعم التعاون في هذا المجال من خلال إرساء شراكة في مجال إنشاء مراكز لتخزين الغاز السائل بالمناطق الحدودية ودراسة إمكانية إمداد الغاز الطبيعي إلى بعض هذه المناطق.[2]

أما في مجال الطاقة، فقد تم التركيز على ترشيد استخدام الطاقات الموجودة ودعم البحث المشترك عن المصادر الجديدة مع تنمية الصناعات البتروكيماوية وتوسيع شبكات الكهرباء وكذلك الإنتاج الكهربائي[3].

[1]– صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989–2007 دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2011 ، ص .323.

[2]– سماح أحد فضل، المرجع السابق، ص 218

[3]– محمد بوبوش، المرجع السابق، ص 132.

وبالنسبة للمجال الصناعي، تم التركيز على البحث في وسائل تحقيق تكامل اندماجي في الصناعات الأساسية، وخاصة تلك التي تتوفر موادها الأولية في البلدان المغاربية مع الاهتمام بالصناعات المستقبلية.

تنفيذ البرامج التي ترمي إلى ربط بلدان المغرب العربي وتكثيف شبكات النقل البري والحديدي والجوي وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

كما ركزت الإستراتيجية الجديدة بالنسبة للميدان التجاري والنقدي على توحيد التشريعات المتعلقة بالرقابة على الصرف والميدان والتأمين والاستثمار قصد الوصول إلى أنظمة موحدة لهذه الميادين، كما تم التركيز أيضا عل تكثيف التشاور خاصة فيما يتعلق بالمشاكل المترتبة على الميدونية الخارجية وذلك ،بقصد دعم مواقف البلدان المغاربية اتجاه المؤسسات المالية الدولية.

**· وضعية الاستثمارات بين دول الإتحاد**

**جدول رقم 20: اجمالي الإستثمارات العربية بين دول اتحاد المغرب العربي المنفذة**

| المصدر/ الوجهة | تونس | الجزائر | ليبيا | المغرب | موريتانيا | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | | 1132 | 345 | 25 | ... | 1502 |
| الجزائر | 117 | | ... | ... | ... | 117 |
| ليبيا | ... | 321 | | ... | ... | 321 |
| المغرب | 25 | 129 | 517 | | 11 | 682 |
| موريتانيا | ... | ... | ... | ... | | 0 |
| الإجمالي | 142 | 1582 | 1582 | 25 | 11 | 2622 |

**المصدر** : التقرير السنوي لسنة 2015 ، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت ص 86 بتصرف

إذن فالإستثمارات العربية بين دول اتحاد المغربي العربي، يمكنها أن ترقى إلى مستويات متطورة إذا ماصحبتها إرادة سياسية لتطوير هذا الإتحاد . و من خلال الجدول رقم 20 يتبين لنا : أن قيمة الإستثمارات العربية بين دول اتحاد المغرب العربي و المقدرة بتكلفة اجمالية للمشاريع قيمتها 2622 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2003 – أبريل 2015 ، ضعيفة جدا إذا ماقورنت بالإستثمارات العربية بين دول مجلس التعاون الخليجي تتعاون مع بعضها ، فيما يخص الإستثمارات البينية و الإستثمارات المشتركة ، ويرجع سبب ذلك إلى تقدم تجربة التعاون الخليجي في مراحل تكاملها .

حيث احتلت تونس المرتبة الأولى من حيث تصدير الإستثمارات العربية بين دول اتحاد المغرب العربي بنسبة فاقت النصف 57.3% ، تلتها المغرب بنسبة 26 % ثم ليبيا بنسبة 12.24 % و في المرتبة الرابعة الجزائر بنسبة 4.46% و في الأخير موريتانيا .

أما من حيث استقطاب الإستثمارات العربية الواردة من دول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة السابقة ، جاءت الجزائر في لمرتبة الأولى بنسبة 60.33 % تلتها ليبيا بنسبة 32.9 % ثم في المرتبة الثالثة جاءت تونس بنسبة 5.42 % و جاءت المغرب و موريتانيا في المرتبتين الأخيرتين بنسبة 0.95% ، و 0.42% على التوالي.

إذن تعتبر كل من الجزائر و ليبيا مستقطبة للإستثمارات العربية من دول اتحاد المغرب العربي و غير مصدرة لها ، و تونس و المغرب عكس ذلك بينما موريتانيا فهي غير مستقطبة و لا مصدرة لتلك الإستثمارات ، طبعا في ظل العطيات المتوفرة .

**· أسباب تعثر تجربة التكامل المغاربي:**

ثمة عوامل أعاقت الاندماج الجهوي المغاربي، والأسباب الرئيسية وراء الاضطرابات معقدة ومختلفة بين الدول، ولا يزال اتحاد المغرب العربي معطلا منذ سنوات بسبب الخلافات بين الدول الأعضاء لا سيما المغرب والجزائر، كما تواجه هذه الدول أوضاعا اقتصادية وسياسية ذات خصوصية قطرية، مما يكون قد أدى في أحيان عديدة إلى المزيد من التأخر في إحراز أي تقدم نحو التكامل الجهوي المغاربي.

ويمكن تلخيص أهم المعوقات وكالعراقيل التي حالت دون تحقيق الاندماج المنشود على النحو التالي:

**· العوائق والعراقيل ذات الطابع السياسي:**

لقد انعكست قضية الصحراء الغربية على العلاقات المغاربية الجزائرية والعمل المغاربي المشترك، هذا بالإضافة إلى الأزمة الأمنية التي انفجرت بين الجزائر والمغرب في صيف سنة 1994 بحيث ألقت هذه القضايا بضلالها على العمل المغاربي مضبطة إياه، وإذ كانت للقضية الأمنية حلولها، فإنه يبدو أن العمل فيما يخص قضية الصحراء الغربية ما زال بعيدا، وبالتالي قد يستمر امتداداها للتأثير على عمل الاتحاد خاصة وأن الطرف المغربي يعتبر أن قضية الصحراء الغربية قضية وطنية ولا يمكن أن توضع جانبا، وتترك للتسوية في إطار الأمم المتحدة وإنما يجب أن تسوى بين المغرب والجزائر، في الوقت الذي تؤكد فيه الجزائر بأن النزاع الصحراء

الغربية يجب أن يفض والبوليزاريو في إطار تسوية سياسية طبقا لقرارات الأمم المتحدة [1]، وأكثر من ذلك هو ضعف الإرادة السياسية التي تعد مفتاح النجاح لعملية التكامل الاقتصادي المغاربي الذي يصعب تحقيقه إلا إذا توفرت هذه الإرادة التي تؤمن بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ القرارات التي تخدم المصلحة القومية الحضارية.

**· العوائق والعراقيل ذات الطابع الإقتصادي:**

إضافة إلى هذا العنصر يمكن اضافة المعيقات الأخرى بشكل مختصر كما يلي : [2]

- تعاني الإقتصاديات المغاربية من فقر تنوع مكون اقتصادياتها فهي مبنية على الإستيراد و التصدير و بذلك فهي حبيسة تطورات التجارة الخارجية ؛
- ضعف الهيكل الإقتصادي و اعتماده على المواد الأولية و هو مايجعلها تحت رحمة تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية ؛
- عدم الإستقرار الذي يميز كل من معدل النمو السكاني و معدل النمو الإقتصادي في كل من دول الإتحاد ؛
- التقدم المتفاوت في تبني اقتصاد السوق خاصة مابين المغرب و تونس من جهة و الجزائر و ليبياو موريتانيا من جهة أخرى و هو ما أثر على تحقيق تقدم فعلي في تحريك عملية الإندماج الفعلي ؛

[1] – بوكساني رشيد، ديش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، المجلد 04، العدد 1، 2004، ص 25.

[2] – تقرير صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، ص.15.

**الشكل رقم 3: أجهزة إتحاد المغرب العربي**

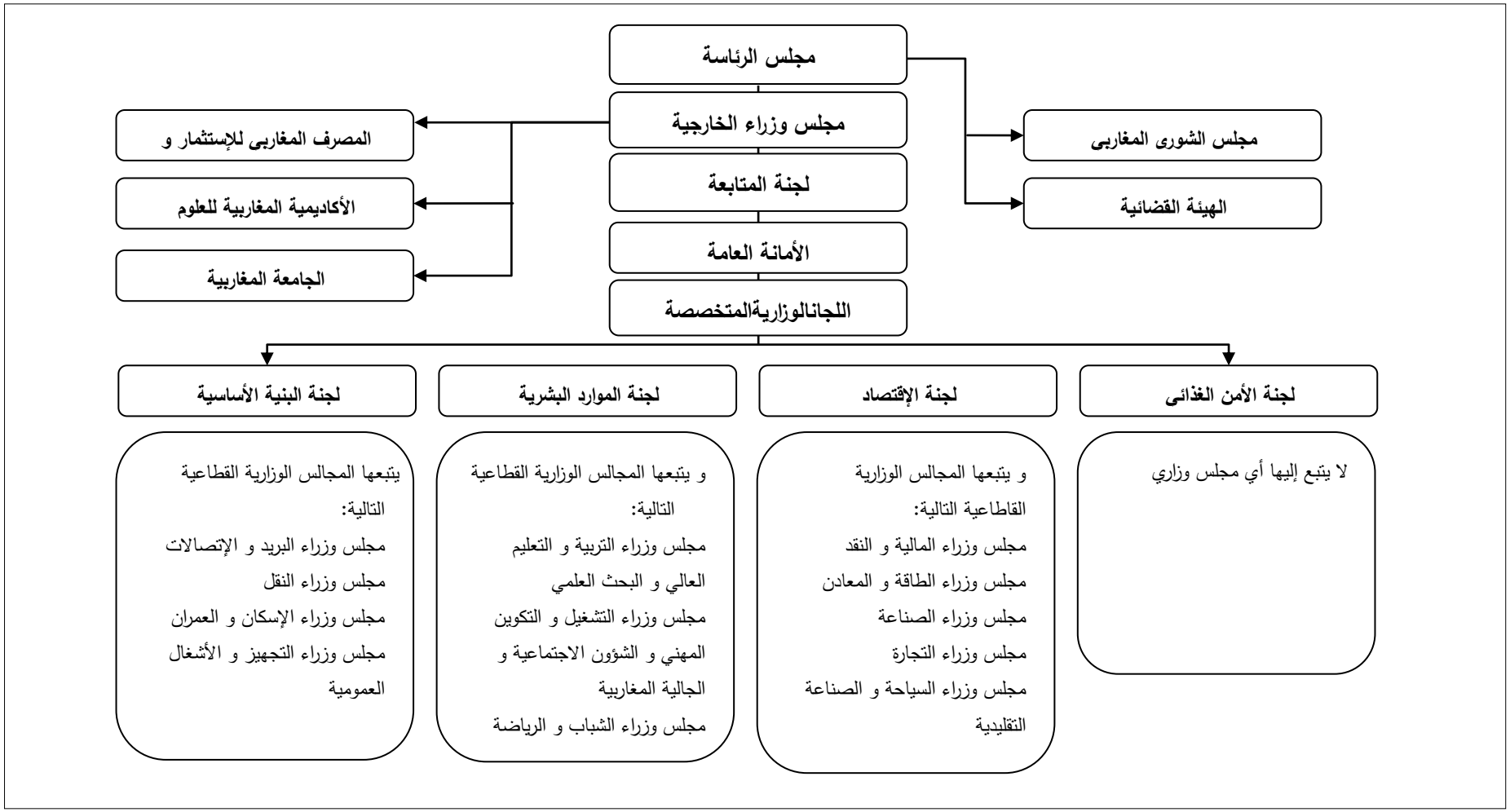


**المصدر**: جمال عبد الناصر مانع، اتنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2007،ص.298.

## المطلب الرابع : التجمعات الإفريقية جنوب/جنوب

لقد سعت الكثير من الدول الإفريقية إلى تعزيز علاقاتها وتضافر جهودها على المستوى القاري سواء في شكل اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أو بتشكيل مؤسسات استراتجية إذ شهدت القارة ميلاد العديد من التكتلات الاقتصادية داخل الآقاليم الفرعية والتي كانت تهدف إلى تلبية طموحات وآمال الشعوب والتغلب على الطروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية عبر التعاون والتكامل الاقتصادي من أبرزها المجموعةالإنمائيةلجنوب إفريقياو السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا "الكوميسا" .

### أولا : المجموعة الجنوب افريقية للتنمية ( The southerm African Developement community SADC)

من أولويات افريقيا استرداد عافية الإقتصاد مع ضرورة الإهتمام بالتكامل الإقتصادي كوسيلة سياسية و اقتصادية من أجل تسريع النمو ، و تعزيز جهود التنمية فيها ، فقد شهدت فترة النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين تأسيس المؤتمر الجنوب افريقي للتنمية و التنسيق Southerm African development coordination conference (SADCC) و جاء انشاء هذا التجمع مدفوعا بإرادة سياسية قوية تسعى الى تعزيز البنية التحتية للتنمية بهدف التقليل من التبعية و الإعتماد على جنوب افريقيا العنصرية ( L'Aparthid)[1] و بفعل التغيرات التي طرأت في عام 1992 أعلن قادة الدول وثيقة ( SADC) و التي بموجبها تم تحويل المؤتمر الجنوب افريقي للتنسيق التنموي إلى الجماعة التنميةلدول الجنوب الإفريقيوالمعروفة اختصارا بتجمع "سادك"[2].

[1]- Hein Marais, l'intégration Regionale en Afrique Australe,Ouvrage Collectif « exclusion programmée ou Renaissance,sous la direction de samir Amin,Maisonneuve Larose.2005.p.212.

[2]–تضم المجموعةالإنمائية لجنوب إفريقيا كل من ( أنغولا، زمبيا، زيمبابوي،بوتسوانا، إيسواتبني، ليسوتو ، مدغشقر، موزمبيق، سيشيل، تنزانيا، الجمهورية الديمقرطية للكونغو، جنوب افريقيا، مالاوي، جزر القمر، نامبيا، جزيرة موريس) ولم تنضم جزر القمر إلا في غضون سنة 2017.

**الشكل رقم 4: أجهزة السادك**

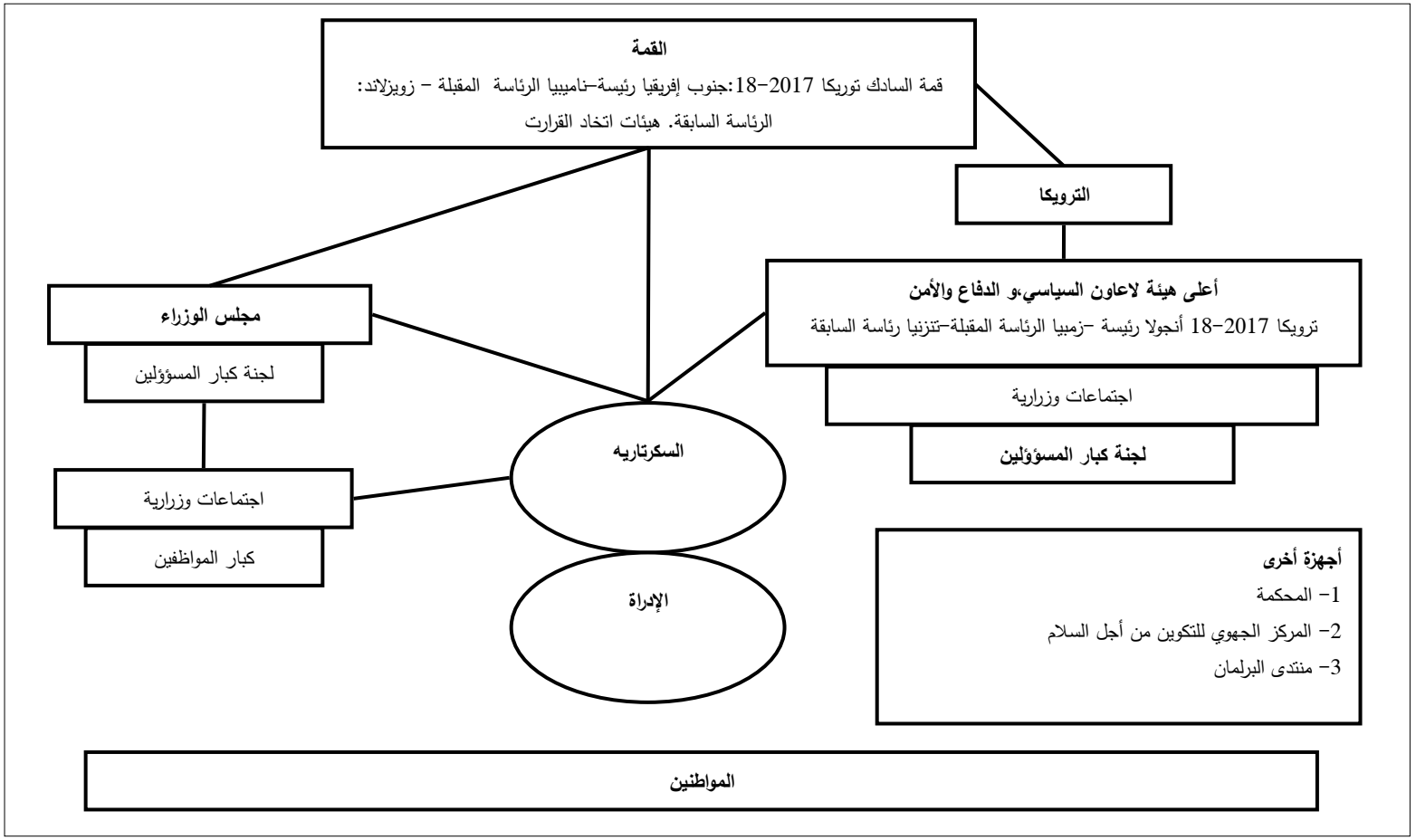


**المصدر**:SADC 2017

و قد حددت مهام الدول الأعضاء من خلال المبادئ الأساسة المذكورة في المادة الرابعة من وثيقة التأسيس و هي :[1]

- السيادة و المساواة بين كل الدول الأعضاء؛
- التضامن، السلام، الأمن؛
- حقوق الإنسان، الديمقراطية و سيادة القانون؛
- العدالة و التوازن و المنفعة المشتركة؛
- ترسيخ مبادئ السلم في حل النزاعات؛

وقد حددت المادة الخامسة من نفس الوثيقة أهداف التجمع كالآتي: [2]

- تحقيق النمو و التطور الإقتصادي ، تخفيف حدة الفقر ، تحسين معايير و نوعية حياة شعوب جنوب افريقيا من خلال التكامل الجهوي؛
- اعتماد القيم السياسية المشتركة، الأنظمة و المؤسسات؛
- الدفاع عن السلم و الأمن و الترويج لذلك؛
- تنمية الإعتماد على النفس على أسس التضامن و الترابط بين الدول الأعضاء؛
- تعزيز التكامل بين الإستراتيجيات و البرامج الوطنية و الجهوية؛
- تعظيم انتاجية العمل و استغلال الموارد الطبيعية و الحماية الفعلية للبيئة ؛
- تعزيز الرابط التاريخي ، الإنتماء الإجتماعي و الثقافي و الروابط بين شعوب المنطقة.

وقد أصبح للسادك برنامج عمل يغطي العديد من القاطاعات الاقتصادية والاجتماعية (كالطاقة، والساحة، والبيئة، وإدراة الأراضي، والمياه، والتعدين، والعمل والتوظيف، والثقافة، والمعلومات، والرياضة، والزراعة، والموارد الطبيعية، والشؤون القانونية، والصحة) وتتولى كل دولة عضو مهمة تنسيق قطاع بعينه، كما تتولى بعض الدول

[1] -Traité Instituant la communauté de developpement d'Afrique Australe, disponible sur le site internet,https://www.wipo.int> textedetail, consulté le18 décembre 2021.18h.30

[2] - objectifs de la SADC disponible sur le site, https : www.sadc.in< consulté le18 décembre 2021.18h30.

مهمة التنسيق بين أكثر من قطاع [1]،وتحتل جنوب إفريقيا مكانة بارزة في هذا التجمع تجعل منها الدول القائد بحيث تستند مقومات القيادة الإقليمية لجنوب إفريقيا على ماتملكه الدولة من مقدرات قومية وأيضا على كونها تمثل نموذجا فريدا في تحقيق المصالحة الوطنية بين القوى الساسية التي تعيش على إقليمها فإن لديها أقوى اقتصاد ليس على مستوى إقليم السادك فحسب ، وإنما على مستوى القارة الأفريقية على الإطلاق فهي تنتج 44% الناتج الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء، وتسهم بنحو 42%من صادرات دول إفريقيا جنوب الصحراء، بل إنها تتمتع بوضع تنافسي في إفريقيا جنوب الصحراء يفوق وضع الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي[2] وانطلاقا من هذه القومات، يرى صناع القرار في جنوب إفريقيا أن دور القائد الإقليمي في منطقة الجنوب الأفريقي هو الدور الأكثر ملاءمة لجنوب لإفريقيا في مابعد مرحلة الأبارتيد وفي هذا لإطار صدرت الكثير من الوثائق والتصريحات عن حكومة جنوب أفريقيا تؤكد على أهمية الدور القيادي لجنوب لإفريقيا في إقليم الجنوب الأفريقي ، وارتكاز هذا الدور على ثلاثة محاور أساسية هي :تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي، وتشجيع التعاون الأمني الإقليمي ، و مساندة الديمقرطية وحقوق الإنسان [3] . وفي إطار السادك، أكدت جنوب إفريقيا حرصها على دعم التكامل الاقتصادي ضمن التنظيم، باعتبار أن دول السادك تمثل النطاق الحيوي لاقتصاد جنوب إفريقيا فقد سعت إلى اقناع دول السادك الموافقة على خطة لتنمية المنطقة (RISDP) خلال خمسة عشر عاما بهدف تعميق التكامل الإقليمي ومساعدة أعضاء السادك على اللحاق بالتنمية على المدى الطويل اقتصاديا واجتماعيا، وتركز الخطة على مشروعات اقتصادية سيكون الهدف منهاتأهيل دول السادك لعمليات التجارة الحرة والتخفيض الفقر، وإدراة الموارد الطبيعية في هذه الدول

[1]– أيمن السيد شبانة، الدولة القائد ودورها في التكامل الإقليمي على ضوء تجربيي السادك والإيجاد، أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية ، التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، أبريل ، 1617،2005، ص.80.

[2]– أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص.87.

[3]– أيمن السيد شبانة، المرجع السابق، ص.92.

بشكل يخلق أفضل استفادة منها.وقد وافقت دول السادك بالفعل على هذه الخطة في قمة أوث 2003[1].

وقد عرفت هذه الفترة بداية تغير جوهري بالإنتقال من التكامل الوظيفي إلى التكامل من أجل التنمية ، بحيث يجمعبرنامج جهوي بين التعاون و التنسيق السياسي و التكامل التجاري واحتل هذا الطابع الأخير أهمية قسوى نتيجة الإختلالات و عدم التوازن الذي تتميز به العلاقات التجارية الجهوية فقد تم اقتراح تحقيق التكامل التجاري من خلال تدعيم التنمية الصناعية الإقليمية و تنسيق سياسات التصنيع فيها عن طريق دخول الدول المتخلفة إلى الأسواق الجهوية و قدرتها على تحمل تخفيض الرسوم الجمركية تحت غطاء الإتفاقيات التجارية غير المتكافئة[2].

يغطي بروتوكول التجارة لمجموعة ( SADC) الموقع عليه لسنة 1996 مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالتجارة بما في ذلك تخفيض الرسوم الجمركية و قواعد المنشأ ، و مواءمة السياسات التجارية ، كما ينص على اقامة منطقة تجارة حرة ، و في عام 2008 كانت دول المجموعة (SADC) قد استوفت الحد الأدنى من الشروط لإنشاء منطقة التجارة الحرة ، فقد اتفقت الدول الأعضاء في منطقة التبادل الحر (ZEL) على تحرير 85% من تجارتها البيئية إضافة الى تخفيض الرسوم الجمركية أمام السلع الحساسة و الذي انتهى في غضون 2012 . و إذ كان اجمالي الصادرات قد ازداد داخل مجموعة ( SADC) من 20 % الى 25 % بين عامي 2000 و 2017 فهذا راجع بشكل أساسي الى التقليل من الحواجز التجارية و دخول منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ.

و لايفوتنا أن ننوه أن مستويات الناتج المحلي الإجمالي (PIB) لدول المجموعة SADC تعكس التفاوت الهيكلي و الإقتصادي داخل المنطقة ، ففي سنة 2017 ، 51 %من 691 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، و 67 % من مجموع الصادرات البينية تنسب لجنوب افريقيا تليها كل من أنغولا و تنزانيا و اللتين لا تمثلان سوى 18% و 7% من الناتج المحلي الإجمالي و تفسير ذلك هو أهمية القاعدة الإقتصادية لدولة جنوب افريقيا و صناعاتها

[1] –Plan de developpement stratégique indicatif Régional (RISDP) disponible sur le site https :www.sadc.int< consulté le 18 décembre 2021.

[2] - la SADC lance la zone de libre echange, Article disponible sur le site internet suivant, https://ww.sardc.net sadc today, document.pdf.consulté le 28/10/2022.17h50.

المتطورة سمحت لها بتحقيق اقتصاديات الحجم م و التصدير في كل المنطقة ، و هذا مايجعل منها القوة الإقتصادية في المنطقة دون منازع .

أما عن تجارة الخدمات البينية فقد ازدادت بمعدل نمو 48.5% سنة 1992 الى 51.37% سنة 2015 و لابد من التأكيد على أن قطاع تجارة الخدمات للدول (SADC) يمثل فرصة ذات أهمية بالغة يتعيين على دول المجموعة استغلالها من أجل تعزيز التنمية الإقتصادية سريعة ، و زيادة تحسين و تحفيز الإلتزامات بشأن تجارة الخدمات ، و قد قام الفريق المكلف بالتعاون من أجل تدعيم التكامل الإقتصادي الجهوي لمجموعة ( SADC) بعدة مهام في مختلف دول المجموعة بغرض تأييد مواقف دول الأعضاء حول المفاوضات الجارية المتعلقة بتجارة الخدمات و عليه توصلت الأطراف الى عقد اتفاق حول تجارة الخدمات يغطي قطاعات ( النقل، المالية، السياحة، الإتصالات، البناء و الطاقة)

في هذه السنوات الأخيرة بذلت دول المجموعة جهود معتبرة بغية التنسيق الجهوي و تحسين الأطر و السياسات الإستثمار في المنطقة على النحو التالي : [1].

- إقامة وكالات دعم الإستثمارات و مراكز الخدمات ذات الشباك الوحيد لزيادة جلب الإستثمارات .
- الحواجز الضريبية، و توقيع الإتفاقيات الإستثمار الثنائية.
- تخفيف القيود على عئدات الأرباح.
- تحسين حماية حقوق الملكية في معظم دول المجموعة (SADC) .
- تحسين عمليات التمويل.

من المهم أن نلاحظ أن دول المجموعة قد أحرزت بعض التقدم نحو تحسين تجارتها البينية و التنمية الإقتصادية ، و مع ذلك فإن التحديات المورثة من الماضي كالتنافس ، و رفض تقييد السيادة بهدف تقوية النمو الجهوي ، و الإقتصاد السياسي العام لجنوب افريقيا لازالت تعيق النمو الإقتصادي و الإجتماعي في المنطقة ، و مع هذا فقد حققت دول مجموعة (SADC) تقدما كبيرا لاسيما من حيث التقارب المالي و تطوير البنية التحتية و انشاء منطقة التجارة الحرة ، هذه

[1] –Addressing Development challenges in southern Africa.OECD-SADC Policy Brief,juin 2015 ,paris :OCDE disponible sur le site internet,https :www.oecd.org.inv pdf.consulté le 28/10/2022 20h30.

الإنجازات إذ تم الحفاظ عليها ، و مضاعفتها تكون كفيلة بدفع عجلة التقدم نحو مستويات تكامل جد متقدمة تعود بالنفع على كافة دول الجنوب الإفريقي و تقديم فرص و سبل عيش أفضل لشعوب المنطقة .

**جدول رقم 21: الناتج المحلي الإجمالي بسعر الصرف لسوق بالمليار دولار**

| المجموعة الجنوب افريقية للتنمية | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 613.0 | 705.7 | 714.6 | 708.0 | 711.4 | 635.1 | 598.7 | 696.2 | 733.1 |

**المصدر:** CNUCED

لقد عرف الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول SADC على مدار ثماني سنوات من الفترة 2010 الى 2018 كما هو موضح في الجدول رقم 21 نوعا من الإستقرار ماعدا سنة 2015 أين تراجع الى 598.7 مليار دولار ليرتفع سنة 2018 الى 733.1 مليار دولار أي زيادة قدرها 134.4 مليار دولار أمريكي و هذا يرجع الى استقرار الأوضاع الإقتصادية و انتهاء الصراعات السياسية

**جدول رقم 22: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعرالسوق الحالي بالدولار الأمريكيSADC**

| المجموعة الجنوب افريقية للتنمية | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2162.2 | 2422.4 | 2386.3 | 2299.9 | 2248.4 | 1953.1 | 1791.9 | 2028.4 | 2079.7 |

**المصدر:**CNUCED

بلغ نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي لدول تجمع SADC 2162.2 مليار دولار أمريكي سنة 2010 ليصل الى 2422.4 مليا دولار أمريكي في السنة الموالية و ينخفض الى 2386.3 مليار دولار ، أما في سنتي 2013–2014 فقد عرف نوع من الإستقرار نحو حوالي ( 2299.9 مليار دولار 2248.4 مليار دولار ) لينخفض مرة أخرى في سنتي ( 2015–2016) عند 1791.9 مليار دولار ، و يحقق ارتفاع في سنتي 2017–2018 قدر ب2079.7 مليار دولار ،

عموما يمكن القول أن نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي عرف نوعا من الإستقرار و التذبذب في نفس الوقت ، و تبقى سنة 2011 هي السنة االتي عرفت تحسن في قيمة نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي لدول تجمع SADC.

**جدول رقم 23: تصدير السلع والخدمات بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعةSADC**

| المجموعة الجنوب افريقية للتنمية | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 34.3 | 36.3 | 35.4 | 35.5 | 33.9 | 29.9 | 30.0 | 29.3 | 30.6 |

**المصدر**:CNUCED

نلاحظ من خلال الجدول رقم 23 أن نسبة الصادرات من السلع و الخدمات في اجمالي الناتج المحلي عرفت ارتفاعا ملحوظا من 34.3 سنة (2010) الى 36.3 سنة 2011 ، لتستقر من بعد خلال عامي ( 2013/2012) بنسبة 35.3 لتبقى بعضها تتراوح بين النقصان و الزيادة في متوسط الفترة (2014/2013). على العموم أن مجموعة الصادرات داخل مجموعة (SADC) قد ارتفع من 20 %الى 25% في الفترة الممتدة من (2017/2000) و قد يرجع أساسا الى تخفيض الرسوم الجمركية داخل (SADC) و ازدهار قطاع الخدمات.

**جدول رقم 24: نسبة النمو السكاني لمجموعة جنوب افريقية للتنمية.**

| المجموعة الجنوب افريقية للتنمية | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2017-2050 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2.7 | 2.7 | 2.7 | 2.8 | 2.8 | 2.8 | 2.7 | 2.7 | 2.3 |

**المصدر**: CNUCED

تشير بيانات الجدول رقم 24 أن نسبة نمو السكان في مجموعة دول بلغت 2.7 في متوسط الفترة ( 2010-2012)، ثم حوالي 2.8 في فترة ( 2013-2014) لتعود الى نسبة 2.7 في متوسط الفترة ( 2015-2017) كما تشير التقدير الى نسبة 2.3 في متوسط الفترة ( 2017-2050).

**جدول رقم 25: استيرادالسلع والخدمات بالنسبة المئوية من الناتج المحلي لمجموعة جنوب افريقية للتنمية.**

| المجموعة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجنوب افريقية للتنمية | 33.6 | 35.5 | 36.5 | 37.7 | 37.3 | 35.1 | 32.1 | 29.7 | 30.9 |

**المصدر**:cnuced

أما عن نسبة الواردات من السلع و الخدمات في اجمالي الناتج المحلي لدول تجمع ( SADC) فقد بلغت 33.6% سنة 2010، لترتفع نسبتها و تصل الى 37.3% في متوسط الفترة ( 2011–2014) و تبدأ في الإنخفاض بنسب قليلة في متوسط الفترة ( 2015–2018) و يفسر هذا التوجه نحو الإستيراد نتيجة لتسهيلات التي يمنحها التكتل لأعضاءه عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية و على رأسهم جنوب افريقية باعتباره المصدر الأول لبقية الأطراف التجمع SADC.

## ثانيا: السوق المشتركة لشرق و جنوب افريقيا ( الكوميسا) COMESA

تمثل السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا أحد أهم التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية بصفة عامة والقارة السمراء بصفة خاصة ، ويمكن النظر إلى تجمع الكوميسا على أنها فكرة متطورة لمنطقة التجارة التفضيلية بين دول شرق وجنوب إفريقيا [1].

ويعود تاريخ إنشاء هذه المنطقة الأخيرة إلى مارس 1978 وإلى الإعلان المشهور ب" **إعلان لوزاكا عاصمة زامبيا**" ففي هذا التاريخ انعقد الاجتماع الدوري لوزراء التجارة والمالية والتخطيط لدول شرق وجنوب أفريقيا في لوزاكا عاصمة زامبيا ، حيث تمخض هذا الاجتماع عن مشروع إقامة وحدة اقتصادية بين دول الاقليم بحيث يتدرج من منطقة التجارة تفضيلية تصل خلال جدول زمني قوامه عشر سنوات إلى سوق إفريقية مشتركة إلى ان تنتهي بتحقيق مرحلة الوحدة الاقتصادية بين دول هذا الإقليم. و في ديسمبر 1981 تم التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة التجارةالحرة التفضيلية بعاصمة زامبيا لوزاكا، و دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 1982، ثم تحولت هذه المعاهدة لتأخذ شكل تجمع الكوميسا في 1993، و تم طرح فكرة تحويل منطقة

[1]– سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق، ص.301.

التجارة التفضيلية الى سوق مشتركة، ليتم التوقيع على المعاهدة الجديدة لسوق الكوميسا الإفريقي في 1994 في ليونجوي عاصمة مالاوي [1]و تضم الكوميسا حاليا في عضويتها 21 دولة (بوروندي، جيبوتي، مصر، ايريتيريا، اثيوبيا، كينيا،ليبيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، أوغندا، كونغو الديمقراطية، روندا، سيشل، السودان، تسوازيلاندا، جزر القمر، زامبيا، زيمبابوي، تونس، الصومال) و يبلغ عدد سكان تجمع الكومبيسا 574.52 مليون نسمة، في حين قدر الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017 الى 62.242.00 مليون دولار، أما عن حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة فقد بلغت سنة 2017 14949.00 مليون دولار.

**· الأهداف الرئيسية لتجمع الكوميسا:**

تتمثل الأهداف الرئيسية للسوق المشتركة لشرق و جنوب افريقيا فيما يلي:

- التوصل الى النمو المتواصل و التنمية المستدامة في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع هيكل انتاج و تسويق متوازن و متناسق؛
- العمل على تعزيز العلاقات بين دول العالم و السوق المشتركة؛
- دفع عجلة التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الإقتصادي و التبني المشترك سياسيات الإقتصاد الكلي و برامجه لرفع مستويات المعيشة و دفع مسيرة السلام و الأمن و الإستقرار بين الدول الأعضاء، و ذلك لتقوية التنمية الإقتصادية في المنطقة.
- التعاون في خلق مناخ مواتي للإستثمار المحلي و الأجنبي و العابر للحدود؛

**· المبادئ الأساسية لتجمع الكوميسا:**

حددت المادة السادسة مبادئ يلتزم بها هذا التجمع شملت:[2]

- المساواة و الإعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء؛
- التضامن و الإعتماد الجماعي على النفس بين دول الأعضاء، و تنسيق سياسات و التكامل في البرامج بين الدول الأعضاء؛
- عدم الإعتداء بين الدول بما يكفل تحقيق السلام و الأمن و الإستقرار؛

[1]– سامي عفيفي حاتم ، المرجع السابق.ص.304.

[2]– ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية ( دراسة حالة الكوميسا، مجلة الباحث، جامعة قصدي مرباح ورقلة، المجلد 10 العدد 10، ص.24.

- الإعتراف بحقوق الإنسان و الشعوب و حمايتها طبقا لأحكام الميثاق الإفريقي كحقوق الإنسان و الشعوب؛
- تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سلميا و التعاون الفعال بين الدول المتجاورة و تشجيع الحفاظ على بيئة سليمة كأحد متطلبات تنميتها الإقتصادية إلى جانب هذا هناك جملة من الإجراءات واجل على أعضاء تجمع الكوميسا الإلتزام بها على النحو التالي:[1]
  - استمرار تطبيق جداول التخفيضات الجمركية السابق اقرارها في نطاق منطقة التجارة التفضيلية لشرق و جنوب افريقيا لكل أنواع السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء؛
  - ازالة كافة الحواجز غير الجمركية على الواردات القادمةمن الدول الأعضاء، و ذلك خلال عام من تاريخ الإنضمام؛
- التوصل الى تعريفة جمركية مشتركة (الإتحاد الجمركي) بحلول عام 2004 و التي تطبق على الواردات القادمة من الدول غير أعضاء في تجمع الكوميسا، تتراوح بين ٪05،٪10،٪30؛
- اقامة اتحاد نقدي بحلول عام 2025، و انشاء بنك مركزي موحد الى جانب التنسيق العام لسياسات النقدية لدول السوق المشتركة؛

**· تكتل الكوميسا من خلال بعض مؤشرات التكامل الجهوي الإفريقي:**

حسب تقرير حول مؤشرات التكامل الجهوي الإفريقي [2] لسنة 2019[3]، نتطرق إلى موقع تجمع الكوميسا في القارة الإفريقية عن طريق تحليل النتائج التي أظهرها التقرير:[4]

---

[1]- Tagraret Yazid expérience du marché commun de l'Afrique orientale et australe en Tant que modele pour les blocs économique régionaux, Revue etudes économiques, centre de recherche el bassira, vol 20, N°2, p.90.

[2]– مؤشر التكامل الإقليمي هو عبارة عن أداة أو وسيلة لقياس مستوى التقدم المحرز في إفريقيا على مدارخمسين سنة المقبلة فقد قام الاتحاد الإفريقي بالاشتراك مع بنك التنمية الإفريقية (BAD) وللجنة الاقتصادية بوضع مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي (IIRA)، وهو يتكون من ستة عشر مؤشر مصنفة تحت خمسة أبعاد مختلفة ويأخذ مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي (IIRA) بعين الاعتبار مؤشرات مثل تطوير البنية التحتية والتجارة البنية ، وكذلك العملات الجهوية القابلة للتحويل.

[3] - indice de l'intégration Régionale en Afrique disponible sur le site internet, https : www.integrate.qfrica.org. Consulté le 12 décembre 2022.

[4]- comission de l'union Africaine, Banque Africaine de développement, comission economique pour l'Afrique, 2019, Indice de l'intégration régionale, Rapport disponible sur le siteinternet,https//au.int/sites/défaut/files/document/pdf.consulté le 18/10/2022.

**• حرية تنقل الأشخاص داخل تجمع الكوميسا**

فيما يتعلق بحرية تنقل الأشخاص تعد كل من الصومال وجيبوتي وجزر القمر أكثر الدول تكاملا في هذا الجانب، بحيث سجلوا أفضل نقطة( 1) ويرجع ذلك أساسا لسياسات التأشيرات المفتوحة المعتمدة ، إلى جانب انضمامهم إلى بروتوكول حرية تنقل الأشخاص، و من ناحية أخرى سجلت ليبيا أدنى نقطة ( 0) نظرا لإتباعها سياسة تأشيرات جد صارمة للغاية إضافة إلى عدم تصديقها على بروتوكول حرية تنقل الأشخاص ، وهو ما ينطبق على إثيوبيا والسودان اللتان طبقتا أيضا سياسات تاشيرية صارمة ، وقد تحصلا على0.017 و0.019 وبالتالي سجل تجمع الكوميسا معدل متوسط يبلغ 0.385 وأقصى قدر من التفاوت بين الدول الأسوأ أداء والأفضل أداء وتشمل الفئة الأسوأ أداء 09 دولة أنظر الشكل رقم(05).و يعكس هذا الواقع بعض العراقيل بشأن إجراءات الهجرة، و افتقار إلى نزاهة أنظمة التسجيل و جوازات السفر، و سوء تسيير الحدود، و ضعف أنظمة التعليم و عدم الاعتراف المتبادل بالمؤهلات و الحصول على المزايا الاجتماعية و حمايتها.

**الشكل رقم 5: حرية تنقل الأشخاص**

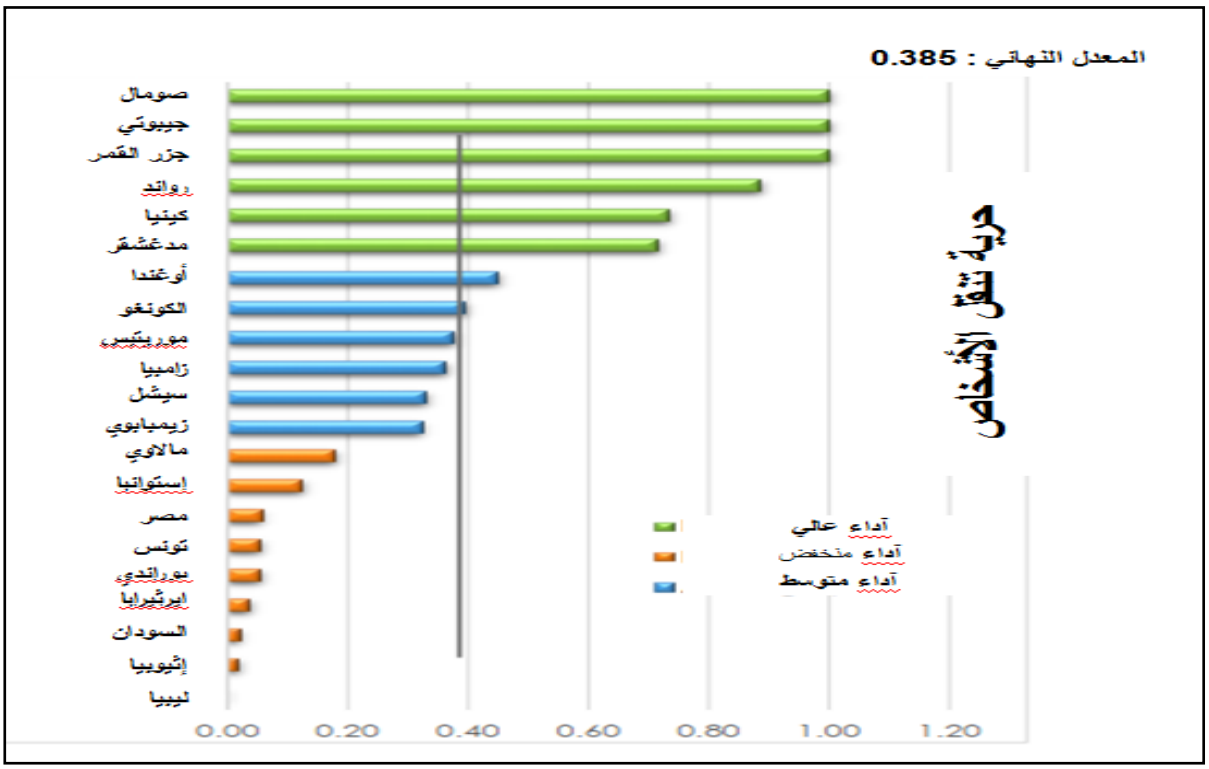


**المصدر : بنك التنمية الإفريقية 2019**

**· البنية التحتية الجهوية:**

لا يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي لتكتل الكوميسا بدون توافر البنية التحتية الفاعلةمصر وكينيا وسيشل أكثر الدول اندماجامن حيث البنية التحتية بنتائج 0.616 و 0.565 على التوالي، ومصر هي ثاني الدول تكاملا بعد سيشل حسب مؤشر تنمية البنية التحتية للبنك الأفريقي للتنمية (BAD ) كما تحصلت كينيا على أعلى نتيجة فيما يخص الاتصال الجوي، اريتريا هي الدولة الأسواء أداء في هذا المجال حيث حصلت على درجة 0.069 ، فالبلد لديه أوجه قصور فيما يتعلق بمؤشرتنمية البنية التحتية للبنك الأفريقي للتنمية(BAD ) وقلة نسبة الروابط الجوية، نهياك عن أداء إيستوانيا الضعيف الذي يقدر بنتيجة 0.117، ولديها أسوأ النقاط من حيث الاتصال الجوي، وحصلت الصومال على نقطة 0.150 ، وتم تحديد هذه النتيجةالضعيفة من خلال الدرجة الضعيفة المتعلقة بمؤشر تنمية البنية التحتية للبنك الأفريقي للتنمية (BAD ) وتسجل الكوميسا أسوأ نتيجة لها في تكامل البنية التحتية بحيث تحصلت على أدنى معدل ب 0.317 وب09 دول من فئة الدول الأسوء أداء. أنظر الشكل رقم(06)

**الشكل رقم 6: البنية التحتية الإقليمية**

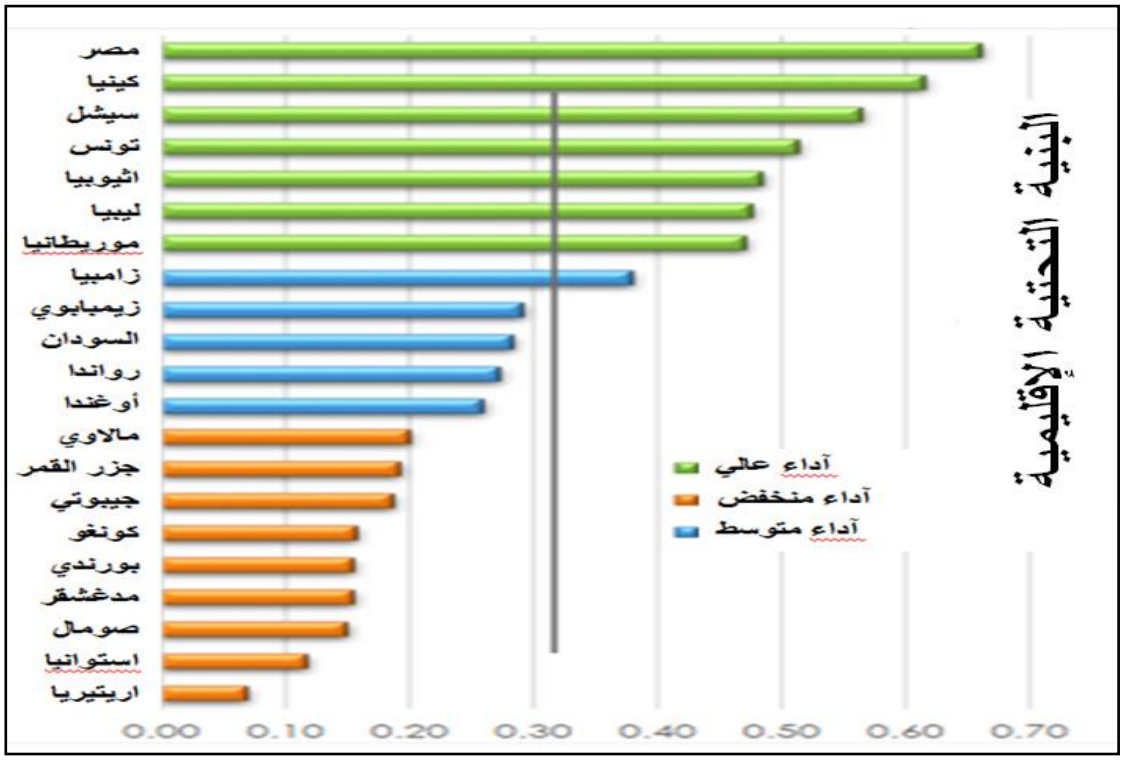


**المصدر: بنك التنمية الإفريقية 2019**

**· التكامل في مجال الإنتاجية:**

من ناحية قياس مستوى الإنتاجية تتفوق زامبيابنتيجة 0.829 متقدمة على كينيا التي تحصلت على 0.663. وتمتلكزامبيا أفضل حصة واردات في المنطقة، بينما تمتلك كينيا أفضل مؤشر تكامل التجاري. وبنتيجة 0.066 فقط مستوى التكامل الإنتاجي لإثيوبيا هو الأضعف في تكتل الكوميسا.وحصتها من الصادرات تبقى منخفضة.وتحتل ايسوا تينيا وسيشيل المراتب الأخيرة بنقطة 0.083 و 0.093 على التوالي. مما يعني قلة في حصة الواردات بالنسبةايسوا تينيا ، وقلة حصة الصادرات بالنسبةلسيشيل لدى تجمع الكوميسا متوسط منخفض يبلغ 0.328 أضف إلى ذلك فوارق كبيرة بين أفضل وأسوأ البلدان أداء كما هو موضح في الشكل رقم(07)

**الشكل رقم 7: الانتاجية التكاملية**

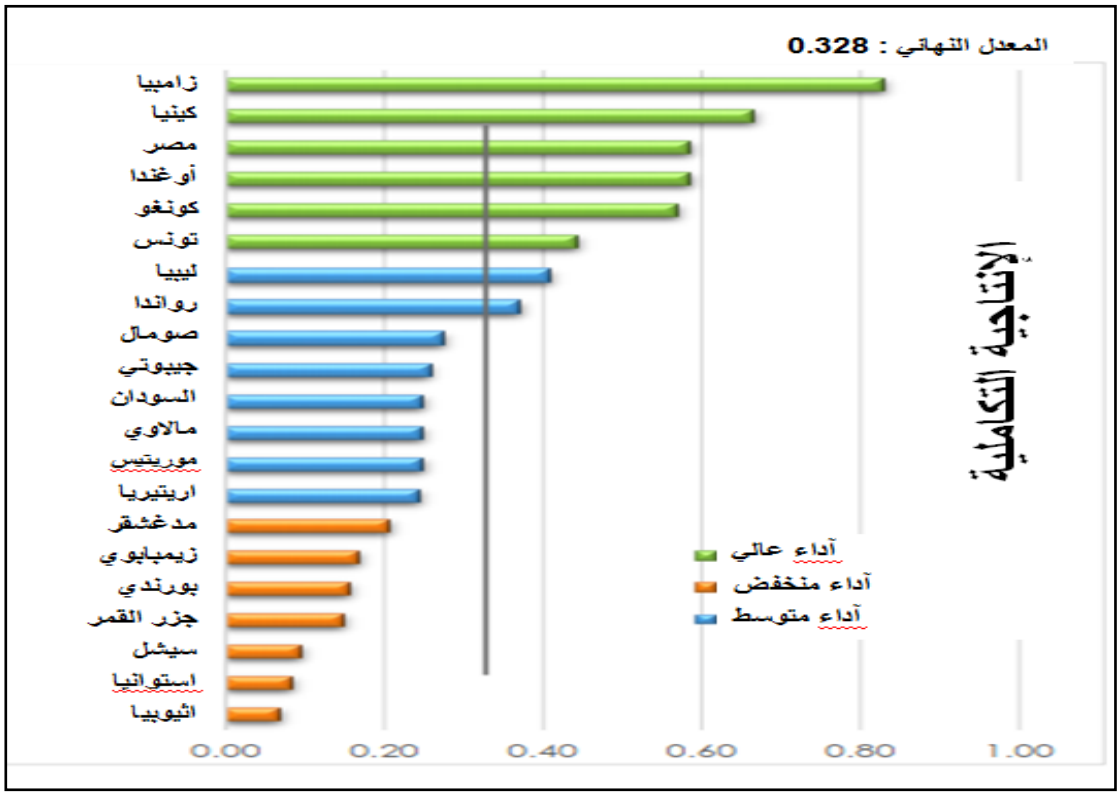


**المصدر: بنك التنمية الإفريقية 2019**

**· التكامل المالي و تقارب السياسات الاقتصادية الكلية**

نلاحظ من خلال الشكل رقم( 08) أن مصر أفضل دولة متكاملة في البعد الاقتصادي الكلي محققة نتيجة قدرها0.669 ، ويعود ذلك بدرجة الأولى إلى استحوذها علىأكبر عدد من اتفاقيات الاستثمار الثنائية السارية المفعول مع معدل تضخم مناسب، وتحتل رواند المرتبة الثانية كأفضل

دولة مندمجة من حيث الاقتصاد الكلي، تليها عن كثب إثيوبيا نتيجة 0.589 و0.554 على التوالي، وتعتبر عملة رواند هي العملة الأكثر قابلية للتحويل في المنطقة وتستمد قوتها من عدد الاتفاقات الاستثمار الثنائية السارية المفعول أما ليبيا وجمهورية الكونغو الديمقرطية وزامبيا فهم أقل البلدان تكاملا بنتائج 0.119 و0.142 ، و0.147 على التوالي ، وسجلت ليبيا أكبر معدل للتضخم في تكتل الكوميساوالدول الأخرى الأقل أداء لم تبرم اتفاقيات استثمار في المنطقة و عملاتها غير قابلة للتحويل.وعليه بلغ تجمع الكوميسا معدل منخفض وصل إلى 0.365 في هذا المجال مع نقاط قوة وضعف لأعضائه ، والتي تمتلك مقومات كبيرة لتحسين التكامل الاقتصاد الكلي، حيث تقوم الدول الأعضاء بتطبيق اتفاقيات الاستثمار الخاصة مما يجعل عملاتها أكبر قابلية للتحويل.

**الشكل رقم 8: التكامل الاقتصادي الكلي**

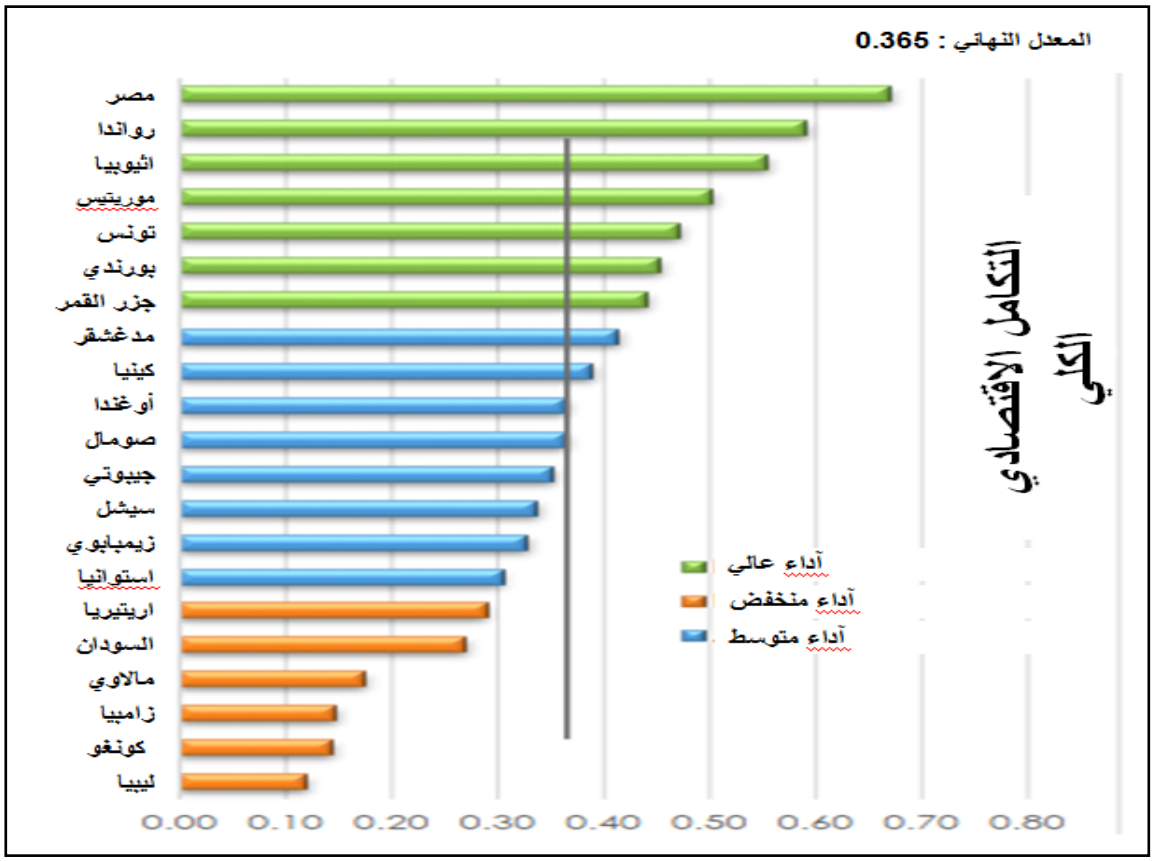


**المصدر: بنك التنمية الإفريقية 2019**

**· التكامل التجاري داخل تجمع الكوميسا**

كما نلاحظ في الشكل رقم (09) أن زامبيا مصنفة أعلى دولة من حيث التكامل التجاري، حيث حصلت على نتيجة قدرها 0.951، وتستحوذ على أكبر حصة في تجارة الصادرات في منطقة

الكوميسا متبوعة براوند ب 0.631تليها أوغندا بنتيجة 0.604 ويظهر هذان البلدان نتائججيدة برصيد بجميع المتغيرات التي تساهم في التكامل التجاريبجميع المتغيرات التي تساهم في التكامل التجاري، تم تأتي جزر القمر بنتيجة 0.250 وهي بذلك تحتل المرتبة الأخيرة من حيث حصصها من تجارة الصادرات على المستوى الإقليمي، كما أن أداء الصومال ضعيف بدرجة 0.267 وحصتها من الصادرات منخفضة على عكس وراداتها التي تبين نتائج جيدة ، وهكذا تحقق الكوميسا أفضل أداءها في التكامل التجاري معدل يبلغ 0.445 وتعتبر نتائجها متواضعة.

**الشكل رقم 9: التكامل التجاري**

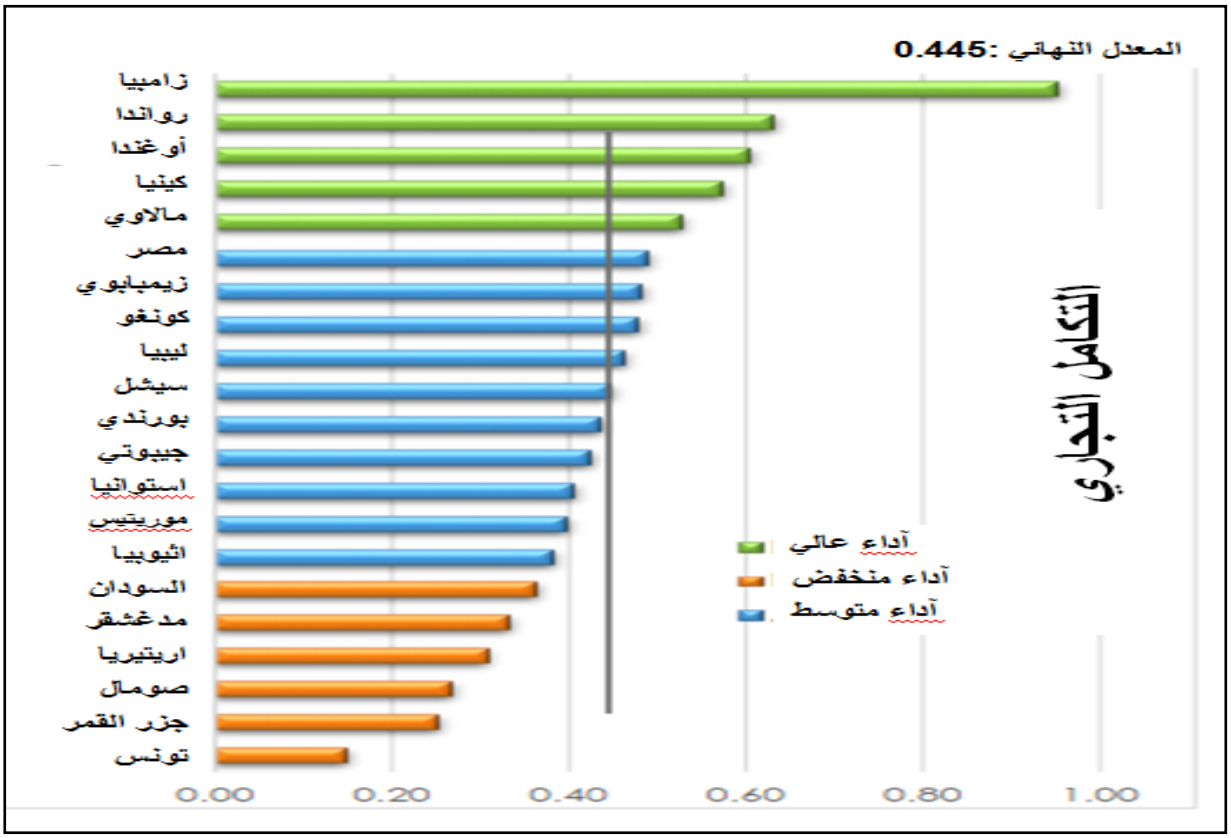


**المصدر: بنك التنمية الإفريقية 2019**

تواجه الكوميسا و منذ تأسيسها العديد من العقبات السياسية و الاقتصادية و التي يقف بعضها حاجزا دون تحقيق أهدافها المنشودة، حيث يلاحظ غياب الإدارة السياسية لدى بعض حكومات هذه الدول في التحرك الجدي نحو إرساء تكتل اقتصادي يعمل على النهوض بالتنمية الاقتصادية

مستفيدا من الإمكانات و الموارد البشرية الطبيعية لهذه الدول[1]، كما أن تباين اقتصاديات المنطقة و تدني وسائل الاتصال و النقل كلها عوامل أثرت في عدم قيام تكتل اقتصادي فعال في شرق و جنوب إفريقيا و نشير أخيرا إلى أن مجموعة الكوميسا يمكن أن تشكل قطب اقتصادي إفريقي قادرا على مواجهة كل التحديات التي تقررها المتغيرات الاقتصادية العالمية و لكن ذلك يبقى مرهونا بقدرته على التغلب على العقبات و المعوقات التي تواجهه[2].

**جدول رقم 26 : جدول توضيحي لتوقيع اتفاقيات التعاون بين دول الجنوب**

| السنة | الإنفاق المنشئ | دول الأعضاء | توقيع اتفاقيات التجارية و محتواها |
|---|---|---|---|
| 1960 | توقيع اتفاقية تجمع أمريكا للتبادل الحر (الميركسور) | البرزايل، الأرجنتين الأورغواي،الشيلي،البيروالمكسيك،+انضمام فنزويلا2012 | التوقيع على اتفاقية أسونسيون في1992/03/26 (لتبادل الحر للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية والحواجز الغير جمركية) |
| 1967 | التوقيع على وثيقة بانكوك لرابطة دول جنوب شرق آسيا | اندونسيا،ماليزيا، الفلبيين، سنغافورة تايلاند، انضمام 1995 الفيتنام ولاوس وميانمار 1997 وكمبوديا 1999 | التوقيع على اتفاق التجارة الحرة عام 1992(تحرير التجارة الحرة وإقامة منطقة للإستثمار) |
| 1969 | اتفاق التكامل الجهوي من خلال اجتماع بكولومبيا | بوليفيا،كولومبيا، الشيلي،الأكودور،البيرو | اتفاقية قرطجنة اتفاق توسيع الأسواق الخارجية |
| 1978 | إنشاء تجمع إقتصادي جهوي (كوميسا) | بورندي،جزر القمر،الكونغو،جيبوتي،مصر، ارتيريا،كينيا إثيوبيا،مدغشقرأوغندا،زامبيا | توقيع اتفاقية لشرق جنوب افريقيا(كوميسا)سنة1993 |
| 1980 | تأسيس المجموعة الجنوب لإفريقية للتنمية | انغولا،بوتسوانا،مالاوي،موزنبيق،لسوازلاند زامبيا،زيمبباوي | إعلان وثيقة مجموعة الجنوب افريقية للتنمية عام 1992 إلى جانب إمضاء بروتوكول التجارة (إقامة منطقة حرة للتجارة |
| 1981 | إنشاء مجلس التعاون الخليجي | المارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطانة عمان،قطر،الكويت | التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في مارس1983 (تحقيق التنسيق والتكامل في جميع المجالات) |
| 1989 | تأسيس الإتحاد المغاربي في فبراير1989 | الجزائر، المغرب،لبيا، تونس، موريتانيا | التوقيع على معاهدة إنشاء المغرب العربي |

**المصدر**: من إعداد الطالب.

يتضح من خلال الجدول أن العديد من دول الجنوب و عبر مناطق مختلفة من العالم أنشأت تجمعات و تكتلات التي ازدادت وتيرتها أدت في الأخير إلى توقيع اتفاقيات تجارية و إقامة

[1]– ولد محمد عيسى محمد محمود، المرجع السابق، ص .28.

[2] ولد محمد عيسى محمد محمود، المرجع السابق، ص.31

مناطق حرة للاستثمار على أعلى درجة من التعامل من أجل تحقيق التكامل و الاندماج الاقتصادي فيما بينها .

# الفصل الثاني :

## صعود الإقتصادات الناشئة و اندماجها في الاقتصاد العالمي

- **المبحث الأول**::دراسة بعض التجارب الدولية الرائدة في تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب.
- **المبحث الثاني**: التحالفات الإقتصادية الناشئة من الجيل الثاني.
- **المبحث الثالث**:موقع دول الجنوب في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

# الفصل الثاني: صعود الإقتصادات الناشئة و اندماجها في الاقتصاد العالمي

حققت الاقتصادات الناشئة (الصين ، الهند، البرازيل) وغيرها من الدول الصاعدة منذ الألفية الأخيرة قفزة نوعية في المجال الاقتصادي سمحت لها بالاندماج الكامل بجدراة في البيئة الاقتصادية الدولية وأتاحت لها أن تشغل موقعا بارزا فيها ليمتد تأثيرها إلى باقية الدول النامية الأخرى الراغبة هي بدورها في الانفتاح والولوج في الاقتصاد العالمي والتخلص من مظاهر العزلة والتهميش. وقد شهدت العلاقات بين هذه الدول تحسنا ملحوظا يكشف عن استعدادها لتعزيز وتوسيع العلاقات في المجالات التعاونية الاقتصادية وحماية مصالحهم المشتركة. فقد تكثفت المعاملات التجارية بين دول الجنوب وتطورت نسبة مساهمة الدول النامية في مكونات التجارة العالمية إلى جانب تزايد حجم الاستتمارات مع إبراز نفسها كقوة اقتصادية صاعدة تتمتع بحق المشاركة في إعادة توجيه و رسم السياسات الاقتصادية العالمية .

## المبحث الأول : دراسة بعض التجارب الدولية الرائدة في تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب

في ظل المستجدات الدولية الراهنة يشهد العالم صعود أقطاب ناشئة وقيام اتحادات جديدة تقوم على التعاون الاقتصادي المشترك والاسقرار السياسي تقوده دول متل الصين، وتركيا، والبرازيل والهند إلى غير ذلك من الدول النامية الصاعدة، إلى جانب تشكيلكتل اقتصادية تتميز بدرجة عالية من الانفتاح حققت أرقام قياسية في مجال التجارة البينية، وفي حجم الاستثمارات الأجنبية وفي قطاعات أخرى مع ولوجها الأسواق العالمية، وهي تسعى أيضا إلى توسيع فضائها الاقتصادي بالتعاون مع دول الجنوب بتقديم لها الدعم الحقيقي لسياساتها التنموية الهادفة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. و في هذا الإطار نسعى من خلال المبحث عرض تجربتين (التجربة الصينية) و( التجربة التركية) و دورهما في تفعيل التعاون جنوب – جنوب في المطلب الأول، تم ننتقل في المطلب الثاني للحديث عن التجمعات الجيل الثاني وماتقدمه من فرص للدول النامية للخروج من التهميش والعزلة.

## المطلب الأول: التجربة الصينية

بعيدا عن الصياغات الأيديولوجية أرست الصين علاقات متميزة مع العديد من دول الجنوب بواسطة أساليب حضارية وتحديثات ذهنية منفتحة من خلال خطط واستراتجيات منهجية وقواسم مستقبلية مشتركة تقوم على السعي على إقامة علاقات اقتصادية، و تطوير مصالح مشتركة مع الدول النامية و ذلك لتعزيز مكانتها ضمن القوى الاقتصادية و السياسية الكبرى في العالم، بحيث ترتبط الصين مع دول الجنوب بشبكة متداخلة من العلاقات التجارية و النقدية و استثمارات في مختلف المجالات، و هو مؤشر قوي على دعمها للتعاون جنوب–جنوب بخطوات متسارعة فأسواق إفريقيا و أمريكا الجنوبية أصبحت تزخر بالمنتجات و السلع الصينية نتيجة للأسعار المنخفضة التي تساعدها على تدعيم قدراتها التنافسية على مستوى هذه الأسواق.

### أولا: تقييم التعاون الصيني – الإفريقي

إن النمو الاقتصاد الصيني و كذا التقدم الثقافي و الاجتماعي و قدرته في التغلب على الأزمات المالية للعالم الرأسمالي كتلك التي ضربت بقوة دولة عظمى كاليابان، جعلت الصين محل اهتمام كل الدول النامية و حليفا، إن لم تقل نموذجا، أو على الأقل مرجعا للعديد من دول الجنوب في مقدمتها إفريقيا فالصين اليوم في وضع يمكنها من التأثير على سياسات الشمال والتصرف كقوة موازنة للقوى الغربية الكبرى[1].و تؤكد الوثيقة البيضاء White paper للصين على أنها كفاعل مهم في المجتمع الدولي، ستواصل دعم التعاون جنوب–جنوب و بذل الجهود باستمرار في بناء بمعية

[1]– طبقا لتقاليدها فالسياسة الصينية لا تعير أي اهتمام للضغوطات الخارجية بالعكس هي تشجع دول الجنوب على رفض الإملاءات و التدخلات في الشؤون الداخلية للدول. و تأخذ بعين الاعتبار مبدأ السيادة وحق الشعوب في تقرير نظامها السياسي و الاقتصادي على غرار دول الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية فإن الدولة الصينية لا تشترط أي بنود سياسية أو خطط هيكلية كما يفعل صندوق النقد الدولي بحيث ترتبط قروضه بمشروطيته الصارمة، فهي عندما تتعهد بأي التزامات مالية تحرص دائما على عدم إزعاج المجتمع المدني أو الحياة السياسية الداخلية. لدى الصين اليوم مبدأ الفصل بين التبادلات الاقتصادية و العلاقات السياسية الدولية فبمجرد إبرام الصين و شركاتها للعقود فإنها تتداخل بين دول الجنوب و الشمال التي تجد نفسها في وضعية تنافسية غير ملائمة علاوة على فعاليتها الاقتصادية و إمكانيتها المالية جعلت منها شريكا مرغوبا فيه، فعلى سبيل المثال إن مشروعا يمولهالبنك الدولي يستغرق عدة سنوات حتى يوافق عليه، في حين أن مشروعا صينيا لا يستغرق سوى أياما قليلة و بالنسبة للاقتصاديات في حالة طوارئ، فإن السرعة أمر حيوي. **انظر،**
**Robert, Charvin, op, cit, p.47**.

دول أخرى عالم مزدهر و متناسق في سلام دائم [1]. و إن الصين كدولة نامية كبرى، تحرص على وضع القواعد الاقتصادية الدولية حيث تدعو إلى تحقيق التنمية المشتركة و الازدهار الشامل في العالم، و تعمل على الحفاظ على مصالح الدول النامية، و تطرح مبادرات لتفعيل التعاون الدولي بما يساهم في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على نحو منصف وعادل فجوهر سياسة الصين الخارجية منذ "صياغة المبادئ الخمسة للتعايش السلمي" [2] تمثل أساسا لعلاقات بكين الخارجيةِ ويعكس صدى المبادئ الخمسة سياسة الصين الحالية تجاه جل الدول النامية.

و خلافا لبعض الاعتقادات السائدة فإن الوجود الصيني في إفريقيا ليس وليد اليوم، فهو يعود إلى القرن الخامس عشر و عبر مراحل تاريخية مختلفة، فبداية الانفتاح على إفريقيا كانت مع رحلات تشنغ حه (Zheng He) إلى سواحل إفريقيا (الصومال، كينيا) بين عامي (1405-1433)[3].

و في العصر الحديث تم الإعلان عن التضامن الآفروآسيوي، و توحيد مواقف القادة الأفارقة و الصينيين في مساندة الحر كات التحررية و الحكومات الغير منا حرة، و دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي و الاقتصادي، مما يوحي بالتقارب الإيديولوجي. ترجم على أرض الواقع بتمويل م شارع البنى التحتية كبناء خط السكة الحديدية بين تنزانيا و زامبيا ( 1697-1975) بواسطة خمسة عرش ألف 15000 عامل صيني، و إرسال البعثات الطبية[4] رغبة في خلق مناخ من التعاون قائم على المصالح المشتركة و المنفعة المتبادلة، الاحترام المتبادل للسيادة القطرية، استخدام المنح أو القروض بدون فوائد، تخفيض الرسوم و المساواة في المعاملة بين الصادرات الصينية و المحلية[5]، إلا أن هذه العلاقات عرفت حالة ركود و جمود نظرا للأوضا ع السياسية و النزاعات الدولية لتعود مرة أخرى بعد أحداث ساحة تيانانمين (Tiananmen) و مسارعة القادة

[1]– محمد يعقوبي، المرجع السابق، ص 132.

[2] – تتمثل المبادئ الخمسة فيما يلي : الإحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي ، وعدم الإعتداء ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة ،والمنفعة المتبادلة ، والتعايش السلمي.

[3]- Claude chancel, Eric charles Peilberg, le monde chinois dans le nouvel espace mondial, presses universitaires de France, 2éme éditions, 2008, p. 220.

[4]- CEA-AN 2011, l'Afrique du nord et la coopération sud-sud dans un contexte de gouvernance régionales, bureau pour l'Afrique du nord de la commission économique des nations unies pour l'Afrique.

[5]- Tanguy struye de Swielande, la chine en Afrique priorité aux intérêts économiques, Ouvrage collectif dirigé par Tanguy de Wilde d'Estmael, Tanguy Strue de Swieland, la chine sur la scène internationale vers une puissance responsable ? P.I.E Peter Lang, Bruxelles, 2012, p .334.

.

الأفارقة إلى دعم بكين في وجه النقد الذي صبه الغرب على الصين، و هذا يعني أن إفريقيا أصبحت مصدر دعم مفيد لصين كلما دخلت هذه الأخيرة في نزاع مع قوى عالمية فاعلة أخرى، و كان هذا دافعا لتزايد النشاط الصيني في إفريقيا بحيث تبنت الصين سياسية التعاون الاقتصادي، و أنشأت في عام 2000 منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC).[1]من خلاله حددت أسس جديدة للتعامل مع القارة في إطار جنوب–جنوب الذي يرتكز على المنفعة المتبادلة من أجل الوصول إلى تحقيق الاستقرار و التنمية.و في عام2006 انعقد المؤتمر الثالث للمنتدى في العاصمة الصينية بكين بتاريخ ( 4–5) نوفمبر، و بحضور المستشارين السياسيين و وزراء صينيين و أفارقة تقرر عنه ما يلي:[2]

- إعلان الصين إلغاء ديون دول إفريقية بقيمة 1.4 مليار دولار؛
- تعهدت الصين بإنشاء بنك إفريقي للتنمية بقيمة 5 ملايير دولا؛
- تعهد الرئيس الصيني بإرسال مائة ( 100) خبير زراعي و إنشاء ( 100) مركز تكنولوجي زراعي؛
- بناء(30) مستشفى،
- منح أربعين مليار دولار كدعم متمثل في أدوية لمكافحة الملاريا، و بناء مراكز الوقاية و العلاج،
- إرسال (300) متطوع لبناء 100 مدرسة في الريف؛
- و تدريب 15000 متخصص،
- مضاعفة عدد المنح الدراسية للطلاب الأفارقة من 2000 إلى 4000 سنويا.

و بناءا عليه يعد هذا المنتدى منصة مهمة للحوار الجماعي بين الدول المنتمية لتكتل جنوب–جنوب (الصين و إفريقيا) و آلية فعالة للتنمية بين الصين و الدول الإفريقية و في حقيقة الأمر لم يسبق أن شهدت العلاقات بين الصين و إفريقيا ازدهار كهذا، بل إنها أصبحت حاليا محور الاهتمام الرئيسي فيما يتعلق بعلاقات إفريقيا الدولية، و تتحدث الأرقام عن نفسها، ففي عام 2010 بلغت قيمة المبادلات التجارية بين الصينو إفريقيا أكثر من 120 مليار دولار فعلى سبيل

[1]– ينعقد منتدى التعاون الصيني الأفريقي (FOCAC) كل ثلاثة سنوات مرة في العاصمة الصينية بين، و أخرى في إحدى الدول الإفريقية.

[2]- Tanguy Struye de Swielande, soft power le nouveau cheval de bataille chinois, Ouvrage Collectif dirigé par Tanguy de Wilde d'Estmael, Tanguy Strue de Swieland, la chine sur la scène internationale, P.L.E Peter Lang, Bruxelles, 2012, p 59.

المثال وصلت المعاملات التجارية بين الصين و أنغولا إلى 25 مليار عام 2008[1]، أما تلك التي بينها و بين جنوب إفريقيا أين يقيم أكثر 300.000 صيني فقد ارتفعت من 800 مليون دولار عام 1998 لتصل إلى 25 مليار دولار عام 2010 [2].كما أدركت الصين أن ضعف إفريقيا يمكن في بنيتها التحتية، و هذا ما يعيق التنمية الاقتصادي ة و الاجتماعية للقارةفبادرت بتمويل العديد من المشاريع (الطرق، السكك الحديدية، الملاعب، المقرات الإدارية...) أكثر من 35 دولة هي معنية بهذه المشاريع. في الجزائر تقوم الشركات الصينية ببناء المباني السكنية، وفي برازافيل أنجزت العديد من الطرقات و السكك الحديدية. كما أطلق الصينيون مشروع إمبولو (Imboulou) للطاقة الكهرومائية و الذي قدرت تكلفته بـ 400 مليون دولارزد على ذلك فرص استثمارية أخرى ومشاريع الموكولة إلى الشركات الصينية في العديد من أنحاء القارة لإفريقية .[3]

و في العلاقات الاقتصادية الصينية مع القارة الإفريقية، يحتل النفط مكانة بارزة إذ يتعين على الصين استيراد ما لا يقل عن ثلثي نفطها في السنين الآتية بحيث أن ثلثي النفط الذي تستورده الصين اليوم مصدره إفريقيا، و لضمان الحصول على الإمدادات النفطية للازمة لمساعدتها على

---

[1]– أيان تايلر ، دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا ،دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات عالمية والبحوث الإستراتجية ، ابو ظبي ، العدد63،2007،ص.23.

[2]- Tanguy Struye de Swielande, la chine en Afrique priorité aux intérêts économiques, op.cit, p .335.

[3]– في الآونة الأخيرة استطاعت الشركات الصينية أن تستثمر أيضا في أربعة قطاعات واعدة: الاتصالات، البنوك، و أقمار الاتصالات السلكية و للاسلكية، والسيارات، فنسجل الحضور القوي لشركات مثل هواي (Huwei) ألكاتل لوسنت (Alcatel Lucent) شنغهاي بيل (Shangai Bell LTD (ASB) أيونيكوم (Unicom) زيت كررب (Zet corp) و تعمل (Huawei) في أكثر من ثلاثين مكتب تمتد من مصر إلى غاية جوهانسبورخ، و يشتغل فيها مابين 1500–2000 إفريقي و 1000 صيني كما تنشط كل من (Huawei) و شركة china international telecommunication construction corportion في إثيوبيا في إطار مشروع لإنشاء العمود الفقري لنقل الألياف الضوئية و التوسيع التدريجي لشبكة (GSM) . و في جمهورية الكونغو الديمقراطية توجد شركة صينية مكلفة بمدها بالألياف الضوئية تعبر البلاد من الغرب إلى الشرق، و حسب البنك الدولي فإن الصين قد استثمرت حوالي ما يقارب ثلاثة ملايير دولار في قطاع الاتصالات مابين عامي 2001 و 2007 بدعم من قروض بنك إكسيم (Exim bank) بحيث تمكنت هذه الشركات من خفض السعر بالنسبة لمنافسها بقيمة 30 إلى 40 %.**أنظر، أيان تايلر، المرجع السابق، ص.12.**

تلبية الطلب المحلي المتنامي عليها في الصين[1] .و من جهتها فقد وقعت شركة البتر وكيماويات الصينية عام 2002 عقدا بقيمة 525 مليون دولار لتطوير حقل زارزاتين في الجزائر، و قامت شركة النفط الوطنية الصينية عام 2003 بشراء عدد من مصافي التكرير الجزائرية بمبلغ 350 مليون دولار و توقيع عقد لاستكشاف النفط في موقعي كما وقعت شركة بتروتشانيا (Petrochina) عقدا مع هيدروجين كارباید (Hydrogen Carbide) الجزائرية لتطوير حقول نفطية بشكل مشترك و لبناء مصفاة تكرير، و في عام 2004 وقعت شركة توتال غابون (Total Gabon) عقدا مع شركة البتر وكيماويات الصينية لبيع نفط الغابون الخام إلى الصين[2]

إضافة لما تقدم فقد أصبح الصين ينافس التواجد الفرنسي والأمريكي بحيث تمكنت بعض الشركات النفطية الصينية أن تستغل خروج بعض الشركات الأمريكية[3].

---

[1]– نستورد الصين 90% من بترولها من أربعة دول إفريقيا: أنجولا 51%، السودان 18%، الكونغو– برازافيل 13%، غينيا الاستوائية 11%، تم نيجيريا بـ 3%، ثم الغابون و التشاد بـ 1% ، و بهذا تكون إفريقيا ثاني ممول بترول للصين **أنظر** .Tanguy Struye de Swielande, op.cit, p..338-

[2]– أيان تايلر، المرجع السابق، ص 17.

[3]– وقد كان مجيء شركة شيفرون النفطية وخروجها من السودان ، خاضعا لتقلبات السياسية الأمريكية واعتقدت أنها سوف تعود إلى السودان وهي ترى أنها لها رصيدا تحث الأرض وحسب وجهة نظرها هي وراء المعلومات الجيولوجية المتعلقة بالاستكشاف النفطي ، والعديد من الآبار المختومة ، وأن السودان لن يستطيع استخراج النفط كونه مرتبطا بالتقنية الاقتصادية والدولية والتي تفتقدها الدولة السودانية وبخروج شركة شيفرون الأمريكية من السودان، تركته من أكبر الدول التي تعاني من المديونية حيث بلغت ديونه 28 مليار دولار، و في غضون سنوات قليلة فقط و بالتحديد عام 1995، تقدمت الصين إلى السودان و استخرجت النفط السوداني و حفرت أول بئر استكشافية خلال الربع الأول من العام 1997، كما وقعت الشركة الصينية عقدا بحصة 40% بالشراكة مع مجموعة ARKIS لتطوير الطاقة و زيادة الاستكشاف لمناطق (هجليج) و المناطق المجاورة، و التي تبلغ المساحة النفطية فيها حوالي 12.2 مليون هكتار، و في عام 1999 مد الصينيون خط الأنابيب النفطية بطول 1616 كم$^2$ إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر الذي كان الأمريكيون قد وعدوا بمده سابقا و لم ينفذوا، فقد عوضت الصين السودان ما فقده من موارد مالية، بعد خروج شركة شيفرون النفطية الأمريكية مما أدى إلى تحسين الدخل القومي السوداني، خاصة بعد مد الخط النفطي الثاني عام 2006 لنقل النفط الخام إلى الموانئ النفطية بالبحر الأحمر، و تمكين السودان من تصدير نشف مليون برميل من صادراته النفطية، و بذلك بدا الاستغناء عن الولايات المتحدة الأمريكية و البنك الدولي. أنظر ، **شفيعة حداد ، الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية– التنافس في السودان نموذجا–،مجلة دفاتر السياسة والقانون ، المجلد 06، العدد 10 ،2014 ،ص.18.**

إن الصين تسعى إلى إقامة و تطوير نوع جديد من الشراكة الإستراتيجية مع إفريقيا تتميز بالمساواةوالثقة المتبادلة على المستوى السياسي، و التعاون بروح المكاسب المشتركة في إطار نموذج ناجح / ناجح في المجال الاقتصادي، و تعزيز التبادلات على المستوى الثقافي[1].

## ثانيا : تقييم التعاون الصيني في القارة الأسيوية

**· التعاون الصيني مع رابطة الآسيان**

أما فيما يخص القارة الآسيويةفيعتبر الاقتصاد المحرك الأساسي للدوار الصيني في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة، و مع تنامي الاقتصاد الصيني سيكون **لبكين** شأن في الترتيبات الأسيوية لأنها أصبحت طرفا في المنظمة العالمية للتجارة والمنتدى الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادي "**الآبيك**"[2]، فقد تطورت علاقة الصين با لآسيان في العقدين بسرعة كبيرة حيث أضحت شريك حوار كاملالآسيان اعتبارا من الاجتماع الوزاري 29 جويلية 1996 ، و تصاعدت هذه العلاقات لمستوى أعلى بتوقيع الإعلان المشترك لرؤساء دول و حكومات الآسيان و الصين حول الشراكة الإستراتيجية للسلام و الرخاء في اجتماع القمة السابع ل لآسيان في أكتوبر 2003 في **بالي BAALI** بأندونسيا[3]. و أعقب ذلك تبين خطط العمل الخمسية 2005- 2010 لتنفيذ هذا الإعلان في الاجتماع الثامن للقمة الإسيانية في نوفمبر 2004 في **فيينتيان** عاصمة **لاوس** من أجل توسيع و تعميق علاقات الحوار بطريقة شاملة تحقق المصالح المتبادلة و تطور الشراكة الإستراتيجية من أجل السلام و التنمية و الرخاء[4]. اتفق الجانبان على التعاون في إحدى عشرة مجالا تشمل الطاقة، النقل و الثقافة ، و الصحة العامة ، و السياحة ، و الزراعة ، و تكنولوجيا المعلومات ، و الاستثمارات المتبادلة بتطوير الموارد البشرية و البيئية و تطوير مجرى

[1]-Hanse gilbert mbeng Dang , Arlette Etoa Ndende et paul mpake Nyeke, la chine en afrique : prédatrice ou partenaire ! essai d'analyse historique in c.christian tsala tasla, L'Afrique dans le monde contemporain entre émancipation , néocolonialisme et recolonisation , l'harmattan.paris.2014.p.136.

[2]– عومار بلعربي، دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة، مجلة أبحاث قانونية و سياسة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، المجلد 03، العدد 06، 2018،ص. 361.

[3]– عبد الحميد عبد السلام، الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و تداعيتها على العالم، مؤسسة حورس الدولية الإسكندرية، 2013، ص. 329.

[4] –Bruno Hellendorff, la relation chine-Asian au cœur du nouveau multilatéralisme Asiatique, Ouvrage Collectif dirigé par Tanguy de Wilde d'Estmael,Tanguy Strue de Swieland, la Chine sur la scène internationale vers une puissance responsable ? P.I.E Peter Lang, Bruxelles 2012, p.288.

نهر "**ميكونج** ".وفي عام 2006 احتفل الطرفان بمناسبة مرور خمسة عشر عاما على بدء علاقات شريك الحوار ليصدر عن الاحتفالية التي جرت في **نانبج** في الصين بيان مشترك يدفع مجالات الجانبين إلى مستوى علاقاتالشراكة الإستراتيجيةالمتسارعة. و تماشيا مع ما تم ذكره قد شهدا العقدان الأخيران نشأة عدة منظمات تعكس تعاون الصين مع الدول إقليمها، و كان من أهم هذه المنظمات **آسيان +1 (آسيان والصين ، آسيان+ثلاثة (الصين و اليابان و كوريا الجنوبية)** من منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي لدول حوض المحيط الهادي كما هو موضح في الشكل رقم 10.

**الشكل رقم 10: الآليات الرئيسية للتعاون والحوار بين الصين– الآسيان**

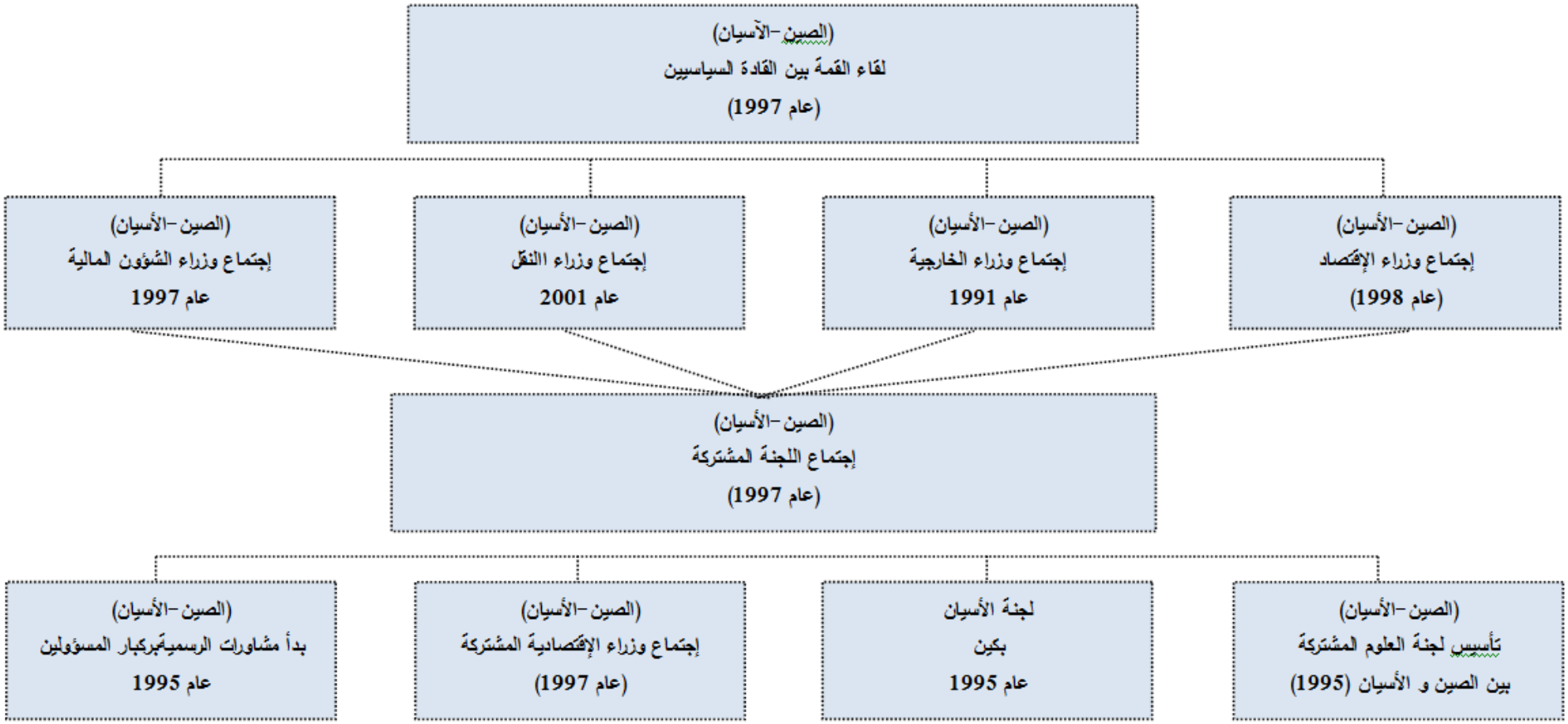


المصدر: Source :Lai.F.w « China-Asean and japan Relations during the post-cold War Era », in chinese journal of international politics, 1, 2007, p, 379.

و في هذه الفترة أصبحت الصين و الآسيان يرتبطان بعدد من المواثيق المهمة في المجالين السياسي و الأمني، منها: [1]

- الإعلان المشترك حول التعاون الصيني–الآسياني نحو الألفية الجديدة 1998.
- البيان المشترك حول التعاون في القضايا الأمنية غير التقليدية في 2001.
- الإعلان المشترك حول الشراكة الإستراتيجية من أجل السلام و الرخاء في 2003.
- الإعلان المشترك للقيمة الصينية–الآسيانية 2006.

وفي المجال الاقتصادي وقع الجانبان إتفاقاإطاريا للتعاون الاقتصادي في نوفمبر 2002 لإنشاء منطقة الحرة الصينية–الآسيانية كي تتحقق كاملة لبروناي و أند ونسيا و ماليزيا و الفيليبين و سنغافورة و تايلاند و الصين في 2010، و يمتد أجل تحقيقها إلى 2005 إلى كمبوديا و لاوس و ميانمار و لفيتنام[2].

وفي نوفمبر 2004 وقع الطرفان اتفاقية إنشاء آلية لتسوية المنازعات حول التجارة في السلع دخلت حيز التنفيذ في 2005، و على هامش اجتماع القمة الآسياني–الصيني العاشر في سيبو بالفليبين، وفي يناير 2008 تم توقيع اتفاقية تجارة في الخدمات، و اختتم الجانبان مفاوضات اتفاقيةالاستثمار في نوفمبر 2008 و التي تم التوقيع عليها في أوت 2009 في بانكوك و هذا ما يعني أن الجدول الزمني لإتفاقالإطاريالاقتصادي الشامل يسير في موعده.

و لتقوية التعاون الاقتصادي بين الجانبان أعلنت الصين عن إنشاء صندوق استثمار بقيمة 10 مليار دولار يختص بمشروعات التعاون الاستثماري في مجلات الطاقة و التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الموارد البشرية.

و في 2010 ارتفع حجم الصادرات الآسيان نحو الصين بنسبة 39,1% بالمقابل مع قيمتها لسنة 2009 من 81,6 مليار دولار إلى 113,5% مليار دولار، في حين نمت وردتها في نفس الوقت من 96,6 مليار دولار إلى 117,7 مليار دولار بزيادة قدرها ( 21,8%) لتستمر في

[1]– عبد الحميد عبد السلام، المرجع السابق، ص. 230.

[2] –Bruno Hellendorff, op,cit.p.277.

الارتفاع،حيث وصلت إلى 380 مليار دولار بحيث وفرت الشركات الصينية 17% من وردات الآسيان في2013 [1].

و بهذا تكون الصين قد صارت أهم شريك تجاري لرابطة الآسيان و هي تمثل 11, 3% من التجارة الكلية لعشرة دول جنوب شرق آسيا. لكن يختلف الأمر بالنسبة لاستثمارات الأجنبية المباشرة من الصين تجاه الآسيان, فقد انخفضت بنسبة 32% بين عامي (2009-2010) من 3,9 مليار دولار إلى 2,7 مليار دولار ( ومع ذلك فهذا ما يمثل زيادة بنسبة 44%مقارنة ب 1,8 مليار دولار لسنة 2008).

**• تقييم التعاون الصيني مع دول وسط آسيا:**

فقد استغلت الصين إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في إطار التغلغل المفاجئ في دول وسط آسيا(كزاخستان, أوزبكستان, تركمانستان, طا جاكستان و كورجستان) بعد أحداث 11 الحادي عشر من سبتمبر, بحيث كان رد فعلها عمليا جدا بالاعتماد على أسس التي تم و ضعها إبان التسعينيات و اغتنام الفرص التي أتاحتها أخطاء الإدارة الأمريكية و إحباطات أنظمة آسيا الوسطى في مواجهة خيارات واشنطن, بينما تنحاز إلى الإدارة الأمريكية و تنظم إلى الحرب ضد الإرهاب, تعيد الصين على الفور إحياء العلاقات السياسية و الاقتصادية الثنائية مع جميع دول آسيا الوسطى و تؤكد على التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف عن طريق التعزيز المؤسساتي و توسيع أنشطة منظمة شنغهاي للتعاون[2].

و لتسهيل التبادل التجاري, واصلت السلطات الصينية عملها على أساسيات تطوير البنية التحتية للنقل و الاتصالات و مما انعكس إيجابا على نمو التجارة بين الصين و دول المنطقة, فقد تضاعف حجم التبادل 21 ضعفا بين عامي ( 2001 و 2010) حيث ارتفع من 1,46 مليار لعام 2001 ليصل إلى 30,1 مليار دولار في عام 2010.لاحظ الجدول رقم23.

[1]-Pauline lacour, Pauline Quinebeche, L'ASEAN, une région au cœur des convoitises indiennes et chinoises ? Accomex, 2014 disponible sur site .(pdf) natins-emergentes.org, consulté le 10/10/2021.

[2]-Thierry Kellner, la chine et la « grande Asie centrale » dans la période post 11 septembre. Ouvrage Collectif dirigé par Tanguy de Wilde d'Estmael Strue de Swiland, la chine sur la scène internationale vers une puissance responsable ? P.I.E Peter lang Bruxelles, 2012,p, 214.

جدول رقم 27: تطور التجارة بين الصين وآسيا الوسطى من 2001-2010 بالمليون دولار.

| | كزخستان | جمهورية قيرغيزستان | أوزبكستان | تشجيستان | توركمزستان | أفغانستان |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | | | | | | |
| 2001 | 328 | 77 | 5 | 5 | 31 | 17 |
| 2002 | 601 | 146 | 104 | 7 | 87 | 20 |
| 2003 | 1566 | 245 | 147 | 21 | 79 | 26 |
| 2004 | 2212 | 493 | 172 | 54 | 85 | 57 |
| 2005 | 3899 | 866 | 230 | 144 | 90 | 51 |
| 2006 | 4752 | 2113 | 406 | 306 | 162 | 101 |
| 2007 | 7447 | 3666 | 766 | 514 | 302 | 169 |
| 2008 | 9820 | 9214 | 1277 | 1480 | 803 | 152 |
| 2009 | 7748 | 5228 | 1561 | -- | 916 | 213 |
| 2010 | 9320 | 4127 | 1181 | 1377 | 525 | 175 |
| الواردات | | | | | | |
| 2001 | 961 | 42 | 8 | 5 | 1 | - |
| 2002 | 1355 | 58 | 27 | 6 | 1 | - |
| 2003 | 1721 | 69 | 299 | 18 | 4 | 1 |
| 2004 | 2286 | 110 | 403 | 15 | 14 | 1 |
| 2005 | 2902 | 105 | 451 | 14 | 19 | 2 |
| 2006 | 3607 | 113 | 566 | 18 | 16 | ذ |
| 2007 | 6429 | 114 | 363 | 10 | 50 | 2 |
| 2008 | 7731 | 121 | 329 | 20 | 28 | 3 |
| 2009 | 6253 | 48 | 349 | - | 98 | 14 |
| 2010 | 11089 | 71 | 1301 | 56 | 1045 | 37 |

**المصدر:** الصندوق النقد الدولي, الكتاب السنوي للإحصائيات التجارية, واشنطن (سنوات مختلفة), و الجمارك الصينية, أما بالنسبة لسنة 2010 الموقع الإلكتروني http://ors.mofcom.gov.en/date/date html et xinhua NewsAgency

**جدول رقم 28: مكانة (ترتيب) الصين في التجارة الخارجية لدول آسيا الوسطى الكبرى في 2010**

| الدول | الترتيب | التجارة الخارجية الكلية % | الشركاء الرئيسي |
|---|---|---|---|
| كزخستان | 2 | %24,3 | 1°الإتحاد الأوروبي 27 (28,6%) |
| ديمقراطية | 1 | %57,2 | – |
| تزخستان طاجاكستان | 1 | %33,7 | – |
| تزكمانستان | 2 | %16,8 | 1° تركيا (17,6%) |
| أوزبكستان | 2 | %18,6 | 1° روسيا (20,4%) |
| أفغانستان | 7 | %2,5 | 1°و.م.أ (30,9%)<br>2° بكستان (20,8%)<br>3°الإتحاد الأوروبي (13,2%)<br>4° الهند 8,1%<br>5° روسيا 3,9%<br>6° تركيا 3,7% |

**المصدر**: اللجنة الأوروبية, إحصائيات العلاقات التجارية الثنائية, بروكسل متاحة على الموقع الإلكتروني http://ec.europa.eu//Trade/creating)oppoetunites/bilateral/

في عام 2010 في آسيا الوسطى تجاوزت التجارة مع بكين تلك مع الإتحاد الأوروبي ب 27% باستثناء كازاخستان و كذلك روسيا و أوزبكستان فالمعاملات التجارية الصينية مع مجموع دول ديموقراطيات آسيا الوسطى تعدت تلك التي مع المعاملات التجارية مع روسيا ، و من المرجح أن يتأكد هذا الإتحاد يشكل أكثر وضوحا قي المستقبل نظرا للديناميكية الإقتصادية الصينية, أما في تركمانستان و أوزبكستان ستتعزز وضعية الصين من خلال تشغيل خط أنابيب الغاز الصيني التركمابي عبر أوزبكستان و كازاخستان.

و نود أن نشير أيضا إلى نشاط الشركات الصينية توركمان في المنطقة على سبيل المثال, ففي نهاية 2010 أربعين شركة مكونة براس مال صيني بدأت تعمل و تم تسجيل حوالي 60 مشروعا استثماريا بمشاركة صينية يبلغ مجموعها أربعة مليار دولار و تنشط في قطاعات متنوعة مثل النفط و الغاز و الاتصالات و النقل و النسيج, و الزراعة الكيماوية و الأغذية الزراعية و الصناعة' و الصحة و البناء [1], و تحتل الطاقة المرتبة الأولى في العلاقات الاقتصادية الثنائية نظرا إلى القروض المهمة التي منحتها بكين لأشخباد (**Achkhabad**) أكثر من 800 مليار دولار

[1]–Thierry Kellner, op.cit.p.261.

منذ 2009, فوجود الشركات الصينية الناشطة بالفعل على وجه الخصوص في حقول الغاز بباغتياريك ولووتن (**Bagtiyralik**et **lolotan**) سيعزز في المستقبل و عليه فقد أصبح الوجود الاقتصادي للصين في وسط آسيا متعدد الأوجه, حتى و لو كان الاهتمام بموارد الطاقة و المواد الخام يعد من أولويات بكين.

و إذا كانت الصين قد أولت الجوانب الاقتصادية أهمية كبيرة في علاقتها مع دول إقليمها بحيث قفزت أرقام التبادل التجاري و الاستثمار بينها و بين تلك الدول قفزات كبيرة في فترات قصيرة فإن القيادة الصينية قد خطت أيضا خطوات مهمة عن طريق طمأنة جيرانها إزاء رؤاياهاالعسكرية, و يبدو أنها ستمضي في طريقها إلى تطوير علاقات هادئة و مستقرة بجي رانها الإقليميين و هو الطابع الذي ميز تلك العلاقات على امتداد عدد ليس بقليل من السنوات.

## ثالثا : تقييم التعاون الصيني مع دول أمريكا اللاتنية

فيما يخص أمريكا الجنوبية فقد تعززت العلاقات الدبلوماسية و الإقتصادية بين الصين و دول أمريكا اللاتينية بشكل ملحوظ، و لم يعد خطاب "بكين" تجاه الدول ينطوي على أي نزعة نضالية، أو دعوة للشيوعية، بل يسعى لتأييد تقارب المصالح في عولمة متوازنة، في الواقع مستوحاة من رؤية دونغ اكسيو بونغ (Deng wiaopoing) قبل وفاته في سنة 1997، فالصين تلتزم الى حد ما بإقامة علاقات مع دول أمريكا الجنوبية على أساس تعاون جنوب جنوب[1].

وكانت أمريكا اللاتينية من المناطق التي حرصت الصين على التواجد فيها، فتنامى الوجود الصيني في دول أمريكا الجنوبية يأتي في ظل تراجع الدور و نفوذ الأمريكيين في هذه القارة، و ما يمكن أن يلحقه من ضرر بمصالحها الإستراتيجية و الإقتصادية خصوصا بعد ما انتزعت الصين مكانتها كشريك تجاري للعديد من دول القارة، و تقديمها لما اصطلح عليه "بإجماع بكين" "consensus de Pékin" كبديل لمبادئ "اجماع واشنطن [2] "consensus de Washington" الذي

[1]- Mauricio Angel Morales, chine-Amerique latine une relation au dela des matières premières et des Relation énergitiques,Ouvrage Collectif dirigé par Tanguy de Wilde d'Estmael, Tanguy Strue de Swieland, la chine sur la scene internationale vers une puissance responsable ? P.I.E Peter lang Bruxelles, 2012 p.377.

[2]– من المعلوم أنه بحلول أول التسعينات من القرن الماضي، اتفق معظم الإقتصاديين الغربيين بشأن ماهو مطلوب عمله لإنعاش النمو في دول الجنوب، و اطلق على هذه السياسة العامة اسم " **اجماع واشنطن**" "**washington consensus**" و هو الإسم الذي أطلقه عليه **جون ويليامصون Jon williamson**، و كان اجماع

يشير الى عشرات الإجراءات التي يجب على الدولة اتخاذها للتخلص من المديونية، بما في ذلك الإنضباط المالي، و تحديد الإتفاق العام و التعليم و البنية التحتية [1]، و نظرا للتناقضات التي تضمنها فقد استحال تنفيذه، و نلاحظ اتجاه العديد من الدول النامية الى اجماع بكين [2]، و الذي يتسم بمركزية النظام السياسي، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و الإشتراكية ذات الخصائص الصينية.

و من هذا المنطلق ترى الدول النامية أن النموذج الصيني سمح لعدد من الدول بالتطور اقتصاديا دون الحاجة الى القيام باصلاحات سياسية كبيرة مع ضمانه بقاء الأحزاب، كما تشجع "بكين" التبرعات و القروض بدون فوائد، و الغاء الديون[3].

و بشكل ملموس أكثر، روجت أول ورقة سياسية الصينية بشأن أمريكا الجنوبية رسميا سنة 2008 لأربعة أهداف تعاون رئيسية تشجع تنفيذ السياسات و تقوية الروابط في المجالات

---

واشنطن بمثابة رد فعللعلاج ما أصاب دول العالم النامي من تراكم ا لاختلالات في الإقتصاد الكلي و غيرها من المشكلات التي صاحبت استراتيجيات النمو التي تصممها الدولة، على حد رأي الإقتصاديين المشاركين في هذا الإجماع و استمد هذا الإجماع اسمه من الدعم الكبير الذي لاقاه من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وزارة الخزانة الأمريكية و صندوق النقد و البنك الدوليين، و جميع هذه المؤسسات تقع مراكزها الرئيسية في واشنطن و من هنا جاء اسمه، و قد وضع الإقتصاديون المهيمنون على صياغة هذا الإجماع قائمة طويلة بأهم خطوات الإجماع من وجهة نظرهم ، وصل عددها الى 10، ثم أضيف الى هذه القائمة عشرة بنود أخرى فيما أطلق عليه"ما بعد اجماع واشنطن" " post washington consensus" و كان تنفيذ العشرين بندا المقترحة في مرة واحدة بمثابة انتحار سياسي لأي حكومة تقوم به ، حيث أن هذا يتطلب من هذه الحكومة الدفاع عن جملة من المصالح المتعارضة في نفس الوقت ، و لكن على الرغم من ذلك ظلت الولايات المتحدة الأمريكية و من ورائها مؤسسات بريتون وودز تفرض هذا النموذج على دول العالم باعتبارها أكبر قوة سياسية و اقتصادية على مستوى العالم. و سعت من خلال العولمة الإقتصادية الى احلال "السوق الحرة العالمية" محل الثقافات و الأنظمة المتعددة التي كان العالم يتسع لها دائما ، اذا حاولت دمج هذه الثقافات و الأنظمة في سوق حرة عالمية واحدة و فوق ذلك الغاء جميع العوائق، و الحواجز التي أقامتها الدول للسماح بحركة عابرة للحدود و البضائع و رؤوس الأموال . **أنظر، محمد حسن يوسف، اين اجماع واشنطن من الأزمة المالية الحالية؟**

**http://www.saaid.net/doat/hasan/ma.htm تاريخ الإطلاع 2021/09/12 الساعة 15:00**

[1] - Dimitri Uzunidis « les pays en développement face au « consensus de Washington » histoire et avenir » disponible sur http://www.diplomatie.gouv.fr/ consulté le 19/03/2021.

[2] – في 2004 تحدث لأول مرة **جوشوكوبر رامو joshua cooper Ramo** عن اجماع بكين الذي يعطي الأولوية للإستقرار و التنمية عوض الإصلاحات السياسية، من موقع ويكيبيديا على شبكة الإنترنت

http://en.m.wikipedia.org تاريخ الإطلاع 2021/10/24 **الساعة 15:00**

[3]- Tanguy Struiye de swielande, soft power le nouveau cheval de bataille chinois op.cit.p.65.

السياسية و الإقتصادية و الثقافية و الإجتماعية، بالإضافة الى تلك التي تعنى بقضايا السلم و الأمن و العدالة:[1]

- تعزيز الإحترام المتبادل و الثقة و التفاهم و دعم القضايا المتعلقة بالمصالح الأساسية و الإنشغالات الرئيسية للطرف الآخر؛
- تعميق التعاون الإقتصادي من منظور ناجح/ناجح بما يسمح لكل من الصين و أمريكا الجنوبية الإستفادة من قوتهما؛
- توسيع العلاقات الثقافية بين الأفراد لتعزيز تطور الحضارة الإنسانية و تقدمها؛
- الإصرار على مبدأ "وحدة الصين" كأساس سياسي لإقامة أي علاقة قانونية .

و تم التأكيد على مجالات العمل ذات الأولوية في خطة التعاون الصيني و أمريكا اللاتينية للفترة الممتدة (2015–2019)[2] فالصين بمؤهلاتها الإقتصادية أصبحت تقدم قيم أساسية لعدم التدخل و المنفعة المتبادلة و دون وضع المشروطية المسبقة، التي تدعم بشكل عام تعاونها انتمائي كبديل لشروط المانحين الكلاسيكيين المتمثلين في اللجنة المساعدة الإنمائية ( CAD) لمنظمة التعاون الإقتصادي و التنمية ( OCDE) فمنذ 1990أكد أعضاء اللجنة المساعدة الإنمائية (CAD) على حماية حقوق الإنسان و الحكم الديمقراطي الراشد كشرط للبلدان المتلقية للمساعدات المالية و تسعى جاهدة لضمان تؤدي مساعدتها الى التقدم السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي[3].

على النقيض من ذلك لا تفرض المساعدات الصينية رسميا أي شرط تحتمل أن يؤثر على السياسة الإقتصادية للدول المتلقية للإعانات المقدمة لها بناء على الدول الشركاء و التي تهدف

[1]- Sophie wintgens, la coopération sud-sud : le cas de la chine en Afrique et en Amérique latine , Ouvrage Collectif dirigé par Sophie Wintgens et Xavier Aurégan , les dynamique de la chine en Afrique et en Amérique latines enjeux,défis et perspectives,Académia ,L'Harmattan,2019,p.163.

[2]– تم تفصيل ثلاثة عشر مجال عمل ذي أولوية على وجه التحديد في خطة الصين الممتدة من 2015–2019: السياسة والأمن ؛ الشؤون الدولية ؛ التجارة والإستثمار والتمويل ، البنى التحتية والنقل ، الطاقة والموارد الطبيعية ، الزراعة ، والعلوم التكنولوجية ، الطيران والفضاء ، التعليم والتدريب المواظفين، الثقافة والرياضة ،الصحافة والإعلام والنشر، السياحة ؛ حماية البيئة وإدارة المخاطر والحد من الكوراث والقضاء على الفقر؛ الصحة ، الصداقة بين دول الأعضاء

[3] – Sophie wintgens la coopération sud-sud : le cas de la chine en Afrique et en Amérique latine ,op ,cit ,p.165.

الى تلبية احتياجات البنية التحتية و الإستثمارات الملحة، فمشاريع المساعدات الصينية تركز على قطاعات الزراعة و الصناعة، و البنية التحتية الإقتصادية، و المرافق العامة العمومية و التعليم، و الرعاية الصحية، فالهدف المعلن هو تحسين الإنتاجية الصناعية و الزراعية، و بناء أسس قوية للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية الى جانب تحسين نظام التعليم و الرعاية الصحية و السيطرة على آثار تغير المناخ[1].

ومن خلال السعي قبل كل شئ لتلبية الإحتياجات الأساسية للدول التي تتلقى مساعداتها، تقوم الصين بترسيخ نفسها كلاعب لا غنى عنه في اعادة بناء التنمية المستقلة لهذه الدول. لذلك ينظر للتعاون الصيني غالبا أنه أكثر تكيفا و أكثر قابلية للتنبؤ من أشكال المساعدات الغربية. فالتواجد الصيني المتزايد في أمريكا الجنوبية تؤكده مؤشرات التجارة و الإستثمار على حد سواء، فعلى مستوى التبادل التجاري بين الصين و أمريكا اللاتينية، تشهد حركة التجارة البينية نموا يعتبره بعض الباحثين الأسرع بالمقارنة مع أي منطقة أخرى في العالم، حيث زاد حجم التبادل بين الطرفين بمقدار 22 ضعفا مابين الفترة الممتدة بين ( 2000-2017) . انتقل من 12 الى 266 مليار دولار[2].

**جدول رقم 29 : ترتيب الشركاء التجاريين بين الرئيسين لأمريكا اللاتينية حسب التكتلات الإقليمية.**

| التكتلات الإقليمية | الشركاء التجاريين الرئيسين لأمريكا اللاتينية | | |
|---|---|---|---|
| | الولايات المتحدة الأمريكية | الصين | الإتحاد الأوروبي |
| تجمع الأنديز | 1 | 2 | 3 |
| أمريكا الوسطى | 1 | 3 | 2 |
| كريفورم | 1 | 3 | 2 |
| المركسور | 3 | 2 | 1 |
| أمريكا اللاتينية | 1 | 2 | 3 |

**المصدر**: البنك الدولي 2018.

و خلال نفس الفترة، ارتفعت حصة الصادرات من شبيه القارة الى الصين بحيث زادت من 1% الى 18% و بهذا تكون الصين أحد الموردين الرئيسين لمعظم دول أمريكا الجنوبية. كما يوضح

[1] - sophie wintgens ,chine – Amerique latine et caraibes un defi normatif pour l'union européene !disponible sur http :www.cair.info/revue politique.européenne.2018.consulté le 11/09/2021.
[2]- ibid

ذلك في الجدول رقم (29) فمنذ 2014 تفوقت الصين على الإتحالد الأوروبي كشريك تاني لدول أمريكا اللاتينية وراء الولايات المتحدة الأمريكية .

ان الفرص التجارية الصينية هي في الواقع قبل كل شئ نعمة لدول أمريكا اللاتينية التي ترغب في الإعتماد على قطب جديد في النمو و تنويع صادراتها الجغرافيا خاصة بوجود بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالأرجنتين (فول الصويا، اللحوم، النفط)، و البرازيل (فول الصويا، الحديد الخام، النفط)، و الشيلي(النحاس، الحديد الخام، الخشب)، و البيرو(النحاس، الحديد الخام، الخشب)، و البيرو ( النحاس، الزنك)، و كولومبيا(النفط، النحاس) و أيضا فنزويلا(البترول، و الحديد الخام).و بطبيعة الحال أدى تكثيف المبادلات التجارية بين الصين و دول أمريكا الجنوبية الى زيادة الطلب و ارتفاع أسعار المواد الأولية[1].

كما تعد الإستثمارات من الأدوات المهمة التي تعتمد عليها الصين لتطوير علاقاتها مع دول أمريكا الجنوبية، فمنذ أن أدرجت الصين أمريكا اللاتينية كجزء من المشروع "طرق الحرير الجديدة"[2]، و الذي يتضمن استثمارات بقيمة 1 ترليون دولار على المدى أكثر من ثلاثة عقود، فإن التأثير الإقتصادي للصين في المنطقة يتعدى التدفقات التجارية وحدها، يتمثل منطق استثماراتها في الإستفادة من القدرات المالية الزائدة لبناء البنى التحتية في الخارج في حين بلغت سبعة مليارات دولار فقط للفترة 1990–2009 استثمرت الإستثمارات الصينية في أمريكا الجنوبية و الكاريبي في النمو لتصل الى مايقارب 14 مليار دولار لعام 2010 وحده و منذ ذلك الحين فهي تمثل 3% أو 8% من تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى المنطقة و التي تستحوذ على 13% من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الصيني العالمي سنويا. كما استثمرت الشركات الصينية في دول أمريكا اللاتينية بمبلغ مقدرة 110 مليار دولار[3].

---

[1]- sophie wintgens, chine – Amerique latine et Caraibes un defi normatif pour l'union européene, op, cit, p.151

[2]– هذا المشروع الذي عرف في البداية بإختصار الإنجليزي « one belt,one load »"حرام واحد ، طريق واحد" اعدت السلطات الصينية تسميتته مؤخرا مبادرة الحزام والطريق وهو يشجع 05 مجالات للتعاون ( 1) تنسيق سياسات التنمية (2) بناء البنية التحتية وشبكات المرافق ( 3) تعزيز العلاقات التجارية والإستثمارية( 4) تطوير التعاون في المجال المالي (5) تنمية التبادل الاجتماعي والثقافي.

[3]- Sophie wintgens, chine – Amerique latine et caraibes un defi normatif pour l'union européene, op, cit, p.153

تقوم استراتيجية الصين للإستثمار في أمريكا اللاتينية على اقراض المليارات من الدولارات لبلدانها في مقابل ضمان امدادها بالمواد الخام و النفط، كما تشترط مشاركة الشركات الصينية في تنفيذ المشروعات الخاصة بالتشييد و الأعمال الهندسية و الخدمات النفطية في أمريكا اللاتينية، و تتعهد الحكومة الصينية بزيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين، و زيادة حجم الإستثمار المباشر في دول القارة لمئتين و خمسين مليار دولار خلال العقد المقبل ، و تتبع الرغبة الصينية في تعزيز نواجدها في أمريكا اللاتينية من سعيها لتأمين احتياجاتها من المواد الخام و الطاقة لضمان استمرار نموها الإقتصادي و فتح أسواق جديدة لصادراتها، فضلا عن خلق فرص هائلة للشركات الصينية و ضمان التنوع في أسواق وارداتها من الطاقة[1] .

## رابعا: تقييم التعاون الصيني– العربي

يكتسب الحديث عن التعاون العربي الصيني أهمية خاصة نظرا لتنامي قوة الصين وتعاظم دورها السياسي والاقتصادي. الأمر الذي يرشحها لأداء دور م تقيز ، كذلك فان المنطقة العربية تعد امتدادا استراتيجيا لمناطق محيطة بالصين بل انها كانت تعد من دول الجوار للصين في فترة المد الإسلامي منذ القرن الثامن الميلادي، حيث وصلت حدود العالم الإسلامي إلى المنطقة الغربية للصين، وهو ما يذل على التواصل الحضاري بين الصين والدول العربية عبر التاريخ من خلال طريق الحرير بشقيه البري و البحري الذي لم يكن طريقا للتجارة فقط بل كان جسرا للتعارف والتفاهم بين العرب و الصين, و قد شكلت الاثار الحضارية العربية و الإسلامية جزءا من حضارة الصين و عاملا مستمرا للتعارف بين العرب و الصين[2].

وانطلاقا من الاقتناع بأهمية مواصلة تعزيز الحوار بين الدول العربية والصين حول القضايا الدولية لتنسيق المواقف وتوسيع التعاون، اتفق الطرفان على انشاء التعاون العربي الصيني اطارا للحوار والتعاون الجماعي على أساس المساواة و المنفعة المتبادلة, و ذلك لإثراء مقومات العلاقات العربية الصينية و توطيد التعاون و توسيعه على مختلف المستويات و في المجالات

[1]- Florian vinson, l'impact de l'ascension chinoise en Amérique latine et caraibes (ALC) ! Note disponible http:// www bsieconomiccs.org/consulté le 10/11/2021.08h45 mn.

[2]- Vincent eiffeling, la chine et le Moyen-Orient entre soft power, réalisme politique et pragmatique économique, Ouvrage Collectif dirigé par Tanguy de Wilde d'Estmael, Tanguy Struye de Swieland, la chine sur la scène internationale vers une puissance responsable ? P.I.E peter lang. Bruxelles. 2012. p.356.

كافة, و إقامة مستوى جديد من علاقات الشراكة بالتكافؤ و التعاون الشامل و قد تم التوقيع على وثيقتي الإعلان و البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني بتاريخ 2004/09/14 بمشاركة السيد **عمرو موسى** الأمين العام لجامعة الدول العربية و السيد **لي تشاو تشينج** وزير خارجية الصين الشعبية, وذلك على هامش أعمال الدورة(122) للمجلس الوزاري للجامعة العربية[1] وفي عام 2005 وحده، مكنت الاجتماعات التي تم تنظيمها في إطار المنتدى من اعتماد العديد من الاتفاقيات التجارية بقيمة 400 مليون دولار[2] ، و في عام 2010 بلغ حجم التبادل التجاري بين الجمهورية الشعبية الصينية و العالم العربي 145.5 مليار دولار حسب تصريحات وزير الصين للشؤون الخارجية **(yan jiechi)**.

وأصبح الشرق الأوسط من الأسواق الرئيسية التي تستورد المنتجات الصينية مثل (الشاي، أجهزة التلفزيون الملونة، الدراجات، الهواتف الجوالة وغيرها، كما أصبح أيضا من المصادر الرئيسية للنفط والقطن للصين، و نفس الشي بالنسبة للتجارة الخدمات فقد بلغت نسبة قيمة أعمال المقاولات من جانب المؤسسات الصينية في الشرق الأوسط 14،1% من قيمة أعمالها الإجمالية.و تمثل قيمة مشروعات التعاون في العمالة 8،5% من قيمة مشروعاتها في هذا المجال، و كانت نسبة 14.4% من قيمة أعمال التصميم و الاستشارة للمؤسسات الصينية.[3]

و مما لا شك فيه أن أهم تحدي يواجه الصين في المستقبل هو التحدي النفطي، أي الاعتماد المتزايد على الحصول على احتياجاتها من النفط الخام و التزايد المستمر في مستورداتها النفطية، يكفي أن نذكر أن الصين هي المستهلك الأكبر للنفط الخام في العالم بعد الولايات المتحدة، حيث وصل استهلاكها إلى (5،56) مليون برميل يوميا خلال عام 2003 و سيستمر الطلب على النفط الخام في الزيادة سنة بعد أخرى، و ي توقع أن ينمو بمعدل يصل حوالي إلى 3،4% سنويا خلال العقدين المقبلين، بحيث يصل الاستهلاك عام 2025 إلى (12.8) مليون

---

[1]– هشام الخطيب، العلاقات الاقتصادية العربية الصينية وآفاقها: التحديات في مجال الطاقة والنفط العربي الحوار العربي الصيني، العرب والصين، آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة، منتدى الفكر العربي، عمان 2007. ص.21.

[2]– هشام الخطيب، المرجع السابق، ص.24.

[3]– هشام الخطيب.المرجع السابق، ص .62 .

برميل يوميا عام 2025 بحسب دراسات دائرة الطاقة الأمريكية[1] أي أن الطلب سيتضاعف خلال العقدين المقبلين و الأهم من هذا جميعه أن حجم استراد النفط الخام في الصين الذي بلغ (1،80) مليون برميل يوميا عام 2003 يتوقع أن يصل إلى ( 9,4) مليون برميل يوميا عام 2025 أي حوالي ثلاثة أرباعالاستهلاك عام 2030 بحسب دراسات الوكالة الدولية للطاقة (AIE)معنى هذا أنه لسوف يتم استراد الثلث نصفه من الشرق الأوسط [2]. و إدراكا من الصين لحاجاتها المستقبلية فقد توسعت في استثماراتها النفطية مع جميع الدول العربية أنظر الجدول رقم 26 و أمام الجانبين فرص سانحة لتحقيق النمو الاقتصادي في ظل تسارع العولمة الاقتصادية و تحديث العلوم التكنولوجيا و تجددها.

**جدول رقم 30: الاستثمارات الصينية في قطاع النفط العربي**

| الدول | توقيع عقود الاستثمار مع الصين |
|---|---|
| العراق | توقيع الصين مع العراق عقد لتطوير حقل أهداب (80 برميل/يوميا) 1997 |
| ليبيا | توقيع الصين و ليبيا على عقد إنشاء خط أنابيب غاز غربي ليبيا سنة 2002 |
| الكويت | الصين شريكة ( 10%) في تجمع يستهدف رفع إنتاج الحقول شمالي الكويت إلى ( 900) ألف برميل/يوميا للسنوات (20،30) المقبلة |
| السعودية | توقيع الصين اتفاقية كبيرة (300 مليون دولار) كشريك 80% في تجمع مع شركة ارامكول للتنقيب و تطوير و إنتاج الغاز في شمالي الربع الحالي |
| سوريا | تأمين الصين و سوريا شركة تطوير حقل كوبيب في منطقة "الحسكة" |
| موريتانيا | توقيع الصين عقود لإنتاج المشترك في المناطق الساحلية و شمالي موريتانيا |
| اليمن | توقيع شركة بترول الصين اتفاقية عام 2003 مع الحكومة اليمنية للتنقيب في المنطقة رقم 1 مع مقاطعة كثيرة |
| الإمارات العربية المتحدة | تامين الصين شركة ترويجية للخدمات الجيولوجية تقوم بالتنقيب عن الغاز في الشارقة و الفجيرة و رأس الحيمة و أم القيوفي |
| مصر | توقيع شركة النفط الصينية اتفاقية مع شركة الثروة البترولية المصرية لتاسيس شركة للحفر و تطوير البار |

**المصدر**: هشام الخطيب، العلاقات الإقتصادية و التجارية الصينية و آفاقها: التحديات في مجال الطاقة و النفط العربين منتدى الفكر العربي، عمان، ص.60.

[1] – هشام الخطيب.المرجع السابق، ص 46.

[2] – Vincent Eiffling, op.cit.p 361.

## المطلب الثاني:التجربة التركية

انصب اهتمام تركيا في السنوات الأولى على وضعها الداخلي السياسي والاقتصادي واستطاعت في وقت وجيز كسب الاحترام الداخلي والإقليمي والدولي لها، وهو ما أعطى انطباعا جيدا لدى العالم عن قدرة القيادة التركية الجديدة على المساهمة في تطوير علاقاتها دولية سلمية وايجابية ومن ناحية أخرى انعكس على إستراتجيتها المتعلقة بمناطق آسيا وشمال إفريقيا ، بحيث تحظى هذه الأخيرة بأهمية بالغة فالسياسة الخارجية التركية هو ماجعلها تطلق مبادرات جدية في إطار بناء علاقات اقتصادية قوية مع دول الجنوب ، وهي على هذا النحو تطمح في تحقيق مكاسب من خلال الإستفاذة من الإمكانيات التي توفرها اقتصاديات الجنوب بما يساهم في تأمين اندماجها في الاقتصاد العالمي.

### اولا : تقييم التعاون التركي الإفريقي

وفي هذا الصدد تأسست وكالة التنمية والتعاون التركي TIKAعام 1992 كشريك في التعاون بين دول الجنوب. أصبحت تركيا بفضل وكالة التنمية والتعاون التركي **TIKA** من الدول الرائدة في الأنشطة البشرية والتعاونية في العديد من مناطق العالم النامي، وهي تهدف إلى تطوير تعاون قوي بين الجمهوريات المرتبطة بتركيا كاالأراضي السابقة للإمبرطورية العثمانية[1] . ومنذ

[1]– تمتلك تركيا ميراثا تاريخيا متعدد الاتجاهات ، يحمل في داخله تراكم التجربة السياسية التاريخية القديمة بالإضافة إلى عناصر الحداثة الأساسية والتي تتيح إعادة إنتاج هذا الميراث من جديد والذي بدوره يفتح المجال أمام آفاق جديدة ، فهي تتميز خصائص فريدة من نوعها على المستوى الإقليمي وغير الإقليمي ، وقد نتج عن ذلك تلاقي أنواع العلاقات المختلفة التي طبعتها عبر التاريخ مع الأنظمة المتحكمة في البنية الدولية ، إذ أن تركيا ليست جزءا من الأنظمة المتحكمة تلك ، كما أنها ليست كذلك من المجموعة الدول التي حولتها هذه المرحلة الإمبريالية إلى مستعمرات ، ليست تركيا كأي دولة قومية ظهرت على الساحة الدولية من خلال تطور الأوضاع السياسية، بل هي نتاج لحضارة حاكمة و منظومة عالمية وميراث ، وأنظمة تاريخية استمرت قرونا عديدة ، وبهذا فهي تعتبر مصدرا للميراث التاريخي المذكور، بحيث كانت البنية السياسية الوحيدة في المنطقة التي شكلت حاكمية سياسية في مقابل أوروبا، وهذه الحاكمية المسيطرة الدولة العثمانية قد أثرت بشكل مباشر على عملية انهيار البنية الإقطاعية في أوروبا ، كما أنها أجبرتها على الانفتاح على العالم من اجل اكتشاف طرق تجارية جديدة . فالسياسة الاقتصادية الجديدة لم تأت بدفع هائل للنمو الاقتصادي التركي ، فحسب بل أضفت عليه توجها عالميا من شأنه التأثير مباشرة في السياسة الخارجية التركية ، وقد رأت تركيا فرصا رئيسية جديدة لأسواقها في العديد من المناطق في أنحاء العالم ، ودلك بالنظر في موقعها الاستراتجي في مناطق العبور

ذلك الحين تواصل الوكالة نموها المؤسساتي بافتتاح المزيد من المكاتب في هذه المناطق تسعى عن طريقها بإقامة مشاريع حول جميع القضايا المتعلقة بحياة الإنسان من الولادة إلى الوفاة في منطقة شاسعة تتراوح من آسيا إلى البلقان بما في ذلك إفريقيا وأمريكا اللاتينية [1] ، فقد بدأت الوكالة العمل في إفريقيا في عام 2005 مع مكاتب أديس بابا والخرطوم وداكار وحاليا في منطقةالساحل ، تركز مشاريع الوكالة **تيكا** على بناء القدرة على الصمود من خلال تحسين الإنتاج وتدريب المجتمعات المحلية على وجه الخصوص وتضم الوكالة التركية حاليا 09 مكاتب لتنسيق البرامج بحيث تقوم على تدعيم العديد من المشاريع التنموية من خلال الاستثمار في ترميم المساجد، وتجهيز المستشفيات، وتوفير التدريب المهني. وبهذا فهي تمارس القوى الناعمة من أجل التأثير على الدول المجاورة والاستفادة من الروابط التاريخية ومن الأدوات الإستراتجية الأخرى لتركيا منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود التي عملت على تعزيز موقع تركيا في الساحة الاقتصادية الدولية.

وقد رأت القيادة التركية ضرورة تطبيق مقولات منظريها وعلى رأسهم البروفسور **داود أوغلو** [2] فيما يخص السياسة الخارجية متعددة الأبعاد، حيث أعلنت سنة 2005 سنة القارة الإفريقية أي سنة الانفتاح على إفريقيا ، فبالرغم من الامتداد التاريخي للاهتمام التركي بالعلاقات الإفريقية الذي يعود إلى عام 1998 إلا أن هذه العلاقات بدأت تظهر بشكل أوضح منذ وصول حزب العدالة

---

ولساحات الصراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطي شرق – غرب ، وشمال – جنوب بحيث تتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأورو– آسيوية المركزية مع البحار الساخنة ، وإفريقيا على خط الشمال– جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين هامتين هما: البلقان والقوقاز ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضايق ، بالإضافة إلى المناطق التي تربط أور آسيا مع منطقتي الشرق الأوسط و قزوين للتين تعتبران مركز للمصادر الجيو اقتصادية ، أما في اتجاه شرق غرب فتعتبر شبه الجزيرة الأناضول من أهم حلقة في سلسلة حزام الجزر الاستراتجي الذي يطوق القارة الأوروآسيوية. **أنظر ،أحمد دواد أوغلو ، العمق الاستراتجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ،دار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ،قطر ، الطبعة الثانية ،2011،ص.38.**

[1]–Ezgi Yaziciogle , Roméo saa Ngouna, les Relations Turco- Africaines :quel bilan en 2020 , Centre Africain D’etudes Internationales Diplomatiques Economiques et Stratégiques.p.8.

[2]– الأستاذ الدكتور أمد داود أوغلو وزير خارجية تركيا ومهندس سياستها الخارجية ، عين مستشارا لرئاسة مجلس الوزراء إثر تشكيل حزب العدالة والتنمية للحكومة سنة 2002.

والتنمية إلى سدة الحكم عام 2002 فإفريقيا التي كانت تصور قبل عشر سنوات في قنوات التلفاز التركية بصور الفقر والجوع .أصبحت بالإضافة إلى كونها بديلا سياسيا واقتصاديا مظهر يبعث على الأمل بدلا من تلك الصورة القاتمة [1]. وفي هذا السياق تم إعداد إستراتجية لتنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية في عام 2003 من قبل وكيل وزارة التجارة الخارجية بعد إعلان السنة الإفريقية ، حيث نالت أنقرة صفة مراقب في منظمة الإتحاد الإفريقي ومنذ ذلك الوقت صارت إفريقيا من أكثر المناطق نجاحا بفضل السياسة الخارجية لحزب العدالة ويمكن ترشيح العلاقات التركية مع إفريقيا إلى صدارة السياسة التركية الخارجية وأكثرها نجاحا وبقاءا من ناحية شمولها ومضمونها والتأثيرات المحتملة التي ستشكلها بحيث نسجل حاليا 42 سفارة في القارة الإفريقية بما في ذلك 30 في الصحراء الكبرى الجنوبية وفي أوت 2008 عقدت أول قمة تركية – إفريقية في اسطمنبول، وهي مبادرة ساعدت على تعزيز العلاقات بين هذين الطرفين ، ووفقا لتقرير الأونكتاد بشأن التعاون جنوب–جنوب فإن مجالات التعاون التي يرغب الطرفان في تطويريها هي كالتالي:[2]

التعاون الحكومي الدولي؛التجارة والإستثمار، الزراعة ، الصحة ، السلم والأمن ، البنى التحتية ، الثقافة ، السياحة والتربية ، وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كما تم إنشاء منتدى رجال الأعمال لتنظيم الاتصالات بين المشتغلين في القطاع الخاص. وتأسيسا على ذلك وضعت الحكومة العدالة والتنمية خطتها للتعاون الاقتصادي والتجاري والتي عرفت بإستراتجية تعزيز العلاقات اقتصادية مع إفريقيا والتي تمثلت أهدافها فيما يلي:[3]

- زيادة حصة تركيا في حجم التجار الكبار مع الدول الإفريقية بأكثر من 3% في ثلاث سنوات؛
- فتح الطريق لشركات المقاولات التركية الصغيرة والمتوسطة لاختراق دول المنطقة؛

[1]– خالد بقاص، العلاقات التركية الأفريقية بعد 2002، حكومة تركية جديدة وواقع ثنائي مختلف، مجلة العلوم القانونية و السياسية، جامعة الوادي، المجلد 08، العدد01، 2017، ص145.

[2]– محمد أوزكان ، من القول إلى الفعل "العلاقات التركية الإفريقية وتحليلها 1998–2015 : في الانفتاح التركي على القارة السمراء ، رؤية تركية ، العدد2015،4، ص.8.

[3]– خالد بقاص ، المرجع السابق ، ص.148.

- القيام باستثمارات مشتركة واستثمارات تركية مباشرة مع الدول الإفريقية لزيادة القدرة التنافسية لتركيا في قطاعات محددة؛
- نقل التكنولوجيا التركية لدول المنطقة؛
- رفع حصة شركات البناء التركية الاستشارية والهندسية في الأسواق الإفريقية؛
- التخفيف من حدة الفقر في إفريقيا عن طريق الاستثمار الاقتصادي هناك وإرساء المزيد من القيم المضافة في اقتصاداتهم المحلية. ولبلوغ الهداف المذكورة وضعت أنقرة أدوات رئيسية على النحو التالي:[1]
- بدء حوار منتظم ومفاوضات اقتصادية رفيعة المستوى لأجل إنشاء لجان اقتصادية مشتركة؛
- التسريع في عقد اتفاقيات أساسية بمثابة إطار قانوني للعلاقات الثنائية المتبادلة؛
- وضع ترتيبات للتجارة التفضيلية واتفاقات تجارة حرة مع الدول الإفريقية؛
- تقديم الدعم والمساعدات التقنية للدول الإفريقية في العديد من المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية؛
- دعم جهود الأفارقة لعضوية منظمة التجارة العالمية؛
- إنشاء مكاتب للاستشارة التجارية في الدول الإفريقية؛
- دعم ومساعدة وإقراض الشركات التركية لتأطير نفسها واتخاذ المشاريع لها في القارة الإفريقية؛
- تعزيز نشاط البنوك التركية في الدول الإفريقية.

علاوة على هذا عملت تركيا على تقوية علاقاتها مع المنظمات الإقليمية في إفريقيا كالجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS إلى جانب انضمامها إلى البنك الإفريقي للتنمية ولديها علاقات إستراتجية مع مجموعة شرق إفريقيا EAC عن طريق السفارة التركية في العاصمة التنزانية "دار السلام" وغيرها من التجمعات الجهوية في إفريقيا وعموما فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والقارة الإفريقية من 09 مليار دولار عام 2005 إلى 15.710 مليار دولار

[1]– خالد بقاص ، المرجع السابق ، ص.150.

عام 2010 ليصل إلى 25 مليار دولار 2016[1] كما وقعت الحكومة التركية اثنا عشر اتفاق تعاون مع السودان في القطاع السياحي والأمن، وفي مجال الصناعة العسكرية وقد سمحت هذه الاتفاقيات بتنمية الحجم التجاري بين البلدين بما يقارب 500 مليون دولار ، أما في موريتانيا فبعد زيارة محمد **ولد عبد العزيز** لتركيا في عام 2010 تصاعدت وثيرة العلاقات بين البلدين بشكل واضح حيث تم إنشاء مجلس أعمال موريتاني– تركي لتعزيز التجارة ، وحاليا العديد من السفن الصيد التركية تمارس نشاطها في نواكشوط وفي عام 2018 وقع الطرفان عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم في مجالات التجارة البحرية والسياحة والزراعة [2] .كما عمدت تركيا إلى تطوير استثماراتها في إفريقيا من خلال قطاع النفط ، حيث وقعت اتفاقيات عديدة سنة 2014 للتعاون الطاقوي مع عدة دول إفريقية جنوبية منها (الكاميرون ، كينيا ، النيجر، أنغولا ، وغانا ) والتي وقعت عن طريق شركتها الوطنية للكهرباء اتفاقية مع تركيا لسنة 2014 لبناء محطتي تقوية متحركة من اجل توفير نحو 20 %من احتياجات الغانيين الكهربائية وقد حددت عشر سنوات لتنفيذ وتسليم المشروع ، وقد بلغت المشاريع التي يقدمها المقاولون الأتراك بين سنتين 1972،2013 نحو 39 مليار دولار أي ما نسبته 19 % من مجمل الأعمال المقاولاتية التركية الخارجية[3].

ويمكن الإشارة إلى التواجد التركي في شمال إفريقيا من خلال الشركات التشييد والبناء والتي استثمرت في مشاريع كبرى في كل من ليبيا والجزائر والمملكة المغربية ، حيث سجلت سنة 2012 وجود حوالي نصف الآلات البناء التركية التي تعمل في الخارج في منطقة شمال إفريقيا وهو ما يذل على عمق وقوة العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول المنطقة وتستهدف تركيا أن يصل حجم التبادل التجاري إلى 50 مليار دولار خلال 10 سنوات القادمة بحلول عام 2030 هذه الأرقام تشير إلى سياسة تركيا الإفريقية منذ بداية الألفية الثالثة تشهد تصاعدا في خطها البياني سياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا[4].

---

[1]– سعيدي سعيد، السياسة الخارجية التركية اتجاه إفريقيا في ظل حزب العدالة و التنمية، مجلة العلوم الإنسانية المجلد 21، العدد01، 2019، ص.739.

[2]- Ezgi Yaziciogle, Roméo saa Ngouna, op, cit .p.5.

[3]– خالد بقاص ، المرجع السابق ، ص.152.

[4]– خالد بقاص ، المرجع السابق ، ص.154.

## ثانيا : تقييم التعاون التركي الأسيوي

أما فيما يخص القارة الآسيوية فبعد تفكك الإتحاد السوفيتي وإعلان دول آسيا الوسطى استقلالها رسميا ، حاول الأتراك إعادة الارتباط بهذه المنطقة، فظهرت الكثير من المبادرات والمشاريع وخلق فرص جديدة بينها كما ظهرت العلاقات التركية مع جمهوريات آسيا الوسطى بشكل سريعوقطعت أشواطا متقدمة على الصعيد العلاقات التجارية والنقل والإتصالات[1] وقد بلغت قيمة القرض الذي منحته تركيا لدول المنطقة عبر المصرف **أكسيم بنك** حوالي 1 مليار دولار أمريكي ومن ناحية أخرى وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة إلى حدود 6.5 مليار دولار أمريكي ، وتجاوز مجموع استثمارات الشركات التركية في المنطقة4.7 مليار دولار أمريكي عام 2010 ، أما قيمة المشاريع التي تقدمها شركات التعهدات في المنطقة وصلت إلى حدود 30 مليار دولار أمريكي وهناك حوالي 2000 شركة تركية تعمل في المنطقة.

وتوجه تركيا أنظارها إلى الساحات الجيو اقتصادية وأحواض الطاقة الجديدة التي بدأت بالظهور في آسيا بعد الحرب الباردة من المؤشرات النموذجية لمحاولة تركيا القيام بتحديد ساحات جيو اقتصادية في اهتمامها بالسوق روسيا ومن خلال التجارة الحدودية ، والاستثمار الاستراتجي للموارد اقتصادية في آسيا الوسطى ، وبسبب الأهمية التي يحملها العمق الآسيوي لتركيا إلى جانب المشكلات التي واجهتها تركيا مع أوروبا تتجه إلى وضع محددات جديدة لأدوات سياستها الخارجية حيال آسيا، يتخذ فيها الوضع الجيو اقتصادي مكانا أساسيا ومن الأمثلة على جهود تركيا في هذا الاتجاه توسيع مساحة التي تشملها منظمة التعاون الاقتصادي بحيث تشمل دول آسيا الوسطى وأفغانستان إضافة إلى مبادرات تركيا في منظمة الاقتصادي في البحر الأسود[2].

## ثالثا: تقييم التعاون التركي العربي

أما فيما يخص الطرف العربي، فإن عناصر التاريخ والجغرافيا والدين والثقافة المشتركة هي معطيات ثابتة تخدم مسار التوافق بين تركيا والدول المجاورة لها مثل العراق وسوريا، بحيث ترى تركيا أن تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط هو أحد أسس السلام والاستقرار في

[1]– محمد الأمين مقرواي الوغليسي، الصعود التركي في آسيا الوسطى، الواقع والأمال ،مقال متاح على الموقع الإلكتروني نظرات مشرقة، natharat mouchrika.net تاريخ الإطلاع 2022/05/14. الساعة 12:30

[2]– أحمد دواد أغلو ، المرجع السابق ،ص.102.

المنطقة ، ذلك أن التعاون الاقتصادي يشجع الاستقرار السياسي، ففي عالم يقوم على الاعتماد المتبادل لا يمكن حل كثير من المشاكل بشكل منفرد، ولأجل ذلك لابد من أن تتعاون تلك الدول في عدة مجالات ومنها المجال الاقتصادي، غير أن السياسة الخارجية لا تهدف فقط إلى الوصول إلى "صفر مشاكل مع الجيران" حسب ما يصرح **داوود أوغلو** ، بل تحقيق أقصى قدر من التعاون. وتعمل تركيا في هذا الإطار على تعزيز تعاونها وعلاقتها الحالية مع دول الشرق الأوسط على أسس هيكلية سواء على الصعيد الثنائي أو على الصعيد المنابر المتعددة الأطراف وفي هذا االسياق عملت تركيا بالتعاون مع جامعة الدول العربية لتأسيس المنتدى التركي–العربي الذي يهدف بشكل رئيسي إلى التعامل مع الحواجز النفسية والأحكام المسبقة التي وقفت في طريق الحوار بناء بين الفريقين، وقد نشطت تركيا بتصميم من أجل تأسيس هذا المنتدى الذي يعزز حضورها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط مقتنعة بأنه سوف يتوسع مستقبلا ليرسي العلاقات في كل المجالات بين تركيا والدول العربية من خلال إطار مؤسساتي يطور مجالات التعاون والمشاورات البناءة في كل مجالات الثقة المتبادلة[1].

وعلى الصعيد الثنائي فقد تم الاتفاق على مجلس استراتيجي مع كل من العراق وسوريا على نحو متزامن عام 2008، وعقد اجتماعات مشتركة لمجلس الوزراء مرتين على الأقل سنويا يمكن أن يحقق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي، ويشار في هذا الصدد أنه تم توقيع 48 اتفاقية بين تركيا والعراق تغطي مجموعة واسعة من المجالات من الأمن إلى الصحة ، والنقل والطاقة، كما أنه تم توقيع 40 اتفاقية بين تركيا وسوريا، بما في ذلك اتفاقية لفتح الحدود المشتركة وإلغاء التأشيرة بين البلدين[2]، وتم البدء بالأعمال الرامية إلى إنشاء آليات متشابهة ومجالس مماثلة مع إيران، في حين يخطط البلدان لإقامة منطقة مشتركة للتجارة الحرة ومناطق صناعية، علما أنه توجد حاليا استثمارات في البنية التحتية ويجري بناء إحدى الطرق السريعة الحديثة للوصول تركيا بأذربيجان الغربية ومدينة تبرير أيضا لتكون جزء من منطقة اقتصادية وتجارية أوسع بكثير قد تشمل العراق وسوريا. ووفقا لإحصائيات مجلس المصدرين الأتراك، فإنه خلال عام 2010 تم تصدير منتجات تركية إلى مصر بقيمة مليارين 2.323 مليار دولار وإلى سوريا بقيمة 1.852

[1]– ميشال نوفل، المرجع السابق، ص .101.

[2]– ميشال نوفل المرجع السابق ، ص .103.

مليار دولار وإلى ليبيا بقيمة 2.7 مليار وإلى تونس بقيمة 751 مليون دولار ، وإلى اليمن بقيمة 338 مليون دولار، وقد عكست زيارة رئيس الوزراء التركي إلى الدول العربية على رأس وفد وزاري عالي المستوى برفقة 280 من رجال الأعمال الأهمية الاقتصادية لعلاقات تركيا مع الدول العربية حيث حرص على تأكيد استعداد تركيا للمساهمة في إعادة أعمار ما أطلق عليه بدول الربيع العربي، وإمداد هذه الأخيرة بخدمات الاتصالات والمشاركة في قطاع التشييد والبناء كما أعلن عن الرغبة التركية في مضاعفة الاستثمارات التركية في مصر، بما يوفر فرص عمل أكبر أمام العمالة المصرية التي يوجد منها بالفعل قرابة 75 ألف مصري يعملون في الشركات التركية بمصر[1]. وفي هذا الإطار تشير التقديرات التركية إلى احتمال تزايد استثمارات تركيا في مصر خلال العامين المقبلين، وإن تزايد المبادلات التجارية من 3.5 مليار دولار إلى 5 مليارات دولار قبل نهاية عام 2012 وإلى 10 مليارات دولار بحلول عام 2015 ، كما أقدم رجال الأعمال الأتراك على الاستثمار في كل من مصر وتونس وتسعى تركيا أن تضاعف من صادراتها لكل من مصر وليبيا من خلال الإسراع في استكمال خط 2020 الملاحي بين مينائي مرسي التركي، والإسكندرية المصري الذي سيجعل من مدينة الإسكندرية بوابة تركيا للدول العربية الإفريقية، أما السوق الليبي فتعد ثاني سوق للمتعاقدين الأتراك، وتقدر الاستثمارات التركية فيها حوالي 15 مليار دولار، مع تواجد 120 شركة تركية[2].

## رابعا: تقييم التعاون التركي مع دول أمريكا الجنوبية

أما فيما يخص دول أمريكا الجنوبية، فثمة انفتاح مشابه لما قامت به تركيا في إفريقيا هو الانفتاح على دول أمريكا اللاتينية، حيث تم تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا ودول القارة وتأسيس حوار سياسي رفيع المستوى من خلال الزيارات المتبادلة ، وقد أسفر انفتاح تركيا على هذه المنطقة فتح سفارتين جديدتين في أمريكا اللاتينية. ثمة نقطتان هامتان في العلاقات التركية–اللاتينية: الأولى تتمثل في أن العلاقات التركية مع نظيرتها اللاتينية هي علاقات تعزز وتدعم العلاقات الأخرى ،وهو ما يمكن تفسيره بأنه إحدى ثمرات نهج السياسة

[1]– مؤميد أحمد غازي، العلاقات التركية العربية، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص. 112.

[2]– مؤميد أحمد غازي، المرجع السابق، ص .115.

الخارجية متعددة الأبعاد وفي ظل هذا المفهوم فإن المقاربات المشتركة التي قامت بها تركيا والبرازيل في القمة المخصصة للملف الإيراني طمأنت المجتمع الدولي، أما النقطة الثانية فتتعلق بتعددية الأبعاد في العلاقات ضمن إطار السياسة الخارجية. وفي ظل هذه التطورات أصبحت تركيا مركز جذب لاجتماعات العديد من المنظمات مثل تنظيم قمة إسطنبول عام 2008 جمعت تركيا واتحاد دول الكاريب ( CARICOM)[1] وتبرز جهود تركيا في هذا الإطار مدى الدينامكية التي اتصفت بها سياستها الخارجية الجديدة إذ تعتبر الدبلوماسية التركية هذه القمم محطات أساسية لتعميق علاقاتها وقد قبلت دول الكاريب تركيا مراقبا دائما في اتحاد دول الكاريبي، ومنظمة الدول الأمريكية، كما حصلت تركيا في هذه القمة على تأييد لاقتراحها تأسيس "آلية التضامن والتعاون" وهي آلية من شأنها العمل على حل المشاكل التي قد تطرأ على علاقات تركيا حلا سريعا، ويعد هذا النموذج مؤشرا على اتساع أفق السياسة الخارجية التركية من حيث إقامة علاقات وروابط مع مناطق تعد بعيدة جغرافيا عن تركيا ، والتي لم تكن تجمعها بها علاقات وطيدة والتي بدأت تركيا في استغلالها لتدعيم أدائها الخارجي الإيجابي لاقتصادها على المستوى التجاري والنقدي.حيث ارتفعت نسبة الصادرات التركية الموجهة لبلدان أمريكا اللاتنية من الصادرات الإجمالية من 7 % سنة 1995 إلى 21 % سنة 2013 في حين بقيت نسبة الورادات من الوردات التركية الإجمالية المتأتية من هذه البلدان ثابتة عند 2 % خلال نفس السنتين ونفس الشي بالنسبة بالنسبة لتدفقات الإستثمارات الأجنبية ،حيث كانت الإستتمارات الأمريكية في تركيا منعدمة تقريبا سنة 2001 ثم بدأت ترتفع تدريجيا لتصل إلى قرابة 500 مليون دولار في حين بقيت الإستتمارات التركية في بلدان أمريكا اللاتيتية منخفضة جد ولم تتجاوز 26 مليون دولار سنة 2012[2].

## المبحث الثاني: التحالفات الإقتصادية الناشئة من الجيل الثاني

إن المتأمل في واجهة العالم يقف على حقيقة أن النظام العالمي الراهن يعيش مرحلة انتقالية حيث يسجل ظهور معادلة جديدة في ميزان القوى الاقتصادية و السياسية المتمثلة في صعود

[1]– أحمد داود أغلو، المرجع السابق، ص .643.

[2]– يعقوبي محمد ، المرجع السابق ، ص.188.

مكانة الاقتصاديات الناشئة المنتمية إلى العالم النامي لاسيما و أنها تقدم رؤية مغايرة لما كانت عليه الأوضاع سابقا من خلال إرساء قواعد نظام عالمي جديد، و هي تعمل بخطى جدية لإعادة تنظيم البيئة الاقتصادية الدولية، و إبراز نفسها كقوة اقتصادية صاعدة تتمتع بحق المشاركة في إعادة توجيه و رسم السياسات الاقتصادية العالمية مع إدراج دول الجنوب في منظومتها الاقتصادية و في هذا الإطار نستعرض من خلال المبحث بعض النماذج (منتدى حوار إبسا) و(تكتل دول البريكس) و دور كل منهما في تفعيل التعاون جنوب – جنوب.

## المطلب الأول: منتدى حوار إبساIBSA

حاليا لا يمكن لأي متتبع للشؤون و العلاقات الدولية أن ينكر صعود و تعاظم مكانة اقتصاديات صاعدةو ناشئة تنتمي إلى الجنوب، و الذي يبدو أنها أعادت تحديد بشكل أساسي النظام الدولي الحالي، و هذه الديناميكية في العلاقات بين دول الجنوب تقع قبل كل شيء في سياق القوة الاقتصادية المتنامية للبلدان العالم النامية ،و التي ارتبطت تدريجيا بصعود القوى السياسية المنتمية للجنوب، و هو حال منتدى إبسا (IBSA) الذي يجمع من الهند و البرازيل و جنوب إفريقيا باعتباره أحد النماذج الناجحة بين الدول النامية.

### أولا: تأسيس منتدى حوار إبسا

على عكس السنوات السابقة فإن أواخر التسعينات و مطلع الألفية الثالثة شهدت تغيرات ذات أهمية قصوى كبرى برزت على إثرها دول مثل الصين، الهند و البرازيل ارتفعت إلى درجة عالية في مجال التصنيعو الخدمات و الزراعة كما أنها تتمتع بمزايا عديدة من معدات و إنشاءات ذات إنتاجية عالية وأيدي عمل رخيصة، حيوية الاقتصاديات الشابة و جد ية الانطلاق عمليا و تكنولوجيا و البروز على هذا النحو المنفرد لم يكتفي بتغير هيكل اقتصاديات هذه الدول، بل كان له أيضا آثار تحفيزية على طبيعة العلاقات جنوب – جنوب، و إعادة إحياء التعاون الدبلوماسي لكن على خلاف مكان معمولا به في عقد الستينات و السبعينات أين يتم تشكيل تحالفات أكثر استهدفا و نشاط سوءا على شكل منفصل، أو عن طريق دمجها فيما بينها و ذلك من أجل

التخلص و الحد من الحجم المعهود في إطار المجموعة لـ 77 بحيث كان يصعب التنسيق بين 130 عضوا.[1]

و في هذا السياق نشأت مبادرة منتدى حوار إبسا (IBSA) و هي مختصر للحروف الأولى باللغة الإنجليزية المكونة لأسماء دول الأعضاء (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا) و تدعى أيضا بمجموعة (لـ 3) انطلقت رسميا في جوان 2003 في اجتماع عقد في البرازيل [2] ، تضافرت جهودها من أجل أن تكون قادرة على تعديل بعض القواعد و التوجهات الصارمة التي قامت بصياغتها و فرضها القوى المهيمنة على النطاق الدولي، و تهدف أيضا إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة ومجلس الأمن سعيا لتحسين تمتيل اصوات ومصالح الإقتصاديات الناشئة، أضف إلى ذلك، رغبتها في تنمية علاقات تجارية فيما بينها، فالتحالف يقدم نفسه بمهارة كممثل للمصالح دول الجنوب في المنتديات التي يهيمن عليها الشمال و على وجه الخصوص منظمة التجارة العالمية، بحيث قادت بشكل فعال عمل (مجموعة 20). و بدعم من الحكومات المعنية تم عقد العديد من مؤتمرات القمة كمؤتمر القمة الكبرى بين أمريكا الجنوبية و العالم العربي في (البرازيل عام 2005 و الدوحة 2009)، إلى جانب مؤتمر القمة بين أمريكا الجنوبية و إفريقيا في (أبوجا 2006 و فنزويلا 2009) بحيث تطرق المؤتمرون إلى موضوعات تمس المصالح المشتركة في العديد من القضايا ( الطاقة، دعم القطاع الزراعي، براءات الاختراع حول الأدوية الجنيسة ، إنشاءات جامعات في الجنوب، و توسيع بنك الجنوب بإفريقيا ) بالإضافة إلى تنظيم منتدى التعاون (الهند، البرازيل، إفريقيا و منتدى الصين و أمريكا اللاتينية[3]، كما تشترك مجموعة لـ 3 إلى جانب الصين و روسيا في تكتل البريكس ( BRICS) الذي يعمل بدوره على تشجيع و تطوير التعاون التجاري و السياسي و الثقافي وصولا إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية له قوته و تأثيره في الجانب السياسي.

[1]- Olivier MBABIA, les Relations Internationales sud-sud : entre continuité et rupture idiologique, Ouvrage Collectif dirigé par Maurice Demers et Patrick Dramé, « Tiers monde post colonial », les presses de l'université de montéral, 2014, p. 144.

[2]- Voir la déclaration de Brasilia fondatrice du forum de dialogue IBSA, disponible à l'adresse suivante : http:// www.IBSA-trilateral.org (consulté le 14 Octobre 2021).23h08 mn

[3]- François polet, Retour d'un perspectif sud-sud contexte stratégies et portée, disponible à l'adresse suivante : www.altermfo.org.revue, alternative sud. (Consulté le 14 Octobre 2021). 23h10 mn

## ثانيا: أهداف منتدى حوار إبسا

على الصعيد الدولي يأخذ المنتدى رسميا شكل المبادرة تنموية بين الهند و البرازيل و جنوب إفريقيا تهدف إلى تشجيع التعاون و التبادل جنوب – جنوب مع العلم أن هذه الدول تمتلك العديد من القواسم المشتركة المتمثلة في الرهانات الاجتماعية و الاقتصادية المتشابهة، و الماضي الاستعماري، مع تحقيقها في السنوات الأخيرة اقتصاديات صاعدة، و تموقع استراتيجي جغرافيا و على الساحة العالمية و يسعى التحالف بلوغ الأهداف التالية: [1]

- تعزيز الحوار و ترسيخ المواقف المشتركة حول القضايا الدولية الهامة؛
- التعاون في قطاعات (الزراعة، الصحة، الدفاع، التربية)؛
- التبادل الثقافي؛
- وضع خطط تجارية و استثمارية؛
- التطوير التكنولوجي؛
- تبادل الخبرات و التعاون التكنولوجي؛
- محاربة الفقر و المجاعة؛
- إصلاح منظمة الأمم المتحدة خصوصا مجلس الأمن؛
- إصلاح المسائل المرتبطة بنظام الملكية الفكرية أو الحصول على الأدوية في الدول النامية،
- تعزيز التفاعل بين الجهات الفاعلية غير الحكومية داخل الدول من بين (منتدى المرأة، و منتدى أكاديمي، و منتدى المجتمع المدني، و منتدى رجال الأعمال) من هذه الدول الثلاثة (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا)؛
- إنشاء صندوق (إبسا) لمكافحة الفقر و تمويل المشاريع في الدول الأقل نموا؛

في إطار عملية البحث دول المجموعة على إيجاد حلفاء داخل قارتهم، نجحت كل من الهند و البرازيل و جنوب إفريقيا في ضم داخل المنظمة التجارة العالمية OMC، ما يقارب عشرين دولة "من الجنوب" حول مجموعة العشرين بحيث كانوا بمثابة (المحرك) القوة الدافعة لهم أو المحرك

[1]- Folashadé Soulé- KOHNDOU, « coopération sud-sud et lutte contre la pauvreté : le cas du forum IBSA (Inde-Brésil-Afrique du sud », CERISCOPE Pauvreté, 2012 [en ligne], URL : http : // cerisco pe sciences.po.fr/pauvreté/content/port 4/ coopération transrégionale – et lutte contre la pauvreté – le cas du forum – IBSA.consulté le 15/10/2021. 23h15 mn

لهم إن سمح التعبير، و كان الهدف من وراء هذه التحالفات هو الحصول على امتيازات ، من حيث الدعم الزراعي الممنوحة بشكل أساسي من قبل السلطات الأمريكية و الأوروبية لمنتيجهبحيث تظل هذه الأخيرة قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية على الرغم من ميزتها النسبية في هذا القطاع و كان هذا شرط أساسيا لاستمرار المفاوضات التي انطلقت في سنة 2001 في إطار جولة الدوحة (خاصة في القضايا العزيزة على القوى الصناعية التقليدية، و مع الأخذ بعين الاعتبار مطالبهم.

فيما يخص قطاع الزراعة، تمكنت البرازيل، و جنوب إفريقيا و الهند و حلفاؤهم منذ ذلك الحين الوقوف في وجه دول الثالوث (الويلات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، و اليابان) الذين كانوا يتمتعون بنفوذ حاسم في المفاوضات التجارية، وفي نهاية المطاف أثمرت الجهود المبذولة من طرف كل من البرازيل و الهند و جنوب إفريقيا إلى إقامة منطقة "تبادل حر" بين المركسوريو و الإتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا (SACU) و الهند في إطار عمل مجموعة لـ 20 في منظمة التجارية العالمية (OMC) إلى جلب جيرانهم إلى المزيد من التعاون[1] .

## ثالثا: الإنجازات الإقتصادية للمنتدى حوار إبسا

في ظل هذه الشراكة بين تجمعات مجموعة التنمية الجنوب الإفريقي، السارك و المركسور تتسع آفاق التعاون بين هذه الدول بشكل منظم سوءا على المستوى الثنائي، أو ثلاثي أو على المستوى الجهوي[2]،وهو ما يتيح العديد من الفرص لتصدير السلع و الخدمات إذا عرفنا بأن البرازيل وحدها تمثل سوق عددها 190 مليون مستهلك من بين 240 مليون مستهلك التي تكون المركسور، و نظيرتها جنوب إفريقيا التي يحتمل أن يكون لديها 50 مليون فقط إلا أنها في الأصل تعد همزة وصل لبقية جنوب إفريقيا و التي تضم حوالي 280 مليون نسمة مما يشكل سوق بحجم مماثل تقريبا لسوق المركسور، و هذا من شأنه تسهيل التبادل التجاري بين الشركاء، كما تبنت الحكومة البرازيلية عدة برامج من أجل تعزيز التعاون الزراعي في إفريقيا في المقام الأول نجد مشروع القطن 4 في 2008 بمشاركة مالي، التشاد، البنين، بوركينافاسو، و الطوغو ينقسم المشروع إلى

[1]- Audrey Lauriello, l'enjeu du régionalisme dans les relations entre les pays émergents : le cas du Brésil et de l'Afrique du sud, Ouvrage collectif dirigé par Santander Sébastian, Relations internationales et régionalisme entre dynamiques internes et projectionsmondiales, p. 145.

[2]- Folashadé Soule- Kohndou, op.cit, p. 49.

مرحلتين أساسيتين: الأولى تمتد ما بين (2010–2014) و الثانية من 2014 إلى يومنا هذا، و تستهدف هذه المبادرة التعاونية توفير المعدات و الإمكانيات اللازمة لتنمية الصناعة القطنية، و نقل التجربة الزراعية البرازيلية إلى المنطقة، و تعزيز الأمن الغذائي و تحسين الظروف المعيشية للمزارعين و تنمية الاستخدام العقلاني للمواد الطبيعية و تعزيز الدراسات و الأبحاث شارك في هذا المشروع ما يقارب 56 باحثا من الدول الإفريقية يتولون تقديم دورات تكوينية متخصصة للتحسين الجيني للقطن و تحسين الإنتاج الزراعي، و مراقبة الأوبئة[1].

و في المقام الثاني نجد المشاريع التنموية في الموزمبيق كمشروع "الدعم التقني" لتنمية الابتكار الزراعي في الموزمبيق" الذي شاركت فيه ثلاثة مؤسسات أساسية و هي: معهد البحث الزراعي في الموزمبيق، المؤسسة الزراعية البرازيلية للبحث الزراعي و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دخل المشروع حيز التنفيذ في سنة 2010 ارتكز على أربعة محاور أساسية: و هي تعزيز هياكل و مؤسسات معهد البحث الزراعي للموزمبيق، تحسين نظام البذور، الرقابة على الإنتاج الزراعي، و الاتصالات و المواصلات[2] و تسعى البرازيل إلى وضع إستراتيجية كحل من الدول الإفريقية أكثر قدوة على المنافسة في تصدير السلع و الخدمات، و تعمل هذه الإستراتيجية على التنسيق بين الالتزام السياسي و رؤية على المدى الطويل كما يتضح ذلك من مبادرة إلغاء الديون العديد من الدول الإفريقية كتعويضا عن قدرتهم المحدودة [3] ، و تقود هذه الأخيرة العديد من برامج المساعدة التقنية و تحويل المعرفة من برامج المساعدة التقنية وتحويل المعرفة سواء في القطاع الصحي أو التربوي و قد بلغ عدد مشاريع المساعدة التقنية في 2009 413 مشروعا هذا النمط من البرامج لا ينشر فقط في الدول الناطقة بالبرتغالية فقط و لكنه شمل دول أخرى مثل (الجزائر البنين، بوتسوانا، بوركينافاسو، الكاميرون، ساحل العاج، غامبيا، سيراليون، جنوب إفريقيا، الطوغو، تونس، و زامبيا) حيث يهتم الخبراء بتقديم المساعدة التقنية اللازمة للحكومات الإفريقية من أجل تصميم و تنفيذ البرامج الحماية الاجتماعية الإغاثة الإنسانية و المساعدات الإنسانية.

---

[1]– زراولية فوزية، التعاون جنوب–جنوب، السياسة البرازيلية في إفريقيا منذ عهدة سيلفادا لولا، مجلة البحوث السياسية و الإدارية، جامعة الجلفة، المجلد 7، العدد 12، 2018، ص261.

[2]– زراولية فوزية، المرجع السابق.ص.267.

[3]-Milhorance de Castro Carolina, la politique extérieure sud-sud du Brésil de L'Aprés Lula, quelle place pour l'Afrique? Afrique contemporaine, 2013/14, n° 248, p.51.

و يضاف إلى هذا الأهمية التي تحتلها جنوب إفريقيا التي من الممكن أن تكون بالنسبة للأفارقة ما تمثله الولايات المتحدة الأمريكية لبقية العالم ، إذا رأينا أن دول التجمع لا تساهم إلا بقدر ضئيل أو يكاد ينعدم تماما فيما يتعلق بشراكات التعاون جنوب– جنوب من أجل التنمية دون أن تهمش أو يتم إضعافها من قبل اقتصاديات قوية، فجنوب إفريقيا تلعب دورا فعالا في تقوية الروابط بين أقوياء و ضعفاء القارة الإفريقية، وتسعى جاهدة لتعميق التعاون الاقتصادي و إحلال السلام، و تطوير التكنولوجيا و البحث العلمي و التربية، فقد تلقت الدول الإفريقية عدة مشاريع قامت بتمويلها جنوب إفريقيا في مجال الزراعة، و العدالة و الخدمات العمومية و الأشغال العامة و التجارة الصناعة. و على هذا الأساس يضغط المجتمع الدولي فإن تتولى جنوب إفريقيا توجيه و قيادة باقي القارة نظرا لما أصبحت تمتلكه من قوة اقتصادية و عسكرية بحيث ينتظر منها أن تكون نصير الديمقراطية و الأمن و التطور الاقتصادي و الاجتماعي[1].

و على صعيد آخر تعتبر الهند من أهم القوى الأسيوية، و هي ذات مكانة بين الدول التي تحاول إتباع سياسة تتعلق بالمناطق القارية متعددة الاتجاهات، و من أجل تطوير سياسات حيال جنوب و شرق ووسط آسيا، و إفريقيا تهتم بالتوازنات ذات المقاييس القارية، تضطر الهند إلى بناء علاقات مع معظم دول الجنوب و يساعدها في ذلك موقعها كدولة مركزية في المحيط الهندي ويمنحها دورا مهما في إتباعها إستراتيجية واسعة المقاييس على خط يمتد من المحيط الهادي حتى شرق و جنوب إفريقيا و قد أدت هذه الخصائص الجغرافية المتعددة الاتجاهات إلى تطور التراكم التاريخي للهند باعتبارها إحدى ساحات الجذب المهمة للاقتصاد العالمي [2]، بحيث أضحت في أيامنا هذه قطبا عالميا رئيسيا دخلت عصر العولمة من بابه الواسع بالاقتصاد الكبير قائم على المعرفة، فقد اكتسبت الهند ميزة تنافسية في صناعة مهمة و أسياسية، و هي صناعة البرمجيات (Software Industry) التي صارت عماد تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و بتفوق الهند في هذا القطاع الحيوي و الإستراتيجي أصبحت تستقطب الاستثمار الأجنبي سوءا المباشر

[1]-The Reality of Aid, Rapport spécial sur la coopération sud-sud, la coopération sud-sud : un défi pour le système d'aide ? Philippines, Ibon Books, 2010, p.28.
.

[2]– أحمد داود أوغلو، ، المرجع السابق، ص 396.

(offshore) ، و التعاقد مع الشركات المحلية (outsourcing) في صناعتها و كافة الخدمات المتعلقة بها[1] .

و في قمة منتدى الهند– إفريقيا في أبريل 2008 تعهدت الحكومة الهندية بتوسيع برامجها التدريبية للأطباء و المهنيين الصحيين في إفريقيا، كما أعلنت عن مشاريع مشتركة أخرى تتعلق بتوسيع شبكات السكك الحديدية، و تنمية رؤوس الأموال الإقليمية، و أسواق الأوراق المالية، و الأمن الغذائي و الصحة و الزراعة (الأمن الغذائي، القضاء على الفقر، و التنمية الريفية) و من بين الإنجازات الأخرى على مستوى منتدى حوار إبسا (IBSA) يمكن ذكر تمويل مشاريع مثل إدخال نوع جديد من الأرز في غينيا بيساو، و إنشاء نظام لجمع النفايات المنزلية في هايتي، و تجديد مركز صحي في الرأس الأخضر و كذا تطوير مجمع رياضي في فلسطين[2].

## المطلب الثاني: تجمع البريكس

يسعى تكتل "بريكس" الذي يضم كل من البرازيل[3] و الهند و الصين، روسيا و جنوب إفريقيا إلى ضرورة إحداث تغير في هيكلة النظام الاقتصادي العالمي و بنيته التحتية، محاو لا خلق واقع جديد في النظام الدولي على أن يتبعه تغيير في موازين القوى الدولية، و يتميز بأن دول هـ تنتمي إلى الدول النامية الصناعية ذوات الاقتصاديات الكبيرة، وبنمو اقتصادي غير مسبوق و التي يتصاعد خطها البياني بإطراد.

### أولا: تأسيس تجمع البريكس

تكتل بريكس منظمة دولية مستقلة تجمع خمس دول اقتصادية كبرى تعمل على تشجيع و تطوير التعاون التجاري و السياسي و الثقافي فيما بينها و صولا إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية و قوي في وجه المخاطر و التقلبات الاقتصادية العالمية، بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل هذه المنظمة التي أطلق عليها أولا تسمية "البريك" و ضمت في بدايات مراحل تكوينها كلا من وزراء خارجية البرازيل و روسيا و الهند و الصين في سنة 2006 على هامش

[1] – بوسفات علي، بلمقدم مصطفى، قراءات في التجربة الهندية الرائدة في صناعة البرمجيات مجلة الاقتصاد المعاصر ،معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المركز الجامعي، خميس مليانة، العدد 04، 2008، ص 24.

[2]- the Reality of Aid, op.cit, p.09.

[3] – أنظر الملحق الرابع، ص.294.

اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيورك[1] لترضم إليها جنوب إفريقيا [2] تحديدا في 14 أفريل 2011 أثناء الاجتماع الأول في سانيا بالصين ليزداد اسمها حرفا و تصبح "بريكس"[3].

عقدت المجموعة أول قمة لها في جويلية عام 2008 باليابان ، أين شهدت أول تنسيق عملي بين الدول الأربع حول أهم القضايا الاقتصادية العالمية، و بعد هذه القمة صارت المجموعة موضع تكهنات و توقعات عدة خاصة حول احتمالات تشكيلها لمنظمة اقتصادية ستكون الأقوى في تاريخ الاقتصادي العالمي [4]، مطورة بذلك دبلوماسية شاملة على مستويات متنوعة تحشد هؤلاء اللاعبين الجدد في أعظم الأدوات البراغماتية المختلفة (الاتفاقيات الثنائية، الاتفاقيات المتعددة الأطراف، و التكامل الإقليمي) الذين هم أعضاء فيه إلى جانب المنظمات المتعددة الأطراف مستعملة خطاب يدعو إلى تكثيف التعاون جنوب–جنوب[5].فيوما بعد يوم يتصاعد الدور الدولي و الاقتصادي لدول مجموعة البريكس فهي أسرع دول العالم نموا حاليا و أقلها تأثرا بالأزمة الاقتصادية و المالية، وإذا ما إذا استمرت هذه المجموعة في زيادة معدلات نموها الاقتصادي و امتداد توسعها التجاري، سيؤهلها ذلكأن تكون أكبر قوة اقتصادية في العالم في حالة ما إذا ما حافظت على وثيرة تطورها و نموها الاقتصادي، و في مدى زمني قصير نسبيا مقارنة بتاريخ النمو الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية التقليدية.

فقد أصبح ت آلية مهمة لبناء نظام عالمي جديد، خاصة إذ علمنا أن مواقف الدول المشاركة متطابقة حيال معظم القضايا الدولية التي من أهمها رفض النظام العالمي الحالي ذو القطب الواحد، و بالتالي العمل على الاستعداد لدخول العالم إلى نظام عالمي جديد متعدد الألوان، حيث سيكون الوجه الاقتصادي للمشروع (الأوروآسيوي) الإستراتيجي العالمي للدول الصاعدة، التي يمكن لها التحكم بمجالاتها الحيوية التي تنتهجها (واشنطن)، و بهذا التوجه فإن تكتل دول

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، تكتل دول البريكس، نحو نظام عالمي جديد ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 11.

[2] – انظر الملحق الأول، ص.291.

[3]- Raphael Porteilla, l'intégration de l'Afrique du sud dans les Bric opportunités et risques, Recherches internationales, n° 91, juillet – septembre 2011, p. 47.

[4]– يوسف دودين أحمد، يوسف كافي مصطفى، المرجع السابق، ص172.

[5]- Audrey Lauriello, op.cit, p .128.

البريكس يريد أن يأخذ على عاتقه مسألة تغير هيكل الاقتصادي العالمي، كما أنه ينتهج سياسة التكامل الاقتصادي بدلا من السير على نهج سياسة الإجماع التي تنتهجها واشنطن [1].

و حسب دراسة التي قاب ها ( **جيم أونيل Jim O'neil**) و هو رئيس أحد أكبر البنوك التجارية في العالم ( **غولدمان ساكس Goldman Sachs**) جاء فيها أن البرازيل و الصين و روسيا [2] و الهند سوف تتحول إلى قاطرة للاقتصاد العالمي و أن حجم الناتج المحلي لهذه الدول سيتجاوز حجم الناتج المحلي للمجموعة الدول السبع (G7) مقدما التواريخ حدوث ذلك: ( 2041)، (2039)، (2032) و أخيرا ( 2027).و هذا يعني أنه في سنة ( 2030) سيتم إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي و تبديل الاقتصاد العالمي و تبديل مراكز النفوذ العالمي[3].

و منذ تأسيس تكتل البريكس (و بعد انضمام جنوب إفريقيا في أواخر 2010)[4] عرفت المجموعة سلسلة من اللقاءات ، و القمم فكانت أول قمة سنة 2009 كما ذكرنا سابقا، و كان جدول أعمالها البحث عن مخرج من مضاعفات الأزمة الاقتصادية العالمية، و لكن سرعان ما شرع البحث في مشاريع استثمارية مشتركة بين هذه الاقتصاديات، أما القمة الثانية فقد عقدت سنة 2010 في العاصمة البرازيلية (مناسبة لتوقيع اتفاقية مشتركة بين البرازيل و الصين) [5] 2010-2014 من طرف الرؤساء **لولا و هوجنتو**، أما القمة الثالثة فقد تم عقدها في الصين ( سانيا)، و القمة الرابعة عقدت آنذاك في نيودلهي سنة 2012. أما القمة الخامسة فقد انعقدت في (ديربان) بجمهورية جنوب إفريقيا ( 2013) و كان جدول أعمالها هو وضع إستراتيجية طويلة الأمد للتعاون الاقتصادي من شأنها أن تراعي خطط التنمية في كل دولة ، و تساهم في نفس الوقت في نمو إقتصادات دول المجموعة[6]. و قد استمر عقد مثل هذه القمم إلى يومنا هذا. فهناك تفاهم استراتيجي و تنسيق واضح بين دول المجموعة (البريكس) ومن القضايا ذات الاهتمام المشترك

---

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، تكل دول البريكس نحو نظام عالمي جديد، المرجع السابق، 2017، ص13.

[2] – انظر الملحق الثالث، ص.293.

[3]– دول مجموعة (7) هم: ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة.

[4] – كان التجمع يدعى "ألبريك" و بعد انضمام جنوب إفريقيا تحول إلى "البريكس".

[5] – انظر الملحق الخامس، ص.995.

[6]– عبد القادر رزيق المخادمي، تكتل دول البريكس نحو نظام عالمي جديد، المرجع السابق، ص56.

تأتيفي مقدمتها معارضتها لهيمنة قوة واحدة أي الولايات المتحدة الأمريكية كما تحترم كل منها مصالح الأطراف الأخرى.

## ثانيا: أهداف تجمع البريكس

لعل من أبرز أهداف تكتل دول (البريكس) هو الحصول على دور في إدارة الاقتصاد العالمي و إيجاد مؤسسات مالية و اقتصادية تكسر الاحتكار الأمريكي الغربي للاقتصاد العالمي مع التواجد إلى جانب مجموعة العشرين و الصناديق المالية الدولية الكبرى. كما يحرص هذا التكتل في مراميه البعيدة كرديف للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية مثل (البنك الدولي و صندوق النقد الدولي) لتكون وسيلة تنافس هذه المؤسسات و تعمل على تحرير العالم من تأثيراتها و قيودهالأن هذه المؤسسات هيمنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي، سوءا تعلق الأمر بتحديد سياسيتها أو باتخاذ قراراتها. وبالنسبة إلى توجيه موردها فهو يخدم إلى حد كبير السياسة الأمريكية [1]. كما يحرص تجمع البريكس إلى أن يكون له دور مؤثر في المفاوضات داخل المنظمة العالمية للتجارة، هو ما حدث في دولة الدوحة أين تم تنسيق المواقف في إطار المفاوضات في المجال الزراعي[2].

و قد أثمرت جهود تجمع دول البريكس إلى إنشاء بنك التنمية الجديد (New development Bank) و تموله و تديره دول البريكس الخمسة و هد فه المركزي تمويل الاستثمارات المرتبطة بالبنية التحتيةو التنمية المستدامة.

و تتمتع الدول الخمس بنفس القوة التصويتية، و تتناوب على رئاسته كما بلغ رأس ماله الأولى المصرح 100 مليار دولار، و على الرغم من مصدر الموارد لن يقتصر التمويل على تجمع دول البريكس، مبادرة جريئة للغاية تم إنشاؤها بسرعة مذهلة، تم الإعلان عن النية في عام 2012 و بعد أربع سنوات أصبح البنك يعمل بالفعل، كما تحرص أيضا إلى إقامة منتديات متعددة الأطراف للمناقشات و بين دول الجنوب من أجل إتاحة الفرصة لبناء عالم أكثر عدلا و يجب أن تتيح هذه التحالفات إمكانية تطوير إستراتيجيات متسلسلة و تحديد أجندة دولية يتم من خلالها

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، تكتل دول البريكس نحو نظام عالمي جديد، المرجع السابق، ص 15.

[2]- Aurélie Leroy, l'inde, « superpuissance », Note d'Analyse, 2011, centre tricontinental louvain- la Neuve –Belgique,p.4.

حل مشاكل دول الجنوب و على وجه الخصوص إفريقيا و ذلك بغرض إقامة توازنات جديدة في العلاقات الدولية[1].

## ثالثا: الأبعاد الإقتصادية والسياسية لتجمع البريكس

و يمكن الإشارة إلى مكانة تكتل البريكس الاقتصادية و مؤسساته المالية الجديدة من خلال الجوانب الاقتصادية و السياسية و آثار ذلك في العلاقات و الآفاق المستقبلية في المؤشرات التالية:[2]

- قدرة تكتل (بريكس) الصاعدة اقتصاديا، فهناك الكثافة السكانية ، قرابة ثلث سكان العالم يقيمون على ربع مساحة الكرة الأرضية فضلا عن امتلاكها المواد الأولية خاصة الطاقة و الحديد و الموارد الطبيعية الأخرى و التكنولوجيا و القوة البشرية؛
- تحقيق ناتج محلي إجمالي مجتمعي بقيمة ( 13.6) تريليون دولار أمريكي و هو يقدر بـ (19.5 %) من إجمالي الناتج الحالي في العالم سنة ( 2011) تمثل نسبة أكبر بكثير من التجارة الدولية، و ساهم بـ ( 15%) من التجارة العالمية و يبلغ احتياطها من النقد الأجنبي (04) تريليون دولار مما يؤهل التكتل إلى تعزيز دوره في المحافل الدولية؛
- التفوق العسكري، خاصة الصين و روسيا و الهند و امتلاكها القوة النووية، مما يساعد التكتل في إيجاد التوازنات العسكرية و إبعاد شبح الحرب و تعزيز السلم في العلاقات الدولية؛
- توحيد العملة بين دول مجموعة (البريكس) في التعامل التجاري، و ذلك لمواجهة عدم فرض الدولار الأمريكي المعمول به في التعامل الدولي؛
- منافسة صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي في سياستهما تجاه الدول النامية و الصاعدة.
- يهدف بنك (البريكس) إلى تمويل المشاريع التي تعود بالفائدة على البلدان النامية و ليس على الولايات المتحدة الأمريكية، و بالتالي الحد من سياسة التوسع و الهيمنة الأمريكية و الأوروبية في العلاقات الدولية و التجارية.

[1]- Bruno de conti, celio Hiratuka, le dialogue économique chez les Brics : Potentiel et défi, CNRC Editions, Hermes, Revue Hermés, 2017/3, n° 79, p. 120.

[2]– عبد القادر رزيق المخادمي، تكتل دول البريكس نحو نظام عالمي جديد، المرجع السابق، ص 18.

**جدول رقم 31 : حصة دول البريكس في التجارة العالمية (%)**

| | البرازيل | الصين | الهند | روسيا | جنوب إفريقيا | مجموع البريكس |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2000** | 0.9% | 3.9% | 0.7% | 1.6% | 0.4% | 7.5% |
| **2005** | 1.1% | 7.3% | 1% | 2.3% | 0.4% | 12.1% |
| **2010** | 1.3% | 10.3% | 1.4% | 2.6% | 0.5% | 16.2% |
| **2015** | 1.2% | 13.7% | 1.6% | 2.1% | 0.4% | 19% |

**المصدر : أونكتاد**

يوضح الجدول أعلاه ارتفاع حصة المجموعة في الصادرات العالمية من 7.5% في عام 2000 إلى 19% في عام 2015، و من المهم ملاحظة أن هذا البريكس بشكل أساسي نمو الصين الذي ارتفع من 3.9% من الصادرات العالمية عام 2000 إلى 13.7% في عام 2015 بالنسبة لإجمالي تجارة دول البريكس فنصيب الصين يمثل % 52.3 في عام 2000، ووصل إلى 72.4% في عام 2015 و يمكن تفسير هذا أيضا بالنظر إلى القدرة التنظيمية لدول المجموعة.

**جدول رقم 32: حصة دول البريكس في التجارة العالمية "سلع مصنعة وغير مصنعة"**

| | البرازيل | الصين | الهند | روسيا | جنوب إفريقيا | مجموع البريكس |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السلع الغير مصنعة **2000** | 1.5% | 2.0% | 1.1% | 4.5% | 0.7% | 9.8% |
| **2005** | 2.0% | 2.2% | 1.5% | 6.4% | 0.8% | 12.8% |
| **2010** | 2.7% | 2.2% | 2.1% | 6.4% | 0.9% | 14.4% |
| **2015** | 2.6% | 2.9% | 2.3% | 5.8% | 0.8% | 14.4% |
| السلع المصنعة **2000** | 0.7% | 4.7% | 0.6% | 0.5% | 0.3% | 6.7% |
| **2005** | 0.8% | %9.5 | 0.8% | 0.6% | 0.3% | 12.0% |
| **2010** | 0.7% | 14.8% | 1.2% | 0.5% | 0.4% | 17.5% |
| **2015** | 0.6% | 18.6% | 1.4% | 0.6% | 0.3% | 21.4% |

**المصدر : أونكتاد**

يبين الجدول رقم 32 أداء التصدير المتباين في فترة ما بعد 2008 لدول التي تشكل مجموعة البريكس. تتكون الصادرات (البرازيل، روسيا و جنوب إفريقيا) من المواد الأولية (الزراعية و المعدنية) بينما تمتلك الصين و الهند حصة كبيرة تتكون من السلع المصنعة، و على أي حال

تبقى الصين هي الدولة الوحيدة التي تشارك بمنتجات مصنعة أكبر من منتجاتها بالمواد الأولية، كما تتزايد أهمية الهند في الإنتاج الصناعي العالمي تحتفظ بحصة أكبر من السلع الأولية.

**جدول رقم 33: التجارة البينية لدول مجموعة البريكس ومشاركتها في الصادرات الإجمالية للبريكس والصادرات الإجمالية العالمية**

| السنوات | بالمليار دولار | صادرات البريكس % | الصادرات العالمية % |
|---|---|---|---|
| **2000** | 17.71% | 3.7% | 0.3% |
| **2005** | 72.24% | 5.7% | 0.7% |
| **2010** | 210.70% | 8.5% | 1.4% |
| **2015** | 242.30% | 7.7% | 1.5% |

**المصدر : أونكتاد**

كمايوضح الجدول رقم 33 التجارة بين دول البريكس، فقد عرف حجم التجارة البينية لدول البريكس معدل نمو كبير بين عامي ( 2000–2015) حوالي 28% سنويا و زيادة من 3.7 % إلى 8.5 % من إجمالي صادرات البريكس مقارنة بإجمالي الصادرات العالمية بحيث زادت الصحة من 0.3 % في عام 2000 إلى 1.4% في عام 2010. فبين عامي (2010–2015) معدل النمو حوالي 3 % سنويا كان أقل بكثيرو انخفضت التجارة البينية لدول البريكس بحيث انخفضت من 7.7% من إجمالي صادرات البريكس و 1.5% من الصادرات العالمية.

**جدول رقم 34: التجارة البينية لدول البريكس في 2015 (%)**

| | البرازيل | الصين | الهند | روسيا | جنوب إفريقيا | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البرازيل | | 11% | 1% | 1% | 0.2% | 14% |
| الصين | 15% | | 4% | 12% | 2% | 33% |
| الهند | 1% | 24% | | 2% | 1% | 29% |
| روسيا | 1% | 14% | 1% | | 0.1% | 16% |
| جنوب إفريقيا | 1% | 7% | 2% | 0.1% | | 9% |
| المجموع | 18% | 56% | 7% | 14% | 4% | 100% |

**المصدر : أونكتاد**

يبين الجدول رقم 34 التجارة بين مجموعة دول البريكس، بحيث تظهر الأرقام أن أكبر التدفقات كانت الصادرات القادمة من الصين إلى الهند و روسيا و البرازيل، و من البرازيل و روسيا تجاه الصين و تمثل هذه التدفقات 76% من التجارة الكلية.

**جدول رقم 35 : الاستثمارات المباشرة الوافدة و المحتفظ بها في دول البريكس مخزون 2015 و التدفقات المتراكمة في الفترة 2005-2015 (% من الإجمالي العالمي)**

| | مخزون 2015 | | التدفقات المتراكمة (2005-2015) | |
|---|---|---|---|---|
| | نحو الداخل | نحو الخارج | نحو الداخل | نحو الخارج |
| البرازيل | 2.2% | 0.7% | 3.7% | 0.5% |
| الصين | 3.2% | 1.8% | 7.4% | 4.9% |
| الهند | 0.8% | 0.4% | 2.1% | 0.8% |
| روسيا | 1.6% | 1.3% | 2.5% | 3.0% |
| جنوب إفريقيا | 0.7% | 0.4% | 0.4% | 0.2% |
| مجموع البريكس | 8.5% | 4.6% | 16.1% | 9.4% |

**المصدر : أونكتاد**

في هذه السنة حجم الاستثمار الذي دخل دول البريكس بلغ 3% فقط من مخزون الاستثمار في الخارجو يمثل 0.2% فقط من الإجمالي العالمي، و على مستوى الدول هناك فقط جنوب إفريقيا التي تمثل حصة مهمة من استثماراتها في الخارج أي اتجاه الدول الأخرى لمجموعة البريكس خاصة في الصين.

**جدول رقم 36 : مخزون الاستثمارات المحتفظ بها في الخارج في سنة 2012 (بالمليون دولارأمريكي)**

| | المجموع | البريكس | مجموع البريكس | البرازيل | الصين | الهند | روسيا | جنوب إفريقيا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البرازيل | 226.252 | 364 | 0.1% | - | 364 | - | - | - |
| الصين | 531.941 | 12282 | 2.3% | 1450 | - | 1169 | 4888 | 4775 |
| الهند | 79857 | 2384 | 3.0% | 88 | 275 | - | 1841 | 180 |
| روسيا | 406295 | 1524 | 0.4% | 4 | 234 | 1251 | - | 35 |
| جنوب إفريقيا | 111780 | 24639 | 22.0% | 718 | 20284 | 203 | 3434 | - |
| مجموع البريكس | 1396125 | 41193 | 3.0% | 2260 | 21157 | 2623 | 10163 | 4990 |

**المصدر : أونكتاد**

بالنسبة للاستثمارات الثنائية بين دول مجموعة البريكس فإن التحديات و الفرص تفوق تلك المتعلقة بالتدفقات التجارية، و من المهم ملاحظة أن تدفقات الاستثمارات لديها قدرة أكبر من

التدفقات التجارية لأنها تتطلب التزام على المدى البعيد، و تتطلب علاقات وطيدة مع مناخ الأعمال، و ترتبط حتى بالثقافة الدول الشركاء.

كما أنها تساهم في تكوين رأس المال و خلق فرص عمل في الدول المضيفة أو المستقبلة، و أخيرا إن الاستثمارات و أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات لمجموعة دول البريكس في دولة أخرى من المجموعة تشجع التدفقات التجارية.

عمل البنك بشكل وثيق من أجل الشراكة مع بنوك التنمية الإقليمية بغية تعزيز فاعلية العمل الجماعي،و سيكون مكملا للمؤسسات التنموية القائمة مثل، البنك الدولي و بنك التنمية الآسيوي.

- إن من شأن تأسيس تكتل بريكس و حجم تنمية السريع، أن يساعد على تشكل نظام اقتصادي دولي جديد، و إحداث توازن أمام القوة المطلقة للدول الصناعية المتطورة، و بالتالي نحو عالم متعدد الأقطاب.
- تشير تقديرات صندوق النقد الدولي، إلى أن النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة، يصرف النظر عن تأثير الأزمة المالية العالمية وصل إلى % 7.1 في سنة 2010، و إلى %6.4 في سنة 2011.
- محاولة تكتل (البريكس) إنشاء مؤسسات مالية إقليمية تكون رديفة و منافسة الصندوق النقد و البنك الدولي.

## المطلب الثالث: المكانة الدولية لتجمع ابريكس

يعمل تكتل دول البريكس على الانتشار في القارة الإفريقية و القارة الآسيوية، و دول أمريكا اللاتينية بحيث لم تكتفي الدول البريكس بزيادة حجم تجارتها البينية على نطاق عالمي فحسب، بل كثفت أيضا تجارتها مع الدول النامية و التي تجاوزت المعاملات التجارية الدول النامية مع الولايات المتحدة الأمريكية، و الإتحاد الأوروبي و ألمانيا و يبدو واضحا أن عدد كبير من البلدان النامية أدركت فشل رهان التعاون مع هذه الدول بحيث غيرت وجهتها نحو الصين و روسيا، و التي يبدو أنها حققت نتائج إيجابية.

## أولا: علاقة البريكس بالقارة الإفريقية

كان الموضوع الرئيسي لقمة ديربان DURBAN هوالبريكس وإفريقيا : شراكة من أجل التكامل والتنمية والتصنيع [1]وعقد حوار منتدى البريكس– إفريقيا تحت عنوان إطلاق طاقات إفريقيا : تعاون البريكس وإفريقيا في البنية التحتية. أما بالنسبة للتبادل التجاري بين دول البريك س، نلاحظ أن هذه المعاملات (التوريد و التصدير) قد زادت بنسبة 4.6% بين إفريقيا و بقية العالم في عام 1993 إلى أكثر بنسبة 20% في عام 2010 منذ ذلك الحين تعمل إفريقيا على تنويع شركائها التجاريين و تقليل من اعتمادها التقليدي على الدول المتقدمة.

كما نلاحظ باهتمام أن التجارة بين دول البريكس و إفريقيا قد تنوعت جغرافيا، بينما تركزت التجارة بشكل أساسي مع دول شمال إفريقيا في الثمانينات، صارت حاليا موزعة أفضل بكثير في جميع أنحاء القارة.

فقد كان لتوسيع التجاري بين دول البريك س و دول ذات الدخل المنخفض تأثير إيجابي على الأداء العام لهذه الأخيرة، بين عامي 2000 و 2009 نمت حصة البلدان المنخفضة الدخل في التجارة العالمية من 1.6% إلى 2.6% عكست بذلك الاتجاهات التنازلية التي لوحظت في العقود السابقة، أضف على ذلك أن الدول الناشئة مكنت البلدان المنخفضة الدخل من تفادي الأزمة الاقتصادية، مما يذل أن الدينامكية المستمرة للإقتصادات الناشئة هي التي مكنت البلدان النامية من اجتياز هذا الطريق الصعب، فمنذ الأزمة كان للدول الصاعدة تأثيرا أكبر من لمعدل نمو البلدان المنخفضة الدخل[2].

كما تحصلت مصر على دعم من الصين و روسيا لبناء اقتصادها شبه المدمر، حيث شرعت في بناء مشاريع بنيوية تحتية كبرى مثل التفريعة الجديدة لقناة السويس و بناء مناطق صناعية في كل منطقة السويس، بالإضافة إلى مشاريع توطين الصحراء الغربية و سيناء (مشروع ممر التنمية) و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل وعدتا أيضا بالمساعدة على بناء أول مفاعل ننوي

[1]– ماهر بن ابراهيم القصير،المشروع اللاأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، دار الفكر العربي،القاهرة، 2014، ص.234.

[2]- THOMAS Renard, vers un monde multipolaire perspective économiques, commerciales et politiques sur l'émergence des Bric,Ouvrage collectif dirigé par Tanguy de Wilde d'Estmael,Tanguy Struye de Swieland,la chine sur la scène internationale vers une puissance responsable, P.I.E Peter Lang, Bruxelles, 2012, p. 229.

لمصر في منطقة (الضبغة) على البحر الأبيض المتوسط، و بناء سكك حديد عالية السرعة تربط أطراف مصر ببعضها البعض، و مصر بشمال إفريقيا ، و الجزيرة العربية و آسيا لتصبح همزة وصل بين طريق الحرير الجديد و إفريقيا، و كل هذه المشاريع أو معظمها سيتم تمويلها داخليا و ليس عن طريق القروض الهزيلة من الصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي[1] .

و تظهر نفس الإحصائيات أيضا أن دول مجموعة البريكس تمثل حاليا نسبة متزايدة من واردات و صادرات إفريقيا، فقد ارتفعت حصة صادرات إفريقيا إلى دول البريكس من % 8.5 إلى 23.4% خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2010، ففي عام 2010 على سبيل المثال شركاء الرئيسين من حيث الصادرات من الصين كانوا جنوب إفريقيا بـ % 18 تليها نيجريا بـ % 11 و مصر بـ 10%.

أما الشركاء الرئيسيون لوارداتها فنجد أنجولا بـ % 36 متبوعة بجنوب إفريقيا % 18 و السودان بـ 10%، ينبغي معرفة أنه تختلف التأثير الذي اتخذته الدول البريكس وفقا للحجم و الهيكل الاقتصادي للدول الإفريقية، فمن المحتمل أن يكون تكتل البريكس تأثير قوي على الإقتصادات الغنية بالموارد التي تستفيد من الطلب المجموعة البريكس للمواد الأولية، و ربما التأثير الأكثر تواضعا على الإقتصادات الإفريقية الأخرى[2].

باختصار تشارك دول المجموعة البريكس من خلال التجارة مع إفريقيا في تنمية اقتصادها و تعزيز اندماجها في العولمة، و تكمن إحدى الفوائد الرئيسية لهذا التبادل التجاري في إمكانية الحد من تقلب الصادرات و تدعيم النمو الإفريقي على المدى البعيد. إن التنمية القوية لتجمع البريكس ذات تأثير إيجابي غير مباشر على الاقتصاد الإفريقي بما أنه أصبحوا مستوردين رئيسيين للمنتجات الأولية فقد سمحت دول البريكس بتحسين شروط التبادل التجاري لصالح المصدرين الأفارقة للمواد الخام، كما حققت الصادرات الإفريقية المتنوعة بشكل أكثر من ذلك فالمنتجات الاستهلاكية القادمة من تجمع البريكس و التي تباع بأسعار تتفوق على جميع المنافسة و تزاحم الواردات من الدول الصناعية توفر لعدد متزايد من الأسر الإفريقية الوصول إلى السلع

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، تكتل دول البريكس نحو نظام عالمي جديد، المرجع السابق، ص 46.

[2]- Fodé salions Touré, la coopération de l'Afrique avec les pays « Brics » une troisième voie pour le développement de l'Afrique, Mémoire présenté comme exigence partielle de la Maitrise sciences politiques, université du Québec Montréal, 2013, p. 65.

الاستهلاكية اليومية. و من زاوية أخرى فإن انخفاض أسعار المنتوجات المستوردة يعود بالنفع بالنسبة للشركات التي تستخدم سلعا رأسمالية أقل تطورا و أقل تكلفة و أكثر ملائمة حيث تساعد المعدات المصنوعة في دول البريكس على تقليل تكلفة الاستثمار.

و هي ذات السياسة التي تتبعها دولة (إثيوبيا) في بناء السدود العملاقة و مشاريع سكك الحديد بعد أن قاطعتها أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية، لكن يبقى الدور الصيني و تكتل دول بريكس واصح للعيان في كلا الحالتين.

أيضا دول شرق إفريقيا شرعت بالتوجه شرقا نحو الصين و الهند و آسيا لتمكينها من الوقوف على قدمها اقتصاديا بعد أن أدركت تسويقات أوروبا و الولايات المتحدة و التي لا طائل من انتظارها أي فائدة[1] .

و استفادت البلدان المنخفضة الدخل من زيادة استثمارات دول البريك س حيث تميل هذه الاستثمارات إلى التركيز على قطاعات معينة مثل قطاع التعدين و النفط في إفريقيا، مما أدى إلى تحسن كبير في قدرات الإنتاج و التصدير، أما بالنسبة لبعض الدول النامية الأخرى تمثل استثمارات البريك جزءا كبير من الاقتصاد، و هذا هو الحال بالنسبة (لزامبيا، السودان، و جوز موريس).

و الجدير بالذكر أن المساعدات المالية (التبرعات أو الفروض) التي قدمتها دول "البريكس" كان لها تأثير ملحوظ من حيث أنها ساهمت في زيادة إمدادات الكهرباء، ووسعت شبكة السكك الحديدية، و انخفضت تكلفة الاتصالات[2].

## ثانيا: علاقة البريكس بأمريكا الجنوبية

في 17 جويلية 2014 عقد الزعيم الصيني و الرئيسة البرازيلية لقاء مع القادة "مجموعة دول أمريكا اللاتينية" و منطقة البحر الكاريبي" بما في ذلك الرئيس الكوبي " **راؤول كاسترو** "، و لم يغب عن اللقاء إلا الرئيس المكسيكي ( **إنريكي بينيانيتو** )، بالموازاة مع ذلك قام الرئيس الروسي(**فلاديمير بوتين**)، بزيارة إلى كوبا و الأرجنتين خاصة أن هذه الأخيرة تربطها بروسيا اتفاقيات تعاون بما في ذلك اتفاقية بشأن التعاون التنموي، زيادة إلى أن الأرجنتين تواجه

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، تكل دول البريكس نحو نظام عالمي جديد، المرجع السابق، ص 47.

[2]- Thomas Renard, op.cit, p 232.

صعوبات كثيرة في جلب رؤوس الأموال الدولية و كانت بدأت لتوسيع مشاركة مؤسسة الغاز الروسية العملاقة (غاز بروم) في حقل آبار (فاكا موريتا) الجنوبي الذي يعد أحد أكبر احتياطات الصخر الزيتي في العالم[1] .

إذ تتضمن الصادرات الأرجنتينية إلى روسيا على المنتجات الغذائية و المشروبات، تتضمن واردات روسيا على المفاعلات النووية و المركبات الصيدلانية، و من جهته أكد رئيس البرازيلي **لولا** على إقامة العديد من الهيئات للحوار و التعاون بين مجموعة البريكس و أمريكا الجنوبية خصوصا دول المركسور. و يتفق المحللون على أن التعاون بين الهند و دول أمريكا الجنوبية في ازدياد مستمر بحيث تتخصص أمريكا الجنوبية في استخراج المواد المعدنية، و إنتاج السلع المصنعة، و بعد استخراج النفط هو محرك اقتصادي حقيقي في المنطقة، فبين عامي 2008 و 2011 أتاح تصدير النفط انتعاشا اقتصاديا، قبل أن تغرق المنطقة في أزمة عام 2016، فالمواد الخام بشكل عام هي عامل من عوامل الاستقرار و النمو في المنطقة و في الشيلي مثلت المنتجات الزراعية و المعادن % 80 من الصادرات و كان يتوقع نموها بنسبة % 2 في عام 2017. فلدى الشركاء مصادر لثروة و أصول متمايزة و التي يمكن أن تكون مكملة علاوة على ذلك سيكون التعاون مفيدا دون أدنى أي شك، لأنه لن يقوم على المنافسة بل عن طريق استغلال هذه العناصر التكاملية بما يحفز المنطقتين و يحسن قدرتهما التنافسية مما سيسمح لدول الجنوب بالبروز على الساحة الدولية [2]، و هذا التكامل من شأنه أن يعزز التبادل التجاري للطرفين، فالهند بما أنها متخصصة في تصنيع المنتجات، فإن طلبها على المنتوجات الأولية و المصنعة القادمة من أمريكا اللاتينية تبقى منطقية، ففي 2016-2017 معظم واردات الهند الوافدة من أمريكا الجنوبية تكونت من البترول الخام بقيمة 9.5 مليار دولار، و الزيت نباتي بنسبة 2.9 مليار دولار، و ذهب و الأحجار الكريمة بقيمة مقدرها 1.7 مليار دولار، النحاس بنسبة 1.7 مليار دولار، و السكر بقيمة 1 مليار دولار، و الخشب بـ 309 مليون.

[1]– عبد القادر رزيق مخادمي، تكتل دول البريكس نحو نظام عالمي جديد، المرجع السابق، ص 50.

[2] - EMMA Vacquier, Inde Amérique latine vers une coopération sud-sud, disponible sur l'adresse suivante, https:// perspective, usberb500, serviet > BM Analyse, consulté, 12/11/2021. 11 h 10 mn.

في الواقع الحجم التجاري بين الطرفين بلغ 43 مليار دولار في 2015/2014 مقارنة بـ 29 مليار دولار في سنة 2016/2015 و هو انخفاض كبير، و مع ذلك لوحظ ارتفاع طفيف في 2017/2016 بـ 30 مليار دولار[1].

## ثالثا :علاقة البريكس بآسيا

يرتبط تجمع البريكس بالعديد من الحلفاء والمؤسسات المتعددة الأطراف في القارة الأسيوية، من ابرزها منظمة حوار التعاون الأسيوي،بحيث تتميز هذه الأخيرة بإختصاصها الأسيوي الشامل،وتعمل طبقا لأسس حوار التعاون الإقليمي الجديد التي تقوم على الطابع غير الرسمي وعدم إنشاء مؤسسات تنظيمية ضخمة،أي أنها تقوم على بعديين:الحوار مثل مناقشة قضايا التعاون الأسيوي تم مشروعات للتعاون تشمل الطاقة والزراعة والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات والسياحة ويمكن ذكر منظمات إجراءات التفاعل وبناء الثقة في اسيا،أو جمعية البرلمانات من أجل السلام.أما على الصعيد الإقليمي فهناك تعاون منظمة شنغهاي للتعاون القائمة على اساس حول التعاون الأمني والإقتصادي على طريق الحرير الجديد الذي جعلته دولة الصين مند التسعينات البرنامج الإستراتجي الأول لها ، ومن أولوية هذه المنظمة إقامة منطقة منزوعة التطورات العالمية إلى التعامل مع القضايا الأمنية الجديدة مثل الإرهاب والحركات الإنفصالية وغيرها من القضايا ذات البعد العالمي.

## المبحث الثالث: موقع دول الجنوب في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

اعتبارا من بداية الألفية الثالثة تشهد البيئة الاقتصادية الدولية تحديدا التعاون بين دول الجنوب نموا بوثيرة متسارعة في نشاطها الاقتصادي مكنها من ذلك معدل النمو الاقتصادي المرتفع للقوى الصاعدة مثل الصين، الهند[2]، و البرازيل، و تدفق الاستثمارات الأجنبية و اندماجها في الأسواق العالمية، بحيث اتخذت هذه القوى الناشئة من العالم الثالث وسيلة لدعم قوتهم و نموهم الداخلي، مما يسمح لكلاهما الخروج من التبعية ما بعد الاستعمار و إقامة علاقات اقتصادية متوازنة. كما أن حدوث الأزمات المالية كتلك التي انفجرت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2007 نتج

[1]- EMMA Vacquier,op,cit.p.21.

[2] – أنظر الملحق الثاني، ص.292.

عنها انهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى حول العالم، و كشفت عن مدى قدرة اقتصاديات الصاعدة على الصمود أمام آثار هذه الأزمة . وفي هذا المبحث نتناول الحديث عن عملية اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي من خلال العمل المشترك وتوحيد المواقف داخل الهيئات الدولية والانجازات الاقتصادية المحققة، أما في المطلب الثاني نرصد الأزمة المالية ، ومدى قدرة الدول الصاعدة على مواجهتها و التي أترث على مردود كثير من الاقتصاديات المتقدمة . وفي المطلب الثالث نحلل بعض القراءات والاراء حول مايعرف بعالم متعدد الأقطاب واحتمال تحول معالم القوة الاقتصادية نحو الدول الآسيوية.

## المطلب الأول: قياس درجة اندماج دول النامية في الاقتصاد العالمي

بروز قوى اقتصادية عظمى جديدة من مجموعة الدول النامية، صنع حقائق على الأرض اكتسبت ميزة تنافسية مكنتها من اختراق الأسواق الدولية و أتاحت لها فرص إقامة مشاريع مشتركة، وكذا الاندماج في الاقتصاد العالمي ، إلى جانب توفير البيئة الاقتصادية المناسبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية مع انتهاج سياسات تدفع إلى المزيد من استقطاب للاستثمار الأجنبي و إعطاء الدعم والتسهيلات اللازمة للاستثمارات البينية، وسرعة المبادلات التجارية، و قد ساعدها في ذلك القفزة النوعية التي حققتها على الصعيد الدبلوماسي والسياسي بزعامة دول كفنزويلا، البرازيل ،الشيلي، وغيرها من الأقطاب الصاعدة ساهمت بشكل كبير في تعميق روح التعاون والتكامل فيما بينها.

### اولا: تشكيل الدول النامية جبهة مشتركة

مع بداية الألفية الثالثة حدث تقارب هائل بين الدول النامية ، وانطلاق حقيقي لعلاقات جنوب /جنوب عن طريق إقامة شبكة جديدة من العلاقات إثر تكتيف الروابط الدبلوماسية الرئاسية بعد عدة زيارات رسمية من (فنزويلا، الشيلي ، البرازيل ) إلى دول إفريقيا ، وآسيا، ومنطقة الشرق الأوسط. ففنزويلا هي أول من أقام علاقات مع جميع دول إفريقيا في نوفمبر 2008 عند توقيع على نص رسمي مع مدغشقر، وتبعتها البرازيل في أبريل 2010 بموجب الاتفاق الموقع مع جمهورية إفريقيا الوسطى، أما السلطات الشيلية فأصبح لديها روابط رسمية مع مالا يق ل عن أربعين بلد إفريقي وهذا تتويجا لسياسة سريعة قادها نواب وزارة إفريقيا ابتدءا من سنة 1999 إلى

غاية 2008 أين تم الاعتراف ب 22 دولة [1] . واستمر تعزيز هذه الدبلوماسية بمشاركة دول جنوب أمريكا في المنظمات الإقليمية خارج القارات لتصير البرازيل عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية متبوع بكل من الشيلي و فنزويلا ، وهذا ما انطبق أيضا على الاتحاد الإفريقي (UA) بحيث انضمت إليه نفس الدول البرازيل وفنزويلا و الشيلي كأعضاء مراقبين ، وأخيرا أطلق البرازيل حوارا سياسيا استراتجيا مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (BRAZIL–CEDEAO) انضمت إليه فنزويلا بصفتها مراقبا . وهذا ماساهم في المزيد من العلاقات الإيجابية ذات أبعاد تعاونية مختلفة وبروز إتجاه آخر تعلق بعودة العالم الثالث المناهض للإمبريالية والذي تمثله بامتياز دولة فنزويلا التي تطمح إلى اندماج الجنوب المتخلص من وصاية الدول الغنية ، وكنقيض لمنطقة التبادل الحرة للأمريكيين (ZELA) التي روجت لها واشنطن قدمت فنزويلا البديل البوليفاري للأمريكيين (ALBA) تتكون أساسا من اتفاقيات مقايضة وتقوم على مبادئ التكامل والتعاون والتضامن واحترام سيادة الدول وتركز على القضايا الاجتماعية[2]. فهذا التوجه له تداعيات خارج الحدود الإقليمية لاسيما في إفريقيا ويأتي ذلك بعد الاعتراف الدبلوماسي لجميع دول هذه القارة . فقد باشرت نيابة وزارة الشؤون الإفريقية الإطار القانوني لهذه العلاقات ، كما هو الحال في البرازيل، عملت الحكومة الفنزويلية على تحضير إطار قانوني يسمح لها بتنفيذ مشاريع ثنائية بشكل مستمر فقبل عام 1999 كان السينغال هو البلد الوحيد الذي وقع اتفاقية إطارية للتعاون مع فنزويلا ، وفي غضون 2010 تم إدراج 32 قائمة بالإضافة إلى الاتفاق المبرم مع جامعة الدول العربية ، وثائق مماثلة تم إبرامها مع إيران في عام 2004، ثم مع فلسطين، وسوريا، وتركيا في عام 2009[3]. أدت هذه الاتفاقيات المتعددة إلى تنفيذ مشاريع تعاون فقسم التعاون الدولي (UNIDAD AFRICA) يعمل على التنسيق بين الأنشطة المختلفة ويقترح مواضيع جديدة للمناقشة فالمجالات المفضلة لخطة العمل الفنيزويلي هي الطاقة، الصحة، التعليم ، والإسكان ، والمياه وهذا ماورد في مجموعة النصوص الموقعة مع إفريقيا: التعاون في قطاعات الطاقة، الصحة ، التربية، والزراعة.

[1]–Elodie Brun,le changement international par les relations sud-sud les liens du Brésil,du Chiliet du venezeula avec les pays en développement d'Afrique,d'Asie, et du Moyen-Orient,Thèse de doctorat,sciences politiques,Relations internationales,IEP Paris,2012,p.4.
[2]-Olivier Mbabia.op.cit.p.147.
[3]- Elodie Brun, op, cit, p.23.

## ثانيا : تحدي داخل منظمة التجارة العالمية

على صعيد آخر أكثر مجابهة ظهر داخل الهيئات الدولية على وجه الخصوص منظمة التجارة العالمية (OMC) أين طالبت الدول الهاشة اقتصاديا بإعادة التوازن، ، والجديد منذ مؤتمر الدوحة يكمن في تشكيل تحالفات ومجموعات بين الدول النامية (PED) مع إدراكها مامدى قدرتها على معارضة مطالب الدول الصناعية، ولم يتخد هذا التعاون شكل جبهة دول تتبع توجها محددا (عدم الانحياز، النظام الاقتصادي دولي) لكن يتم تمثيله كمجموعة من المبادرات التي تأخد أنماط مختلفة وبدرجات متفاوتة تنازع على التسلسل الهرمي للنظام الدولي [1] . فالعديد من التجمعات صارت تتعايش في إطار إستراتجية جماعية بحيث تتألف من حوالي عشرين دولة وبمبادرة من البرزايل تنوي مجموعة ل 20[2] الدفاع عن مصالحالاقتصادية للدول النامية ضد الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي من خلال المطالبة بوقف المساعدات الزراعية و الإلغاء التدريجي للإعانات والدعم الذي يمنع دخول إنتاجهم الزراعي إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية، وتجمعت مجموعة ل33 حول الهند، وإندونيسيا، والفيليبين والدول التي تعارض فتح أسواقها الزراعية، كما كونت دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي (ACP) و الدول الأقل نموا إلى جانب المجموعة الإفريقية مجموعة ل90 لتنظم صفوفها، وذلك بسبب هشاشتها الاقتصادية بهدف الدفاع عن اندماجها المميز في السوق العالمية فهي حريصة على تعزيز البنود التي تضمن لهم معاملة خاصة ومتميزة ، كما تعارض إدراج مايسمى بالموضوعات "سنغافورة "(الاستثمار، الأسواق العمومية، تسهيل التبادل التجاري، تسهيل المنافسة) في جولة المفاوضات الجديدة. ومن جهتها مجموعة ل33 المكونة من الصين والهند واندونيسيا ترغب في حماية جدوى نسيجها من المزارع الصغيرة في مواجهة الصادرات الأوروبية والأمريكية من خلال الدفاع عن مبادئ "المنتجات الإستراتجية "و "آليات الحماية الخاصة" أما مجموعة القطن (GROUPE COTON) المكونة من (المالي، البينين، بوركينا فاسو، والشاد) طالبت بإلغاء الدعم لتصدير القطن. وهذه الديناميكيات إلى حد كبير مدعومة بالمثل التقليدية لعدم الانحياز التي

[1]- François pollet.op.cit.p.7.

[2]– تتكون مجموعة ل 20 من : جنوب إفريقيا، الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، الشيلي، الصين، كولومبيا، كوست ريك، كوبا، مصر، السلفادور، غواتيمالا، الهند، المكسيك، البكستان، البراغواي، البيرو، الفليبين، تايلاند ، وفنزويلا.

تطمح دول العالم الثالث إحيائها وتعطي القمم الأخيرة لحركة عدم الانحياز (قمة كوالالامبور 2003) ، (قمة هافانا 2006)، (قمة شرم الشيخ 2009) لمحة عن هذه الرغبة في إعادة الاتصال بالماضي مع تحدثيه وجعله يتوافق مع خصائص النظام الدولي المعاصر. من اعتماد إعلان بشأن تجديد حركة عدم الانحياز في ماليزيا إلى الإعلانات المؤيدة لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة ودعوة عدم الانحياز إلى نظام عالمي جديد يمنح مكانا ذو أكثر اهمية للبلاد النامية بحيث احتشدت جميع الدول الإفريقية خلف "اجماع إيزولويني" حول اقتراح يدعو بمقعدين دائمين في مجلس الأمن مع حق الفيتو ومقعدين غير دائمين إضافيين لأفريقيا [1]. وستدرك الدول الغير مناحزة حقيقية العولمة وستقبلها كعنصر مركزي في العلاقات الدولية.

## ثالثا : تطور حصة الجنوب في التجارة الدولية

تشير الإحصائيات على تصاعد وثيرة التعاون بين دول الجنوب، و التي تساهم بشكل واضح في رسم "الجغرافيا التجارية الجديدة" فمن 1990 إلى 2008 تضاعفت التبادلات التجارية العالمية أربع مرات بينما حقق التبادل التجاري بين دول الجنوب ارتفاع يزيد عن عشر مرات فحجم صادرات لدول الجنوب عام 2005 يفوق 3 مرات حجم صادراتها لعام 1995 و الطي قدر بـ 4.5 بليون دولار أي 37% من الصادرات العالمية ليصل إلى 5.2 بليون دولار عام 2007 إلى جانب أرقام أخرى تدل على التطور الكبير الذي حققته الصادرات السلعية بين دول النامية في قيمتها و هيكلها و التي قدرت بـ 57.2% عام 2012 و هذا مقابل انخفاض في نسبة الصادرات السلعية للدول النامية الموجهة نحو الدول المتقدمة من 65.5% عام 1995 إلى 40.7% لعام 2012 ، أما في سنة 2014 فقد بلغت تجارة السلع بين دول الجنوب حوالي 55000 مليار دولار و بالتالي فإن نسبة مساهمة الدول النامية في مكونات التجارة العالمية تحسنت بصورة ملحوظة خلال عشرين سنة الماضيةنتيجة انفتاحها على العالم الخارجي [2].

[1]–Olivier Mbabia.op.cit.p.150.

[2]- GUIRA Amor, BENAMIER Djamel Eddine, op.cit, p. 57.

## رابعا : تزايد حجم الاستثمارات بين الدول الجنوب:

أي سياسة اقتصادية سواء كانت وطنية أو إقليمية لاتكون فعالة ونشطة إلا إذا تمكنت من استقطاب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية ، وعندما يكون هذا الاقتصاد في حد ذاته قادرا على الاستثمار في الخارج عن طريق إقامة مشاريع استثمارية جديدة أو شراء استثمارات حالية يمكننا حينئذ الحكم عليه واعتباره أنه ينمو وتطور ويندمج فعلا في الاقتصاد العالمي، وهذا حال كثير من الدول المتقدمة حديثا، ولاسيما دول جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الدول الناشئة ونظرا لإنفتاح كثيرا من الدول النامية على العالم الخارجي فيما يخص الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله ، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الوافدة من الدول المتقدمة إلى دول الجنوب ذروتها سنة 2013 بحيث قدرت بـ 759 مليار دولار و هو ما يمثل 52% من التدفقات العالمية و يضع البلدان النامية إلى جانب الصين من المناطق الأولى في استقطاب الاستثمار الأجنبي و بالتالي شكلت الدول النامية في عام 2013 مصدر لاستثمارات العالمية بعدما كانت تمثل 13% في عام 2007 و هو ما يظهر اتجاها تصاعديا سريعا في التدفقات من البلدان المتقدمة، و يدفع البنك الدولي (BM) إلى تقدير مساهمة هذه الدول قد تتجاوز سقف 50% ابتدءا من سنة 2030 و بالرغم من أن أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة لدول الجنوب هي من أصل الدول الغربية المتقدمة فإن هذا لم يمنع دول الجنوب أن تستمر في الجنوب و ذلك نظرا للمزايا التي توفرها هذه الأخيرة، حيث أصبحت الشركات الإنتاجية و الخدمية التي تنتمي للدول النامية تنافس شركات الدول المتقدمة في الظفر بعقود استثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية و لم يعد يقتصر الأمر على دولة الصين كمستثمر رئيسي نحو الخارج رئيسيا في صناعة البرمجيات و خدمات الاتصالات السلكية و اللاسلكية و لاسيما شركة متعددة الجنسيات (tata)[1] التي تعد ثاني مستثمر في جنوب الصحراء إفريقيا الكبرى إضافة إلى العديد من المؤسسات و الشركات المتعددة الجنسيات (اندونيسية، برازيلية، شيلية، ماليزية و هندية) و من ناحية أخرى فقد بلغ حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية تجاه دول نامية

[1]– بوسفات علي، بلمقدم مصطفى ، المرجع السابق، ص26.

أخرى من 1700 مليار دولار في سنة 2009 ليصل سنة 2013 ما يقارب بـ 2900 مليار دولار.[1]

## المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية على البيئة الاقتصادية الدولية

خلقت التحولات الاقتصادية الراهنة بالإضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية بيئة جديدة غيرت ملامحالاقتصاد العالمي و أترث بشكل واضح للعيان على هيكل العلاقات الدولية الاقتصادية توضح تراجع معدلات النمو للاقتصاديات دول الشمال إلى جانب التنافس الشديد بين الدول الصناعية المقدمة، و القوى الآسيوية الصاعدة.

### أولا: الاقتصادات الصاعدة في ظل الأزمة المالية العالمية أنماط التفاعل ومؤشرات الأداء

تختلف الأزمة المالية اختلافا كبيرا عن الأزمة المالية التي حلت باقتصاديات دول جنوب شرق آسيا في صائفة 1997، والتي شملت تقريبا جميع جوانب التعاملات المالية وأعقبتها خسائر اقتصادية واجتماعية خاصة في دولة اندونيسيا . فالأزمة الحالية بدأت في العالم المتقدم [2] وعلى

---

[1]- GUIRA Amor, BENAMIER Djamel Eddine, op.cit, p 57.

[2]–في سبتمبر 2008 بدأت أزمة مالية عالمية و التي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير عام 1929، بدأت الأزمة بالولايات المتحدة الأمريكية تم امتدت إلى الدول الأوروبية و الدول الأخرى التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي و قد وصل عدد البنوك التي انهارت في أمريكا خلال عام 2008 إلى 19 بنكا، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها 8400 بنكا، و سجل على إثرها عجز المؤسسة التمويلية المتخصصة في القروض العقارية American Home Mortage عن إكمال إجراءات التصفية و إعلانها عن تصريح أكثر من نصف عمالها زيادة على إفلاس بنك ليمان برادرز يوم 15 سبتمبر 2008 و الذي زعزع الأسواق المالية العالمية و من ثم تطورت الأزمة بصورة شبه يومية، و كان هناك جديد كل يوم و ساعة، و تتابعت الأحداث و الوقائع أين سلكت أزمة الرهن العقاري في تحولها من أزمة محلية إلى عالمية ساهمت العولمة المالية الاقتصادية في انتشارها بفضل التشابك و الترابط الحاصل بين الدول و الأسواق أو ما يعرف بالتحرر المالي، فالعولمة هي المسؤولة عن انتشار الأزمة و تعميمها خارج الولايات المتحدة الأمريكية و من اختلالاتها: النمو غير متكافئ، التركيز على توزيع الدخل و الثروة، تزايد احتمالات إنتاج الصدمات الخارجية و التعرض لها، حيازة رأس المال على حساب العمل بدافع التدافع نحو الأسواق و استغلال الفرص، غياب ضبط للنظام الرأسمالي المعولم و الحد من مظالم العولمة و الاختلال بين الادخار و الاستثمار على الصعيد الدولي، الاختلال في توزيع الدخل دول العالم فيما بينها.**انظر، طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2010،**

الرغم من انتشارها السريع بحكم العدوى إلى الدول النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية إلا أن آثارها على الدول المتقدمة كانت مباشرة، بينما كانت الآثار على الدول النامية وفي معظم الحالات غير مباشرة وأقل خطورة كل هذا كان له تداعيات على مواقع الاستثمارات وعلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكشف إلى حدما عن قصور وأداء المؤسسات المالية الدولية [1]. ووفقا للتقديرات الأولية نسجل تراجع في تدفق الاستثمارات الأجنبية (IED) بحوالي 33% بحيث انخفض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى ألمانيا، فيلندا، المجر، إيطاليا، والمملكة المتحدة ، وذلك حتى بالنسبة للأرقام المسجلة في سنة 2006. فانخفاض أرباح الشركات عبر الوطنية في الدول المتقدمة وتقلص القروض المجمعة أدى إلى تقييد تمويل الاستثمار بشكل خاص، كما أدى أيضا إلى انخفاض في عمليات الشراء الشركات برأس المال المقترض وكذا إضعاف عملية إدماج والشراء الدولية وساهم في انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث سجلت عمليات إدماج والشراء الدولية التي أجريت في الدول المتقدمة انخفاضا بنسبة 33% أي ما يعادل التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008. كما أشارت التقديرات الأولية في الاقتصاديات النامية أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة قد صمدت بطريقة أفضل وواصلت ارتفاعها بنسبة 4% في عام 2008 وبذلك تكون التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى إفريقيا قد تجاوز 60 مليار دولار، رغم تراجع النمو العالمي وعواقبه السلبية على المنطقة. وتعد جنوب شرق آسيا (أول مستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع ما يقارب نصف تدفقات المتجهة إلى الدول النامية) ومن ناحية أخرى يبدو أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة االكاريبب قد صمدا كلاهما بشكل جيد أمام التباطؤ الاقتصاد العالمي مسجليين ارتفاع قدره 13% في عام 2008 . ويعود ذلك إلى الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر [2] كما صمدت

**ص.247.أنظر أيضا في نفس الصدد، محمد الأمين وليد طالب، دراسة تحليلية لظاهرة العدوى الأزمات المالية حالة الأزمة العالمية 2007-2008، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، جامعة تمنراست، المجلد 08، العدد 01،2019،ص.53. وانظر أيضا ، بشيشي وليد،دراسة تحليلية معمقة حول الأزمة المالية العالمية، البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة المسيلة، المجلد02،العدد04،2018،ص.2015.**

[1]- Kamel Djebari, les effets de la crise financière sur le flux des investissements etrangères direct (IED) vers les pays en développement,.la Revue des sciences commerciales, INC.,n° 9, juillet 2009.p.147.

[2]- Kamel DJEBARI, op, cit.p.148.

الأقطار المغاربية في مواجهة آثار الأزمة المالية في أكتوبر 2008 بوجه أفضل وهذا ما أكده التقرير المعنون " الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكة في دول البحر الأبيض المتوسط" 2009 أين تمكنت الدول المغاربية الأربعة محل الدراسة (تونس ، المغرب ، الجزائر، ليبيا) أن تستقطب 8.7 مليار أورو من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي بزيادة قدرها 5% مقارنة مع سنة 2008، أما عن المشاريع المعلن عنها فقد تجاوزت سقف 200 مشروع إلى 219 مشروع مقابل 198 فقط عام 2008. وحسب بيانات الأونكتاد فإن دول المغرب العربي تعد من أكثر المناطق الصامدة في وجه الأزمة المالية ، حيث انخفضت الاستثمارات المباشرة في الخارج بمعدل 17% في الحوض المتوسط وبمعدل 35% على الصعيد العالمي [1]. وتشير شبكة أنيما Anima[2]في تقريرها الأخير حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2008 أن عائدات البترول التي تمثل 97% من الإيرادات جلبت 80 مليار دولار إلى ميزانية الدولة في نفس السنة لفائض تجاري قدره 40 مليار أورو وينبغي مراجعة الاستثمارات العمومية نزولا في عام 2009 في ظل التأثير المشترك للانخفاض الحاد في أسعار النفط [3]. وفي هذا السياق إن تنويع الاقتصادي مطلوب في كثير من الأحيان يصبح ضرورة حتمية وحسب أرقام l'ANDIالوكالة الوطنية للتنمية والاستثمار استقطبت الجزائر 102 مشروع استثمار أجنبي مم أتاح خلق 10723 منصب شغل، فالمبالغ المستثمرة ضخمة: 6.2 مليار أورو من المبالغ الإجمالية المعلنة منها 2مليار تم استثمارها في عام 2008. ويعمل المستثمرون الخليجيون على تعزيز مكانتهم في الجزائر ففي نفس السنة 15 مشروعا للاستثمار الأجنبي المباشر (IED) مايعادل 4.9 مليار أورو قدمت من الخليج مقابل 13 مشروع استثمار في سنة 2007. فقد ظهرت العديد من الدول النامية مجهزة بشكل أفضل لمواجهة الأزمة المالية من ذي قبل ولم تبقى

[1] -Abderrahmane Mebtoul. Le Maghreb dans son environnement Régional et International la coopération EEHKEurope/Maghreb face aux mutations géostratégiques mondiales, Note de l'ifri, Avril 2011, p.20.

[2]–شبكة أنيما Anima للاستثمار هي عبارة عن منصة تنمية اقتصادية متعددة الدول في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تضم الشبكة مايقارب 40 وكالة حكومية وشبكات دولية حول المتوسط، تهدف إلى المساهمة في التحسين المستمر لمناخ الأعمال وتنمية الاستثمار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لمزيد من المعلومات أنظر الموقع .http://www.animaweb.org الساعة 13:00

بلا حماية لكن الوضع يختلف من بلد إلى آخر، فبعضها يمتلك احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية( دول الخليج، الصين ، الهند،) أما البعض الآخر فلديه أسواق محلية كبرى [1] فصعود القوي للدول الناشئة الآسيوية ونتيجة لذلك فإن النجاحات الاقتصادية لدول هذه المنطقة من العالم قد أفلتت من الإجماع الليبرالي، ومن خلال أخد حصتها كاملة من الاقتصاد العالمي، تحولت هذه الدول دون إطلاق طلقة في توزيع الأرباح على حساب الدول الصناعية قلعة الليبريلية[2] ومع ذلك يبدو أن ظاهرة جديدة آخذة في الظهور فمنذ عام 2009 ولأول مرة لم يؤدي انفجار الأزمة المالية إلى انهيار العلاقات بين دول الجنوب فقد ظلت المعاملات التجارية فيما بينهم إيجابية خلال هذه الأزمة ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى تنويع اندماجها في الاقتصاد الدولي [3] فقد لعبت العلاقات بين آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية دورا في غاية الأهمية من حيث قدرتها على التغلب على الأزمة المالية وكانت بمثابة تتابع في مواجهة الركود في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ومؤشرا على انفصال العالم الثاني الناشئ أو حتى العالم الثالث من العالم الرأسمالي فبؤرة هذه الأزمة وقعت في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضررت بشدة وصارت معنية بسياسات التقشف إلى جانب وضعها تحت وصاية الصندوق النقد الدولي (FMI) والملفت لنظر أن بعض المستعمرات السابقة أصبحت تمول القوى الاستعمارية السابقة مثل انجولا مع البرتغال كما صرحت الصين التي ساهمت خلال هذه الفترة في نصف نمو العالمي أنها مستعدة للمشاركة في تمويل الصندوق الأوروبي وفي آلية استقرار[4].

## ثانيا : موقف دول الجنوب تجاه النظام الاقتصادي العالمي

تمثل اتفاقية التجارة العالمية الحرة التي أنشأت بمقتضاها منظمة التجارة العالمية الحرة الإطار القانوني المنظم للعلاقات الاقتصادية الدولية. كما لعب صندوق النقد الدولي( FMI) و البنك الدولي للإنشاء و التعمير (BRID) دورا هاما في مجال تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في

[1]- Hamid Bali, la dégradation du triple A avatar de la crise, Revue des sciences commerciales.EHEC, Alger, n° 14, juin 012, p.45.

[2]- Ali Toudert, la crise économique de 2008 et la leçon des années 1930, Revue des sciences commerciales, INC., n° 9, juillet 2009.p.35.

[3] - Elodie Brun.op.cit.p.12.

[4]–phillipe Hugon,op,cit,p.59.

الدول التي تحولت إلى نظام اقتصاد السوق، ولكن بعد مضي عدة سنوات تجد دول الجنوب أن نصيبها من التجارة العالمية قد انخفض إلى النصف خلال 20 عاما من التطبيق التدريجي لقواعد تحرير التجارة، وارتفعت ديون العالم الثالث من 1.6 تريليون دولار عام 1990 إلى 2 تريليون دولار في نهاية عام 1997، وتراجع نصيب القارة الإفريقية من 5.9 % في عام 1980 إلى 2.3 % في عام 1996 ، وما صعود النزعات الشعبوية والاشتراكية والشيوعية والفاشية والعرقية الحديثة إلا دليل على اشتداد ساعد التناقض مع واقع التجارة الحرة [1] وبرزت للوجود مستويات غير مقبولة من البطالة ولاح شبح العنف والارهاب في كل مكان واستشرى الاستغلال والفساد في منظومة الأعمال زيادة على انخفاض الأجور [2]، نهياك عن الأزمة المالية و الاقتصادية الحادة التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا التي أدت إلى انكسار تجربتها التنموية والتداعيات المدمرة لانفلات الأسواق المالية الغير خاضعة للتنظيم بالنسبة للاقتصادات الأكثر ضعفا الذي كان له وقعه وأثره في المجتمعات المستضعفة ، وعجز المؤسسات الاقتصادية الدولية عن التنبؤ بالأزمة المالية العالمية الأخيرة وعدم تقديمها لحلول مناسبة لعلاجها قد أوضح جوانب الضعف في النظام الاقتصادي العالمي الجديد علاوة على ذلك تعرض الصندوق النقد الدولي للانتقاد نظرا لعجزه عن التنبؤ بتوقيت وقوع الأزمة ومدى خطورتها وأيضا بسبب عدم قيامه بأي دور يذكر، ومع انتشار الأزمة تدخل الصندوق بتوصياته ببرامج الانتعاش الضخمة للدول المصنعة المتضررة من الأزمة بينما أجبر الدول النامية أن تلتزم بتطبيق برامج التكيف الهيكلي ( PAS) التي تنطوي على السياسات الصارمة والأعباء الفادحة مما دفع بهذه الأخيرة اتهامه بممارسة سياسة الكيل بمكيلين[3] ، ومن هنا برز موقف جديد لدول الجنوب اتجاه هذا النظام و قد عبرت دول الجنوب عن هذا الموقف في العديد من المناسبات و

[1]– فوزي الإخناوى، المرجع السابق، ص.82.

[2]– صديق محمد جوهر، العولمة بين الهيمنة والانحسار، مجلة العربي، الكويت،العدد 661، ديسمبر،2013، ص.18.

[3] - Hamid Bali, op, cit, p.46.

من خلال تحليل هذه البيانات يمكن القول بأن رؤية دول الجنوب للنظام الاقتصادي العالم قد تبلورت على النحو التالي :[1]

- إن هذا النظام قد وضع بما يحقق مصالح الدول المتقدمة العتية على حساب مصالح دول الجنوب،أو على الأقل دون مراعاة لمصالح هذه الدول.
- إن الدول المتقدمة لم تقم بالتزاماتها المحددة في اتفاقية التجارة العالمية الحرة تجاه الدول النامية، من حيث تقديم المساعدات المالية و الفنية للأزمة لإعادة تأهيل البنية الاقتصادية في هذه الدول بحيث تكون عنصرا فاعلا في نطاق هذا النظام، و بما يساعد على الاندماج في حركة الاقتصاد العالمي الجديد.
- إن الدول المتقدمة قد لجأت إلى التحايل على قواعد حرية التجارة العالمية من خلال وضع قيود جديدة على دخول السلع الواردة من الدول النامية إلى أسواقها مثل القيود التي تعود إلى نظم العمل و التشغيل في الدول النامية، أو القيود الراجعة لاعتبارات تلوث البيئة. حيث فرضت الدول المتقدمة رسوم إغراق على الواردات من الدول النامية بدعوى الإغراق البيئي و الإغراق الاجتماعي.
- ازدياد تحكم الدول المتقدمة في حركة انتقال رؤوس الأموال للاستثمار في الدول النامية وفقا لاعتبارات سياسية.
- تخفيض الدول المتقدمة للمساعدات المباشرة لتحقيق التنمية في الدول النامية، و من ثم ففي الوقت الذي تطالب فيه الدول المتقدمة الدول النامية بفتح أسواقها الوطنية فإنها تغلق أسواقها أمام الواردات الآتية من الدول النامية، ولا تقدم لها المساعدات المطلوبة لتحقيق التنمية.

و من ثم فقد تبلورت رؤية جديدة من جانب دول الجنوب لإعادة التوازن للنظام القائم بما تجعله نظاما متعدد الأطراف يحقق المزايا و المصالح المشتركة و المتوازنة بين الدول المتقدمة أو الدول النامية، و مهما كانت طبيعة استجابة الدول المقدمة الغنية فإنه بت من المؤكد أن مستقبل

[1]– محمد سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص.211.

الأوضاع الاقتصادية في دول الجنوب سيكون عاملا مؤثرا في تشكيل معالم العالم الخريطة السياسية الجديدة لهذا العالم و علاقته المستقبلية.

## ثالثا: الصعود الآسيوي الإقتصادي

بينما نقف على أعتاب العقد الثاني من القرن الحادي و العشرين، نجد أنفسنا في إحدى اللحظات التاريخية النادرة التي تبتدي فيها التحولات الكبرى للقوة بما يضمن أن العالم، بنهاية العقد القادم يكون مختلف بصورة جذرية عما كان عليه في القرن الماضي. كما أكدت أحداث سياتل (Seatle)في ديسمبر أن هناك قوى آسيوية أصبحت مؤهلة لتحدي السيطرة الأمريكية وتسعى لتحديد تعددية قطبية وتحالفات ودور فاعل مستقل في العلاقات الاقتصادية الدولية[1] و قد أفاض المحللون الاقتصاديون في وصف معالم انتقال القوة الاقتصادية إلى آسيا، من رصد آلاف الآسيويين الذين استطاعوا تخطي خط الفقر إلى حجم الاتفاق الضخم على مشروعات البنية التحتية الأكبر في العالم إلى معدلات النمو العالية التي لم تتأثر بالأزمة العالمية.و ليس هذا التحول الكبير وليد اللحظة بالطبع فقد رصده مبكرا المؤرخ "بول كيندي" Paul Kennedyالذي تنبأ بتحول القوة الاقتصادية إلى منطقة الباسينكي، و أشار في كتابه صعود و هبوط القوى العظمى The Risc And Foll Of The Great Powersإلى أن مجمل الناتج القومي للدول الآسيوية الباسيفيكية الذي كان في 1966 يمثل 7.8% من مجمل الإنتاج العالمي، قد ارتفع إلى 16.4 من هذا الإنتاج بحلول عام 1982[2]. إذ استخلص أن أوروبا و الصين و اليابان هم في صعود و أن الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي في انحدار اقتصادي نسبي و أن نظام القطبية الثنائية للمنافسة الفكرية الأمريكية – السوفياتية قد استبدلا بنظام متعدد الأقطاب، و جادل بول كيندي بأن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مشكلة التمدد الإمبريالي " imperial Overs Tretch" لأن مصالحها و التزاماتها أوسع من قدراتها للدفاع عنها جميعا في وقت واحد و قد حابح في كتابه السابق الذكر مستندا بذلك إلى ما استعرض فيه من تطور الدول و القوى منذ 1500 م مثل إسبانيا و هولندا و فرنسا و الإمبراطورية البريطانية، حيث طبق خبرات صعودها

[1]– فوزي الإخناوى، المرجع السابق، ص.83.

[2]– عبد الحميد عبد السلام، المرجع السابق، ص 159.

و هبوطها على الولايات المتحدة الأمريكية، و التي مفادها بأنه من دون توازن تقريبي بين متطلبات ثلاث و هي: الدفاع، الاستهلاك و الاستثمار، فإنه من غير المحتمل بأنه تحافظ قوة عظمى على مكانتها العظمى لمدة طويلة[1].

كما التفت المحلل الاقتصادي و رئيس التحرير السابق لمجلة الإيكونومست البريطانية "Economist" **بيل إيموت** Bill Imont إلى محورية الصعود الاقتصادي الأسيوي في كتابه "المتنافسون" مشيرا إلى أن آسيا قد أصبحت بكل المقاييس أكثر غنى و قوة و أهمية، حيث يعيش في هذه القارة أكثر من نصف سكان العالم و بها ستة من أكبر عشرة دول فيه، و قد تضاعف دخل الفرد في آسيا ككل سبع مرات بحسب إيموت مابين أعوام 1950 و 2005 و يعد هذا إنجازا حقيقيا إذا ما أخذنا في الاعتبار أن بريطانيا العظمى لم تنجح في مجرد مضاعفة دخل الفرد فيما بعد مرور ستين عاما على اندلاع ثورتها الصناعية عام 1780 أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تنجح في مضاعفة دخل الفرد فيها إلا بعد خمسين عاما من انطلاقها الاقتصادي عام 1740، و بالمقارنة فقد نجحت كل من كوريا الجنوبية و تايوان و الصين في مضاعفة دخل الفرد في العقد التالي مباشرة لانطلاقها الاقتصادي ثم ضاعفته مرة أخرى، و بسرعة أكبر في العقد الذي تلاه[2].

و قد جاءت الأزمة المالية العالمية لتكريس هذا التحول في القوة الاقتصادية إلى آسيا، فرغم أن الاقتصادات المتقدمة ككل عانت الانكماش و انخفاض إجمالي الناتج القومي (PNB)بنحو 3.5% نتيجة الأزمة، فقد وصلت الاقتصادات الآسيوية خاصة الهند و الصين و كوريا الجنوبية و دول آسيوية أخرى نموها تجاوزت نسبة النمو الاقتصادي للصين 8% في عام 2009، بينما كان نمو الاقتصاد في الهند نحو 6% و تشير الدلائل إلى تواصل نمو هذه الاقتصادات[3].

---

[1]– شريفة كلاع، نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد و خلق عالم متعدد الأقطاب، الملامح و المؤشرات، و أي دور للصين في ذلك؟ مجلة السياسة العالمية، جامعة "محمد بوقرة بومرداس"، المجلد 03، العدد 02، 2021، ص 76.

[2]– عبد الحميد عبد السلام، المرجع السابق، ص 161.

[3]– عبد الحميد عبد السلام، المرجع السابق، ص 166.

## المطلب الثالث: بروز ملامح عالم متعدد الأقطاب

مع عجز النظام الاقتصادي الدولي تحقيق التنمية على قدم المساواة بين الدول المتقدمة و الدول النامية، تتطلع الدول إلى بديل آخر يكون لها حظ أوفر في تحقيق التنمية و التقدم. و تؤكد هذه المعطيات ظهور توازنات دولية جديدة متعددة الأقطاب بما يحقق نظاما دوليا يستوعب تطور قوى الإنتاج بالشكل الذي يحقق تقسيما دوليا للعمل من قبل دول الجنوب بالأخص تلك التي تمتلك عمقا حضاريا مثل (الصين، الهند، تركيا) و غيرها من الدول الناشئة تكون قادرة على إحداث تجمع اقتصادي يكون أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية.

## أولا: التنافس الصيني الأمريكي

لقد أعربت العديد من الدول إعجابها بقدرة بعض الدول على مواجهة الأزمة، حيث لقيت اهتماما أكبر في نمط نمو اقتصادها و شرعية و نظمها السياسي و قد قدم المحلل الاقتصادي الشهير "جيديون رخمان" في كتابه الصادر حديثا "عالم المعادلة الصفرية" رؤية مفادها أن النظام العالمي قد دخل بعد الأزمة المالية مرحلة تتسم بالتغير الجوهري و عدم الاستقرار، فبعد أن اعتمدت الدول الكبرى لمدة ثلاثين عاما العولمة بوصفها نظاما اقتصاديا نجح في رفع مستويات المعيشة لأعداد كبيرة من البشر في مختلف أنحاء العالم و خلق مناخا من التعاون و المصالح المشتركة بينها، مما دعم استقرار النظام العالم، جاءت الأزمة المالية لتضع حدا لكل ذلك، فلم يعد من المسلم به أن عملية العولمة تصب في مصالح القوى الكبرى، و لم تعد الولايات المتحدة تقود النظام العالمي بلا منافس، لقد حل التنافس و النزاع محل التعاون، و أصبح منطق "المعادلات الصفرية" هو الذي يسود العلاقات الدولية.لقد أصبح الصعود الآسيوي مرتبطا بفقدان أعداد كبيرة من الأمريكيين العاديين لوظائفهم، كما أصبحت المشاكل الاقتصادية التي تواجه دول أوروبية عديدة تهدد الوحدة الأوروبية و العملة الأوروبية، و بذلك فإن التقدم الذي أحرزته آسيا كان على حساب الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، و أضحى الصعود الصين الاقتصادي يضغط بشكل واضح على علاقاتها إقليميا و دوليا مع الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

و على المستوى الإقليمي لم يتحقق النمو الاقتصادي بشكل سلس و متساوي لجميع الأطراف، فقد أزاح الصعود الصيني اليابان إلى مرتبة الاقتصاد الثالث في العالم، كما أن الهند، التي ترى نفسها ندا للصين لم تحقق القدر نفسه من النمو و بسبب حجم الصين الضخم، و الاختلاف الكبير في القوة و التقدم بينها و بين جيرانها، يشير النمو الصيني لدى الدول الآسيوية الأصغر حجما بشكل خاص قدرا من التوجس . ويعتقد الكثير من الخبراء أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر اقتصاد في العالم بوقت مبكر وقريب بسبب سرعة الصعود الصيني والذي كان متوقع له أن يصل المركز الأول في عام2040 ثم تغير الرأي بصدد ذلك ليقلص إلى

[1]– إيهاب زكريا، "المعادلة الصفرية" النظرية الاقتصادية التي تؤرق الاستقرار العالمي، مقال متاح على موقع http//www.vetoyate.com تاريخ الاطلاع 2021/10/05. الساعة 22:15

عام 2027، وأخيرا هناك دراسات تشير إلى أن الاقتصاد الصيني ربما سيصل إلى المرتبة الأولى عالميا خلال العشر سنوات القادمة[1].

## ثانيا: اتجاه نحو التعددية القطبية

خلف النظام الاقتصاد العالمي الجديد التي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية و من وراءها الدول المتقدمة الكثير من الانتقادات و المعارضة نتيجة للمبادئ المهيمنة التي تمثل جوهره و أساسه، و شكلت في نظر الكثير من المفكرين الاقتصاديين السبب المباشر في تعميق مظاهر التخلف و الفقر و الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي و التي كانت من أبرزها و أخرها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و ما خلفته من آثار مدمرة على تطور و نمو الاقتصاد العالمي و على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة و توجيه الاقتصاد العالمي[2].

و كانت نتيجة للأزمة المالية الأخيرة، أن شهد الاقتصاد العالمي هزات و ارتدادات متتالية أدت لتراجع و انهيار الكثير من الاقتصادات المتقدمة و صعود اقتصاديات أخرى صاعدة تمكنت من تجنب الأزمة مثل روسيا البرازيل، و جنوب إفريقيا، و الهند، و الصين وماليزيا و غيرها من الاقتصادات الناشئة و هو ما سيؤثر بلا شك في صياغة خريطة العالم السياسية خاصة فيما يتعلق في موقع الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول الاحتفاظ بموقع القيادة لمدة زمنية طويلة ممكنة، و إن هناك بوادر تكشف أن ثمة خروجا على الرؤية الأمريكية لتسيير التفاعلات الدولية على المستوى السياسي و الاقتصادي [3] و التوجه نحو التعددية القطبية التي تمثل قاعدة هامة للسلام العالمي و إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ضمان أساسي لهذا السلام، كما تولي دولة مثل الصين اهتماما بإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية في عالم متعدد الأقطاب و تتمنى أن تستفيد كافة الأمم على قدم المساواة من العولمة الاقتصادية في القرن الحادي و العشرين، و ترى أن التعددية القطبية تشكل أساسا هاما لتحقيق سلام دائم على هذا الكوكب، حيث أن التعددية القطبية ستؤدي إلى بناء نظام سياسي اقتصادي جديد عادل و

[1]– عباس فاضل عطوان، العلاقات السعودية التركية، الطبعة الأولى، 2015، ص.175.

[2]– الطيف عبد الكريم، دول البريكس شراكة من أجل التنمية و التعاون و التكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 04، 2018، ص .34.

[3]– محمد سعد أبو عامود، المرجع السابق، ص 236.

معقول ووضع إطار عمل سياسي دولي مستقر نسبيا و تعزيز التبادلات و التعاون، و أن هناك توافقا في الآراء تدريجيا بين المجتمع الدولي على ضرورة ألا تحتكر قوة عظمى شؤون العالم التي تتطلب مشاركة من الجميع، حيث أن تطبيق الديمقراطية في العلاقات الدولية يمثل ضمانا للسلام العالمي، فجميع الدول هم أعضاء متساويين في المجتمع الدولي[1].

كما ترى أيضا أن القضايا المتعلقة بالسلام العالمي و الإقليمي لابد أن تحل من خلال المشاورات المسندة إلى ميثاق الأمم المتحدة و الأعراف الدولية و تؤكد أنها في القرن الحادي و العشرين ستواصل تكثيف تبادلاتها و تعاونها مع جميع الدول الأخرى استنادا إلى مبادئ العدالة و الاحترام المتبادل لتعميق التفاهم و توسيع الآراء و ترحب الصين بالتعاون مع جميع الشعوب من أجل نقل العالم إلى قرن جديد يسوده السلام و الاستقرار و النمو.

وتطالب الدول الصاعدة في عدة مناسبات بضرورة إحداث إصلاحات على مستوى الأمم المتحدة. فلقد تنبه البعض إلى أن التطور الذي لحق بالقانون الدولي العام ، اقتصر دوره على مجرد النص على المبادئ العامة، دون أن يقترن في حالات كثيرة بتحديد السلوك الواجب الإتباع بشكل محدد، مما يجعل التطور يفقد هدفه، و يعرضه لأن يكون خاضعا لإدارة الدول في هذا الشأن، و هذا الأمر كفيل وحده بإلحاق وصف المحدودية بهذا التطور[2].

إن الميثاق الأممي الذي تحمل في طياته العديد من المفاهيم الغامضة التي تنطوي على أهمية و خطورة في آن واحد كالسلم و الأمن الدوليين و العدوان و الاختصاص، تمنح للقوى الكبرى فرصة فرض التأويلات المنحرفة و الاجتهادات المصلحية، هو الأمر الذي يفرض تدقيق هذه المفاهيم و نزع الغموض عنها، ثم الحد من إقدام هذه القوى الدولية الكبرى على تجاوز المنظمة و حسم خلافاتها بنفسها ضدا على المنظمة و القانون الدوليين، كما وصف مجلس الأمن بأنه مجرد خلية لتبادل التنازلات و المصالح بين القوى الكبرى. و ترى بعض القوى الصاعدة و في مقدمتها الصين أن مجلس الأمن تحتاج إلى إصلاحات مناسبة وضرورية حتى يتواءم مع التغيرات الكبيرة التي شهدها الوضع الدولي، و حول مسألة التمثيل المتساوي في مجلس الأمن و

[1]– عاطف سالم سيد الأهل، المرجع السابق، ص 158.

[2] سمير أمين و آخرون: العولمة و النظام الدولي الجديد"، سلسلة المستقبل العربي، إعداد مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، 2004، ص 77.

زيادة أعضاءه، فعلى مدار أكثر من 50 عاما منذ قيام الأمم المتحدة حدثت تغيرات كبرى في الوضع الدولي وفي الأمم المتحدة، و أن مجلس الأمن يحتاج فعلا إلى إصلاحات مناسبة و ضرورية تتماشى مع هذه التغيرات و متطلبات العصر و من أجل إنجاز مسؤولياته للحفاظ على السلام و الأمن الدوليين بشكل أكثر فعالية وفقا لأهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. و أهم تغيير في المنظمة الدولة على مدى العقود الماضية هو زيادة عدد أعضاءها من 51 دولة في وقت إنشائها إلى حوالي مائتي دولية حاليا و أغلب هذه الدول هي دول نامية مما يجعل الأمم المتحدة أكثر منظمة دولية حكومية تمثيلا في العالم [1]، لذلك فإن أهم أولويات إصلاح مجلس الأمن و تعديل الخلل في تشكيله و زيادة تمثيل الدول النامية وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي المتساوي حتى يعكس تشكيل المجلس واقع عضوية الأمم المتحدة الذي ينبغي أن تواءم و طبيعة الأقطاب الدولية الفاعلة مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح دول الجنوب و أنه من خلال هذا فقط يمكن أن يكون للإصلاح أهمية عملية تتفق مع التطلعات و المصالح المشتركة لجميع الدول.

ثالثا: ركائز مشروع التعددية القطبية(روسيا، الصين، الهند)

مشروع إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب ليس جديد الطرح حيث أن روسيا لم تستسلم كاملا للنظام العالمي الجديد الذي تمسكت واشنطن بمفاصله الأساسية وقد ظهرت لإول مرة فكرة تأسيس تحالف استراتجي بين دول الثلاث(روسيا، الصين، والهند) عندما طرحها الأب الروحي لهذا المشروع **يفغينيبريماكوف** أثناء زيارته الهند عام 1998 حيث صرح **بريماكوف** للصحفيين قائلا "إن تأسيس مثل هذا التحالف هو الكفيل بتغير موازين القوى العالمية لصالح السلام والأمن الدولي" [2] ومع قدوم **بوتين** إلى سدة الحكم حدث التغير الاستراتجي في هذه العلاقات ورفع مستوى التعاون الذي أدى إلى تحالفات إستراتجية ثابتة ومن هنا برز "المثلث الآسيوي" كحل نموذجي لروسيا في ظل عزلتها على الساحة الدولية ومخوفها المتعلقة بوضعها وهويتها، ومن ثم اتخذت روسيا من شراكتها مع الهند والصين وسيلة تستطيع من خلالها إعادة التأكيد على تفردها

[1]– عاطف سالم سيد الأهل، العلاقات العربية الصينية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2005، ص. 175.

[2]– ماهر بن إبراهيم القصير، المرجع السابق، ص.87.

وهويتها الأورو–آسيوية. كما أن لدى القيادة الروسية قناعة أن وجود عالم متعدد الأقطاب يشكل بيئة اقتصادية ملائمة لتحقيق المصالح القومية لروسيا، وتدعيم مكانتها الإقليمية والعالمية[1]

إن نظرية تعدد الأطراف تساير مجرى تيار تطور التاريخ فإن أول ما تطالب به هو تعزيز التعاون الدولي، وتمثيل مصالح جميع الدول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يوج د حولها أي خلاف لدلك تتميز بخاصية في النضال ضد الهيمنة الأمريكية، وبالتالي فإن نظرية تعدد الأطراف لم تأت من تفكير الدول الكبرى للمسائل فقط، بل تبرز بشكل نسبي مصالح و مطالب الدول النامية الغفيرة وغيرها من الدول الضعيفة نسبيا ويمكن للدول الكبرى كروسيا وفرنسا وألمانيا استخدامها أيضا وأخيرا إن تزايد أعداد أنصار نظرية تعدد الأطراف مع تطور العولمة جاء تمثيلا للاتجاه العام لتطور التاري خ ، لذا فإن الدعوة إلى نظرية تعدد الأطرا ف وتعزيز الدبلوماسية متعددة الأطراف على نطاق واسع سوف تشكل كبحا ققويا للهيمنة الأمريكية.[2]

[1]–ماهر بن إبراهيم القصير، المرجع السابق، ص.90.

[2]–ماهر بن إبراهيم القصير، المرجع السابق، ص.91.

# الخاتمة

## الخاتمة

في بداية السبعينات كان سائدا في الفكر الاقتصادي، و في العلاقات الدولية الاقتصادية و في إطار العلاقات الدولية بشكل عام مفهوم التعاون بين الشمال و الجنوب، أو ما اصطلاح عليه بحوار شمال–جنوب، و تميزت العلاقات الاقتصادية آنذاك بعدم التكافئ بحيث فرضت الدول المتقدمة سيطرتها على هيكل هذه العلاقات و ذلك تحت تأثير الماضي الاستعماري، مع حرصها على المواد الأولية و الطاقة بأسعار منخفضة دون مراعاة مصلحة دول الجنوب، و استمرار الأوضاع على هذا النحو وفقا لنموذج التعاون شمال–جنوب، يعني بقاء الجنوب مجرد مصدر للمواد الأولية، و سوق لترويج منتجات الشمال، و بالتالي فاقتصاد دول العالم الثالث أصبحت جزءا تابعا و ملحقا بمراكز الهيمنة الرأسمالية المتقدمة، مما أدى إلى ازدياد حدة الفجوة بين الشمال و الجنوب، و بدا الحوار الشمال–جنوب معطلا، لأنه في حقيقة الأمر لا يبدو حوار بين الشمال و الجنوب بقدر ما هو نظرة الشمال إلى الجنوب في اتجاه واحد، و رغبة الشمال في التعامل مع الجنوب بمنطق تغيب المصالح المتبادلة.

و كان هذا من بين الدوافع التي أدت إلى تبني الدول النامية صيغة التعاون جنوب–جنوب فأول ظهور لفكرة التعاون بين دول الجنوب كان على مستويين، على مستوى هيئة الأمم المتحدة، ثم مع التطور الذي حدث في الفكر الاقتصادي العالمي أين بدأ الحديث عن إمكانية دفع وتحفيز بالتكامل و العمل المشترك بين الدول النامية كي تكمل بعضها البعض. و منذ ذلك الحين اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و كثير من أجهزة و مؤسسات الأمم المتحدة عدة قرارات و توصيات تدعو من خلالها كل الدول و منظومة الأمم المتحدة لإعادة النظر في سياساتها و مساطرها من أجل تحسين مناخ التعاون جنوب–جنوب و تيسير امتداده. كما أتاحت النقاشات و العمل الديناميكي حول التعاون جنوب–جنوب فرصة للإسهام في تنمية و تطوير آفاقه، و من ثم بادرت الدول النامية في الاشتراك في العديد من المجالات الاقتصادية، و توقيع عدة اتفاقات ثنائية و متعددة الأطراف، و خوض عدد من المشروعات، بالإضافة إلى تكوين كيانات اقتصادية كوسيلة لتسهيل التبادل التجاري، و انتقال رؤوس الأموال، إلا أن هذه التجمعات لم تحظى بنفس درجات النجاح الذي حققته الدول النامية كرابطة الآسيان، أو الدول الأعضاء في السوق المشتركة للجنوب المركسور، عكس الاتحاد

المغاربي الذي كان أداءه ضعيفا و مع ذلك ينبغي القول أن تكتل دول الخليج قد ترك محلا للتفاؤل لما اتسمت به حركية هذا التكتل بالبراغماتية، و توضيح كاف لخريطة طريقة التي بدأت منظمة الخليج تجني بعض النتائج الطيبة على الأرض.

و بحلول الألفية الثالثة ظهرت بعض دول الجنوب كأقطاب اقتصادية (الهند، الصين، البرازيل) نجحت إلى حد ما في فك ارتباطها بالاستراتيجيات الاقتصادية و التجارية التي تخدم دول الشمال، و قد شكلت فعلا تحالفات فيما بينها ( كتجمع البريكس، و منتدى حوار إبسا) كما دعت إلى ضرورة تعزيز التعاون مع دول الجنوب على أسس متساوية، و هذا التوجه مثل فرص للدول النامية الأخرى لتحسين بنيتها التحتية، و رفع معدلات نموها و تطوير اقتصادياتها، و رغم ما تم انجازه إلا أن هناك العديد من الدول الإفريقية و العربية و دول الكراييب ووسط آسيا لازالت تعاني من السلبيات التبعية الاقتصادية لدول الشمال.

و من المؤكد أنه إذا تجمعت إرادة هذه الدول على تسطير أهداف اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ابتغاء التعاون فيما بينها، ورسم سياسة موحدة في طريقة تعاملها مع البلدان الأخرى تبعا لخطة مدروسة و متوازنة و جادة فإنها ستصل إلى غاياتها، بدفع عجلة التنمية و خاصة أن معظم هذه الدول تمتلك مواد أولية، و طاقات طبيعية هائلة، و إن ما تشترك فيه دول الجنوب يتجاوز فوارقها، و هذا يمنحها هوية مشتركة و سببا للعمل معا. فالرابطة الأساسية التي تربط أقطار الجنوب و شعوبه الآن هي الرغبة في الخلاص من التبعية، و ضمان حياة أفضل لشعوب هذه الدول وهذا الطموح المشترك هو أساس تضامن أقطار الجنوب، الذي تعبر عنه منظمات مجموعة لـ 77 و غيرها من المنظمات الداعمة للتعاون جنوب–جنوب.

ويمكن الرد على مختلف التساؤلات المطروحة وفقا لمايلي:

- لجوء دول الجنوب إلى عقد مؤتمرات دولية متعددة الأطراف كان له آثار إيجابية بحيث خرجت بإعلانات وقرارت تنادي بضرورة العمل وتشجيع التعاون فيما بينها، مما أكسبها قدرة تصويتية في المحافل الدولية ، وسمح لها بتعزيز فكرة الاستقلالية مبتعدة بذلك عن المفاهيم الاستعمارية السائدة آنذاك. وعليه بدا رسمياالتعاون جنوب–جنوب كنسق جديد في العلاقات الدولية.

- عدم الالتزام الأقطار النامية بالضوابط القانونية التي تحدد درجة الالتزامات و تبين مالها من حقوق وما عليها من واجبات وإحلال محلها اعتبارات أخرى شخصية وايديولوجية وتاريخية لم يخدم مسار التعاون والتقارب بينها.
- دخول دول الجنوب في علاقات تعاون وتكامل مع بعضها البعض ضمن مضمار اتفاقيات و تكتلات تجارية واقتصادية لإمكانية الاستفادة من بعض منافع التكتل. إلا ان التجارب التي تعرضنا إلى دراستها لم تحقق نفس النتائج ، فإذا رجعنا إلى رابطة الاسيان نلاحظ أن هذا التجمع أصبح يمثل أكبر منطقة تجارة حرة تغطي سوقا استهلاكيا قوامه مليار وسبعمائة مليون نسمة، وتحقق لصين تبادلا يفوق المليار دولار سنويا،وهي على هذا النحو تجربة ناجحة بكل المقاييس وتؤكد النبوءة القائلة بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن القارة الآسيوية . وإذا كانت هذه التجربة غنية في نتائجها فإن التجارب لأخرى بين الدول النامية تتشابه من حيث ضآلة النتائج المترتبة على قيامها كتجربة الاتحاد المغاربي. وعلى الصعيد الدول الإفريقية قامت تجارب عديدة حققت نتائج محدودة للغاية كتجمع الكوميسا.
- في ظل التحولات التي تطرأ على البيئة الدولية حاليا المطلوب من دول الجنوب إقامة فضاء إقليمي ا قتصادي مندمج بمساعدة من دول الشمال والمنظمات الدولية المتخصصة يتطلب ضرورة إبرام اتفاقيات تعاون شمال–جنوب مع إستكمالها بإتفاقيات تعاون جنوب–جنوب أي ما صار يطلق عليه التعاون الثلاثي ، ومن هنا القول بأن التعاون شمال–جنوب يكمل التعاون جنوب–جنوب.
- ظهور على الساحة الدولية بعض الدول النامية كأقطاب اقتصادية بدأت تحتل مكانة بارزة على المستوى الإقليمي والدولي قدمت دعم حقيقي لسياسات الدول النامية الهادفة لتحقيقي اندماج إيجابي في الاقتصاد العالمي.
- من هذا المنطلق فقد نرى الأخذ بالتوصيات و المقترحات الآتية:

إعادة النظر في مجال التشريعات والقوانين المنظمة للعلاقات الاقتصادية إضافة إلى قوانين تشجيع الاستثمار المناسبة يستوجب تغير وسن تشريعات تبسط إجراءات الاستثمارات وتوفر لها الحماية، تسوية الخلافات واللجوء إلى وساطة التحكيم مثلا في حالة عدم اتفاق الأطراف حول نقاط معينة.

- توحيد مواقف دول الجنوب في مواجهة القضايا الاقتصادية العالمية.

- وضع إطار عام لمواقف دول الجنوب من العولمة و تحرير التجارة الدولية لتفادي الآثار السلبية للأزمات المالية العالمية، و تفاقم الفقر و البطالة و عدم الاستقرار الاجتماعي، مع زيادة الموارد المخصصة للبرامج الاجتماعية.
- تفعيل العمل المشترك لدول الجنوب من خلال زيادة و توسيع نطاق المبادلات التجارية فيما بينها.
- تحديد آليات عملية لإقامة مشروعات مشتركة مع توفير التمويل للأزم لها.
- إبرام اتفاقيات مشتركة في مجال ضمان حماية الاستثمار، ومنع الازدواج الضريبي، و نقل التكنولوجيا.
- تشجيع التبادل المعلوماتي في الشؤون الاقتصادية و التجارية.
- دعم تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة.
- إقامة علاقات مشتركة لمواجهة تحديات السوق العالمية.
- تقوية دور الحكومات في تطوير المؤسسات و البنى التحتية لدول الجنوب.
- توجيه الاكتشافات العلمية و التكنولوجية بشكل فعال.
- مساندة الدول الفقيرة في المطالبة بتخفيض ديونها، و مواجهة الضغوط الحمائية.
- مطالبة دول النامية بفرصة الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال من خلال شروط لا تنطوي على مخاطر.
- ضرورة مواجهة مخاطر توسيع استخدام
- الشمال للمواصفات و المعايير التي تحد من صادرات الجنوب إلى الشمال.
- وضع حد لصراعات سواء بسبب نزاعات الحدود أو بسبب سياسات القوى الكبرى الساعية للاستقطاب دول العالم الثالث إلى فلكها.
- إيجاد حلول سلمية لقضية الصحراء الغربية.
- ضرورة المشاركة الإيجابية لجميع الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي، و إن الاهتمام بالبلدان التي تشكل ثلثي البشرية يمكن أن يكون محركا لنمو الاقتصاد العالمي، و بالتالي فتحفيز النمو في هذه البلدان في مصلحة الاقتصاد العالمي ككل.
- ضرورة توفير فرصة وصول الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة و تسيير الحصول على الأموال و التكنولوجيا لزيادة أسهامها في نمو الاقتصاد العالمي.

- توثيق التعاون بين دول الجنوب و مواصلة العمل في إطار من التكافل و التضامن من أجل المساعدة بعضها البعض، و إجراء حوار موسع مع الدول المتقدمة و إدارة الأزمات المالية في المستقبل.
- دعوة القطاع الخاص لدول الجنوب لتقوية العلاقات فيما بينهم بهدف توسيع التجارة و الاستثمار.
- ضرورة قيام كل من القاع الخاص و القطاع العام بتأدية دورهما الأساسي و باتساق من أجل تلبية احتياجات المجتمع و خدمة عملية النمو الاقتصادية.
- الربط بين أسعار المنتجات المصنعة التي تستوردها الدول النامية و أسعار
- على المستوى العربي، ضرورة تفعيل الاتفاقيات العربية المشتركة و السوق العربية المشتركة.
- العمل على تطبيق آليات العمل العربي المشترك الرسمي منها و شبه الرسمي.
- إيجاد شبكة اتصالات مترابطة في وحداتها بين الدول النامية.
- إنشاء بنوك استثمارية جهوية بين الدول النامية.
- التأكيد على إحداث تطورات ملموسة في جوانب التكنولوجيا المتقدمة و الاتصال و البرمجيات و غيرها.
- ضرورة إشراك المجتمع المدني في عملية التكامل في مناطق الدول النامية.

# الملاحق

# الملحق الأول

| جمهورية جنوب افريقيا | |
|---|---|
| **الموقع الجغرافي** | تقع جمهورية جنوب افريقيا في اقصى جنوب القارة الإفريقية و هي تطل على كل من المحيط الأطلسي و المحيط الهندي، تحددها شمالا ناميبيا و بوتسوانا و زمبابوي و من الشمال الشرقي الموزمبيق و شقا سوازيلاند و من الجنوب الشرقي لزوتو. |
| **رئيس الدولة** | جاكوب زوما |
| **المساحة** | 1223201 كلم² |
| **السكان** | 60.777.932 مليون نسمة |
| **العاصمة** | بريتوريا- العاصمة الإدارية- مدينة الكاب العاصمة التشريعية- بلوم فونتان العاصمة القضائية. |
| **المدن الرئيسية** | جوهانسبورغ- دربان- بورت اليزابيث- ايست لندن |
| **العمالة النقدية** | الراند |
| **اللغة** | الإنجليزية- الإفريقانية |
| **الديانة** | المسيحية- الإسلام- الهندوسية |
| **التاريخ** | مسعمرة بريطانية من (1910) الى (1961) بعد أن استعمرها الهولنديون في القرن السادس عشر. تم اطلاق سراح الزعيم (نلسون مانديلا) بعد 27 سنة من السجن.و في ابريل سنة (1994) فاز حزب (مانيلا) في أول انتخابات تشريعية متعددة الأجناس، حيث أصبح مانديلا رئيسا. |
| **نظام الحكم** | رئاسي |
| **المؤسسات السياسية** | نظام الحكم رئاسي منذ 1994. تزودت البلاد ببرلمان متعدد الأجناس دستور 1996. |
| **الحزب الحاكم** | المؤتمر الوطني الإفريقي. |
| **أهم الأحزاب المعارضة** | الحزب الديمقراطي و المؤتمر الإفريقي و جبهة الحرية. |
| **الاقتصاد** | يعتمد على الموارد النجمية كالذهب أول منج في العالم- الماس و الحديد و الفولاذ و اليورانيوم .و في عام ( 1992) كانت جنوب افريقيا تحتل المرتبة السابعة في العالم، في تصدير المنتوجات الزراعية.أما في الميدان السياحي فقد احتلت جنوب افريقيا المرتبة اللسادسة و العشرون ةمن الدول المستقطبة للغسواح سنة (1975). |
| **إجمالي الناتج القومي** | 5400 دولار لكل مواطن |
| | جمهورية جنوب افريقيا عضوة في كل الإتحاد الإفريقي و منظمة الأمم المتحدة و حركة عدم الإنحياز و منظمة الكومنولث و المنظمة العالمية للتجارة و جمعية تنمية دول إفريقيا الجنوبية و السوق المشتركة لدول جنوب و شرق إفريقيا. |

# الملحق الثاني

**جمهورية الهند**

| | |
|---|---|
| **الموقع الجغرافي** | تقع الهند في جنوب آسيا، تشمل معظم أراضي شبه القارة الهندية، و للهند سواحل تمتد على أكثر من (7000 كلم). تحدها من باكستان و أفغانستان من الشمال الغربي، و الصين و النيبال و بوتان من الشمال، و بنغلادش و ميانمار من الشرق، و في المحيط الهندي تجاورها جزر المالديف من الجنوب الغربي، و سيرلنكا من الجنوب، و أندونيسيا من الجنوب الشرقي، وهي ثاني أكبر البلدان في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين، حيث يزيد سكانها المليار نسمة، كما تحتل المرتبة السابعة العالمية من حيث المساحة |
| **رئيس الدولة** | يراناب موخيرخي. |
| **المساحة** | 3.287.240 كلم² |
| **السكان** | 1.436971.609نسمة |
| **العاصمة** | نيودلهي |
| **المدن الرئيسية** | دلهي، بومباي، كلكتا، حيدر أباد، بنكالورو. |
| **العملة النقدية** | الروبية الهندية |
| **اللغة الرسمية** | اللغة الهندية، الإنجليزية- 17 لغة محلية و أكثر من (1000) لهجة محلية.ذ |
| **الديانة** | الهندوس، المسلمون، المسيحيون، السيخ، البوذيون، الجاين، و آخرون. |
| **التاريخ** | مستعمرة بريطانية، كانت جزء من التاج البريطاني قبل أن تستقل عنها سنها سنة 1947. كما عرفت الهند قيام بعض الحضارات الأولى، التي شهدها العالم القديم، و قامت على أرضها خمس ديانات و هي: الهندوسية، البوذية، الجانية، السيخية. |
| **نظام الحكم** | رئاسي ذو طابع اتحادي |
| **المؤسسات السياسية** | نظام برلماني على شاكلة النظام البريطاني (ويستمنستر) |
| **الحزب الحاكم** | حزب (بهاراتيا جاناتا ) |
| **أهم الأحزاب المعارضة** | حزب المؤتمر الحاكم |
| **الاقتصاد** | يحتل الإقتصاد الهندي المركز العاشر عالميا من حيث تبادل العملات و الرابع من حيث معادل القوة الشرائية. تعتمد في الأساس على الزراعة و على موارد مهمة مثل التعدين و البترول و صقل الماس و الحرف اليدوية و صناعة الأفلام و خدمات التكنولوجيا و المعلومات. |
| **اجمالي الناتج القومي** | 199.3 دولار للفرد |
| | تنتمي الى منظمة الأمم المتحدة و دول الكومنولث، و منظمة التجارة العالمية و مجلس أمن الأمم المتحدة و البنك الإفريقي للتنمية و بنك التنمية الآسيوي و حركة عدم الإنحياز و هي عضو فعال في منظمة شنغهاي و تكتل دول البريكس و غيرها من المنظمات الإقليمية والدولية. |

## الملحق الثاث

**روسيا الإتحادية**

| | |
|---|---|
| **الموقع الجغرافي** | |
| **رئيس الدولة** | فلاديمير بوتين |
| **المساحة** | 400.075.117 كلم² |
| **السكان:** | 144.129.791 مليون نسمة |
| **العاصمة:** | موسكو |
| **المدن الرئيسية** | موسكو، بطرسبرغ، روكوفا |
| **العملة النقدية** | الروبل |
| **اللغة الرسمية** | الروسية |
| **الديانة** | المسيحية، الأرثوذكسية، و الإسلام و البوذية و اليهودية. |
| **التاريخ** | روسيا دولة تقع شمال أوراسيا، ذات حكم جمهوري بنظام شبه رئاسي، تضم (83) كياناتحاديا، لروسيا حدود مشتركة مع كل من النرويج و فنلندا و استونيا و لاتفيا و ليتوانيا و بولندا، و لديها أكبر احتياطات العالم من الغابات و البحيرات التي تحتوي ما يقارب ربع المياه العذبة في العالم. |
| **نظام الحكم** | جمهورية اتحادية شبه رئاسية |
| **المؤسسات السياسية** | الجمعية الإتحادية الروسية، مجلس الإتحاد، مجلس الدوما، المحكمة الدستورية، المحكمة العليا. |
| **الحزب الحاكم** | حزب روسيا الموحدة |
| **أهم الأحزاب المعارضة** | حزب الوحدة، حزب الوطن، عموم روسيا. |
| **الإقتصاد** | منذ انتقال الإقتصاد المركزي و المخطط الى اقتصاد حر تقدم الإقتصاد الروسي وشهد نموا مضطربا، نتيجة ارتفاع أسعار النفط و الغاز الطبيعي كما تملك روسيا موارد طبيعية هائلة خاصة النفط و الغاز الطبيعي زيادة على الحديد و النيكل و الألماس والفوسفات و الفضة و الرصاص و الذهب. |
| **إجمالي الناتج القومي** | 048.19 روبل |
| | تنتمي روسيا الى اتحاد الدول المستقلة و لها مقعد في مجلس أمن الأمم المتحدة، و هي عضو في مجموعة الثماني و منظمة شنغهاي و مجموعة العشرين و بريكس و مجلس أوروبا ومنظمة التجارة العالمية و عدة منظمات أخرى، و تصنف روسيا على أنها قوة عظمى. |

# الملحق الرابع

**جمهورية البرازيل**

| | |
|---|---|
| **الموقع الجغرافي** | البرازيل هي أكبر بلد في أمريكا الجنوبية و هي خامس أكبر بلد من حيث المساحة الجغرافية و أكبر ناطق باللغة البرتغالية. كما لها ساحل يمتد بطول ( 7491 كم). يحدها المحيط الأطلسي من الشرق، و من الشمال فنزويلا و غويانا و سورينام و الإقليم الفرنسي وراء البحار غويانا افرنسية، و من الشمال الغربي كولومبيا، و من الغرب بوليفيا و البيرو و من الجنوب الغربي الأرجنتين و من الجنوب الأرغواي. |
| **رئيس الدولة** | ديلما روسيف |
| **المساحة** | 767.515.8 كلم² |
| **السكان** | 217.204.096 نسمة |
| **العاصمة** | برازيليا |
| **المدن الرئيسية** | برازيليا، ساوباولو، ريوديجانيرو. |
| **العملة النقدية** | الريال البرازيلي. |
| **اللغة الرسمية** | البرتغالية |
| **الديانة** | الكاثوليك، البروتستانت و اليهود و الإسلام و ديانات الهنود الحمر |
| **التاريخ** | كانت البرازيل مستعمرة برتغالية و حصلت على استقلالها سنة 1822 بعد تأسيس امبراطورية البرازيل، تحت حكم ملكي دستوري و نظام برلماني. ثم أصبحت البرازيل جمهورية رئاسية سنة 1889 بعد انقلاب عسكري أعلن على أثره الجمهورية ووضع أول دستور عام 1824. و الدستور الحالي تم تأسيسه عام 1988 و هي جمهورية فدرالية. |
| **نظام الحكم** | جمهورية فدرالية |
| **المؤسسات السياسية** | مجلس النواب ، مجلس الشيوخ، المحكمة الإتحادية العليا |
| **الحزب الحاكم** | حزب العمال |
| **أهم الأحزاب المعارضة** | الحزب الإجتماعي الديمقراطي البرازيلي. |
| **الإقتصاد** | اقتصاد البرازيل سابع اقتصاد عالمي. و في سنة 2012 أصبحت عضوا فعالا في تكتل بريك، و هي أحد اسرع اقتصاد نام في العالم، و قد منحت الإصلاحات الإقتصادية البرازيل اعتراف و تأثير دولي جديد .و يلعب بنك التنمية الوطني البرازيلي دورا هاما في عملية النمو الإقتصادي. و تعتمد البرازيل على الزراعة و صناعة السيارات و الطائرات و المواد الغذائية. |
| **إجمالي الناتج القومي** | 970.12 دولار للفرد |
| | عضو مؤسس في الأمم المتحدة و مجموعة العشرين و تجمع بلدان اللغة البرتغالية، و الإتحاد اللاتيني، و منظمة الدول الأمريكية(مركوسول) و اتحاد دول أمريكا الجنوبية. و تعرف على أنها قوة صاعدة. |

# الملحق الخامس

| جمهورية الصين الشعبية | |
|---|---|
| **الموقع الجغرافي** | تنحدر من هضاب آسيا الوسطى حتى المحيط الهادي. و هي الدولة الأكبر سكانا في العالم. تقع شرق آسيا و يحكمها الحزب الشيوعي الصيني. تتألف من ( 22) مقاطعة و خمس مناطق ذاتية و أربع بلديات تدار مباشرة و هي: بكين، تيانجين، شنغهاي، تشو تغتشينغ . و اثنتان من مناطق عالية الحكم الذاتي هما: هونغ كونغ ، ماكو. يحد الصين( 14) دولة. يحدها شمالا منغوليا و سيبيريا، و غرب جبال الهمالايا و الهند، و جنويا فيتنام و لاوس و بورما، و شرق بحر الصين الشرقي. |
| **رئيس الدولة** | شي جن ينك |
| **المساحة** | 961.695.9 كلم² |
| **السكان** | 1.425.394.655 نسمة |
| **العاصمة** | بكين |
| **المدن الرئيسية** | بكين، شنغهاي، هونغ كونغ، تيانجين، ووهان، شيان، سانيا |
| **العملة النقدية** | اليوان |
| **اللغة الرسمية** | الصينية |
| **الديانة** | البوذية، المسيحية، الإسلام |
| **التاريخ** | الصين من أقدم الحضارات في العالم، حيث ازدهرت في حوض النهر الأصفر. في سنة (1949) حسم الشيوعيونالحرب الأهلية مع الكوميتنانغ و تم تأسيس جمهورية الصين الشعبية بزعامة (ماوتسي تونغ)، و تم اعتماد نظام الحزب الواحد و تأسيس جمهورية شيوعية. |
| **نظام الحكم** | دولة اشتراكية ذات حزب واحد |
| **المؤسسات السياسية** | مجلش الشعب الصيني الكبير، المؤتمر الشعبي العام، المحكمة الشعبية العليا. |
| **الحزب الحاكم** | الحزب الشيوعي الصيني |
| **أهم الأحزاب المعارضة** | لا يوجد لأنها تعتمد نظام الحزب الواحد. |
| **الإقتصاد** | منذ ادخال اصلاحات اقتصادية قائمة على اقتصاد السوق في سنة ( 1978) أصبحت الصين أسرع اقتصادات العالم نموا، حيث أصبحت أكبر دولة مصدرة في العالم وثاني أكبر مستور للبضائع. كما يعد الإقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم، حتى أنه يقال أن القرن الواحد والعشرين سيكون قرن الصين، لأنها حققت انجازات باهرة و في ظرف قياسي، و قد تتجاوز الولايات المتحدة مستقبلا، التي سوف تتفاعل بمخزونها الحضاري مع العالم كله. |
| **اجمالي الناتج القومي** | 352.10 دولار للفرد |
| | الصين عضو دائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة، كما أنها عضو في منظمات متعددة الأطراف، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية و الأبيك و بريكس و منظمة شنغهاي للتعاون و مجموعة العشرين. و تملك الصين ترسانة نووية معترف بها و جيشها هو الأكبر في العالم في الخدمة، مع ثاني أكبر ميزانية دفاع توصف الصين كقوة عظمى. |

# قائمة الجداول


جدول رقم 1 : حصة التبادلات بين المجموعة الاوروبية الاقتصادية ولومي .....43.....

جدول رقم 2: تطور هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 1910–1960 النسبة المئوية .51.....

جدول رقم 3 : تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 1910–1960 .....51.....

جدول رقم 4: البروتوكولات المالية بملايين الايكو .....53.....

جدول رقم 5 : البروتوكول المالي الرابع بملايين إيكو .....57.....

جدول رقم 6 : كرونولوجيا مؤتمرات حركة عدم الإنحياز .....75.....

جدول رقم 7: تطورمفهوم النظام الاقتصادي الدولي الجديد بتوازي مع مفهوم التعاون جنوب /جنوب .82.....

جدول رقم 8 : التوزيع الجغرافي لسكان العالم والمدة المقدرة لمضاعفة أعداد السكان ...96.....

جدول رقم 9: تطورالعلاقات بين البلدان والمناطق المتقدمة والنامية في عامي 1995 و 2010 (النسبة المئوية من التجارة الكلية) .....156.....

جدول رقم 10: الحصة الإقليمية من واردات للمنتجات السلعيةمن إجمالي الواردات من البلدان النامية والبلدان المتقدمة في عامي 1995 و 2010 (النسبة المئوية) .....156.....

جدول رقم 11: تطور قيمة الاستثمارات المباشرة الداخلة إلى مناطق جنوبية أخرى (مليون دولار) .160...

جدول رقم 12: تطور قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من مناطق جنوب إل ىمناطق جنوبية أخرى (مليون دولار) .....161.....

جدول رقم 13: الوردات من سلع الرأسمالية الكثيفة التكنولوجيا والتجارية الحصول عليها من البلدان النامية كنسبة مئوية من إجمالي الوردات بحسب المجموعة الإقليمية. .....163.....

جدول رقم 14: المساعدون اللجنة المساعدة الإنمائية ودول الجنوب المساهمون في التعاون الثلاثي .168.....

جدول رقم 15: الدرس التلخيصي للتجربةالآسيوية في النموالتنمية (1970 – 1995) .173.....

جدول رقم 16: المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية .....177.....

جدول رقم 17: الوردات البينية في جنوب آسيا 1988–1992 ( النسبة المئوية من إجمالي الوردات) .178...

جدول رقم 18: الصادرات داخل منطقة جنوب آسيا 1988–1992 .....178.....

جدول رقم 19: مقدار مساهمات الدول وتوزيع الموارد عليهم في صندوق للتقارب الهيكلي .182.....

جدول رقم 20: اجمالي الإستثمارات العربية بين دول اتحاد المغرب العربي المنفذة .197.....

جدول رقم 21: الناتج المحلي الإجمالي بسعر الصرف لسوق بالمليار دولار .....207.....

جدول رقم 22: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعرالسوق الحالي بالدولار الأمريكيSADC .207.

جدول رقم 23: تصدير السلع والخدمات بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعةSADC .208

جدول رقم 24: نسبة النمو السكاني لمجموعة جنوب افريقية للتنمية. .....208.....

جدول رقم 25: استيرادالسلع والخدمات بالنسبةالمئوية من الناتج المحلي لمجموعة جنوب افريقية للتنمية. .209

جدول رقم 26 : جدول توضيحي لتوقيع اتفاقيات التعاون بين دول الجنوب .....217.....

جدول رقم 27: تطور التجارة بين الصين وآسيا الوسطى من 2001–2010 بالمليون دولار. .233.....

جدول رقم 28: مكانة (ترتيب) الصين في التجارة الخارجية لدول آسيا الوسطى الكبرى في 2010 .234.....

جدول رقم 29 : ترتيب الشركاء التجاريين بين الرئيسين لأمريكا اللاتينية حسب التكتلات الإقليمية. .....238
جدول رقم 30: الاستثمارات الصينية في قطاع النفط العربي .....242
جدول رقم 31 : حصة دول البريكس في التجارة العالمية (%) .....263
جدول رقم 32: حصة دول البريكس في التجارة العالمية "سلع مصنعة وغير مصنعة" .....263
جدول رقم 33: التجارة البينية لدول مجموعة البريكس ومشاركتها في الصادرات الإجمالية للبريكس والصادرات الإجمالية العالمية .....264
جدول رقم 34: التجارة البينية لدول البريكس في 2015 (%) .....264
جدول رقم 35 : الاستثمارات المباشرة الوافدة و المحتفظ بها في دول البريكس مخزون 2015 و التدفقات المتراكمة في الفترة 2005–2015 (% من الإجمالي العالمي) .....265
جدول رقم 36 : مخزون الاستثمارات المحتفظ بها في الخارج في سنة 2012 (بالمليون دولارأمريكي) ...265

# قائمة الأشكال


الشكل رقم 1: درجات التكامل الاقتصادي ..... 144

الشكل رقم 2: مؤسسات رابطة جنوب آسيا للتعاون الجهوي (SAARC) ..... 178

الشكل رقم 3: أجهزة إتحاد المغرب العربي ..... 200

الشكل رقم 4: أجهزة السادك ..... 202

الشكل رقم 5: حرية تنقل الأشخاص ..... 212

الشكل رقم 6: البنية التحتية الإقليمية ..... 213

الشكل رقم 7: الانتاجية التكاملية ..... 214

الشكل رقم 8: التكامل الاقتصادي الكلي ..... 215

الشكل رقم 9: التكامل التجاري ..... 216

الشكل رقم 10: الآليات الرئيسية للتعاون والحوار بين الصين– الآسيان ..... 230

**قائمة المراجع باللغة العربية**

**الكتب:**

**المراجع العامة:**


ا- ابراهيم العيسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1989.

- أحمد بلقاسم، القانون الدولي العام ( المفهوم والمصادر)، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.
- أحمد خروع، حصيلة القانون الدولي للتنمية، محاضرات برنامج السنة الرابعة "ليسانس حقوق"، سلسلة دروس جامعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- أحمد دواد أوغلو ، العمق الاستراتجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل ، دار العربية للعلوم ناشرون ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، الطبعة الثانية ،2011 .
- أسامة المجدوب، العالمية والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001.
- اسماعيل العربي ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المشرق، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر،1974 .
- إسماعيل معراف ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة الأولى،2012.
- أمال حجيج و آخرون، المغرب العربي ثقل المواريث ونداء المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2013،
- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2005.
- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2010.
- جودة عبد الخالق، كريمة كريم، الأمن الغذائي العربي ثنائية الغداء والنفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2015.

- رجب بودبوس وآخرون ، قضايا سياسية ، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته ، الطبعة الرابعة ،2000.
- رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى،2012.
- ساتانيس،خروموشين ، دور الدولة في التحويلات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ، ترجمة دار التقدم،1998.
- سامي عفيفي، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2005.
- سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1988.
- سمير أمين و آخرون، العلاقات العربية الأوروبية ( قراءة عربية نقدية)، منتدى العالم الثالث، مركز البحوث العربية مع التعاون مع دار الأمين النشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.
- سمير أمين و آخرون: العولمة و النظام الدولي الجديد"، سلسلة المستقبل العربي، إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2004.
- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2010.
- عادل احمد حسن، الاتحاد الأوروبي، نموذج التكامل الاقتصادي الإقليمي، دار عزة للنشر والتوزيع، السودان.
- عباس فاضل عطوان، العلاقات السعودية التركية، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.
- عبد الحميد عبد السلام، الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و تداعيتها على العالم، مؤسسة حورس الدولية الإسكندرية، 2013.
- عبد الحي زلوم وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- عبد الرحمن سيري أحمد ، الإقتصاديات الدولية ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،2000.

- عبد السلام جمعة زاقود ، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد،دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013 .
- عبد القادر كاشير، نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد– من منظور الدول النامية– ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995
- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- عثمان بقنيش ، قانون المجتمع الدولي المعاصر ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2012.
- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
- عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، عالم المعرفة: سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984.
- فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الأورومتوسطية رهانات، حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.
- فوزي غربي ، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت الطبعة الثانية ،2011.
- ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، دار الفكر العربي، القاهرة،2014.
- محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2012.
- محمد رفيق أمين حمدان،الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق،دار وائل للطباعة والنشروالتوزيع،عمان،1999.
- محمد سامي عبد الحميد، محمد السعيد الدقاق، قانون التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999.
- محمد سعادي، حقوق الإنسان،دار ريحانة للنشر والتوزيع،الجزائر،الطبعة الأولى، 2002.

- محمد سعد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.
- محمد عبد الستار كامل النصار، دور القانون الدولي العام في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2001.
- محمد عوض الهزايمية، قضايا دولية تركت قرن مضى وحمولة قرن أتى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.
- محمود صالح العادلى ، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2003.
- مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دار الفجر، القاهرة،2006.
- ميشال يونشير، مدخل للقانون، ترجمة محمد أرزقي نسيب، دار القصبة للنشر 2004.
- نزيه مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- نسرين عبد الحميد نبيه، الانفتاح الاقتصادي العالمي وزيادة حركة التبادل التجاري بين الدول، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2012.
- نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الليبية للنشر والتوزيع، الجماهرية العربية الشعبية الإشتراكية العظمى، الطبعة الأولى،2000.
- هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010 .
- هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 .
- ياسين جبار، الشراكة الأورومتوسطية واقع وبفاق إشارة إلى حالة الجزائر،دار المعرفة، الجزائر،2012.

**المراجع الخاصة:**

- أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، التكتلات الاقتصادية الدولية ، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2019.

- إبراهيم الأخرس ، التجربة الصينية الحديثة في النمو هل يمكن الاقتداء بها، إيترك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، الطبعة الأولى،2005.
- اسماعيل صبري عبد الله، ألفاظ ومعان التنمية الشاملة والمطردة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
- إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي للطباعة والنشر القاهرة ، الطبعة الأولى، 2002.
- محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، ص191.
- جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، باتنة ، 2004.
- حازم محمد عتلم، التعاون الاقتصادي لأغراض الإنماء في ضوء الحوار العربي الأوروبي، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة،2006.
- حسن فرج الحويج ، التكامل الاقتصادي الإقليمي والصناعة البتروكيمياوية ، دار جليس الزمان ، عمان ، 2014.
- زينب جابر سالم، الاتفاقيات الدولية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية، 2008.
- سليمان المندرى ،السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1999.
- سماح أحمد فضل ، المشروعات العربية المشتركة ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مكتبة الوفاء القانونية، 2010.
- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة ، مكتبة الوفاء ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ،2001 .
- شكري محمد عزيز، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية ، الكويت ، عالم المعرفة، 1978 .
- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2011.

- صلاح الدين حسين السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية،مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل، الطبعة الأولى،2008.
- عاطف سالم سيد الأهل، العلاقات العربية الصينية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2005.
- عاكف يوسف صوفان ، المنظمات الإقليمية والدولية، دار الحمدي للنشر، الطبعة الأولى،2004.
- عبد القادر رزيق المخادمي، الحوار بين الشمال والجنوب نحو علاقات اقتصادية عادلة، دار الفجر للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2004.
- عبد القادر رزيق الخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- عبد القادر رزيق المخادمي، تكتل دول البريكس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- عبد الكريم جابر سنحار العيساوي ، التكامل الاقتصادي العربي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الطبعة الأولى ،2015.
- فوزي الإخناوى ، دول الجنوب و أزمة الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.
- محمد بوبوش،التكامل الإقتصادي المغاربي والتكتلات الإقليمية الراهنة ، دار الخليج للصحافة والنشر، الطبعة الأولى،2017.
- محمد توفيق عبد المجيد ، العولمة والتكتلات الاقتصادية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 2013.
- محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة، ابن نديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.
- مؤميد أحمد غازي، العلاقات التركية العربية، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.

- هشام الخطيب، العلاقات الاقتصادية العربية الصينية وآفاقها: التحديات في مجال الطاقة والنفط العربي، الحوار العربي الصيني، العرب والصين، آفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة، منتدى الفكر العربي، عمان، 2007.

**ب- المقالات والدوريات:**

- أحمد شعلان ، حروب المياه قادمة شح المياه العذبة يهدد مصير ثلثي العالم ، مجلة العربي ، وزارة الإعلام، الكويت ، العدد668.يوليو ،2014.
- أيان تايلر ، دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا ،دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات عالمية والبحوث الإستراتجية ، ابو ظبي ، العدد63،2007.
- أيمن عبد العاطي، الزعيم الغاني كومي نكروما، مجلة إفريقيا قرتنا، العدد 02، 2013.
- بشيشي وليد،دراسة تحليلية معمقة حول الأزمة المالية العالمية، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، جامعة المسيلة، المجلد02،العدد02،2018.
- بوسفات علي، بلمقدم مصطفى، قراءات في التجربة الهندية الرائدة في صناعة البرمجيات مجلة الاقتصاد المعاصر ،معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المركز الجامعي، خميس مليانة، العدد 04، 2008.
- بوكساني رشيد، ديش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، المجلد 04، العدد 1، 2004.
- خالد بقاص، العلاقات التركية الأفريقية بعد 2002، حكومة تركية جديدة وواقع ثنائي مختلف، مجلة العلوم القانونية و السياسية، جامعة الوادي، المجلد 08، العدد 01، 2017.
- زراولية فوزية، التعاون جنوب–جنوب، السياسة البرازيلية في إفريقيا منذ عهدة سيلفادا لولا، مجلة البحوث السياسية و الإدارية، جامعة الجلفة، المجلد 7، العدد 12، 2018.
- سعيدي سعيد، السياسة الخارجية التركية اتجاه إفريقيا في ظل حزب العدالة و التنمية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد01، 2019.

- سهى حمزاوي، مبادرات التعاون بين المؤسسات والجامعات لبناء قدرات تكنولوجية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة – الدول النامية نمو ذجا–، دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد 10، 2008.
- شريفة كلاع، نحو إعادة تشكيل نظام عالمي جديد و خلق عالم متعدد الأقطاب، الملامح و المؤشرات، و أي دور للصين في ذلك؟ مجلة السياسة العالمية، جامعة "محمد بوقرة بومرداس"، المجلد 03، العدد 02، 2021 .
- شفيعة حداد، الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية– التنافس في السودان نموذجا– ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 06، العدد 10، 2014.
- صديق محمد جوهر، العولمة بين الهيمنة والانحسار، مجلة العربي، الكويت،العدد 661، ديسمبر،2013 .
- صديقي أحمد ، مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي " دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي ، مجلة الباحث جامعة قصدي مرباح ورقلة ، العدد 09 ،2011 .
- الطيف عبد الكريم، دول البريكس شراكة من أجل التنمية و التعاون و التكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 04، 2018.
- عومار بلعربي، دور الصين في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة، مجلة أبحاث قانونية و سياسة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيحل، المجلد 03، العدد 06، 2018.
- ليديا مناعي ، التعاون و الاندماج في الجنوب : دراسة نموذجية لمجلس التعاون الخليجي ( من النشأة إلى 2009) مجلة دراسات حول الجزائر و العالم ، مركز البحوث و الدراسات حول الجزائر و العالم ، العدد 07 ، 2017.
- محمد الأمين وليد طالب، دراسة تحليلية لظاهرة العدوى الأزمات المالية حالة الأزمة العالمية 2007–2008، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، جامعة تمنراست، المجلد08، العدد01، 2019.

- محمد أوزكان ، من القول إلى الفعل "العلاقات التركية الإفريقية وتحليلها 1998-2015 : في الانفتاح التركي على القارة السمراء ، رؤية تركية ، العدد4 ، 2015.
- نور الدين شنوفي، الشراكة وسيلة مشجعة على الاستثمار الأجنبي، مجلة العلوم التجارية ، المعهد الوطني للتجارة، العدد 09، 2009.
- وجدي عبد الفتاح سواحل، حقائق ومبادرات توظيف العلوم والتقانة لمحاربة الفقر والبطالة في الوطن العربي، مجلة العربي، وزراة الإعلام، الكويت، العدد678،2015 .
- ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكتلات الاقتصادية الإقليمية في البلدان النامية ( دراسة حالة الكوميسا، مجلة الباحث، جامعة قصدي مرباح ورقلة، المجلد 10 العدد 10.
- يعقوبي محمد، زايد ن محمد، التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب بين معالم تطور اقتصاديات الجنوب واتجاهات تشكل الجغرافيا الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، جوان 2016.

**ت- المذكرات التخرج :**

- يعقوبي محمد، آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.
- رياش سهام، الاستثمارات العربية المباشرة البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم و التسيير، جامعة الجزائر03، 2015.

**ث- المواثيق الإعلانات:**

- ألما آتا 1978 : الرعاية الصحية الأولية، تقرير المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية، ألما آتا، الإتحاد السوفيتي 6-12 سبتمبر 1978،جنيف، منظمة الصحة العالمية ، 1978.
- الأمانة العامة لتجمع الأندين، التبادل التجاري و الولايات المتحدة الامريكية و التبادل التجاري بين تجمع الأندين، سنة 2005.
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية.

- تقرير صندوق النقد الدولي ، الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي مصدرا للنمو لم يستغل بعد، إدراة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2018.
- قرار جمعية الصحة العالمية، (24-33)، بشأن الصحة للجميع، 2000.
- قرار جمعية الصحة العالمية (34-36)، لتوفير الصحة للجميع، 2000.
- الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، القرا ر رقم 3202، الدورة السادسة، المؤرخ في 05/01/ 1974، بشأن برنامج عمل من" أجل"إقامة نظام اقتصادي دولي جديد".
- الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، القرا ر رقم 3202، الدورة السابعة الخاصة ، المؤرخ في 05/01/ 1974، المتعلق بتنفيذ برنامج عمل من " أجل"إقامة نظام اقتصادي دولي جديد".
- الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ،القرار رقم 3281 الدورة (XXIX) ، المؤرخ في 1974/12/12، المتعلق بميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول.
- الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، القرا ر رقم 3362، الدورة السابعة، المؤرخ في 09/18/ 1975، المتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( 2013)، طرائق وإجراءات التعاون الدولي في قضايا المنافسة التي تشمل أكثر من بلد، ، جنيف، تموز/يوليو 2013.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، تقرير التكنولوجيا الابتكار 2012، الابتكار و التكنولوجيا و التعاون فيما بين بلدان الجنوب ، استعراض عام ، نيورك وجنيف، 2012.

**ج- المداخلات في الملتقيات العلمية:**

- أيمن السيد شبانة، الدولة القائد ودورها في التكامل الإقليمي على ضوء تجربيي الصادك والإيجاد، أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الإفريقية ، التكامل الإقليمي في إفريقيا رؤى وآفاق، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 16-17 أبريل ،2005.
- مقدم عبيرات مقدم، التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة ورقة قدمت في ندوة، أعمال المؤتمر الدولي، التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 29-30 ماي 2005.

- نادين بيكودو، العلاقات العربية الأوروبية 1945-1991، مترجم، أعمال الندوة المصرية الفرنسية: الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991-2003، مركز البحوث الدراسات السياسية، القاهرة،14-15 يناير2004.

**د- مواقع الأنترنيت باللغة العربية :**

- إيهاب زكريا، "المعادلة الصفرية" النظرية الاقتصادية التي تؤرق الاستقرار العالمي، على الموقع الإلكتروني http//www.vetoyate.com
- اجماع بكين ، موقع ويكيبيديا على شبكة الإنترنت http://en.m.wikipedia.org
- انجازات مجلس التعاون الخليجي ، على الموقع الإلكتروني http://www.gcc-sg.org/ site
- موقع المجموعة http://www.g.77.org.77 تاريخ الإطلاع 2020/06/10.
- موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة www.wikipédia.org، تاريخ الاطلاع 2020/08/21.
- محمد الأمين مقروايا لوغليسي،الصعود التركي في آسيا الوسطى، الواقع والأمال، على الموقع الإلكتروني نظرات مشرقة، natharat mouchrika.net .
- موقع الرابطة على شبكة الأنترنت،www.saarc.org .
- محمد حسن يوسف، اين اجماع واشنطن من الأزمة المالية الحالية؟ موقع http://www.saaid.net/doat/hasan/ma.htm.

**المراجع باللغة الأجنبية**

## 1- Ouvrages généraux par ordre alphabétique :

- Abderrahmane Remili, Tiers-Monde et Emergence d'un Nouvel Ordre économique international, office des publications universitaires, Alger, 1975.
- Arezki Ighemat, les Grands Dossiers Du Nouvel Ordre Economique International, office des publications universitaires, Alger.1986.
- Azzouz Kerdoun, la sécurité en méditerrané défis et stratégies, éditions publisud, Paris, 1995.
- Bruno Hellendorff, la relation chine-Asian au cœur du nouveau multilatéralisme Asiatique, Ouvrage Collectif dirigé par Tanguy de Wilde d'Estmael, Tanguy Strue de Swieland, la Chine sur la scène internationale vers une puissance responsable ? P.I.E Peter Lang, Bruxelles, 2012.

- Claude chancel, Eric charles Peilberg, le monde chinois dans le nouvel espace mondial, presses universitaires de France, 2éme éditions, 2008.
- Claude Giallard, les communautés européennes, les organisations africaines et l'emergence d'un nouvel ordre international, Société Nationale d'edition et de la diffusion, Alger, Tome II, 1987.
- Dominique Carreau, Patrick juillard, Droit International Economique, 4éme édition, Delta ,1998.
- Jean-Marc Siroen, La Régionalisation de L'economie Mondiale, La découverte, Collection « Repères », Paris ,2004.
- Makhtar Diouf, Co-Developpement ou Gestion du Conflit ?, Ouvrage Collectif dirigé par Samir Amin, « Afrique Exclusion Programmée ou Renaissance », Maisonneuve & Larose, 2005.
- Mario Bettati ; .le Nouvel Ordre Economique International, que je ?, editions Dahlab, 1985.
- Mauricio Angel Morales, chine-Amerique latine une relation au dela des matières premières et des Relation énergitiques, Ouvrage Collectif dirigé par Tanguy de Wilde d'Estmael, Tanguy Strue de Swieland, la chine sur la scene internationale vers une puissance responsable ? P.I.E Peter lang Bruxelles, 2012.
- Otmane Bekenniche, la coopération entre l'union europeenne et l'Algerie l'accord de l'association, office des publications universitaires,Alger,2006.
- OtmaneBekenniche, le partenariat Euro-méditeranée, les enjeux, office des publications universitaire, Alger ,2011.
- Phillippe braillard-mohammad-Reza Djillali, Tiers-monde et Relations Internationales, Paris Masson, 1984.
- Pierre Lampué, Droit d'autres-Mer et de coopération, Dalloz, 4 éme edition, Paris, 1969.
- Riadh Bouriche, les relations internationales en quelques contributions, édition elamia, Alger,2012.
- Tanguy Struye de Swielande, soft power le nouveau cheval de bataille chinois, Ouvrage Collectif dirigé par Tanguy de Wilde d'Estmael, Tanguy Strue de Swieland, la chine sur la scène internationale, P.L.E Peter Lang, Bruxelles, 2012.
- Tanguy struye de Swielande, la chine en Afrique priorité aux intérêts économiques, Ouvrage collectif dirigé par Tanguy de Wilde d'Estmael, Tanguy Strue de Swieland, la chine sur la scène internationale vers une puissance responsable ? P.I.E Peter Lang, Bruxelles, 2012.
- Thierry Kellner, la chine et la « grande Asie centrale » dans la période post 11 septembre. Ouvrage Collectif dirigé par Tanguy de Wilde d'EstmaelStrue de Swiland, la chine sur la scène internationale vers une puissance responsable ? P.I.E Peter lang Bruxelles, 2012.

- Thomas Renard, vers un monde multipolaire perspectif économique, commercial et politique sur l'émergence des Bric, ouvrage collectif dirigé par Tanguy de Wilde d'Estmael, Tanguy Struye de Swieland, la chine sur la scène internationale vers une puissance responsable, P.I.E Peter Lang, Bruxelles, 2012.

- **Ouvrages spéciaux par ordre alphabétique :**

- Abdelkader Sid-Ahmed, Nord-Sud les Enjeux, office des publications universitaires, Alger.1983.
- Ahmed Mahiou, « le cadre juridique de la coopération sud-sud », RCADI, Tome 241, IV, 1994.
- Audrey Lauriello, l'enjeu du régionalisme dans les relations entre les pays émergents : le cas du Brésil et de l'Afrique du sud, Ouvrage collectif dirigé par Santander Sébastian, Relations internationales et régionalisme entre dynamiques internes et projections mondiales ,2012.
- Azzouz Kerdoun, la cooperation arabo-africaine Dimensions et Perspectives, office des publications universitaires, Alger.1987.
- Edmond Jouve, Relations Internationales du tiers Monde, 2éme edition augmentée Berger-Levrault, paris, 1979.
- Giovanni MolanoGruz, la communanté andine : trajectoire d'un processus latino Américan d'intégerationregionale, Ouvrage Collectif dirigé par sebastiensantander, Relations internationales et régionalisme entre dynamiques internes et projections imondiales, Presses universitaires de liège, 2012.
- Hein Marais, l'intégration Regionale en Afrique Australe, Ouvrage Collectif « exclusion programmée ou Renaissance, sous la direction de samir Amin, Maisonneuve & Larose.2005
- Olivier Mbabia, les Relations Internationales sud-sud : entre continuité et rupture idiologique, Ouvrage Collectif dirigé par Maurice Demers et Patrick Dramé, « Tiers monde post colonial », les presses de l'université de montéral, 2014.
- Robert Charvin, Les Tiers Mondes Du Sud aux Suds Panorama. Critique, Editions Publisud., Paris, 2013.
- Salah Lebdoui, L'OPAEP et le tiers monde une experience Sud-Sud, office des publications Universitaires, Alger, 1987.
- Sebastien Santander, Invariances et ruptures dans le Mercosur, Ouvrage Collectif dirigé par sebastiensantander, Relations internationales et régionalisme entre dynamiques internes et projections mondiales, presses universitaire de Liege, 2012.
- Sophie wintgens la coopération sud-sud : le cas de la chine en Afrique et en Amérique latine, Ouvrage Collectif dirigé par Sophie Wintgens et Xavier

Aurégan, les dynamiques de la chine en Afrique et en Amérique latines enjeux, défis et perspectives, Académia, L'Harmattan, 2019.

- Sylvie Brunel, le sud dans la nouvelle économie mondiale, presses universitaire de France, 1'ere édition, 1995.
- Tenier Jacques, L'Asie du sud entre desintégration et intégration régionale, Ouvrage collectif dirigé par sebastiensantander, Relations internationales et régionalisme entre dynamiques internes et projections mondiales, presses universitaire de Liege, 2012.
- Vincent eiffeling, la chine et le Moyen-Orient entre soft power, réalisme politique et pragmatique économique, Ouvrage Collectif dirigé par Tanguy de Wilde d'Estmael, Tanguy Struye de Swieland, la chine sur la scène internationale vers une puissance responsable ? P.I.E peterlang. Bruxelles. 2012.

## 2- ARTICLES :

- Abderrahmane Mebtoul. Le Maghreb dans son environnement Régional et International la coopération EEHKD europe/Maghreb face aux mutations géostratégiques mondiales, Note de l'ifri, avril, 2011.
- Ahmed Mahiou, la place du droit dans la coopération sud-sud, Annales de L'université d'Alger, , volume 2, n°1, 1987.
- Ahmed Mahiou, la coopération sud-sud, limites du discours unitaire.In Tiers Monde, volume 24, n°96. 1983.
- Ali Toudert, la crise économique de 2008 et la leçon des années 1930,Revue des sciences commerciales, INC.,n° 9, juillet, 2009.
- Amir Benelmadjat, Blocage du dialogue Nord-Sud, Raisons Apparentes, Afric éco, , n°2, janvier, 1986.
- Ananya Miorkerjee Reed, La Saarc : de l'etatisme à l'économie ?, Revue Etudes Internationales, Quebec, Volume 29,n°1,1998.
- Aurélie Leroy, l'inde, « superpuissance », Note d'Analyse, centre tricontinental louvain- la Neuve –Belgique, 2011.
- Azzam Mahjoub, l'intégration régionnale sud-sud une perspective compartive monde arabe- Amerique du sud, PAPERSIEMed, Edition institut européen de la méditerranée, Mars, 2008.
- Bruno de conti, celio Hiratuka, le dialogue économique chez les Brics : Potentiel et défi, CNRC Editions, Hermes, Revue Hermés, , n° 79,2017.
- Ezgi Yaziciogle, Roméo saa Ngouna, les Relations Turco- Africaines :quel bilan en 2020 , Centre Africain D'etudes Internationales Diplomatiques Economiques et Stratégiques,30 avril,2020.

- Guira Amor, Benamier Djamel, la coopération sud-sud en tant que cadre conceptuel de la coopération économique Algérie-Afrique, la Revue d'enseignant chercheur des études politique et juridiques vol 05, n°1, 2020.
- Hadhri Mohieddine, la grande zone arabe de libre echange et prespective d'inégration in sud – sud en méditerranée, seconde conférence du FEMISE, Marseille, 2001.
- Hamid Bali,la dégradation du triple A avatar de la crise , Revue des sciences commerciales.EHEC ,Alger, n° 14, juin.2012.
- Hanse gilbert mbeng Dang, Arlette EtoaNdende et paulmpakeNyeke, la chine en Afrique : prédatrice ou partenaire ! essai d'analyse historique in c.christiantsalatasla, L'Afrique dans le monde contemporain entre émancipation, néocolonialisme et recolonisation, l'harmattan.paris.2014.
- Iknicoff Moise, Nathan Héléve, Autonomie collective et multinationales : le pacte andin. In : tiers-monde, La coopration sud-sud. Etat et perspective, tome 24, n° :96 .1983
- Jean Touscoz, évaluation de la coopération Nord – Sud « l'évaluation de la coopération nord- sud, exemple de coopération entre pays francophones, Paris, économia.
- Kamel Djebari, les effets de la crise financière sur le flux des investissements etrangères direct (IED) vers les pays en développement,.la Revue des sciences commerciales, INC.,n° 9, juillet 2009.
- Milhorance de Castro Carolina, la politique extérieure sud-sud du Brésil de L'Aprés Lula, quelle place pour l'Afrique? Afrique contemporaine, /14, n° 248,2013.
- Moizard, thierry Montalieu, l'evolution du partenariat UE-ACP de Lomé à Cotonou : de l'excpetion à la normalisation, Revue mondes en developpement.volume.32, 2004, n°128.
- Nicolas Badalassi, deux exemples d'apports méthodologiques à l'histoire de la guerre froide : l'enquete du sociologue,la modélisation de l'économiste, Centre Interuniversitaire d'Etudes hangroises et Finlandaises, université sorbonne nouvelle-Paris3, Cahiers de la nouvelle Europe,n°17,l'harmattan.2012.
- Philippe Braillard Et Mohammad -Reza Djalili, les organisations internationales du tiers monde : vers l'élaboration d'un nouveau cadre d'analyse, Etudes Internationales, n°3, volume 16,1985.
- Raphael Porteilla, l'intégration de l'Afrique du sud dans les Bric opportunités et risques, Recherches internationales, n° 91, juillet – septembre 2011.
- Tagraret Yazid expérience du marché commun de l'Afrique orientale et australe en Tant que modele pour les blocs économique régionaux, Revue etudes économiques, centre de recherche el bassira, vol 20, n°2.

- Tenier Jacques, L'association pour la coopération Régionale en Asie du sud : une intégration régionale improbable, Revue Etudes Internationales Quebec, volume 37, n°4, décembre 2006.

**3- Les rapports :**

- Buenos Aires ( 1978) plan of action for promoting and implementing technical cooperation among developing countries .new york, special unit for.p.9.
- CEA-AN, L'Afrique du Nord et la cooperation sud-sud dans un context de gouvernance régionale, Rapport de la comission economique pour l'Afrique, Bureau pour L'Afrique du nord, Rabat, 2011.
- CNUCED : coopération sud.sud dans le domaine des accords d'investissements, études de la CNUCED sur les politiques d'investissements au service du développement, Nations Unies new York et Geneve, 2005.
- Document final de Nairobi 2009 adopté par la conférence de haut niveau des nations unies sur la coopération sud-sud, Résolution adoptéé par l'Assemblée générale des nations unies.A/RES/64/222.
- OCDE, Rapport coopération pour le développement 2014, le dynamisme croissant de la coopération sud-sud, Paris, 2015.
- PNUD, Rapport sur le développement humain 2013, l'essor du sud : le progrès humain dans un monde diversifie, programme des Nation Unis pour le développement, new work, 2013.
- Rapport OCDE/ PNUD, Vers une coopération pour une développent plus efficace, OCDE, 2014,
- The Reality of Aid, Rapport spécial sur la coopération sud-sud, la coopération sud-sud : un défi pour le système d'aide ? Philippines, Ibon Books, 2010.
- United Nations Conference on Trade and development (UNCTAD) South-South cooperation: Africa and the news forms of development partnership: New-York, Geneve, United, nation publications.

**4- THESES :**

- Carlos Eduardo Cortez, la coopération sud-sud du Mexique au sein de la nouvelle configuration internationale pour le developpement post-2015, Thèse de doctorat, en sciences economiques, université Paris-saclay, juin, 2016.
- Elodie Brun, le changement international par les relations sud-sud les liens du Brésil, du Chiliet duvenezeula avec les pays en développement d'Afrique, d'Asie, et du Moyen-Orient, Thèse de doctorat, sciences politiques, Relations internationales, IEP Paris.
- Fodé salions Touré, la coopération de l'Afrique avec les pays « Brics » une troisième voie pour le développement de l'Afrique, Mémoire présenté comme exigence partielle de la Maitrise Sciences politiques, université du Québec Montréal, 2013.

**5-interventions dans des conferences**
**Rencontres et journées d'etude :**

- Chahba Bouzar, fatimaTareb, Mondialisation et intégration régionale par les IDE et le transefert d'une technologie cas de L'Algérie, Actes du colloque international : intégration régionale et Mondialisation quels impacts sur les économies du Maghreb, Université Oran 11-12 octobre. 2008.

## 6- LES SITES WEB :


- Addressing Development challenges in southern Africa.OECD-SADC Policy Brief, juin 2015, paris : OCDE, au Site : https : www.oecd.org.inv pdf.
- Comission de l'union Africaine, Rapport Banque Africaine de développement, comissioneconomique pour l'Afrique, 2019, Indice de l'intégration régionale, au Site : https//au.int/sites/défaut/files/document/pdf.
- Dimitri Uzunidis« les pays en développement face au « consensus de Washington » histoire et avenir » au Site : http://www.diplomatie.gouv.fr/
- EMMA Vacquier, Inde Amérique latine vers une coopération sud-sud, au site : https:// perspective, usberb500, serviet> BM Analyse.
- Florian vinson, l'impact de l'ascension chinoise en Amérique latine et caraibes (ALC) ! Note,, au Site : http:// www bsieconomiccs.org/.
- Folashadé Soulé- Kohndou, « coopération sud-sud et lutte contre la pauvreté : le cas du forum IBSA (Inde-Brésil-Afrique du sud », CERISCOPE Pauvreté, 2012, au Site : http : // ceriscope sciences.po.fr/pauvreté/content/port 4/ coopération transrégionale – et lutte contre la pauvreté – le cas du forum – IBSA.
- François polet, Retour d'un perspectif sud-sud contexte stratégies et portée, au Site : www.altermfo.org.revue, alternative sud.
- Indice de l'intégration Régionale, au site : https : www.integrate.qfrica.org.
- La SADC lance la zone de libre echange, au Site : https://ww.sardc.net sadctoday, document.pdf.
- Marco.A.Marzo, Alfredo.L, Biaggio et Anac.Raffo, coopération nuclaire en Amérique du sud : le système de garanties commun du Bresil et de l'Argentine, au Site : https : www.idea.org,sites, defaults files.
- Objectifs de la SADC, disponible sur le site : https : www.sadc.in .
- -Pauline lacour, Pauline Quinebeche, L'ASEAN, une région au cœur des convoitises indiennes et chinoises ? Accomex, 2014, au Site : natins-emergentes.org.
- Plan de developpement stratégique indicatif Régional (RISDP), au Site:https : www.sadc.int< .
- ACP.D Accord d'Arusha signé le 24 septembre 1969, au Site : https : www.itu.int>WTCD Document PDF.

- Traité Instituant la communauté de developpement d'Afrique Australe, au Site :https://www.wipo.int>textedetail.
- Déclaration de Brasilia fondatrice du forum de dialogue IBSA, au Site: http:// www.IBSA-trilateral.org .
- www. mercosur.int.
- http://www.animaweb.org

**مراجع أخرى:**

- فرنسو جورج درفوس، رولان ماركس، ريمون بودوفان، موسوعة تاريخ أوروبا العام عام 1789 حتي أيامنا، منشورات عويدات ،بيروت، باريس،الطبعة الأولى،1995.
- Petit larousse illustré,.Maison d'edition Larousse, paris ,1991.

## فهرس المحتويات


**إهـــــــداء** ..... **1**

**شكروتقدير** ..... **2**

**قائمة الاختصارات** ..... **3**

**باللغة العربية:** ..... **3**

**مقدمة** ..... **6**

**الباب الأول: ظهور التعاون جنوب / جنوب** ..... **15**

تمهيد: ..... 15

**الفصل الأول :واقع العلاقات الدولية الاقتصادية (شمال – جنوب)** ..... **16**

المبحث الأول:أسس التعاون الدولي ..... 16

المطلب الأول: ماهية التعاون الدولي ونطاقه ..... 16

أولا: التعاون الدولي الحكومي ..... 17

ثانيا: التعاون الدولي غير الحكومي: ..... 17

ثالثا: محاورالتعاون الدولي: ..... 17

المطلب الثاني: دور العامل الاقتصادي في تطوير مفهوم التعاون الدولي ..... 18

أولا : أهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية : ..... 18

ثانيا : التخصص في العمل الدولي : ..... 19

ثالثا: الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين الدول: ..... 20

المطلب الثالث: التعاون الاقتصادي الدولي في إطار الأمم المتحدة وخصائصه ..... 21

أولا :تشكيل جهاز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ..... 21

ثانيا: سمات وخصائص التعاون الاقتصادي في ميثاق الأمم المتحدة: ..... 22

ثالثا : التعاون الاقتصادي كهدف من أهداف ميثاق هيئة الأمم المتحدة ..... 23

المبحث الثاني: حقيقة الحوار بين الشمال والجنوب ..... 25

المطلب الأول: الحوار شمال–جنوب تعاون أم صراع ؟ ..... 25

أولا : أوضاع الدول النامية ..... 26

ثانيا:المطالب السياسية ..... 27

ثالثا:المطالب الاقتصادية ..... 28

رابعا: تناقضات قانون العلاقات الدولية : .....28.....
المطلب الثاني :التسلسل التاريخي لمؤتمرات الحوار بين الشمال والجنوب .....29
أولا: المؤتمر الأمم المتحدة الأول حول التجارة والتنمية .....29
ثانيا: مؤتمر الجزائر .....30.....
ثالثا: الدورة الخاصة السادسة العامة للجمعية العامة ..30.....
رابعا: مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية .....30.....
خامسا: مفاوضات باريس .....32.....
المطلب الثالث: الدعوة لتنمية الجنوب المتخلف من خلال نظام عالمي جديد .....34
أولا: المسؤولية التضامنية للمجتمع الدولي .....35.....
ثانيا : نقل التكنولوجيا لدول الجنوب " تراث مشترك للانسانية " .....37.....
ثالثا: إصلاح النظام الدولي .....38.....
المبحث الثالث : التعاون شمال_جنوب .....39.....
المطلب الأول: اتفاقيات التعاون السوق الأوروبية المشتركة مع دول **(ACP)** .....39
أولا : اتفاقيات يايوندي (1963-1969) .....40.....
ثانيا: إتفاقية أروشا .....41.....
ثالثا: اتفاقيات لومي .....41.....
رابعا : حصيلة ورهانات اتفاقيات السوق الأوروبية المشتركة ودول **(ACP)** .....44
المطلب الثاني: اتفاقيات التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول المغرب العربي .....46.....
أولا: اتفاقيات التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول المغرب العربي .....46
ثانيا: الطابع الخصوصي للعلاقات بين المجموعة الأورويبة الجزائر .....48.....
ثالثا: ميادين التعاون بين المجموعة الاقتصادية ودول المغرب العربي .....52.....
المطلب الثالث: اتفاقيات التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول المشرق العربي: .....54.....
أولا: اتفاق التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع لبنان: .....54.....
ثانيا: اتفاق التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و مصر: .....54.....
ثالثا: اتفاق التعاون التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و سوريا: .....55.....
رابعا : اتفاق التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و الأردن : .....55.....
رابعا: حصيلة ورهانات اتفاقيات التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة ودول العربية 56
المطلب الرابع: مآل التعاون العربي- الأوروبي .....58.....

أولا: انطلاق الحوار العربي الأوروبي .....58.....
ثانيا: تطور الحوار العربي الأوروبي .....60.....
ثالثا: تطابق الحوار العربي الأوروبي .....62.....
**الفصل الثاني: الجوانب القانونية والتأسيسية للتعاون جنوب – جنوب.** **64**.....
المبحث الأول : نشأة الركائز المؤسسية الداعمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب 64..
المطلب الأول: المؤتمرات العالمية المؤسسة للتعاون ين بلدان الجنوب على المستوى الدولي .....65.....
أولا: انعقاد مؤتمر "باندونغ" .....65.....
ثانيا :مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني بين دول الجنوب 68.....
ثالثا: مؤتمر الأمم المتحدة العالي المستوى حول التعاون جنوب–جنوب بنيروبي 70....
المطلب الثاني : نشأة الهيئات الدولية الداعمة للتعاون جنوب–جنوب: .....72.....
أولا: دور حركة عدم الانحياز في دعم التعاون جنوب–جنوب: .....72.....
ثانيا: دور مجموعة لـ 77 في دعم التعاون جنوب–جنوب .....76.....
ثالثا : دور الإنكتاد في مجال التعاون جنوب – جنوب .....77.....
المطلب الثالث:القرارت الأممية الداعمة للتعاون جنوب/جنوب .....79.....
أولا: حملة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد بالتوازي مع التعاون جنوب/جنوب: 79....
ثانيا : ميثاق الحقوق والواجبات الإقتصادية .....83.....
ثالثا :إسهامات القانون الدولي للتنمية في دعم دول الجنوب : .....84.....
رابعا : إعلان الأمم المتحدة حول الحق في التنمية .....85...
المبحث الثاني: إستراتجية التعاون بين دول الجنوب .....86..
المطلب الأول: الاعتماد الجماعي على الذات بين دول الجنوب كبديل للتبعية 87.....
أولا: تحليل مضمون ظاهرة التبعية .....87.....
ثانيا: ماذا يعني الاعتماد على الذات؟ .....89.....
ثالثا: ضرورة توجه الدول الجنوب نحو الاعتماد الجماعي على الذات .....90.....
رابعا: تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات .....91.....
المطلب الثاني: أساسيات الاعتماد على الذات .....94.....
ثالثا:إعادة هيكل القطاع الزراعي: .....97.....
رابعا:تحسين الخدمات الصحية .....100.....
خامسا:الصرف الصحي .....102.....

سادسا:العمالة والتنمية .....103.....
سابعا:القضاء على الأمية ورفع المستوى التعليمي ..104.....
ثامنا:إقامة البنية التحتية المساندة .....105.....
المطلب الثالث: متطلبات نجاح الإستراتجية الاعتماد الجماعي على الذات على الصعيد الإقليمي .....106.....
أولا: إشكالية التخصص وتقسيم العمل .....106.....
ثانيا: إشكالية التفاعل مع الخارج .....107.....
ثالثا: فك الارتباط بين المركز والأطراف .....107.....
المبحث الثالث: وظيفة القانون في التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب .108.....
المطلب الأول: رؤية الدول النامية إلى العامل القانوني في إقامة علاقاتها (الدوافع، والمواقف) .....108.....
اولا :تحديد القانون المنظم للعلاقات الاقتصادية جنوب–جنوب: .109.....
ثانيا: مواقف ودوافع دول الجنوب تجاه الالتزام بالعنصر القانوني في علاقاتها الاقتصادية .....110.....
ثالثا: مصدر قواعد التعاون الإقتصادي جنوب /جنوب .113.....
رابعا : الصيغة القانونية المعتمدة في التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب .115.....
المطلب الثاني :إمكانية تحقيق الدول النامية لتكتل كالنموذج الأوروبي .120.....
أولا: مسيرة الاتحاد الأوروبي .....120.....
ثانيا : الاستقرار السياسي لدول المجموعة الأوروبية .122.....
ثالثا : دور القانون في تشكيل الاستقرار الداخلي لدول المجموعة الأوروبية .122.....
المطلب الثالث : مامدى مطابقة النموذج الأوروبي على واقع الدول النامية ؟ .125...
أولا : واقع الدول النامية وانعكاساته على تحقيق تكتل كالنموذج الأوروبي .126.....
ثانيا : الشروط الواجب توفرها لتحقيق تكتل كنموذج الأوروبي .128.....
المطلب الرابع: مستقبل التعاون الاقتصادي بجنوب–جنوب في ظل المرحلة الانتقالية130
أولا : التحديات التي تواجه الدول النامية في مسارها التعاوني: .130.....
ثانيا: آليات تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب .131.....
ثالثا: فعالية القانون الدولي في دعم التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب: .133.....
**الباب الثاني :التكامل الاقتصادي بين دول الجنوب آلية فعالة لتحقيق التنمية الإقتصادية 136**
**الفصل الأول: التعاون الاقتصادي جنوب – جنوب و آفاقه المستقبلية .137.....**

المبحث الأول: مفهوم التعاون الاقتصادي جنوب/جنوب: .....137.
المطلب الأول :التعاون الاقتصادي الاقليمي وأشكاله .....137.
أولا : تحديد ما المقصود بالتعاون ؟ .....138.....
ثانيا: أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي: .....140.....
المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي .....142.....
أولا: سلم التكامل الاقتصادي الاقليمي .....142.....
ثانيا: الفرق بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي الإقليمي .....145.
ثالثا :المواءمة القانونية والتشريعية: .....146.....
المطلب الثالث: ماهية التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب ومبادئه .....147.
أولا: تعريف التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب: .....147.....
ثانيا :مبادئ التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب .....149.....
ثالثا: إيجابيات وسلبيات التعاون الاقتصادي جنوب – جنوب .....151.
المبحث الثاني: مجالات التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب: .....153.
المطلب الأول: التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التجارة .....153.
أولا: تطور التبادل التجاري بين دول الجنوب .....153.....
ثانيا: أهمية التبادل التجاري جنوب–جنوب ودوره في تعزيز التعاون الإقليمي: ..157.
المطلب الثاني: التعاون جنوب–جنوب في مجال الاستثمارات الأجنبية: .....158.
أولا: أهمية الاستثمارات الأجنبية جنوب–جنوب: .....158.....
ثانيا: البعد التنموي في الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار جنوب–جنوب: .....159.
ثالثا: ارتفاع التدفقات الاستثمار جنوب–جنوب: .....160.....
المطلب الثالث: التعاون جنوب– جنوب في المجال التكنولوجي. .....161.
أولا: وضع الدول النامية في النظام التكنولوجي الدولي .....161.
ثانيا: تطور التبادل التكنولوجي بين دول الجنوب .....163..
المطلب الرابع :حدود التعاون الإقتصادي جنوب–جنوب .....165.
أولا:العوامل الداخلية .....165.....
ثانيا: العوامل الخارجية .....166.....
ثالثا: تبني دول الجنوب نموذج التعاون الثلاثي .....167.....
المبحث الثالث: التكتلات الاقتصادية بين دول الجنوب .....170.
المطلب الأول: التجمعات الاقتصادية بين دول الجنوب في القارة الآسيوية .....170.
أولا: رابطة دول شرق آسيا "الأسيان" .....170.....

ثانيا : رابطة جنوب آسيا للتعاون الجهوي : **South Asian Association For Regional Coopertaion Saarc** .....174.....
المطلب الثاني: التجمعات الاقتصادية بين دول الجنوب في أمريكا اللاتينية .....179.
أولا: السوق المشتركة للجنوب "الميركوسور" **(Marché commun du Sud)** 180.
ثانيا: تجمع الأندين **(Andean Community)** .....183..
المطلب الثالث : التكلات الإقتصادية بين دول الجنوب في العالم العربي .....186.
أولا : مجلس التعاون الخليجي : **(GOLF Coopération council)** .....187.
ثانيا: اتحاد المغرب العربي .....193.....
المطلب الرابع : التجمعات الإفريقية جنوب/جنوب .....201...
أولا : المجموعة الجنوب افريقية للتنمية ( **The southerm African Developement community SADC**) .....201....
ثانيا: السوق المشتركة لشرق و جنوب افريقيا ( الكوميسا) **COMESA** .....209.
**الفصل الثاني: صعود الإقتصادات الناشئة و اندماجها في الاقتصاد العالمي 222....**
المبحث الأول : دراسة بعض التجارب الدولية الرائدة في تفعيل التعاون الاقتصادي جنوب–جنوب .....222.....
المطلب الأول: التجربة الصينية .....223.....
أولا: تقييم التعاون الصيني – الإفريقي .....223.....
ثانيا : تقييم التعاون الصيني في القارة الأسيوية .....228....
ثالثا : تقييم التعاون الصيني مع دول أمريكا اللاتنية .....235.
رابعا: تقييم التعاون الصيني– العربي .....240.....
المطلب الثاني:التجربة التركية .....243.....
اولا : تقييم التعاون التركي الإفريقي .....243.....
ثانيا : تقييم التعاون التركي الأسيوي .....248.....
ثالثا: تقييم التعاون التركي العربي .....248.....
رابعا: تقييم التعاون التركي مع دول أمريكا الجنوبية .....250..
المبحث الثاني: التحالفات الإقتصادية الناشئة من الجيل الثاني .....251.
المطلب الأول: منتدى حوار إبسا**IBSA** .....252.....
أولا: تأسيس منتدى حوار إبسا .....252.....
ثانيا: أهداف منتدى حوار إبسا .....254.....

ثالثا: الإنجازات الإقتصادية للمنتدى حوار إبسا .....255.....
المطلب الثاني: تجمع البريكس .....258.....
أولا: تأسيس تجمع البريكس .....258.....
ثانيا: أهداف تجمع البريكس .....261.....
ثالثا: الأبعاد الإقتصادية والسياسية لتجمع البريكس .....262..
المطلب الثالث: المكانة الدولية لتجمع ابريكس .....266.....
أولا: علاقة البريكس بالقارة الإفريقية .....267.....
ثانيا: علاقة البريكس بأمريكا الجنوبية .....269.....
ثالثا :علاقة البريكس بآسيا .....271.....
المبحث الثالث: موقع دول الجنوب في ظل التحولات الاقتصادية العالمية .271....
المطلب الأول: قياس درجة اندماج دول النامية في الاقتصاد العالمي .272.....
اولا: تشكيل الدول النامية جبهة مشتركة .....272.....
ثانيا : تحدي داخل منظمة التجارة العالمية .....274.....
ثالثا : تطور حصة الجنوب في التجارة الدولية .....275.....
رابعا : تزايد حجم الاستثمارات بين الدول الجنوب: .....276...
المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية على البيئة الاقتصادية الدولية .277.
أولا: الاقتصادات الصاعدة في ظل الأزمة المالية العالمية أنماط التفاعل ومؤشرات الأداء
.....277.....
ثانيا : موقف دول الجنوب تجاه النظام الاقتصادي العالمي .....280.....
ثالثا: الصعود الآسيوي الإقتصادي .....283.....
المطلب الثالث: بروز ملامح عالم متعدد الأقطاب .....285...
أولا: التنافس الصيني الأمريكي .....286.....
ثانيا: اتجاه نحو التعددية القطبية .....287.....
الخاتمة .....293.....
الملاحق .....Erreur ! Signet non défini.....
قائمة الجداول .....201.....
قائمة الأشكال .....203.....

## الملخص

إن فكرة التعاون بين أقطار الجنوب جأت كردة فعل على الأوضاع السائدة آنذاك، بحيث تميزت العلاقات الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب بعدم التكافئ والتوزان، مما أدى بهذه الأخيرة إلى تبني نموذج التعاون جنوب–جنوب الذي يختلف عن أساليب التعاون التقليدية بالنسبة إلى الدول النامية التي تهدف إلى تحقيق التضامن والتعاون في مختلف المجالات .و يتمحور بحثنا في هذه الأطروحة حول إبراز العنصر القانوني الذي استندت إليه دول الجنوب في توحيد مواقفهم وتوثيق الروابط التي تجمعهم، وفوق كل ذلك تنظيم التعاون الاقتصادي فيما بينهم على كافة المستويات. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أنه على الرغم من إبرام الدول النامية العديد من الاتفاقات والعقود تعاون جنوب–جنوب الثنائية والمتعددة الأطراف والانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية تشجع التعاون جنوب–جنوب والتي من المفروض أن تعزز دور القانون وأهميته بقي هذا العامل (القانون) غامضا إن لم نقل غائبا ، وهذا نتيجة اعتبارات سياسية تاريخية اقتصادية حلت محله. وانعكست على عدم الأخذ بالأساليب القانونية وانتهاج طرق أخرى في إقامة علاقاتها الاقتصادية التي سرعان ما اتضح أنها لا تصلح أن تكون قاعدة للتعاون والتقارب ، ومن ثم العودة إلى الأحكام القانونية الدولية واسترجاع القانون مكانته الخاصة في إعادة صياغة شبكة العلاقات الاقتصادية جنوب–جنوب.


**الكلمات المفتاحية :** التعاون جنوب– جنوب ، شمال– جنوب ، الإطار القانوني ، التكامل الاقتصادي.



## SUMMARY

The idea of cooperation between the countries of the south came as a reaction to the conditions prevailing at the time, as the economic relations between the cuntries of the north and the south were characterized imbalance that led.were led the latter to adopt the south-south cooperation model wich differs from the traditional methods of cooperation for developing countries that aim to achive solidarity and cooperation in various fields. This study tries to show that despite the conclusion of many bilateral and multilateral South-South cooperation agreements and contracts, and the joining of regional economic blocs by developing countries that encourage South-South cooperation, which is supposed to enhance the role and importance of the law, this factor (the law) remains ambiguous. and this is the result of political, historical, economic considerations that replaced it. This was reflected in the lack of legal methods and the adoption of other methods and methods in establishing their economic relations, which soon became clear that they are not suitable as a basis for cooperation and rapprochement, and then return to international legal provisions and restore the law to an advanced position in the reformulation of the network of south-south economic relations


**Key words:** South-South cooperation, north-south cooperation, legal framework, economic integration



## Résumé :

L'idée de coopération entre les pays du Sud est venue en réaction aux conditions qui prévalaient à l'époque, de sorte que les relations économiques entre les pays du Nord et du Sud étaient caractérisées par l'inégalité, ce qui a conduit ces derniers à adopter le modèle de coopération Sud-Sud, qui diffère des méthodes traditionnelles de coopération pour les pays en développement qui visent à réaliser la coopération dans divers domaines Cette recherche s'efforce à démontrer la législation sur laquelle se sont attachés les États du Sud, afin d'unir leur position et d'authentifier les liens qui les unissent en plus d'organiser la coopération économique entre eux sur tous les plans. Cette recherche a conclu qu'en dépit de la conclusion de nombreux partenariats et accords de coopération Sud-Sud bipartites et multipartites et malgré l'adhésion à des blocs économiques continentaux, qui favorisent la coopération Sud-Sud et où le droit revêt une importance capitale, mais celui-ci est resté obsolète pour ne pas dire absent. Ce constat est le résultat de considérations politiques, historiques et économiques, qui ont des répercussions sur le manque de prise en considération des aspects juridiques et la poursuite d'autres méthodes dans la conception des relations économiques qui se sont révélées inefficaces, car elles ne peuvent en aucun cas représenter un fondement de coopération et de rapprochement. A ce titre, le recours au droit international devient incontournable dans la redéfinition du réseau des relations économiques Sud-Sud.


**Mots clés :** coopération sud-sud, coopération nord-sud, le cadre juridique, intégration économique